PCHR

المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

التقرير السنوي ٢٠٠٨

pchr@pchrgaza.org
www.pchrgaza.org

PCHR

المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

التقرير السنوي ٢٠٠٨

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس، عضو الشبكة الأورووبية المتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة،. حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٦ (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٣ – بريطانيا. تأسس المركز عام ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمواثيق المقرة دوليا ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائما بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءا لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحدات المركز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

١. وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني وباحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، وبهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

٢. الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصا ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

٣. وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٤. وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإبلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي فلسطينياً لها حتى الآن. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

٥. وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. و جاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، و كذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة . وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة و تنطوي على تمييز ضدها.

٦. وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من اجل النشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

٧. المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلي القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجانا.

التمويل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

Oxfam NOVIB - Holland	Kvinna Till Kvinna – Sweden
Open Society Institute - U.S.A	Al Quds Association Malaga – Spain
Christian Aid - U.K	Trócaire – Ireland
Dan Church Aid - Denmark	CARE International West Bank and Gaza
Grassroots International - U.S.A	Royal Danish Representative Office
European Commission	NGO Development Center – NDC
Representative Office of Norway	Denis O'Brien – Ireland
Irish Aid	

مجلس الإدارة

راجي الصوراني	جبر وشاح	إياد العلمي	حمدي شقورة

المديـر: راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لهم سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام ١٩٩٦ (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٣ (بريطانيا).

وتربط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في خمس منظمات دولية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفاعليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(١) لجنة الحقوقيين الدولية
منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تكرس جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(٢) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تكرس نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. تأسست الفيدرالية الدولية في العام ١٩٢٢ وتضم في عضويتها ٨٩ منظمة في جميع أنحاء العالم.

(٣) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان
شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام ١٩٩٧. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام ١٩٩٥.

(٤) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (ايلاك)
واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من ٣٠ منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لانجلترا وويلز.

(٥) المنظمة العربية لحقوق الإنسان
تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو ٢٠٠٠، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.

(٦) التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام
وهو تحالف من منظمات غير حكومية تأسس في روما في مايو ٢٠٠٢. يهدف التحالف إلى تقوية البعد الدولي للنضال ضد عقوبة الإعدام. وهو يضم ٤٨ منظمة من جميع أنحاء العالم، من بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. ومنذ العام ٢٠٠٣ كرس التحالف العاشر من أكتوبر باعتباره اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

المحتويات

هذا التقرير ٩

القسم الأول: أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١١

ملخص عام ١٣

توصيات ٢٨

توصيات للمجتمع الدولي ٢٨

توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية ٢٩

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ٣٠

جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة ٣١

أعمال القصف والتدمير ٣٤

أعمال التوغل والاجتياح في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٣٦

جرائم الإعدام خارج نطاق القضاء (الاغتيالات) ٣٨

جرائم قتل الأطفال ٤٠

استهداف الطواقم الطبية ٤٣

استهداف الطواقم الصحفية ٤٣

استمرار حصار الأراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة ٤٥

الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللانسانية ٥٢

التعذيب وسوء المعاملة ٥٣

الاعتقال الإداري ٥٤

الاعتقال وفق قانون «المحارب غير الشرعي» ٥٤

وفاة معتقلين في سجون الاحتلال ٥٥

جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين ٥٦

مشاريع التوسع الاستيطاني ٥٦

الاستمرار في مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين ٥٧

المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية ٥٧

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم ٥٨

هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى ٦١

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية ٦٣

القيود على الحركة على طرفي الجدار ٦٥

غياب العدالة في القضاء الإسرائيلي والمساعي لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي ٦٦

الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي ٦٨

الجدل بشأن مدة الرئاسة ومعوقات إجراء الانتخابات ٧٠

الجدل بشأن انتهاء مدة الرئيس والانتخابات الرئاسية ٧٠

حول استحقاق انتخابات مجالس الهيئات المحلية ٧١

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية ٧٢
استخدام مفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون ٧٢
سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة ٧٣
استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية ٧٦
جرائم قتل على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة» ٧٧
جرائم قتل بحق سجناء ومحتجزين فارين خلال الحرب على غزة ٧٨
الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية ٧٩
انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير ٨٣
انتهاك الحق في التجمع السلمي ٨٧
انتهاك الحق في تكوين الجمعيات ٩٠
استمرار العمل بعقوبة الإعدام ٩٣
تدهور أوضاع الوظيفة المدنية في قطاع غزة ٩٦

القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٨ ١٠١

تقارير نشاطات الوحدات ١٠٢
وحدة المساعدة القانونية ١٠٧
وحدة تطوير الديمقراطية ١٢٩
وحدة البحث الميداني والتوثيق ١٤٠
وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٥٣
وحدة حقوق المرأة والطفل ١٦٣
وحدة التدريب ١٧٠

نشاطات حشد ومناصرة ١٨٢
المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية ١٨٣
اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة ١٨٧
اللقاءات مع وسائل الإعلام ١٩٧

إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠٠٨ ٢٠٠
الموقع الإلكتروني للمركز (www.pchrgaza.org) ٢١٢
صور نشاطات المركز لعام ٢٠٠٨ ٢١٤

هذا التقرير

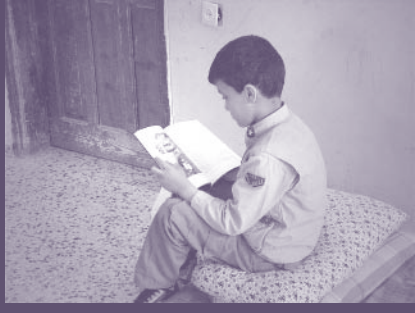

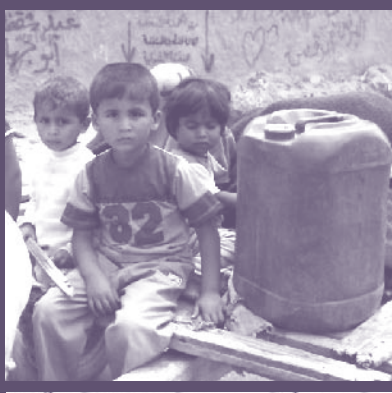

هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام ٢٠٠٨، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً سنوياً للمركز حرص على ممارسته بانتظام منذ العام ١٩٩٧.

ينقسم التقرير إلى قسمين:

القسم الأول: وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

القسم الثاني: وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من ١ يناير وحتى٣١ ديسمبر ٢٠٠٨. ويغطي التقرير نشاطات وحدات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة المحلية والدولية التي نفذها المركز على مدار العام.

أما التقرير المالي للمركز، والذي تقوم بإعداده مؤسسة مهنية مستقلة متخصصة في تدقيق الحسابات، فسوف ينشره المركز كوثيقة مستقلة حال الانتهاء من إعداده.

يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة وافية عن أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، خاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يُتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع، حرصاً على الشفافية في العمل وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

القسم الأول

حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

ملخص عام

فيما كانت الألعاب النارية تسطع في كافة أنحاء الأرض احتفالاً بالعام الميلادي الجديد، أمضى قطاع غزة ليلةً دكت فيها الطائرات الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي مدنه وقراه ومخيماته بقنابل يبلغ وزن الواحدة منها ٢٠٠٠ رطل، بينما كانت الزوارق الحربية المرابطة في على سواحل القطاع، غرباً، وكذلك المدفعية المنصوبة على حدوده الشرقية والشمالية تطلق القذائف باتجاه المدنيين الفلسطينيين والأعيان المدنية. وفي تلك الليلة بالذات، مساء الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٨، قصفت الطائرات الحربية مبنى المجلس التشريعي ومبنى وزارة العدل في مدينة غزة وحولتهما إلى ركام، في تواصل لحرب شاملة واسعة النطاق شنتها قوات الاحتلال على قطاع غزة بدءاً من تاريخ ٢٧ ديسمبر.

وعلى مدى الأيام الخمسة الأخيرة من العام ٢٠٠٨، تدهورت حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في قطاع غزة على نحو غير مسبوق منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بعد أن شنت قوات الاحتلال حرباً على القطاع، أطلقت عليها اسم «عملية الرصاص المصبوب»، هي الأكثر شراسة ووحشية على مدى سني الاحتلال الواحدة والأربعين، بل ربما لم يشهد القطاع مثيلاً لها في التاريخ. وابتداءً من ساعات ظهر يوم السبت الموافق ٢٧ ديسمبر، وفي وقت يشكل ذروة النشاط اليومي للسكان المدنيين، بدأت الطائرات الحربية شن هجمات على نطاق واسع طالت أول ما طالت أهم المراكز والمقرات التابعة للشرطة المدنية في كافة أنحاء القطاع، موقعة العشرات من الضحايا والمصابين في صفوف أفراد الشرطة المدنية، فضلاً عن مقتل وإصابة العشرات من المدنيين العزل في محيط الأماكن المستهدفة. وسرعان ما امتدت عمليات القصف التي استخدمت فيها المقاتلات والمروحيات الهجومية وطائرات الاستطلاع المزودة بالصواريخ والقطع البحرية والمدفعية الأرضية لتطال غالبية المنشآت العامة من مباني الوزارات ومقرات الدوائر الحكومية والمحافظات والبلديات والطرق والجسور ومرافئ الصيادين، والمساجد، علاوة على تدمير العشرات من المنازل السكنية والمنشآت الاقتصادية من ورش ومصانع . وبلغ عدد الغارات التي نفذتها قوات الاحتلال على القطاع خلال الأيام الخمسة الأخيرة فقط من العام أكثر من ٣٠٠ غارة جوية.

فيما كانت الألعاب النارية تسطع في كافة أنحاء الأرض احتفالاً بالعام الميلادي الجديد، أمضى قطاع غزة ليلةً دكت فيها الطائرات الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي مدنه وقراه ومخيماته بقنابل يبلغ وزن الواحدة منها ٢٠٠٠ رطل

ومع نهاية العام ٢٠٠٨، كانت الحرب الشاملة على غزة ما تزال في بداياتها، حيث شهدت الثمانية عشر يوماً الأولى من العام الجديد المزيد من التصعيد، من خلال تكثيف الغارات الجوية وأعمال القصف من البر والبحر بالصواريخ والمدفعية. ودخلت الحرب مرحلة جديدة تمثلت في عمليات التوغل والاجتياح البرية في عمق التجمعات السكانية في أنحاء مختلفة من قطاع غزة، بما في ذلك محافظتا غزة وشمال غزة اللتان تم فصلهما بالكامل عن بقية المحافظات. وتزايدت أعمال القتل بالجملة ولحق دمار واسع النطاق في المنشآت المدنية، بلغ حد شطب معالم مناطق بأكملها بعد تدمير وتجريف منازلها ومزارعها وطرقاتها وبناها التحتية، خاصة في أحياء الزيتون والشجاعية والتفاح وتل الهوى في مدينة غزة، وعزبة عبد ربه في جباليا والعطاطرة والتوام في بيت لاهيا.

نفذت قوات الاحتلال عدوانها الشامل على قطاع غزة في ظل صمت دولي رسمي مريب، يفهم منه الموافقة على ما تقترفه تلك القوات من جرائم وإعطاؤها الضوء الأخضر لمواصلة عملياتها. ويجدد المركز استهجانه الشديد وإدانته لمواقف المجتمع الدولي حيال ما يجري من جرائم منظمة ضد المدنيين الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. ويشدد المركز على أن دولة الاحتلال ما كان لها أن تتمادى في تجاوزاتها وانتهاكاتها للقانون الإنساني الدولي والتي وصلت حد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بدون موافقة وصمت المجتمع الدولي. وخلافاً لما تدعيه إسرائيل بأنها لم تستهدف المس بالمدنيين، فإن التحقيقات الميدانية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تؤكد أن ما جرى لم يكن سوى حرباً شاملة على المدنيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي.

وخلال الـ (٢٣) يوماً، هي مدة الحرب الاسرائيلية على غزة، بلغ إجمالي عدد القتلى على أيدي قوات الاحتلال (١٤١٣) فلسطينياً، من بينهم (١١٧٧) شخصاً من غير الضالعين في الاعمال القتالية، المحميين بموجب قواعد القانون الدولي الانساني، أي ما نسبته (٨٣,٣٪) من اجمالي عدد الضحايا ، من بينهم

(٩٢٢) كانوا من المدنيين، أي ما نسبته (٦٥,٣٪) من إجمالي الضحايا، بالإضافة الى (٢٥٥) من عناصر الشرطة المدنية، من بينهم (٢٤٠) عنصراً قصفوا في اليوم الاول للعدوان على غزة، أثناء مكوثهم في مراكزهم الشرطية. وبين اجمالي الضحايا من المدنيين سقط (٣١٣) طفلاً، أي ما نسبته (٢٦,٥٪)، و (١١٦) إمرأة، ما نسبته (٩,٨٪). وبلغ عدد الضحايا من أفراد المقاومة (٢٣٦) أي ما نسبته (١٦,٧٪) من الضحايا. كما بلغ اجمالي عدد الجرحى خلال هذه الحرب ٤٣٣٦ جريحاً، بينهم (١١٣٣) من الأطفال، أي ما نسبته (٢٦٪)، و (٧٣٥) من النساء، أي ما نسبته (١٧٪).

وخلال الخمسة أيام الاخيرة من العام ٢٠٠٨، وهي الفترة التي تدخل في نطاق هذا التقرير السنوي، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٤١١) فلسطينياً، وأصابت أكثر من (٩٩٦) آخرين بجراح، جراح العشرات منهم كانت خطيرة. وخلافاً لما ادعته قوات الاحتلال كانت الغالبية العظمى من الضحايا هم من المدنيين، سواء كانوا من المدنيين العزل الذين سقط منهم (١٤٣) شخصاً، أي ما نسبته (٣٤,٧٪) من مجموع الضحايا، أو كانوا من أفراد الشرطة المدنية الذين سقطوا في مراكزهم الشرطية أو أثناء قيامهم بواجبهم الخاص بانفاذ القانون، حيث يعتبرون في عداد السكان المدنيين طالما أنهم لم يكونوا ضالعين في العمليات القتالية، وقد بلغ عدد الضحايا منهم (٢٤٧) شخصاً، أي ما نسبته (٦٠٪). وكان بين الضحايا المدنيين (٣٨) طفلاً و(١٣) إمرأة، قتل معظمهم في داخل منازلهم أو في محيطها. كما دمرت قوات الاحتلال العشرات من المنشآت المدنية العامة والخاصة، حيث تم تدمير أكثر من ٢٥ مبنى حكومياً وغير حكومي من مقرات للوزارات والمحافظات والبلديات، علاوة على تدمير مبنى المجلس التشريعي، كما تم تدمير ٣٧ منزلاً سكنياً وسبعة مساجد وثلاثة مرافئ للصيادين وأكثر من ٢٠ ورشة للحدادة وأربعة محال للصرافة.

وخلال الخمسة أيام الاخيرة من العام ٢٠٠٨، وهي الفترة التي تدخل في نطاق هذا التقرير السنوي، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٤١١) فلسطينياً، وأصابت أكثر من (٩٩٦) آخرين بجراح، جراح العشرات منهم كانت خطيرة.

ووفقاً لتوثيق وتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، واستمراراً لسياسة منظمة دأبت على اتباعها تجاه المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وظفت قوات الاحتلال القوة المفرطة دون مراعاة لمبدأي التناسب في القوة والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، خلافاً لقواعد القانون الدولي. كما تجاوزت قوات الاحتلال ذلك لتستهدف المدنيين عمداً، في أخطر شكل من الأعمال الانتقامية وتدابير الاقتصاص من المدنيين، وهي جميعها تعد من المخالفات الجسيمة التي تصنف جرائم حرب وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملاحقها. وهذا ما يفسر سقوط الأعداد المذكورة من الضحايا المدنيين في غضون فترة وجيزة. كما يدعم هذه الدلائل سقوط المزيد من المدنيين، بمن فيهم الاطفال والنساء طوال فترة الحرب.

مثلت الحرب على غزة ذروة التصعيد والتدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة وفي قطاع غزة خاصة على مدار العام ٢٠٠٨، هذا العام الذي احتفل فيه العالم بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وللمفارقة أنه صادف الذكرى الستين لنكبة الشعب الفلسطيني، ذكرى طرده من دياره واقتلاعه من جذوره عام ١٩٤٨، أي قبل أشهر قليلة من إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر ١٩٤٨. واستمراراً لحالة التدهور غير المسبوق التي طفت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فإن ثلاثة عوامل رئيسة كانت تتفاعل لترسم صورة هذا التدهور في حالة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. **أول تلك العوامل** كان التصعيد المستمر في جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، وفي قطاع غزة على نحو خاص، بما في ذلك: جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة؛ استمرار العمل بسياسة الحصار وفرض قيود على الحق في حرية التنقل؛ تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم؛ استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين؛ وتواصل أعمال البناء في جدار الضم ونهب المزيد من الأراضي الفلسطينية. **والعامل الثاني** كان الموقف الدولي الذي لم يقتصر على الإخفاق في الوفاء بالتزامته القانونية تجاه المدنيين الفلسطينيين وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي، بل تجاوز ذلك للمشاركة الفعلية في فرض العقوبات عليهم من خلال قرارات المقاطعة المالية للحكومة التي تشكلت في أعقاب الانتخابات التشريعية الثانية في يناير ٢٠٠٦. وقد مثلت هذه العقوبات سابقة غير معهودة في تاريخ العلاقات الدولية حيث كانت المرة الاولى التي تفرض فيها العقوبات على شعب يرزح تحت نير الاحتلال بدلاً من اتخاذ إجراءات وتدابير ضد دولة الاحتلال التي تواصل جرائمها ضد المدنيين وممتلكاتهم. أما **العامل الثالث** فتمثل في استمرار الصراع الداخلي بين القطبين الرئيسين في الحياة السياسية الفلسطينية، حركتا فتح وحماس، في ظل تواصل حالة الانقسام السياسي وتكريس الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية. وقد عكست حالة الصراع نفسها ليس فقط على أداء مؤسسات الحكم ووظائفها، إنما أيضاً في استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعزى الغالبية العظمى من انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الداخلي إلى الصراع بين حماس وفتح وردود الفعل المتبادلة بين الجانبين والاجراءات المتخذة من قبل الحكومتين وأجهزتهما الأمنية في غزة ورام الله ضد نشطاء وأنصار الحركتين.

على مدار العام ٢٠٠٨، واصلت قوات الاحتلال جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة. وتؤكد تحقيقات المركز أن قوات الاحتلال قد وظفت القوة المفرطة ضد المدنيين وانتهكت مبدأي التناسب والتمييز، وذلك خلافاً لمعايير القانون الإنساني الدولي. وشهد النصف الأول من العام تصاعداً ملحوظاً في تلك الجرائم خاصة في النصف الأول من العام، حيث بلغ عدد القتلى في القطاع خلال تلك الفترة (٤٠٩) شخصاً، بينهم (٢٢٥) مدنياً، منهم (٥٨) طفلاً، و(١٦) إمرأة، فضلاً عن إصابة ٧٤١ آخرين بجراح مختلفة. وقد شهدت الأشهر الأربعة التي تلت التوصل إلى اتفاق تهدئة لمدة ستة أشهر برعاية مصرية في ١٩ يونيو إلى توقف جرائم القتل تقريباً ولم يسقط سوى قتيل فلسطيني واحد في القطاع. ولكن سرعان ما بدأ اتفاق التهدئة الهش يترنح خلال الشهرين الأخيرين من العام ٢٠٠٨ بفعل عدم وفاء إسرائيل بما تعهدت به من فتح للمعابر التي تربطها بقطاع غزة، وبعد أن نفذت قوات الاحتلال عملية برية في بلدة القرارة في محافظة خان يونس بتاريخ ١٢ نوفمبر وقتلت أربعة فلسطينيين، تبعها تنفيذ المزيد من جرائم الاغتيال بحق ناشطين فلسطينيين. في المقابل، ردت المقاومة الفلسطينية بقصف البلدات الاسرائيلية بعدد من الصواريخ محلية الصنع. وفي أعقاب انتهاء اتفاق التهدئة المعلنة بين فصائل المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال الاسرائيلي في ١٩ ديسمبر، شنت قوات الاحتلال حرباً واسعة على غزة استمرت ٢٣ يوماً، وأسفرت عن وقوع آلاف الضحايا بين قتيل وجريح.

وفي الضفة الغربية، سارت الاوضاع على وتيرة واحدة، إذ ركزت تلك القوات على استهداف الناشطين الفلسطينيين من كافة التنظيمات الفلسطينية، عبر جرائم القتل خارج اطار القانون. وقد اقترفت تلك الجرائم، على مدار أشهر العام دون توقف، حتى بالرغم من اتفاق التهدئة المعلن. ونفذت تلك الجرائم، في الغالب، وحدات المستعربين «القوات الخاصة الاسرائيلية» داخل الاحياء الفلسطينية. وقد أسفرت تلك الجرائم في مجملها عن مقتل (٤٢) مدنياً فلسطينياً، بينهم (٩) أطفال.

ووفقاً لتوثيق المركز، بلغ إجمالي عدد الضحايا الفلسطينيين خلال العام ٢٠٠٨، (٨٦٨) فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي والمستوطنين، سقط غالبيتهم في قطاع غزة، بما مجموعه (٨٢٠)، بمعدل (٩٤,٥٪)، بينما سقط في الضفة الغربية، (٤٨) شخصاً، بمعدل(٥,٥٪). ومن بين مجموع القتلى الذين سقطوا في الاراضي المحتلة خلال العام الحالي، كان هناك (٤١٤) مدنياً فلسطينياً، أي بمعدل (٤٧,٦٪) من المجموع الكلي للضحايا، سقطوا جميعاً في ظروف لم ينشأ عنها تهديد حقيقي على حياة قوات الاحتلال. يضاف اليهم مقتل (٢٤٧) عنصر من أفراد الشرطة الفلسطينية، (٢٤٠) منهم قتلوا في اليوم الأول للعدوان اثناء تواجدهم في مراكزهم الشرطية، أو أثناء تنفيذهم مهامهم الشرطية. ومن بين المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا على ايدي قوات الاحتلال كان هناك (٣٧١) شخصاً، أي ما نسبته (٨٩,٧٪) سقطوا في قطاع غزة، فيما سقط في الضفة الغربية (٤٣) شخصاً، بمعدل (١٠,٣٪) من المدنيين. ومن بين القتلى المدنيين في الاراضي المحتلة، سقط (١٠٨) طفلاً، أي بمعدل (١٦٪)، غالبيتهم (٩٩) سقطوا في قطاع غزة، فيما سقط ٩ أطفال في الضفة الغربية. ومن بين القتلى المدنيين أيضاً، قتلت خلال العام (٢٩) إمرأة، جميعهن في قطاع غزة. كما أصيب خلال العام ٢٠٠٨ نحو ٢٢٦٠ شخصاً، بينهم حوالي (١٧٣٦) شخصاً في قطاع غزة، ونحو ٥٢٤ شخصاً في الضفة الغربية. وبذلك يرتفع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠، حتى نهاية العام ٢٠٠٨ إلى (٥٢٨٧) شخصاً، بينهم (٣٨٨٥) مدنياً، منهم (٩١٩) طفل، و(١٧٤) إمرأة، فيما أصيب عشرات الآلاف بجراح مختلفة، بينهم أكثر من (١٢٠٠٠) في قطاع غزة، منهم المئات أصيبوا بإعاقات متنوعة دائمة.

ووفقاً لتوثيق المركز، بلغ إجمالي عدد الضحايا الفلسطينيين خلال العام ٢٠٠٨، (٨٦٨) فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي والمستوطنين، سقط غالبيتهم في قطاع غزة، بما مجموعه (٨٢٠)، بمعدل (٩٤,٥٪)

وأحكمت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨ إجراءات الحصار الشامل الذي فرضته على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشددت عزل سكانها بشكل عام، وسكان قطاع غزة بشكل خاص. وجراء تلك الإجراءات الإسرائيلية تعرض القطاع إلى حالة غير مسبوقة من الخنق الاقتصادي والتدمير المنهجي لوسائل عيش الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضاعف من حجم الأزمة والكارثة الإنسانية التي بات يعيشها الفلسطينيون. وتحول قطاع غزة، بموجب هذه السياسة، إلى رقعة من الأرض تمثل سجناً جماعياً، منع سكانه المدنيون من مغادرته. كما تعرض اقتصاده إلى خنق شامل حرم فيه المزارعون والتجار وأصحاب المصانع من الحصول على المواد الأولية الواردة من إسرائيل، أو عبرها، أو تصريف منتجاتهم، ما كبدهم خسائر اقتصادية مدمرة. ومثل انعدام الدواء وعدم توفر الخدمات الصحية، نقص الغذاء، تقليص إمدادات الكهرباء والوقود والمحروقات، السمة الأساسية للحياة اليومية لـ

١،٥ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة. وتسبب ذلك في شلل اقتصادي تام انعكس على كافة قطاعات النشاط الاقتصادي كالصناعة، الإنشاء والعمران، التجارة والخدمات، الزراعة والنقل والمواصلات. وبات المدنيون الفلسطينيون يحاربون في وسائل عيشهم، في نمط فريد من أنماط العقاب الجماعي غير المسبوق، الذي تفرضه سلطات محتلة في التاريخ. وارتفعت حدة الفقر والبطالة بنسب مهولة وصلت ٨٠٪ و٥٥٪ في قطاع غزة على التوالي.

وفرضت السلطات الحربية المحتلة خلال العام مزيداً من القيود الداخلية الإضافية على حركة وتنقل السكان المدنيين الفلسطينيين بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وارتفع عدد الحواجز والنقاط العسكرية، الدائمة والمؤقتة، والمنتشرة على مداخل الشوارع الرئيسية والفرعية في محافظات الضفة الغربية، إلى ٦٣٠ حاجزاً ونقطة عسكرية وعائقاً مادياً. وقد أحكمت تلك القيود الجديدة سيطرة قوات الاحتلال على حركة وتنقل السكان المدنيين فيها، وأدت إلى عزل السكان فيما يشبه باندوستانات متفرقة ومعزولة عن بعضها البعض.

وخلال العام ٢٠٠٨، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي اعتقال المزيد من الفلسطينيين وزجهم في سجونها المكتظة بآلاف الأسرى في أوضاع مزرية. الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين يجري اعتقالهم أثناء اجتياح المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو من خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية، أو من خلال عمليات خاصة تقوم بها قوات الاحتلال. وقد جرى اعتقال ما يزيد عن ٢٥٠٠ فلسطيني خلال العام ٢٠٠٨، منهم ٢٤٣٣ معتقل من الضفة الغربية و٦٨ معتقل من قطاع غزة.

وحتى نهاية العام ٢٠٠٨ كان ما يزال أكثر من (٩) آلاف فلسطيني في سجونها ومراكز اعتقالها المقامة في غالبيتها داخل دولة الاحتلال، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز السكان المحتلين في الاقاليم المحتلة حتى انتهاء محكوميتهم.

وحتى نهاية العام ٢٠٠٨ كان ما يزال أكثر من (٩) آلاف فلسطيني في سجونها ومراكز اعتقالها المقامة في غالبيتها داخل دولة الاحتلال، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز السكان المحتلين في الاقاليم المحتلة حتى انتهاء محكوميتهم. ويقبع نحو (٣٣٧) من بين هؤلاء المعتقلين في السجون الاسرائيلية قبل تطبيق اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٤،[1] فيما يقبع الغالبية العظمى من المعتقلين في السجن منذ بدء انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠. غالبية هؤلاء المعتقلين من الضفة الغربية، إذ يبلغ عددهم نحو (٧٥٠٠) معتقل، فيما البقية من قطاع غزة، نحو (١١٠٠). ومن بين هؤلاء الأسرى والمعتقلون، نحو (٢٤٨) طفلاً، و(٦٩) إمرأة. وبين المعتقلين أيضاً أكثر من ٩٠٠ شخص يخضعون للاعتقال الأداري بدون محاكمة وبدون أن توجه لهم لوائح اتهام. كما لا يزال مئات المعتقلين من القدس المحتلة وفلسطينيي العام ١٩٤٨ رهن الاعتقال في السجون الاسرائيلية.

وتوفي خلال العام ٢٠٠٨ معتقلان فلسطينيان في سجون ومعتقلات الاحتلال داخل اسرائيل. ويخشى المركز من أن تكون وفاة المعتقلين ناتجة عن الاهمال الطبي من قبل إدارة السجون تجاههم أو تأخير تقديم العلاج لهم. ويحذر المركز من تفاقم أوضاع عشرات المعتقلين المرضى بأمراض مزمنة، ويحتاجون لعلاج فوري.
علاوة على ذلك، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام الحالي اعتقال المزيد من قادة وممثلي الشعب الفلسطيني، بمن فيهم نواب المجلس التشريعي، ورؤساء بلديات وقيادات سياسية محسوبة على حركة حماس. وحتى نهاية العام ٢٠٠٨، كانت قوات الاحتلال لا تزال تعتقل نحو (٤٠) نائباً للمجلس التشريعي، معظمهم من كتلة التغيير والاصلاح التابعة لحركة حماس، من بينهم رئيس المجلس، د. عزيز الدويك، وأمين السر، د. محمود الرمحي. وبتاريخ ١٦ ديسمبر، حكمت محكمة عسكرية اسرائيلية على رئيس المجلس التشريعي، د. عزيز دويك بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وعلى مدار العام أجرت سلطات الاحتلال عدة محاكمات طالت أيضاً عدداً من النواب. ومن بين النواب الاسرى في سجون الاحتلال، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أحمد سعدات، الذي أصدرت بحقه محكمة عسكرية اسرائيلية في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨، حكماً بالسجن لمدة ثلاثين عاماً، بدعوى التخطيط لاغتيال وزير السياحة الاسرائيلي الاسبق، رحبعام زئيفي في العام٢٠٠١.

ويخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال الى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية منذ اللحظات الاولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال. تبدأ تلك الرحلة الطويلة من العذاب

[1] حسب احصائية لوزارة الاسرى والمحررين، فإن هناك (٩١) أسير قضوا فترات تزيد عن ٢٠ عاماً متواصلة في السجون الاسرائيلية، أقدمهم كان المعتقل سعيد العتبة، من نابلس الذي أكمل عامه الثلاثون في الأسر. وقد أفرجت السلطات الاسرائيلية عنه في النصف الثاني من هذا العام. ومع اسدال العام ٢٠٠٨ ستاره، كان هناك اثنان على الاقل قد تجاوزا عامهما الثلاثين في الاسر.

والمعاناة، بالضرب المبرح على أيدي جنود الاحتلال بالايدي والهراوات، وتوجيه السباب والشتائم الى حين الوصول الى مراكز التوقيف والتحقيق حيث تبدأ رحلة أخرى من المعاناة يتولاها رجال المخابرات الاسرائيلية «الشاباك»، يخضع فيها المعتقل الى جولات من التعذيب على مدى فترة طويلة. ولا تتوقف معاناة المعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي بانتهاء فترة التحقيق، بل تمتد طيلة فترة أسره. وفي أغلب الأوقات، يخضع المعتقلون لإجراءات قاسية بحقهم من قبل ادارة السجون والمعتقلات الاسرائيلية، تشمل: التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وتلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارسهتم حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية.

وتوفر دولة الاحتلال الحصانة لمقترفي التعذيب من محققي جهاز المخابرات العامة الإسرائيلية، عبر التغطية القضائية من قبل المحاكم الاسرائيلية، بما فيها محكمة العدل العليا. ومن بين عشرات أو مئات الشكاوى المقدمة بشأن قضايا تعذيب معتقلين فلسطينيين، لا يتم النظر أو الالتفات الى معظمها. وفي المرات النادرة التي تحظى القضية بالنظر في المحاكم الاسرائيلية يتم الحكم فيها بأحكام مخففة تثير السخرية بحق مقترفي تلك الجرائم.

وواصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. كما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

فخلال هذا العام، أعلنت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، وأذرعها المدنية كبلدية القدس، ووزارتي الإسكان والداخلية، ومجلس التنظيم الأعلى عن طرح عطاءات لبناء (٢٤٠٠) وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية، منها (١٠٠) وحدة في مستوطنتي «الكناة» و«أريئيل» في محافظة سلفيت شمالي الضفة الغربية، والوحدات الأخرى في المستوطنات المقامة في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، كمستوطنات «بسجات زئيف»؛ «هار حوماه»؛ و«بيتار عيليت». كما وأعلنت تلك السلطات موافقتها و/أو المصادقة على بناء (٦٥٧٠) وحدة استيطانية في المستوطنات المقامة في مدينة القدس الشرقية وضواحيها كمستوطنات: «نيفيه يعقوب»؛ «رمات شلومو»؛ «هار حوماه»؛ «جفعات زئيف»؛ و «غفعات هماتوس». وبذلك يبلغ عدد الوحدات السكنية التي شرعت السلطات المحتلة ببنائها، أو أعلنت موافقتها و/أو المصادقة على بنائها خلال هذا العام (٨٩٧٠) وحدة سكنية استيطانية، يتركز معظمها داخل الحدود البلدية الموسعة لمدينة القدس التي رسمتها تلك السلطات من جانب واحد.

وتوفر دولة الاحتلال الحصانة لمقترفي التعذيب من محققي جهاز المخابرات العامة الإسرائيلية، عبر التغطية القضائية من قبل المحاكم الاسرائيلية، بما فيها محكمة العدل العليا.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. ففي إطار ممارسة سياسة التطهير العرقي للمدنيين الفلسطينيين القاطنين في مناطق (C) حسب تصنيفات اتفاقية التسوية المرحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٥، ردت المحكمة العليا الإسرائيلية الالتماس الذي تقدمت به اللجنة لمناهضة الهدم، والذي طالبت فيه بإلغاء أوامر الهدم الصادرة بحق عدة منازل سكنية في قرية العقبة، في الأغوار الشمالية. ومن شأن تنفيذ هذا القرار أن يؤدي إلى هدم حوالي ٦٠٪ من منازل القرية وتشريد سكانها، وتحديد مساحتها بحوالي ١٠٠ دونم من أصل ٣٠٠٠ دونم هي مساحتها الأصلية. ويأتي القرار المذكور في إطار السياسة الإسرائيلية الهادفة لعزل منطقة الأغوار، على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية، عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي إطار هذه السياسة، أعلنت قوات الاحتلال خلال هذا العام عن مصادرة ما لا يقل عن (٤١٦) دونماً من الأراضي الزراعية والرعوية في خربة سمرة، شرقي محافظة طوباس، وقرية بردلة، أقصى شمالي منطقة الأغوار، لصالح مشاريعها الاستيطانية.

واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها

الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء مقاطع جديدة من جدار الضم حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. وخلال هذا العام أيضاً استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين، فيما واصلت البلدية سياسة تجريف منازلهم السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك.

خلال هذا العام، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال بلدية القدس، في جرائم تجريف المنازل السكنية في مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد لا تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطر هؤلاء المواطنين، وتحت ضغط الحاجة لضرورات الزيادة السكانية الطبيعية يلجأ المواطنون الفلسطينيون في المدينة المحتلة لبناء منازل دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج.

وما زالت أعمال البناء والتجهيزات لإنشاء شبكة القطار في مدينة القدس المحتلة مستمرة حيث وصلت خلال هذا العام إلى مراحل متقدمة. وكانت بلدية الاحتلال قد بدأت العمل في تجهيز البنية التحتية لمشروع شبكة القطارات في عام ٢٠٠٦، وهو مشروع يكتسب أهمية إستراتيجية في تخطيط سلطات الاحتلال حيث يرتبط بأهداف بعيدة لها صلة بمستقبل الصراع على المدينة، وما يطبق فيها من إجراءات تهويد ترمي في محصلتها إلى استباق أية حلول سياسية يمكن أن تتيح سيادة فلسطينية كاملة على مدينة القدس المحتلة. وتهدف شبكة القطارات هذه إلى الربط بين المستوطنات الواقعة شمال شرقي المدينة والقدس الغربية، إضافة إلى تسهيل حركة المواصلات الكثيفة في هذه المستوطنات اليهودية.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وتشمل الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، إقامة أية احتفال، أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

وشهد العام ٢٠٠٨ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. ورصد باحثو المركز (١٧٠) اعتداءاً اقترفها المستوطنون خلال هذا العام، مقارنة بمائة اعتداء اقترفوها خلال العام الماضي

وشهد العام ٢٠٠٨ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. ورصد باحثو المركز (١٧٠) اعتداء اقترفها المستوطنون خلال هذا العام، مقارنة بمائة اعتداء اقترفوها خلال العام الماضي. تركزت تلك الاعتداءات. كما في الأعوام الماضية. بشكل أساسي في محافظة الخليل إذ بلغت (٩٠) اعتداء. وأسفرت مجمل تلك الجرائم والاعتداءات عن مقتل خمسة مدنيين، قتل أربعة منهم في جرائم إطلاق نار عمد، بينما قتل الخامس، وهو طفل، بجريمة دهس عمد. وبمقتل هؤلاء المدنيين يرتفع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ إلى أربعة وأربعين فلسطينياً. وعادة ما تتم تلك الاعتداءات تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، وبخاصة في مدينة الخليل حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. وفي العموم تتجاهل سلطات الاحتلال الشكاوى التي يتقدم بها الضحايا الفلسطينيون ضد الجناة من المستوطنين ولا تقوم بأي تحقيق قضائي جدي فيها. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين.

وخلال الشهر الأخير من هذا العام، أخذت اعتداءات المستوطنين طابعاً منظماً. فبعد صدور قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية بإخلاء مبنى الرجبي، في الأحياء الشرقية من مدينة الخليل، والذي استولى عليه المستوطنون بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٩ بادعاء ملكيتهم له، شن المستوطنون، وعلى مدار عدة أيام متتالية سلسلة من الهجمات المنظمة في مختلف محافظات الضفة الغربية. واستخدم المستوطنون الأسلحة النارية في تلك الاعتداءات أمام أعين قوات الاحتلال التي لم تحرك ساكناً لردعهم، وإخضاعهم للقانون.

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨ تنفيذ عمليات منهجية هدفت عبرها إلى تدمير الممتلكات والأعيان المدنية لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك استمرار عمليات تدمير وهدم المنازل السكينية. ومثلت تلك الاعتداءات انتهاكا جسيماً، يرتقي لكونه جرائم حرب وفقاً للقانون الإنساني الدولي، حيث تحظر المادة (٥٣) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير. كما تحظر المادة ١٤٧ من الاتفاقية ذاتها على دولة الاحتلال القيام بأعمال «تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية، وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية. ولا يمكن تفسير أعمال تخريب تدمير الممتلكات المدنية الفلسطينية على هذا النطاق الواسع سوى أنها تندرج في إطار العقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية ضد المدنيين الفلسطينيين، تلك العقوبات التي تحظرها اتفاقية جنيف الرابعة في المادة (٣٣) والتي تنص على أنه « لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً.»

وتشير حصيلة توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، ومنذ بداية العام ٢٠٠٨، قد دمرت ٢١٦ منزلاً بشكل كلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من بينها ١٠٧ منازل في الضفة الغربية و ١٠٩ منازل في قطاع غزة. كما تعرض نحو ٦٨٠ منزلاً لأضرار جسيمة في قطاع غزة.

واستهدفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام كافة المنشآت المدنية دونما تمييز، حيث تعرضت المنازل السكنية، المدارس، المنشآت الصناعية والتجارية، الأراضي الزراعية، مباني المرافق العامة وخدمات البنية الأساسية إلى عمليات تدمير أو تجريف خلال عمليات القوات المحتلة العسكرية في الأراضي المحتلة. واستخدمت تلك القوات أساليب متعددة من أجل تنفيذ أعمال التدمير، فتارة وظفت القانون لتنفيذ هدم المنازل بحجة عدم الترخيص، كما جرى بشكل منهجي في مدينة القدس المحتلة، وأخرى في سياق عمليات عسكرية واسعة النطاق قصفت عبر طائراتها تلك المنشآت، وتارة ثالثة عبر تجريف العشرات من المباني والأراضي والثروة الزراعية خلال تنفيذها لعمليات اجتياح برية بآلياتها، ومعززة بقواتها الجوية.

وتشير حصيلة توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، ومنذ بداية العام ٢٠٠٨، قد دمرت ٢١٦ منزلاً بشكل كلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من بينها ١٠٧ منازل في الضفة الغربية و ١٠٩ منازل في قطاع غزة. كما تعرض نحو ٦٨٠ منزلاً لأضرار جسيمة في قطاع غزة. كذلك جرفت القوات المحتلة نحو ٣٤٣٤ دونماً زراعي. فضلاً عن تدمير خدمات البنية الأساسية، وعدد من المنشآت والمرافق كالجمعيات الخيرية، المؤسسات والأندية الرياضية والاجتماعية ومباني ومنشآت المرافق الحكومية المدنية.

وتميزت نهاية العام بأعمال تدمير وهدم وحشية، ترتقي لكونها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، نفذتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي مع إعلانها عن تنفيذ عدوانها الحربي على قطاع غزة، والذي بدأ بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧. فقد استهدفت القوات الجوية المحتلة في الهجمة الأولى ١٠٠ هدفاً في كافة محافظات القطاع، أدت إلى تدمير كامل لتلك المنشآت والمباني، فضلاً عن تدمير المئات من المنازل المجاورة لتلك المنشآت. وقد شملت تلك الضربة والضربات الجوية اللاحقة أعمال تدمير طالت المنشآت الأمنية ومعظم المباني العامة والحكومية، بما فيها مقر المجلس التشريعي، مقرات الوزارات، المستشفيات، العيادات الصحية ، الجامعات، المدارس، رياض الأطفال، المنشآت الصناعية والتجارية، الجمعيات والمؤسسات والأراضي الزراعية.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أعمال البناء في جدار الضم الذي تقيمه في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة خلافاً للقانون الانساني الدولي

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أعمال البناء في جدار الضم الذي تقيمه في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة خلافاً للقانون الانساني الدولي، وللرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩. وخلال السنوات السبع الماضية أنجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أجزاء كبيرة من الجدار الذي يمر في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بإدعاءات أمنية من أجل خلق حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، جعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لقد خلق الجدار وقائع جديدة يصعب الحديث معها عن إقامة دولة فلسطينية تتمتع بتواصل جغرافي في الضفة الغربية، وقابلة للحياة.

وخلال العام ٢٠٠٨ تركزت أعمال البناء حول مدينة القدس الشرقية المحتلة. وأنجزت تلك القوات الأجزاء العظمى من الجدار حول المدينة، وفق مخططات بلدية القدس الغربية. وقبل نهاية العام الحالي بأيام، أمر رئيس الحكومة الإسرائيلية، أيهود أولمرت، قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي باستكمال بناء جدار الضم حول المدينة بحلول العام المقبل ٢٠٠٩. كما واصلت قوات الاحتلال استكمال الأجزاء المتبقية من الجدار في الأجزاء الجنوبية من أراضي الضفة الغربية.

يُشار إلى أن العمل على إقامة جدار الضم في جنوب وشمالي مدينة القدس وشرقها يأتي في إطار المشروع الاستيطاني المسمى «غلاف القدس». وطبقاً لمكتب رئيس حكومة الاحتلال فإن الجدار في محيط «غلاف القدس» يمتد نحو ١٦٤،٥ كيلومتراً، وذلك من مستوطنة «هادار» إلى قرية الولجة جنوب غربي مدينة القدس المحتلة، مشيراً إلى أنه تم حالياً بناء (١١٠) كيلومترات من الجدار، في حين أن خمسين كيلومتراً هي قيد البناء، وأن (٤،٥) كيلومترات هي قيد النظر في المحاكم الإسرائيلية. ووفق المعلومات التي جمعها باحثو المركز فإن المقطع الشمالي من الجدار يبدأ من بلدة بيتونيا، شمال غربي المدينة، مروراً بمنطقة عطروت (قلنديا) وحتى بلدة الرام، شمالي المدينة، وقد انتهى العمل به، وتم تتويجه بتحويل حاجز قلنديا في العام ٢٠٠٧، بين مدينتي القدس ورام الله، إلى معبر دولي. تزامن مع بناء هذا المقطع تم بناء مقطع آخر وسط شارع رام الله ـ القدس ما بين حاجزي قلنديا وضاحية البريد، بحيث أُبقِيتْ المناطق الفلسطينية الواقعة غربي هذا المقطع داخل حدود بلدية القدس وفق قرارات الضم الإسرائيلية، وأما المناطق الشرقية (الرام وضاحية البريد) وهي مناطق مكتظة بالسكان الفلسطينيين فقد أُبقِيت ضمن حدود الضفة الغربية. كما وضعت قوات الاحتلال مقاطع إسمنتية في منطقة وادي عياد بين ضاحيتي البريد والأقباط، قرب مستوطنة (نفيه يعقوب) شمالي مدينة القدس الشرقية.

وخلال العام ٢٠٠٨ تركزت أعمال البناء حول مدينة القدس الشرقية المحتلة. وأنجزت تلك القوات الأجزاء العظمى من الجدار حول المدينة، وفق مخططات بلدية القدس الغربية

وفيما يتعلق بالمقطع الشرقي، فقد بدأ بناء مقطع منه يمتد من قريتي الخاص والنعمان، شرقي بيت لحم، ومن ثم يتجه شمالاً نحو بلدتي أبو ديس والعيزرية، وحتى حاجز الزعيم. وأما المقطع الآخر المصادق عليه فيمتد من قرية عناتا، شمال شرقي مدينة القدس (جنوب شرقي مستوطنة بسغات زئيف) ويواصل شمالا وغرباً وحتى حاجز قلنديا، حيث سيتصل بالجدار الشمالي. ويشمل هذا المقطع بلدتي الرام وعناتا، مخيم شعفاط، وقرية كفر عقب وضاحية سمير أميس.

وأما ما يتعلق بالجزء الجنوبي، فقد بدأت أعمال البناء شمالي مسجد بلال بن رباح (قبر راحيل)، بين مدينتي بيت لحم والقدس. ويمتد هذا المقطع من قريتي الخاص والنعمان، شرقي بيت لحم، ويمر بأراضي مدن بيت ساحور، بيت لحم، وبيت جالا، وصولا إلى طريق الأنفاق غربي بلدة الخضر، جنوب غربي محافظة بيت لحم. وفي إطار هذا المقطع الذي أنجزت أجزاء كبيرة منه، أقامت قوات الاحتلال معبراً جديداً شمالي مدينة بيت لحم، نقلت بموجبه الحاجز العسكري مسافة ٢٢٠ متراً إلى الجنوب. ويفصل هذا المقطع بين مدينة القدس ومحافظة بيت لحم، ويحرم مئات العائلات من أهالي المحافظة من الوصول إلى أراضيهم التي عزلت شمالي الجدار، والتي تقدر بحوالي ثمانية آلاف دونم.

ويعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. وخلال هذا العام، قلصت قوات الاحتلال الإسرائيلي ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف جدار الضم. وتهدف قوات الاحتلال من تلك الإجراءات التعسفية إلى تقليص ساعات عمل المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم، وبالتالي تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب في تدمير مزروعاتهم.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان، و تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين

الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفتَحُ وتُغلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجأ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

وأمام الاخفاق المزمن لنظام العدالة الاسرائيلي في إنصاف الضحايا المدنيين في الأراضي المحتلة في المحاكم الاسرائيلية، يقوم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بجهود دؤوبة منذ سنوات عديدة للاستفادة من الآليات الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي

وأمام الاخفاق المزمن لنظام العدالة الاسرائيلي في إنصاف الضحايا المدنيين في الأراضي المحتلة في المحاكم الاسرائيلية، يقوم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بجهود دؤوبة منذ سنوات عديدة للاستفادة من الآليات الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي. وقد واصل المركز هذه الجهود خلال العام ٢٠٠٨ على أكثر من مستوى. وفي هذا الاطار، فقد تقدم المركز بدعوى قضائية أمام المحكمة الوطنية الأسبانية، وهي أعلى هيئة قضائية اسبانية بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٨، ضد سبعة مسئولين عسكريين إسرائيليين سابقين، متهمين باقتراف جريمة حرب في قطاع غزة في العام ٢٠٠٢، أسفرت عن قتل وإصابة عشرات المدنيين الفلسطينيين. من بين المتهمين الإسرائيليين، وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، بنيامين بن اليعازر، ومستشاره العسكري، مايكل هيرتسوغ، ورئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق، موشيه يعالون، وقائد العملية، قائد سلاح الجو، دان حالوتس. وتعتبر هذه المرة الأولى التي يقوم فيها ناجون من هجوم عسكري إسرائيلي بتقديم دعوى قضائية ضد مسئولين عسكريين إسرائيليين في أسبانيا. وقد وافقت المحكمة الوطنية الإسبانية على دراسة القضية، وهو ما يعتبر الخطوة الأولى نحو إطلاق قضية رسمية. وبتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٩، شهدت هذه القضية تطورات في غاية الأهمية بعد أن قررت المحكمة التحقيق مع المشتبه بهم وأمهلتهم مدة ٣٠ يوماً للمثول أمامها للتحقيق. وبالإضافة إلى هذا القرار بالغ الأهمية، أعلنت المحكمة أنه إذا ما ثبت توفر نية بإبادة السكان الفلسطينيين، فإنه ربما ستوجه للمشتبه بهم تهمة الإبادة الجماعية. وقد رحب المركز بهذا القرار باعتباره خطوة أولى نحو تحقيق العدالة للناجين من جريمة اغتيال جماعية اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة في يوليو ٢٠٠٢.

ومع انتهاء العام ٢٠٠٨، كانت حالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الوطنية قد تعمقت أكثر فأكثر، وذلك امتداداً لأحداث يونيو ٢٠٠٧ وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة. وقد أدى هذا الصراع إلى شرخ في مكونات النظام السياسي للسلطة تجلى في استمرار وجود حكومتين وأجهزة امنية وشرطية منفصلة، واحدة في غزة والثانية في الضفة الغربية. كما تواصل الشرخ في السلطة التشريعية، حيث واصلت كتلة التغيير والإصلاح (حركة حماس) في غزة عقد جلسات للمجلس التشريعي وإصدار تشريعات على الرغم من مقاطعة ومعارضة بقية الكتل البرلمانية، وذلك استمراراً لما بدأته الكتلة خلال العام ٢٠٠٧، وهو ما اعتبره المركز في حينه جزءاً من حالة الصراع بين حماس وفتح وانسحاباً للشرخ في السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. وبالمقابل استمر الرئيس والحكومة في رام الله في تجاوز السلطة التشريعية وإصدار مراسيم بقوة القانون لكن لا تطبق عملياً إلا في الضفة الغربية. كما استمر الانهيار في السلطة القضائية بعد استيلاء الحكومة في غزة على مجمع المحاكم وسيطرتها على القضاء بطريقة غير قانونية نهاية العام ٢٠٠٧، وبالتالي أضحى لقطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة، مقابل نظام قضائي قائم في الضفة الغربية.

وقد عكست حالة الصراع نفسها ليس فقط على أداء مؤسسات الحكم ووظائفها، إنما أيضاً في استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

وقد عكست حالة الصراع نفسها ليس فقط على أداء مؤسسات الحكم ووظائفها، إنما أيضاً في استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعزى الغالبية العظمى من هذه الانتهاكات إلى الصراع بين حماس وفتح وردود الفعل المتبادلة بين الجانبين والاجراءات المتخذة من قبل الحكومتين وأجهزتهما الأمنية ضد نشطاء وأنصار الحركتين، أي ضد نشطاء وأنصار فتح في قطاع غزة وضد نشطاء وأنصار حماس في الضفة الغربية، هذا مع عدم إغفال وجود انتهاكات حقوق إنسان أخرى لا تتصل بالصراع بين فتح وحماس.

ومع تفاقم حدة الصراع وتعميق حالة الانقسام في السلطة الوطنية الفلسطينية، علاوة على استمرار العوامل الخارجية التي ساهمت في تقويض العملية الديمقراطية بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في

يناير ٢٠٠٦، ابتعد الفلسطينيون أكثر فأكثر عن مسار العملية الديمقراطية. وكان من المؤمل أن تنجح جهود المصالحة الوطنية والحوار التي بذلت على مدار العام ، غير أن تلك المحاولات والجهود باءت بالفشل، الأمر الذي أسهم في تكريس وتأزم الوضع الداخلي وخيب آمال الفلسطينيين الذي كانوا يتوقون لمصالحة وطنية تفضي الى اتفاق يتم على أساسه ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي.

وشهد النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ جدلاً واسع النطاق في أوساط الفلسطينيين حول انتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٩ يناير ٢٠٠٩. ووفقاً لفريق حركة حماس وأقطاب الحكومة في غزة فإن ولاية الرئيس تنتهي في التاسع من يناير ٢٠٠٩ بانتهاء فترة السنوات الأربعة التي تلت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في العاشر من يناير ٢٠٠٥، وأنه ما لم تُجرَ انتخابات رئاسية جديدة، فإن منصب الرئاسة يكون شاغراً ويتولاه رئيس المجلس التشريعي لمدة ٦٠ يوماً تُجرى خلالها انتخابات جديدة لاختيار رئيس جديد للسلطة، وذلك كله استناداً لأحكام القانون الأساسي. وقد تبنت حركة فتح والحكومة في رام الله موقفاً مغايراً مفاده أن الفترة الرئاسية قد تم تمديدها بموجب قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ الذي أصدره المجلس التشريعي نفسه، بما يسمح بتزامن إجراء انتخابات عامة، رئاسية وتشريعية، بعد انتهاء فترة المجلس التشريعي في يناير ٢٠١٠.

وشهد النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ جدلاً واسع النطاق في أوساط الفلسطينيين حول انتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٩ يناير ٢٠٠٩

وقد أجرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان نقاشات قانونية معمقة بشأن انتهاء ولاية الرئيس، وأصدر ورقة موقف تضمنت خلاصة ما توصل إليه من نتائج، أملاً في المساهمة في توضيح ما شاب هذا الجدل من عيوب وسوء استخدام وتوظيف للقانون واستمرار المساعي والمحاولات لتطويعه لخدمة مآرب وغايات سياسية حزبية تخدم هذا الطرف أو ذاك. وحذر المركز من مخاطر الاستمرار في تفكيك مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والذي لا يقود إلا للمزيد من التدهور في الحالة الوطنية العامة والمزيد من الأعباء على كاهل شعب ما يزال يرزح تحت نير الاحتلال. وأوضح المركز أن انتهاء مدة الرئاسة المحددة بأربع سنوات ليس حالة من حالات شغور مركز رئيس السلطة المنصوص عليها في القانون الأساسي. وبالتالي، أوضح المركز أن القول بأن انتهاء المدة الرئاسية يعني شغور مركز الرئيس هو ادعاء يفتقر إلى السند القانوني ولا أساس له في القانون الأساسي. وعلى الرغم من إدراك المركز التام أن ولاية الرئيس تنتهي في ٩يناير ٢٠٠٩، وفقا للقانون الأساسي وأنه كان ينبغي إجراء انتخابات رئاسية قبل العاشر من يناير، إلا أن المركز يدرك أيضاً أن إجراء الانتخابات يتطلب توفر شروط وبيئة لضمان النزاهة والشفافية في كافة مراحل العملية الانتخابية ولضمان أن تعكس نتائج تلك الانتخابات إرادة الناخبين. وأوضح المركز في ورقة الموقف أن الشروط والبيئة القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حالة الانقسام القائمة الآن بين فتح وحماس لا تؤهل لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة تعبر عن إرادة الناخبين، وأن المعطيات الراهنة لا تنبئ بتغير هذه الشروط والبيئة في المستقبل المنظور، ما لم يشرع الجانبان فوراً في حوار جاد لوقف حالة الانقسام وتداعياتها والاتفاق على إجراء مثل هذه الانتخابات أو التوافق على أي شكل آخر للحل، يؤدي إلى إجراءات انتقالية تمهد لإعادة الاعتبار لوحدة الأرض الفلسطينية والنظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي ضوء ذلك، يؤكد المركز على موقفه بأنه دون الشروع في حوار وطني شامل لكافة القوى والفصائل الفلسطينية، يشمل حركتي فتح وحماس، حوار يستند إلى الشراكة السياسية الحقيقية، والاتفاق بشأن تغليب مصالح الشعب الفلسطيني، لن يكون هناك مجال أبداً للحديث عن إجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية.

كما عكست الظروف الداخلية الفلسطينية واستمرار تعميق حالة الانقسام في هرم السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨ نفسها بشكل سلبي على انتخابات مجالس الهيئات المحلية في أراضي السلطة الوطنية

كما عكست الظروف الداخلية الفلسطينية واستمرار تعميق حالة الانقسام في هرم السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨، ناهيك عن ظروف الحصار الدولي والحصار الاسرائيلي على قطاع غزة، نفسها بشكل سلبي على انتخابات مجالس الهيئات المحلية في أراضي السلطة الوطنية. فوفقاً للقانون الانتخابي، كان من المفترض إجراء انتخابات جديدة لمجالس الهيئات المحلية التي أجريت فيها الانتخابات ضمن المرحلة الاولى من الانتخابات المحلية التي جرت بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤ في ٢٦ هيئة محلية في الضفة الغربية، واستكملت بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٥، في ١٠ هيئات محلية في قطاع غزة. غير أنه انتهى العام ٢٠٠٨، دون الحديث عن هذا الموضوع ودون تحديد موعد لاجراء الانتخابات في تلك المجالس، من أجل تجديد شرعيتها ودون تمكين المواطنين من انتخاب ممثليهم في تلك المجالس. كما أسدل الستار على العام ٢٠٠٨، ولا تزال ٥٩ هيئة

محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينها مدن كبيرة، لم تعقد فيها الانتخابات وفقاً للقانون الانتخابي. واستمرت الحكومتان في غزة ورام الله في انتهاج سياسة التعيينات لمجالس الهيئات المحلية. وبشأن الهيئات الثلاث (البريج- بيت لاهيا- رفح) التي قرر القضاء الفلسطيني اعادة الانتخابات فيها في العام ٢٠٠٥، فلا تزال معلقة حتى الآن، ويرأسها مجالس معينة من قبل الحكومة في غزة.

وشهد العام ٢٠٠٨ استمراراً في انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية بأياد فلسطينية. وقد سقط خلال هذا العام ١٥٣ شخصاً على الأقل، بينهم ٢٥ طفلاً و١٣ امرأةً، برصاص فلسطيني، كما أصيب أكثر من ٤١١ آخرين بجراح. وكان الاستخدام المفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون أبرز أشكال انتهاك الحق في الحياة خلال هذا العام، فيما وثق المركز مقتل مواطنين آخرين في أشكال أخرى من أعمال العنف وسوء استخدام السلاح التي تندرج في إطار حالة الفلتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وشهد العام ٢٠٠٨ استمراراً في انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية بأياد فلسطينية. وقد سقط خلال هذا العام ١٥٣ شخصاً على الأقل، بينهم ٢٥ طفلاً و١٣ امرأةً، برصاص فلسطيني، كما أصيب أكثر من ٤١١ آخرين بجراح

فقد قتل ٢٦ شخصاً، بينهم طفلان، وأصيب نحو ١٧٠ آخرون، بينهم ٢٠ طفلاً، و٧ نساء، على أيدي أفراد أمن فلسطينيين خلال عمليات إنفاذ القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشمل ذلك استخدام القوة المفرطة في تنفيذ عمليات اعتقال لمواطنين مشتبه بهم أو مطلوبين لأجهزة الأمن، كما شمل استخدام القوة المميتة من قبل أفراد الأمن خلال اشتباكات مسلحة مع أفراد من عائلات فلسطينية. ومن المؤسف أن المركز لم يعلم عن تحقيق محايد ونزيه في الأحداث التي استخدمت فيها القوة وأسفرت عن مقتل وإصابة مواطنين، رغم مخاطبته لمسئولين في أحداث معينة. كما لم يتناهى إلى علم المركز عن أية إجراءات قانونية اتخذت بحق المسئولين أو منفذي أوامر إطلاق النار.

وسقط ٦٥ شخصاً، بينهم ١٩ طفلاً، و٨ نساء، وأصيب أكثر من ١٥٠ آخرين، في حوادث سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة، وهو ما يشكل مظهر آخر من مظاهر الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تشكل مثل تلك الحوادث تهديداً مستمراً لأمن وسلامة المواطنين، وللأسف الشديد فإنها مازالت تحصد المزيد من الضحايا في غياب إجراءات جديدة لمواجهتها في معظم الأحيان. وقد تجلت مظاهر هذه الأحداث في العبث بالسلاح؛ إعداد أو تحزين السلاح في أماكن مدنية مأهولة بالسكان؛ استخدام السلاح من قبل جهات مجهولة؛ واستخدام السلاح من قبل جماعات مسلحة.

وشهد العام ٢٠٠٨، استمراراً لظاهرة استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية والتي تندرج ضمن إطار حالة الانفلات الأمني وأخذ القانون باليد (الاعتداء على سيادة القانون) المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد حصدت هذه الظاهرة أرواح ٢٥ مواطن، بينهم ٣ أطفال، وامرأتين، كما أصيب فيها نحو ٤٩ آخرين.

وقتل ٤ مواطنين على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة»، منهم امرأتان قتلتا في قطاع غزة وامرأة ورجل قتلا في الضفة الغربية وطالما أكد المركز على قلقه إزاء تكرار جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة»، وذلك بسبب الحصانة الممنوحة للقتلة من خلال تنفيذ أحكام مخففة بحق مقترفي هذه الجرائم. ويطالب المركز بضرورة التعامل مع هذا النوع من الجرائم كأي جريمة قتل عمد، مع مراعاة أحكام القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وقتل ٤ مواطنين على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة»، منهم امرأتان قتلتا في قطاع غزة وامرأة ورجل قتلا في الضفة الغربية

وشهدت الأيام الخمسة الأخيرة من العام ٢٠٠٨ عدة جرائم قتل نفذها مسلحون مجهولون في أنحاء متفرقة من قطاع غزة بحق عدد من المحكومين والمحتجزين الذين فروا من سجن غزة المركزي بمدينة غزة. وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد قامت بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨، بقصف مبنى مجمع الأجهزة الأمنية (السرايا) وسط مدينة غزة والذي يضم سجن غزة المركزي، مما ساهم في فرار عشرات السجناء، من بينهم أشخاص صدرت بحقهم أحكام بالإعدام لإدانته بالتخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية أو على خلفية جرائم جنائية. كما كان من بين الفارين أيضاً محتجزين على ذمة التحقيق أو في انتظار محاكمتهم.

ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها المركز، فقد أقدم مسلحون مجهولون خلال أيام الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، على تنفيذ جرائم قتل بحق حوالي ١٧ شخصاً في أماكن متفرقة من قطاع غزة. وبحسب إفادات ذوي الضحايا وشهود العيان، فقد أقدم مسلحون على اختطاف عدد من الفارين فور خروجهم من مقر السجن، وعثروا عليهم مقتولين خلال الأيام اللاحقة في مناطق متفرقة من مدينة غزة، فيما أختطف آخرون من منازلهم في مدينة رفح وبلدة خزاعة، وعُثر عليهم جثث هامدة أو مصابين في حالة خطرة توفوا على إثرها. وتتحمل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المسئولية عن حياة هؤلاء الأشخاص الذين كانوا محتجزين داخل السجن، ولا يوجد أي مبرر يمكن تقديمه لاستهداف سجن وبداخله عشرات الأشخاص المدانين أو المشتبه بضلوعهم في جرائم أمنية وجنائية في غاية الخطورة. ولكن في الوقت ذاته، يرى المركز أن ملاحقة هؤلاء الأشخاص وقتلهم على هذا النحو هو شكل من أشكال الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون، وبالتالي يطالب المركز النيابة العامة بالتحقيق الجدي في هذه الجرائم وتقديم مقترفيها للعدالة.

واستمرت عمليات الاعتقال غير القانونية وجرائم التعذيب بشكل تصاعدي خلال العام ٢٠٠٨، في ظل ازدياد حدة الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية. العشرات من تلك الاعتقالات استهدفت قادة من الطرفين على خلفيات سياسية اعترف الطرفان في غزة ورام الله باقترافها في إطار الردود المتبادلة بينهما، بالإضافة الى عشرات الاعتقالات لأشخاص وقادة ميدانيين لا يعترف الطرفان على أنها اعتقالات سياسية، بذريعة ارتكاب أفرادها مخالفات أمنية أو جنائية.

يشار إلى أن الكثير من تلك الاعتقالات لا تراعِ الاجراءات القانونية التي تنظم عمليات الاعتقال. فمن ناحية، تقوم بتنفيذ الاعتقالات في بعض الاحيان جهات ليست مكلفة بانفاذ القانون، بخلاف القانون الفلسطيني الذي يؤكد على أن عمليات الاعتقال تقع في اختصاص مأموري الضبط القضائي وقوامهم الشرطة المدنية وأنهم يخضعون مباشرة لأوامر وإشراف النائب العام. ومن ناحية ثانية، فإن بعض الاعتقالات التي نفذتها الجهات المكلفة بانفاذ القانون لم تراعِ سلامة الاجراءات من خلال عدم ابراز أمر اعتقال صادر عن النيابة العامة. ومن ناحية ثالثة، فإنه غالباً ما يقبع هؤلاء المعتقلون في مراكز احتجاز وتوقيف غير قانونية، خلافاً لقانون مراكز الاصلاح والتأهيل رقم ٦ لسنة ١٩٩٨. علاوة على ذلك، فإن معظم مراكز التوقيف والاحتجاز غير ملائمة ولا تتوفر فيها الظروف المعيشية والصحية المناسبة.

واستمرت عمليات الاعتقال غير القانونية وجرائم التعذيب بشكل تصاعدي خلال العام ٢٠٠٨، في ظل ازدياد حدة الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية. العشرات من تلك الاعتقالات استهدفت قادة من الطرفين على خلفيات سياسية اعترف الطرفان في غزة ورام الله باقترافها في إطار الردود المتبادلة بينهما

ففي قطاع غزة، تعرض مئات المواطنين الفلسطينيين للاعتقال على أيدي أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة للحكومة في غزة، بعضها كان يتم بصورة جماعية، على شكل حملات شنها أفراد الأمن واعتقلوا خلالها العديد من المواطنين، خاصة أنصار وكوادر حركة فتح. وفي الغالب تتم هذه الاعتقالات بذرائع أمنية أو جنائية، كتهم الضلوع في تفجيرات بحق أفراد الأمن في غزة، أو أماكن عامة وما إلى ذلك، أو بادعاء الاتصالات مع أطراف في الحكومة الفلسطينية في رام الله، أو الاتصالات مع رام الله بشأن قطع رواتب بعض موظفي السلطة العاملين مع الحكومة في غزة. كانت أوسع حملات الاعتقال على مدار العام تلك التي شنتها الاجهزة الامنية في صفوف أنصار وأعضاء حركة فتح، وذلك في أعقاب التفجير الذي وقع بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٠٨ على شاطئ بحر مدينة غزة، وأودى بحياة ستة مواطنين من بينهم نشطاء في كتائب القسام، في إشارة ضمنية الى الاشتباه بأن الجهة الضالعة في ذلك التفجير هم كوادر من حركة فتح. ووفقاً لمصادر المركز فقد تم اعتقال مئات الأشخاص من قبل جهاز الأمن الداخلي من جميع محافظات قطاع غزة، وجرى احتجازهم والتحقيق معهم في مجمع السرايا بمدينة غزة، فيما اعتقل عشرات آخرون على أيدي أفراد الشرطة ولم يتم تحويلهم الى مجمع السرايا. كما طالت الاعتقالات أيضاً (١٨) شخصاً يتبوءون مواقع قيادية مختلفة كأمناء سر أقاليم ، والمتحدث الرسمي باسم حركة فتح في غزة، د. حازم أبو شنب، بالإضافة الى محافظ خان يونس، د. أسامة الفرا، ومحافظ غزة، محمد القدوة.

وفي الضفة الغربية، نفذت الأجهزة الأمنية حملات اعتقالات، فردية وجماعية، واسعة بحق نشطاء وأعضاء في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، طالت قيادات بارزة في الحركة وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وعدا عن الاعتقال السياسي لبعض قادة حركة حماس، طالت تلك الاعتقالات العشرات من

أنصار وكوادر الحركة بتهم تحت عناوين كحيازة السلاح وتشكيل مجموعات مسلحة، أو تشكيل قوة تنفيذية تهدف الى الاخلال بالامن العام، أو بتهم إجراء اتصالات مع غزة. وكانت أكبر حملات الاعتقال بحق انصار وكوادر حركة حماس خلال العام ٢٠٠٨، قد نفذتها الاجهزة الامنية الفلسطينية في الضفة الغربية مساء ٢٦ يوليو، جاءت رداً على عمليات الاعتقال ومداهمة وإغلاق عشرات المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية والأندية الرياضية المقربة من حركة فتح في قطاع غزة. وقد طالت تلك الحملة في حينه أكثر من (١٠٠) معتقل، من بينهم عدد من الشخصيات الاعتبارية والأكاديميين وأئمة المساجد ومدراء المدارس والطلاب الجامعيين، وعدد من رؤساء أعضاء المجالس البلدية المنتخبين المحسوبين على قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس. واستمراراً لحملة الاعتقال تلك، اعتقلت أجهزة الأمن الفلسطينية في أوائل اغسطس، عددا آخرا من عناصر ومؤيدي حركة حماس، جرى احتجازهم لدى جهاز المخابرات العامة في قلقيلية ونابلس، وتم الإفراج عن عدد منهم فيما بقي آخرون رهن الاعتقال.

وقد توفي خلال العام ٢٠٠٨، ثلاثة معتقلين في سجون ومعتقلات ومراكز التوقيف الفلسطينية، اثنان منهم توفيا في الضفة الغربية وواحد توفي في أحد مراكز الشرطة في غزة

وفي ظل مطالبات منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية الملحة بضرورة انهاء ملف الاعتقال السياسي لدى الحكومتين في غزة ورام الله، استجابت الحكومة الفلسطينية في غزة، وقامت بالإفراج عن ١٨ معتقلاً سياسياً من قادة حركة فتح في ٣٠ أكتوبر كبادرة حسن نية، في خطوة ثمنتها منظمات المجتمع المدني وطالبت باتخاذ خطوة مماثلة والإفراج عن المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية.

وفي معظم حالات الاعتقال التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة لانصار الحركتين الكبريين (حركتا حماس وفتح) مورست بحق هؤلاء المعتقلين أشكالاً مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة، كان أبرزها، توجيه الشتائم والألفاظ النابية، عند الاعتقال وأثناء التحقيق؛ الضرب بالعصي وبالآلات الحادة والأرجل والأيدي على أنحاء الجسم؛ تقييد الأرجل والأيدي بكرسي أو ما شابه والضرب بواسطة عصا أو بربيش، أو سلك مجدول على القدمين لمدة طويلة (الفلكة)؛ تقييد الأيدي والأرجل وربطهما أو أحدهما إلى الأعلى «الشبح»، وغيرها من صنوف التعذيب والمعاملة اللا إنسانية. وقد تلقى المركز عشرات الشكاوى وجمع عديد الافادات لمعتقلين أفرج عنهم من معتقلات وسجون تابعة للحكومتين في غزة ورام الله، أفادوا جميعاً بتعرضهم لصنوف التعذيب والمعاملة اللا إنسانية. وفي كثير من الأحيان نقل معتقلون خضعوا للتعذيب الشديد وسوء المعاملة في مراكز الأمن إلى المستشفيات، وأظهرت الفحوصات الطبية، فيما بعد معاناتهم من كسور ورضوض مختلفة في أنحاء الجسم.

وقد توفي خلال العام ٢٠٠٨، ثلاثة معتقلين في سجون ومعتقلات ومراكز التوقيف الفلسطينية، اثنان منهم توفيا في الضفة الغربية وواحد توفي في أحد مراكز الشرطة في غزة. وفي ظل ما ورد سابقاً من تعرض العشرات من المعتقلين أو الموقوفين لشتى صنوف التعذيب والاهانة والمعاملة اللاإنسانية الحاطة بالكرامة، فضلاً عن سجنهم وتوقيفهم في سجون ومراكز توقيف لا تتوفر فيها ظروف معيشية ملائمة، بما في ذلك تلقيهم العلاج الملائم، يخشى المركز من أن تكون أسباب وفاة هؤلاء المعتقلين ناجمة عن تلك الظروف.

وشهد العام ٢٠٠٨ المزيد من التراجع في حالة الحق في حرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية في ظل ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد اقترفت الحكومتان في غزة ورام الله وأجهزتهما التنفيذية انتهاكات واسعة لهذا الحق المكفول بموجب القانون الأساسي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وشملت تلك الانتهاكات: اعتقال صحفيين؛ اعتداءات بالضرب والإهانة؛ منع توزيع صحف؛ منع صحفيين من القيام بعملهم؛ واقتحام مؤسسات ومكاتب إعلامية. وكان من الواضح أن استمرار حالة الانقسام العامل الأبرز وراء غالبية الاعتداءات والقيود على الصحفيين ووسائل الإعلام.

كما استمر التدهور في حالة الحق في التجمع السلمي، حيث واصلت الحكومتان في غزة ورام الله وأجهزتهما الأمنية فرض القيود على هذا الحق المكفول بموجب القانون الأساسي وقانون الاجتماعات العامة لسنة ١٩٩٨ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن المفارقات أن الحكومتين تختلفان في كثير من المسائل القانونية والسياسية ولكنهما تجمعان على التشبث بتطبيق اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة الصادرة عن وزير الداخلية عام ٢٠٠٠ والتي سبق أن انتقدها المركز ومنظمات حقوق الإنسان بشدة لأنها تنسف مفهوم

الحق في التجمع السلمي المكفول بموجب القانون وتجعله رهناً للترخيص من قبل وزارة الداخلية. ووثق المركز المزيد من حالات منع تنظيم مسيرات سلمية واعتصامات سلمية واجتماعات عامة ومهرجانات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. ومع أن عدد حالات الاعتداء على الحق في التجمع السلمي الموثقة خلال العام ٢٠٠٨ كانت أقل من تلك الموثقة للعام ٢٠٠٧، إلا أن ذلك لا يدل على أي تحسن في أداء الحكومتين بقدر ما يشير إلى الامتناع عن تنظيم أو المشاركة في تجمعات سلمية خوفاً من الملاحقات الأمنية. كما كان ملاحظاً ارتباط الكثير من تلك الاعتداءات بحالة الانقسام القائمة في السلطة الفلسطينية، حيث مُنعت حركة فتح في القطاع من تنظيم تجمعات سلمية، بما في ذلك منعها من الاحتفال بذكرى انطلاقتها، فيما مُنعت حركة حماس من تنظيم فعاليات مماثلة في الضفة الغربية، بما في ذلك منعها من الاحتفال بذكرى انطلاقتها أيضاً.

وفرُض المزيد من القيود والانتهاكات للحق في تكوين الجمعيات، دمغ معظمها أيضاً حالة الانقسام السياسي. وعلى مدار العام اقترفت الحكومتان في غزة ورام الله واجهزتهما الامنية اعتداءات طالت خاصة مؤسسات محسوبة على الطرف الآخر، بما في ذلك جمعيات واتحادات، أندية رياضية، مقار حزبية، وغير ذلك من أشكال الحق في تكوين الجمعيات. ففي قطاع غزة، شهد العام ٢٠٠٨ حملة واسعة النطاق قامت بها الحكومة في غزة واجهزتها الامنية ضد عشرات المؤسسات الاهلية، وذلك في اطار الاجراءات التي اتخذتها بعد جريمة التفجير على شاطئ غزة في ٢٥ يوليو ٢٠٠٨. ووفقاً للمعلومات التي وثقها المركز فقد داهمت الشرطة أكثر من ٢٠٠ مقراً ومكتباً لمنظمات أهلية، بينها أندية رياضية وجمعيات خيرية وثقافية وتنموية، وقامت بالاستيلاء عليها ومصادرة ونقل محتوياتها إلى أماكن غير معلومة. وبعد متابعات حثيثة من قبل منظمات المجتمع المدني، أعلنت وزارة الداخلية في غزة، عن إعادة فتح العشرات من الجمعيات التي تم إغلاقها، ضمن الحملة الامنية، فيما ما يزال العشرات من الجمعيات مغلقة بادعاء مخالفة القانون. ومن بين الجمعيات التي أعيد فتحها، صادرت الاجهزة الامنية والجهات الرسمية في حكومة غزة بعضاً من محتوياتها، ولم تعدها اليها، كأجهزة الحاسوب وبعض ومحتويات أخرى. أما المؤسسات التي لا تزال مغلقة بادعاء عدم قانونيتها، فقد صودرت معظم محتوياتها، من أجهزة حاسوب وأثاث، وملفات، وسيارات، وغيرها من محتويات تلك المؤسسات.

وفرُض المزيد من القيود والانتهاكات للحق في تكوين الجمعيات، دمغ معظمها أيضاً حالة الانقسام السياسي. وعلى مدار العام اقترفت الحكومتان في غزة ورام الله واجهزتهما الامنية اعتداءات طالت خاصة مؤسسات محسوبة على الطرف الآخر، بما في ذلك جمعيات واتحادات، أندية رياضية، مقار حزبية، وغير ذلك من أشكال الحق في تكوين الجمعيات

وفي الضفة الغربية، لم يكن وضع الحق في تكوين الجمعيات أقل سوءاً عنه في قطاع غزة، حيث تواصلت الاعتداءات خاصة على الجمعيات والمؤسسات المقربة من حركة حماس، استكمالاً للإجراءات والقيود التي تم اتخاذها في أعقاب احداث يونيو ٢٠٠٧ وسيطرة حركة حماس على القطاع، بما في ذلك إغلاق عشرات الجمعيات الخيرية. وخلال العام ٢٠٠٨، شملت الاعتداءات مداهمة الأجهزة الأمنية لعدد من مقرات الجمعيات ومصادرة ممتلكات ومعدات واجهزة حاسوب.

وشهد العام ٢٠٠٨ تطوراً سلبياً على صعيد ملف تطبيق عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد صدرت العديد من الأحكام الجديدة مسجلة انتكاسة واضحة لما شهده العامان المنصرمان ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ من تطور ايجابي، حيث إن المحاكم الفلسطينية لم تصدر خلالهما أي حكم بالإعدام، ولم تنفذ أيضاً أي من الأحكام الصادرة في الاعوام السابقة. وخلال العام ٢٠٠٨، صدرت تسعة أحكام بالإعدام، أربعة منها في قطاع غزة وخمسة في الضفة الغربية، معظمها صدر عن محاكم عسكرية. علاوة على ذلك تم تأييد ثلاثة أحكام بالإعدام كانت قد صدرت بحق ثلاثة مواطنين آخرين خلال الأعوام السابقة. وبصدور هذه الأحكام يرتفع عدد أحكام الإعدام الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها في العام ١٩٩٤، حتى نهاية العام ٢٠٠٨، ٨٣ حكماً بالإعدام، نفذ منها ثلاثة عشر حكماً. ومع أن أي من تلك الأحكام لم ينفذ بطريقة رسمية هذا العام إلا أنه في أعقاب قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لسجن غزة المركزي خلال عدوانها على القطاع في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، وفرار عدد من السجناء، من بينهم عدد من المحكوم عليهم بالإعدام، فقد تمت ملاحقتهم وقتلهم من قبل مسلحين. وقد وثق المركز تصريحات عدة لمسؤولين في حركة حماس تشير إلى ضلوع الحركة في عمليات القتل تلك.

ويؤكد المركز على أن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكاً سافراً للحق في الحياة، كما أنها عقوبة قاسية ومهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية، بالإضافة الى كونها عقوبة غير رادعة. وعليه فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يطالب السلطة الوطنية الفلسطينية باجراء التعديلات القانونية اللازمة لالغاء القوانين التي تنص على تطبيق هذه العقوبة في القانون الفلسطيني.

وخلال العام ٢٠٠٨، صدرت تسعة أحكام بالإعدام، أربعة منها في قطاع غزة وخمسة في الضفة الغربية، معظمها صدر عن محاكم عسكرية. علاوة على ذلك تم تأييد ثلاثة أحكام بالإعدام كانت قد صدرت بحق ثلاثة مواطنين آخرين خلال الأعوام السابقة

واستمر تنازع الصلاحيات بين كل من حكومة غزة وحكومة الطوارئ في رام الله خلال العام ٢٠٠٨. وانعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لموظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وبشقيها العسكري والمدني. وقد مست تلك الإجراءات المختلفة التي اتخذتها كل من الحكومتين، ومن بينها استمرار قطع رواتب الآلاف من هؤلاء الموظفين، توظيف موظفين جدد بطريقة تتجاوز قانون الخدمة المدنية، إحلال، إقصاء، تهميش، طرد واستبدال المئات من الموظفين الآخرين في كل من الوظيفة المدنية أو الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، إلى آثار خطيرة على أوضاعهم المعيشية، وبشكل مس قدرتهم على توفير مصادر رزقهم وأفراد أسرهم. وخلال العام ٢٠٠٨ تعرضت المرافق الخدمية إلى أضرار خطيرة بعد أن نفذ موظفو الخدمة المدنية في كافة القطاعات والمرافق الحكومية إضراباً شاملاً، وخاصة قطاعي الصحة والتعليم، حيث تدهورت الخدمات الصحية المقدمة للسكان، وشاعت حالة اضطراب في المدارس الحكومية بكافة مراحلها الابتدائية، الإعدادية والثانوية. وقد انتقد المركز بشدة تلك الإضرابات معتبراً أنها غير مهنية ولا مطلبية وأنها تمثل تسييساً لقطاع الخدمة المدنية وزجاً لموظفيها في أتون الصراع السياسي.

واستمر تنازع الصلاحيات بين كل من حكومة غزة وحكومة الطوارئ في رام الله خلال العام ٢٠٠٨. وانعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لموظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وبشقيها العسكري والمدني

وفي خطوة جديدة مخالفة للقانون الفلسطيني، وجهت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في الضفة الغربية كتباً لعشرات المعلمين والمعلمات من المحسوبين على حركة (حماس) قررت فيها إلغاء تعيينهم في الوزارة المذكورة اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٤. وقد أدان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هذا الإجراء المخالف للقانون، وطالب الحكومة في رام الله بالتراجع عنه، وعدم زج الموظفين العموميين في الصراع الدائر بين حركتي فتح وحماس. وطالب المركز بتحييد قطاع الوظيفة المدنية، واعتماد قانون الخدمة المدنية أساساً في التعامل مع كافة القضايا المتعلقة بعمل الموظف العمومي، وكفالة حماية واحترام وتعزيز الحق في العمل، والحق في تقلد الوظائف العامة في البلاد، وذلك على قاعدة المساواة في التمتع بفرص العمل على أساس مبدأي الكفاءة والأقدمية، ودونما تمييز لأي سبب كان، بما في ذلك التمييز على أساس الرأي السياسي أو الانتماء الحزبي.

توصيات

في ضوء التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التوصيات التالية لكل من المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. ويأمل المركز أن تأخذ الأطراف الدولية التوصيات الواردة على محمل الجد وأن تظهر قدرة وإرادة على فرض القانون الدولي والالتزام به. كما يأمل المركز أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك الحكومتان في غزة ورام الله، بموجب التوصيات الخاصة بها الواردة أدناه، وذلك في نطاق ما تتحملانه من مسئوليات.

توصيات للمجتمع الدولي

- التحقيق في جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة، خاصة تلك التي اقترفتها قوات الاحتلال الاسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العدوان الأخير على قطاع غزة الذي استمر لمدة ٢٣ يوماً، خلال الفترة بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ –١٨ يناير ٢٠٠٩.
- اتخاذ إجراءات جادة لوقف العقوبات الجماعية ضد المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الدولي، ووضع حد للحصار المشدد الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ يونيو ٢٠٠٦ والذي استمرت فصوله خلال العام ٢٠٠٨.
- الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، منفردة أو مجتمعة، مطالبة بتحمل مسئولياتها القانونية والأخلاقية والوفاء بالتزاماتها، والعمل على ضمان احترام إسرائيل للاتفاقية وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بموجب المادة الأولى من الاتفاقية. أن الصمت الدولي على الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي يشجع إسرائيل على التصرف كدولة فوق القانون وعلى ارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين دون ملاحقة.
- التأكيد على أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال قائماً في قطاع غزة بشقيه المادي والقانوني، رغم تنفيذ إسرائيل لخطة الفصل أحادية الجانب، وأن ما حصل هو إعادة انتشار لقوات الاحتلال في القطاع لا إنهاءً لاحتلاله. وبالتالي لم يطرأ تغيير على الوضع القانوني لقطاع غزة، وفقاً للقانون الدولي، مما يترتب على المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الاستمرار في التعامل مع قطاع غزة كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- دعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، في ظل الحصانة التي تمنحها إسرائيل، بما في ذلك النظام القضائي الإسرائيلي، لمجرمي الحرب الإسرائيليين وتوفير الغطاء القانوني لهم.
- دعوة المجتمع الدولي والحكومات ومنظمات المجتمع المدني الدولية بما فيها منظمات حقوق الإنسان، نقابات المحامين، ولجان التضامن الدولية إلى حث حكوماتهم على تقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين للمحاكمة.
- اتخاذ إجراءات عملية من أجل ضمان إزالة جدار الضم الذي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي بناءه في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة. ويطالب المركز على نحو خاص الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات تتناسب والرأي الاستشاري الصادر في العام ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية دولية وجزء من المنظمة الأممية نفسها، والقاضي باعتبار الجدار غير قانوني.
- دعوة المجتمع الدولي الى وقف جريمة الاستيطان في الأراضي الفلسطينة المحتلة، والشركات العالمية إلى وقف المشاريع المساهمة داخل المستوطنات الاسرائيلية.
- دعوة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد إلى العمل على تفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الإسرائيلية – الأوروبية التي تشترط ضمان احترام إسرائيل لحقوق

التحقيق في جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة، خاصة تلك التي اقترفتها قوات الاحتلال الاسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العدوان الأخير على قطاع غزة

الإنسان. ويناشد المركز دول الاتحاد الأوروبي بوقف كل أشكال التعامل مع السلع والبضائع الإسرائيلية، خاصة تلك التي تنتجها المستوطنات الإسرائيلية المقامة فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- أمام الاستهداف الواضح من جانب حكومة إسرائيل وقوات احتلالها ضد وفود التضامن الدولي ومنع أعضائها من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل ومنعهم حتى من الدخول إلى إسرائيل أحياناً، يدعو المركز إلى العمل من أجل ضمان حرية الحركة والسفر للوفود الدولية القادمة للأراضي الفلسطينية المحتلة، أسوة بالحرية التي يتمتع بها رعايا دولة إسرائيل في الخارج.
- أخيراً، التأكيد بأنه لا يمكن التضحية بحقوق الإنسان بذريعة التوصل إلى سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما يؤكد أن أية تسوية سياسية مستقبلية لا تأخذ في الاعتبار معايير القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، لن يكتب لها النجاح، ولن تؤدي إلى تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية. وستبقي المنطقة عرضة لمزيد من التوتر وعدم الاستقرار. وبناءً عليه، فإن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني مطالبة جميعاً بالعمل على تطبيق القانون الدولي في الحالة الفلسطينية.

توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية

- حركتا فتح وحماس مطالبتان بالتوصل لاتفاق للخروج من الأزمة السياسية القائمة ووقف الصراع السياسي والشرخ القائم في رأس هرم السلطة الوطنية الذي اتسع ليطال كل مكونات النظام السياسي للسلطة، مما أدى إلى تكريس حالة الفصل القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- اعادة الاعتبار للسلطة القضائية واتخاذ إجراءات جادة لوضع حد لتسييس القضاء والزج به في أتون الصراع القائم والعمل على وقف انهياره، خدمة لمصالح المواطنين.
- إعادة الاعتبار للسلطة التشريعية من خلال العمل من كافة الكتل البرلمانية لضمان بدء دورة برلمانية جديدة ووقف مسلسل العبث في المجلس التشريعي والتي أدت إلى تعطيل عمله بالكامل.
- ضرورة التوافق وتهيئة الأجواء من أجل عقد الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية، واستكمال عقد انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل تجديد شرعية ممثلي الشعب الفلسطيني.
- وقف الاعتقالات غير القانونية خاصة تلك التي تستهدف نشطاء وأنصار حركتي فتح وحماس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وضمان الافراج عن المعتقلين، ووضع حد لجرائم التعذيب في مراكز الاعتقال والتوقيف التي تشرف عليها الأجهزة الامنية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.
- اتخاذ إجراءات فعالة لوقف كافة مظاهر الانفلات الأمني التي ما تزال قائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحصد مئات الأرواح من المدنيين الفلسطينيين.
- ضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك وقف كافة الاعتداءات على الصحفيين وعلى المؤسسات الإعلامية، خاصة تلك المحسوبة على طرفي النزاع.
- ضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في التجمع السلمي، بما في ذلك المسيرات السلمية والاجتماعات العامة، مع التأكيد على ضرورة التزام المجتمعين بالطابع السلمي لها.
- ضمان الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات، ووقف الاعتداءات على المؤسسات، وعدم الزج بمنظمات المجتمع المدني وتحييدها عن أي شكل من اشكال الصراع. ووقف كافة اشكال الاعتداءات على المقرات الحزبية في الضفة وغزة.
- وقف العمل بعقوبة الإعدام والامتناع عن تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة حتى الآن، والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية.
- التأكيد مجدداً على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفقاً لما جاء في الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية ذات الصلة، ومراعاة أن جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة يجب أن تتماثل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتحترم الحقوق الأساسية للمواطنين.

حركتا فتح وحماس مطالبتان بالتوصل لاتفاق للخروج من الأزمة السياسية القائمة ووقف الصراع السياسي والشرخ القائم في رأس هرم السلطة الوطنية الذي اتسع ليطال كل مكونات النظام السياسي للسلطة

الجزء الأول

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة

واصلت قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨ اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة بحق المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد بلغت أعمال القتل حداً لم يسبق له مثيل خلال الأيام الخمسة الأخيرة من العام مع بدء العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي استمر من يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى يوم ١٨ يناير ٢٠٠٩. وقد شكل اليوم الاول من الحرب على غزة، أكثر الايام دموية في تاريخ الاحتلال منذ العام ١٩٦٧، حينما شنت عشرات الطائرات الحربية الاسرائيلية صباح ذلك اليوم، وبشكل مباغت غاراتها وهاجمت عشرات المراكز والمقرات التابعة للشرطة المدنية في كافة أنحاء القطاع، موقعة العشرات من الضحايا والمصابين في صفوف أفراد الشرطة المدنية، فضلاً عن مقتل وإصابة العشرات من المدنيين العزل في محيط الأماكن المستهدفة. وخلال الخمسة أيام الاخيرة من العام ٢٠٠٨، وهي الفترة التي تدخل في نطاق هذا التقرير السنوي، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٤١١) فلسطينياً، وأصابت أكثر من (٩٩٦) آخرين بجراح، جراح العشرات منهم كانت خطيرة. وخلافاً لما ادعته قوات الاحتلال كانت الغالبية العظمى من الضحايا هم من المدنيين، سواء كانوا من المدنيين العزل الذين سقط منهم (١٤٣) شخصاً، أي ما نسبته (٣٤,٧٪) من مجموع الضحايا، أو كانوا من أفراد الشرطة المدنية الذين سقطوا في مراكزهم الشرطية أو أثناء قيامهم بواجبهم الخاص بانفاذ القانون، حيث يعتبرون في عداد السكان المدنيين طالما أنهم لم يكونوا ضالعين في العمليات القتالية، وقد بلغ عدد الضحايا منهم (٢٤٧) شخصاً، أي ما نسبته (٦٠٪). وكان بين الضحايا المدنيين (٣٨) طفلاً و(١٣) إمرأة، قتل معظمهم في داخل منازلهم أو في محيطها.

وخلال الـ (٢٣) يوماً، هي مدة الحرب الاسرائيلية على غزة، بلغ إجمالي عدد القتلى على أيدي قوات الاحتلال (١٤١٣) مدنياً، من بينهم (١١٧٧) شخصاً من غير الضالعين في الاعمال القتالية

وخلال الـ (٢٣) يوماً، هي مدة الحرب الاسرائيلية على غزة، بلغ إجمالي عدد القتلى على أيدي قوات الاحتلال (١٤١٣) مدنياً، من بينهم (١١٧٧) شخصاً من غير الضالعين في الاعمال القتالية، المحميين بموجب قواعد القانون الدولي الانساني، أي ما نسبته (٨٣,٢٪) من اجمالي عدد الضحايا ، من بينهم (٩٢٢) كانوا من المدنيين، أي ما نسبته (٦٥,٣٪) من إجمالي الضحايا، بالإضافة الى (٢٥٥) من عناصر الشرطة المدنية، من بينهم (٢٤٠) عنصراً قصفوا في اليوم الاول للعدوان على غزة، أثناء مكوثهم في مراكزهم الشرطية. وبين اجمالي الضحايا من المدنيين سقط (٣١٣) طفلاً، أي ما نسبته (٢٦,٥٪)، و (١١٦) إمرأة، ما نسبته (٩,٨٪). وبلغ عدد الضحايا من أفراد المقاومة (٢٣٦) أي ما نسبته (١٦,٧٪) من اجمالي الضحايا. كما بلغ اجمالي عدد الجرحى خلال هذه الحرب ٤٣٣٦ جريحاً وفقا لاحصائية وزارة الصحة في حكومة غزة، بينهم(١١٣٣) من الأطفال، أي ما نسبته (٢٦٪)، و (٧٣٥) من النساء، أي ما نسبته (١٧٪).

ومنذ مطلع العام ٢٠٠٨، شهد قطاع غزة تصاعداً في جرائم القتل العمد وانتهاك الحق في الحياة، خاصة في النصف الاول من العام. وعلى مدار تلك الفترة، واصلت الطائرات الحربية الاسرائيلية طلعاتها الجوية واستهدف التجمعات السكنية المدنية، وشنت عمليات اجتياح وتوغل واسعة النطاق في المناطق الحدودية

للقطاع. ومن ناحية ثانية، كثفت تلك القوات من جرائم القتل خارج اطار القانون، عبر الطائرات، بهدف اغتيال المزيد من الاشخاص المستهدفين، ممن تتهمهم بالضلوع في أعمال «عدائية ضد اسرائيل»، بمن فيهم مطلقي الصواريخ «محلية الصنع» تجاه البلدات الاسرائيلية المحاذية للشريط الحدودي مع قطاع غزة. وقد أسفرت تلك الجرائم خلال النصف الاول من العام ٢٠٠٨ عن مقتل (٤٠٩) فلسطيني، بينهم (٢٢٥) مدنياً، منهم (٥٨) طفلاً، و(١٦) إمرأة، فضلاً عن إصابة ٧٤١ آخرين بجراح مختلفة.

وفي ١٩ يونيو، أعلن عن اتفاق للتهدئة بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال برعاية مصرية، بحيث تتوقف قوات الاحتلال عن أعمال القصف وجرائم الاغتيال وملاحقة الناشطين، فيما يتوقف الفلسطينيون عن إطلاق الصواريخ «محلية الصنع»تجاه البلدات الاسرائيلية، وفي غضون أيام تقوم قوات الاسرائيلي بفتح المعابر تدريجياً لتيسير حركة البضائع والأفراد من وإلى قطاع غزة. وفيما توقفت أعمال المقاومة الفلسطينية، بما فيها إطلاق الصواريخ تجاه البلدات الاسرائيلية، نفذت قوات الاحتلال الجانب الاول من الاتفاق وأوقفت أعمال القتل وملاحقة الناشطين الفلسطينيين، بينما أخلت بالجانب الثاني، وهو فتح المعابر تدريجياً، إذ لم تلتزم به كلياً. ووفقا لتوثيق المركز، لم يسقط خلال الاشهر التي أعقبت الاتفاق، يوليو، اغسطس، سبتمبر، اكتوبر، سوى شهيد واحد سقط في شهر يوليو. وفي المقابل، التزمت المقاومة الفلسطينية بالتهدئة بشكل عام، باستثناء بعض الصواريخ التي كانت تطلق على فترات متباعدة.

غير أن اتفاق التهدئة المذكور، فيما يبدو، بدأ يترنح في الشهرين الاخيرين من العام، إذ شهد قطاع غزة، موجة من التصعيد الاسرائيلي، تمثلت في تنفيذ عمليات توغل للاراضي الفلسطينية، تبعها جرائم قصف لناشطين فلسطينيين سقط ضحيته (١٠) من الفلسطينيين. في المقابل، ردت المقاومة الفلسطينية بقصف البلدات الاسرائيلية بعدد من الصواريخ محلية الصنع. وفي أعقاب انتهاء اتفاق التهدئة المعلنة بين فصائل المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال الاسرائيلي في ١٩ ديسمبر، شنت قوات الاحتلال حرباً واسعة على غزة استمرت نحو ٢٣ يوماً، وأسفرت عن وقوع آلاف الضحايا بين قتيل وجريح.

ووفقاً لتوثيق المركز، بلغ إجمالي عدد الضحايا الفلسطينيين خلال العام ٢٠٠٨، (٨٦٨) فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي والمستوطنين، سقط غالبيتهم في قطاع غزة، بما مجموعه (٨٢٠)

وفي الضفة الغربية، سارت الاوضاع على وتيرة واحدة، إذ ركزت تلك القوات على استهداف الناشطين الفلسطينيين من كافة التنظيمات الفلسطينية، عبر جرائم القتل خارج اطار القانون. وقد اقترفت تلك الجرائم، على مدار أشهر العام دون توقف، حتى بالرغم من اتفاق التهدئة المعلن. ونفذت تلك الجرائم، في الغالب، وحدات المستعربين «القوات الخاصة الاسرائيلية» داخل الاحياء الفلسطينية. وقد أسفرت تلك الجرائم في مجملها عن مقتل (٤٢) مدنياً فلسطينياً، بينهم(٩) أطفال.

ووفقاً لتوثيق المركز، بلغ إجمالي عدد الضحايا الفلسطينيين خلال العام ٢٠٠٨، (٨٦٨) فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي والمستوطنين، سقط غالبيتهم في قطاع غزة، بما مجموعه (٨٢٠)، بمعدل (٩٤,٥٪)، بينما سقط في الضفة الغربية، (٤٨) شخصاً، بمعدل(٥,٥٪). ومن بين مجموع القتلى الذين سقطوا في الاراضي المحتلة خلال العام الحالي، كان هناك (٤١٤) مدنياً فلسطينياً، أي بمعدل (٤٧,٦٪) من المجموع الكلي للضحايا، سقطوا جميعاً في ظروف لم ينشأ عنها تهديد حقيقي على حياة قوات الاحتلال. يضاف اليهم مقتل (٢٤٧) عنصر من أفراد الشرطة الفلسطينية، (٢٤٠) منهم قتلوا في اليوم الأول للعدوان اثناء تواجدهم في مراكزهم الشرطية، أو أثناء تنفيذهم مهامهم الشرطية. ومن بين المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا على ايدي قوات الاحتلال كان هناك (٣٧١) شخصاً، أي ما نسبته (٨٩,٧٪) سقطوا في قطاع غزة، فيما سقط في الضفة الغربية (٤٣) شخصاً، بمعدل (١٠,٣٪) من المدنيين. ومن بين القتلى المدنيين في الاراضي المحتلة، سقط (١٠٨) طفلاً، أي بمعدل (١٦٪)، غالبيتهم (٩٩) سقطوا في قطاع غزة، فيما سقط ٩ أطفال في الضفة الغربية. ومن بين القتلى المدنيين أيضاً، قتلت خلال العام (٢٩) إمرأة، جميعهن في قطاع غزة. كما أصيب خلال العام ٢٠٠٨ نحو ٢٢٦٠ شخصاً، بينهم حوالي (١٧٣٦) شخصاً في قطاع غزة، ونحو ٥٢٤ شخصاً في الضفة الغربية. وبذلك يرتفع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠، حتى نهاية العام ٢٠٠٨ إلى (٥٢٨٧) شخصاً، بينهم (٣٨٨٥) مدنياً، منهم (٩١٩) طفل، و(١٧٤) إمرأة، فيما أصيب عشرات الآلاف بجراح مختلفة، بينهم أكثر من (١٢٠٠٠) في قطاع غزة، منهم المئات أصيبوا بإعاقات متنوعة دائمة.

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة الحسية في معظم هذه الجرائم التي شهدتها فترة الحرب على غزة، وما سبقها من جرائم اقترفت بحق الفلسطينيين على مدار العام، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن تلك القوات وظفت القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني، ولم تراع مبدأي، التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التناسب في الرد على القوة العسكرية المقابلة. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال على مدار العام. وقد قتل هؤلاء في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة الاحتلال، كجرائم قصف المنازل والمنشآت المدنية أو السيارات؛ الاعدام خارج نطاق القضاء (جرائم الاغتيال)؛ أعمال الاجتياحات والتوغلات التي تقوم بها قوات الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية بشكل مستمر؛ أو قتل مدنيين على أيدي المستوطنين.

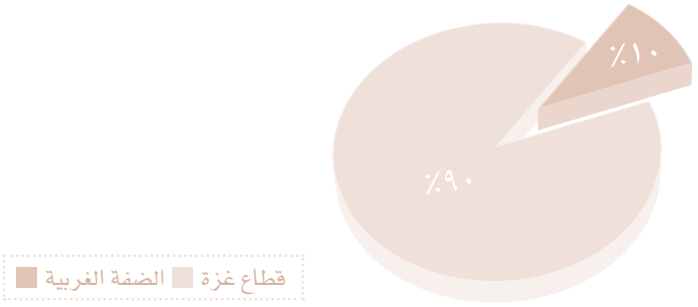

رسم بياني رقم (١):
التوزيع الجغرافي للضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال العام ٢٠٠٨

حركتا فتح وحماس مطالبتان بالتوصل لاتفاق للخروج من الأزمة السياسية القائمة ووقف الصراع السياسي والشرخ القائم في رأس هرم السلطة الوطنية الذي اتسع ليطال كل مكونات النظام السياسي للسلطة

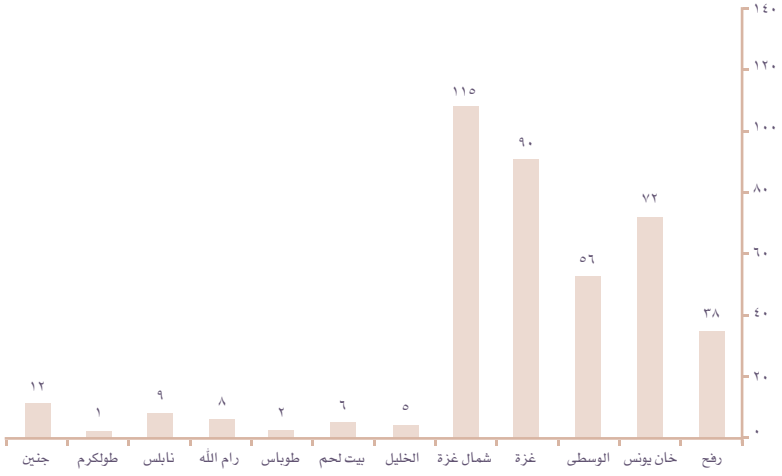

رسم بياني رقم (٢):
التوزيع الشهري لعدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال العام ٢٠٠٨

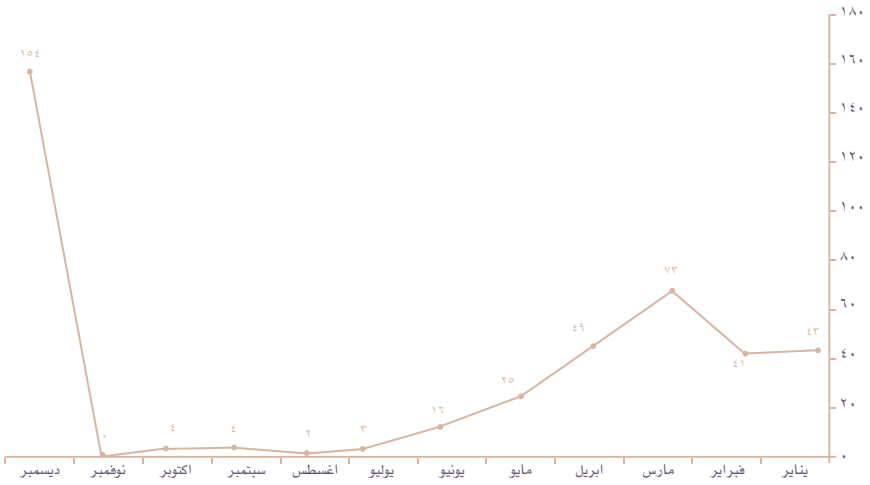

رسم بياني رقم (٢):
التوزيع الجغرافي للضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين خلال العام ٢٠٠٨ حسب المحافظات

أعمال القصف والتدمير

شهد العام ٢٠٠٨، تصعيداً بارزاً في جرائم قصف المنشآت الفلسطينية التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلي بشكل غير مسبوق. فقد اضطلعت بهذه المهمة –في أغلب الاحيان– الطائرات الحربية الاسرائيلية التي تحوم أجواء قطاع غزة على مدار الساعة، بالإضافة الى الدبابات والمدفعيات الرابضة الى الشرق من القطاع. ولم تقتصر جرائم القصف بحق المنشآت والاهداف الأمنية الفلسطينية، بما فيها مراكز الشرطة ومواقع الأمن الوطني، أو حتى تجمعات أفراد المقاومة الفلسطينية، بل طالت أيضاً منشآت مدنية، بينها مقرات حكومية، ومنازل سكنية. وتقوم قوات الاحتلال بتلك الجرائم، في كثير من الأحيان، أثناء تنفيذها لعمليات الاجتياح والتوغل داخل الأراضي الفلسطينية، غير أن ذلك لم يمنعها من اقتراف جرائم مماثلة في ظروف مختلفة. وفي أغلب تلك الجرائم، سقط مئات الضحايا، بينهم عشرات المدنيين، من أطفال ونساء وشيوخ.

ولم تقتصر جرائم القصف بحق المنشآت والاهداف الأمنية الفلسطينية، بما فيها مراكز الشرطة ومواقع الأمن الوطني، أو حتى تجمعات أفراد المقاومة الفلسطينية، بل طالت أيضاً منشآت مدنية، بينها مقرات حكومية، ومنازل سكنية

وكانت أبرز تلك الجرائم على النحو التالي:

- خلال الخمسة الأيام الاخيرة من عام ٢٠٠٨، وفي اطار الحرب الاسرائيلية على غزة والتي بدأت في ٢٧ ديسمبر، واستمرت نحو ٢٢ يوماً، أطلقت الطائرات الحربية الاسرائيلية من كافة الانواع، بما فيها طائرات (أف ١٦)، طائرات مروحية، وطائرات الاستطلاع، وكذلك المدفعية المنصوبة الى الشرق من حدود غزة، بالإضافة الى البوارج البحرية في عرض بحر غزة، دكت بآلاف القنابل قرى ومدن ومخيمات قطاع غزة، الأمر الذي أحدث دماراً هائلاً في المنشآت المدنية العامة والخاصة. وعلى مدار الايام الخمسة الاولى، دمرت الحرب أكثر من ٢٥ مبنى حكومياً وغير حكومي من مقرات للوزارات والمحافظات والبلديات، علاوة على تدمير مبنى المجلس التشريعي، كما تم تدمير ٣٧ منزلاً سكنياً وسبعة مساجد وثلاثة مرافئ للصيادين وأكثر من ٢٠ ورشة للحدادة وأربعة محال للصرافة.

- بتاريخ ١٨ يناير، أطلقت طائرة حربية اسرائيلية صاروخاً استهدف مجموعة فلسطينية بالقرب من محطة الجعل للوقود، شرق جباليا. أسفر ذلك عن مقتل ستة من أفراد المقاومة، من بينهم شقيقان وإصابة اثنين آخرين بجراح، قضى أحدهما نحبه بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٠ ليرتفع عدد القتلى من أفراد المقاومة إلى سبعة، وعدد الأشقاء منهم إلى ثلاثة. ولم تتمكن الطواقم الطبية من الوصول لهم في الوقت المناسب بسبب خطورة المنطقة. والضحايا هم:١) **احمد زكريا أبو حميد، ٢٥ عاماً**، من سكان

حي التفاح بغزة؛ ٢) **حمودة محمد الشرفا، ٤٠ عاماً**، من سكان حي التفاح بغزة؛ ٣) **سائد عبد الله نبهان، ٢٠ عاماً**، من سكان جباليا؛ ٤) **جودت عبد الله نبهان، ٢٢ عاماً**، من سكان جباليا؛ ٥) **صالح عبد الله نبهان، ٢٢ عاماً**، من سكان جباليا؛ ٦) **محمد يوسف المطوق، ٢٦ عاماً**، من سكان جباليا؛ و٧) **أسامة فايز عساف، ٢٢ عاماً**، من سكان جباليا.

- وفي واحدة من جرائمها البشعة، حولت قوات الاحتلال الإسرائيلي حفل زفاف إلى مأتم في مدينة غزة، بعدما أصابت شظايا صاروخ استهدف مقراً حكومياً مجاوراً لمكان الحفل عمة العريس وقتلتها، فيما أصيب العشرات من المشاركين في الحفل والمارة، بجراح. وكانت طائرة حربية اسرائيلية من نوع F١٦، قد أطلقت بتاريخ ١٨ يناير، صاروخاً على مقر سابق لوزارة الداخلية المقالة، مكون من خمسة طوابق، يقع بالقرب من مجمع الوزارات في منطقة مكتظة بالسكان في حي تل الهوى، جنوب غربي مدينة غزة. أصاب الصاروخ المبنى بشكل مباشر وأدى إلى تدميره بالكامل، فيما أدى تناثر الشظايا والركام إلى مقتل المواطنة **هنية حسين عبد الجواد، ٥٢ عاماً**، التي كانت متجهة للمشاركة في حفل زفاف نجل شقيقها على بعد ١٢٠ متراً عن المبنى المستهدف. كما أصيب جراء تناثر الشظايا ٤٦ **مدنياً**، من بينهم ١٩ **طفلاً** وثلاث نساء إحداهن مسنة، فيما لحقت أضرار بالغة بعدد من المنازل والشقق السكنية والسيارات في المنطقة.

- وبتاريخ ٥ فبراير، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على طول الشريط الحدودي مع إسرائيل، شرقي مدينة خان يونس، صاروخ تجاه موقع قوات حفظ النظام والتدخل، التابعة للشرطة، والكائن على الطريق العامة في عبسان الكبيرة، شرقي المدينة. أسفر ذلك عن مقتل سبعة من أفراد الشرطة وإصابة ثامن بجروح متوسطة، بعد إصابتهم بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم، وذلك عندما كانوا جالسين عقب أدائهم صلاة العصر في ساحة داخل الموقع.والقتلى هم: ١) **أحمد إسماعيل مصبح، ٢٢ عاماً**؛ ٢) **معتز عبد الرازق أبو شهلا، ٢٥ عاماً**؛ ٣) **عبد الناصر إبراهيم أبو نصر، ٣١ عاماً**؛ ٤) **وفي حمد أبو يوسف، ٢٢ عاماً**؛ ٥)**محمد موسى أبو سعادة، ٢٠ عاماً**؛ ٦) **أسامة علي أبو سعادة، ٢١ عاماً**؛ و٧) **رأفت أحمد قديح، ٢٢ عاماً**، وتوفي بعد نحو نصف ساعة من وصوله المستشفى. أما المصاب، فهو **محمد زكي الدرديسي، ٢٢ عاماً**، وأصيب بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم.

- بتاريخ ٧ فبراير، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على طول الشريط الحدودي، شرقي مدينة غزة صاروخ باتجاه مجموعة من رجال المقاومة الفلسطينية كانوا يتواجدون بالقرب من مدرسة الزراعة الثانوية، شمالي بلدة بيت حانون. سقط الصاروخ وسط ساحة المدرسة، قبل لحظات من دخول الطلاب الفصول الدراسية، حيث كان يتواجد حوالي ٧٠ طالباً و٣٥ موظفاً يعملون في المدرسة، مما أدى إلى مقتل أحد المعلمين، ويدعى **هاني شعبان نعيم ،٤١ عاماً**، من سكان بيت حانون جراء تناثر شظايا الصاروخ، حيث نقل إلى مستشفى بيت حانون جثة هامدة. كما أصيب ثلاثة طلاب، وصفت جراح اثنين منهم بالخطرة.

- بتاريخ ٢٣ فبراير، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي من إحدى قواعدها داخل الشريط الحدودي مع قطاع غزة، صاروخ تجاه ثلاثة أصدقاء تواجدوا في استراحة من عسف النخيل، داخل أرض زراعية تعود لعائلة أحدهم في منطقة النزاز، شرقي بلدة بيت حانون، شمالي القطاع، وتبعد عن الشريط الحدود مع إسرائيل نحو ١٢٠٠ متر. سقط الصاروخ وسط المدنيين الثلاثة الذين كانوا يعدون طعام الغداء في إطار نزهة لهم داخل الحقل الزراعي، وأدى إلى مقتلهم على الفور بعد تحول أجسادهم لأشلاء. نقلت جثامين القتلى إلى مستشفى بيت حانون. وهم: ١) **محمد طلال الزعانين، ٢٠ عاماً** وهو طالب جامعي، من سكان بيت حانون؛ ٢) **إبراهيم أحمد أبو جراد، ٢٠ عاماً** وهو سائق، من سكان بيت حانون؛ و٣) **محمد حسن حسنين، ٢٢ عاماً** وهو موظف من سكان جباليا.

وتعقيباً على الجريمة، ادعى ناطق باسم الجيش الإسرائيلي في تصريح نقلته صحيفة «يديعوت أحرونوت» على موقعها الالكتروني أنه تم استهداف مسلحين فلسطينيين من مطلقي الصواريخ، إلا أن تحقيقات المركز تدحض ذلك وتؤكد أن الثلاثة لم يكونوا مسلحين، وأنهم مدنيون كانوا في نزهة داخل

الحقل الزراعي الذي يقع في منطقة مكشوفة، وأنهم كانوا يقومون بعملية شواء لحوم وينتظرون عدداً آخر من أصدقائهم لتناول طعام الغداء، ولكن القصف طالهم قبل ذلك.

- بتاريخ ١ مارس، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية ثلاثة صواريخ تجاه منزل المواطن عبد الرحمن محمد علي عطا الله، ٦٢ عاماً، بالقرب من مسجد البخاري في شارع النفق، شرقي مدينة غزة. أدى القصف إلى تدمير المنزل ومقتل ستة من أفراد العائلة، من بينهم ثلاث نساء، وإصابة ستة آخرين من العائلة واثنين من عائلة شقيقه، من بينهم أربعة أطفال، أحدهم رضيع عمره يومان. والقتلى هم:١) **عبد الرحمن محمد على عطا الله، ٦٢ عاماً؛٢) زوجته سعاد رجب عطا الله، ٦٠ عاماً؛ ٣) إبراهيم عبد الرحمن محمد على عطا الله، ٣٨ عاماً؛ ٤) خالد عبد الرحمن محمد على عطا الله، ٣٤ عاماً؛ ٥) رجاء عبد الرحمن محمد على عطا الله، ٣٠ عاماً؛ و٦) ابتسام عبد الرحمن محمد على عطا الله، ٢٥ عاماً.** كما لحقت الأضرار بالمنازل المجاورة، ودمرت سيارتان تعود ملكيتهما إلى إبراهيم وخالد عطا الله، وهما باص فولكس واجن، وسيارة ماجنوم. وقد ادعت قوات الاحتلال في تعقيبها على الجريمة أنها كانت تستهدف رجال المقاومة.

أعمال التوغل والاجتياح في الأراضي الفلسطينية المحتلة

كانت أعمال التوغل والاجتياح للأراضي الفلسطينية هي السمة الأبرز لجرائم قوات الاحتلال، خاصة في قطاع غزة في النصف الاول من العام ٢٠٠٨.[٢] وما يدعم هذه النتيجة، هو حجم وعدد القتلى-خاصة من المدنيين- الذين سقطوا في القطاع نتيجة لذلك النوع من الجرائم. ووفقا لتوثيق المركز فقد سقط من الفلسطينيين في قطاع غزة خلال جرائم التوغل والاجتياح، (١٨٢) فلسطينياً، أي بنسبة (٢٣٪) من اجمالي الضحايا خلال العام ٢٠٠٨. ومن بين هؤلاء الضحايا، كان هناك (١٠٣) مدنيين فلسطينياً، أي بنسبة (١٧,٥٪) من إجمالي الضحايا المدنيين. وتبرر قوات الاحتلال اقترافها لتلك الجرائم باستهدافها أفراد المقاومة الفلسطينيين، من مطلقي الصواريخ «محلية الصنع» على البلدات الاسرائيلية المحاذية للحدود الشرقية من القطاع، أو بادعاء احباط عمليات فلسطينية كانت تستهدف قوات الاحتلال. وفي الضفة الغربية، واصلت قوات الاحتلال استباحتها لقلب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية على مدار العام، بادعاء استهداف رجال المقاومة الفلسطينية. وخلال تلك العمليات، تصطحب تلك القوات وحدات المستعربين بغرض تنفيذ جرائم اغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين. وقد أسفرت تلك الجرائم عن مقتل عدد من الفلسطينيين، خاصة في مناطق شمال الضفة الغربية، كجنين ونابلس.

ووفقا لتوثيق المركز فقد سقط من الفلسطينيين في قطاع غزة خلال جرائم التوغل والاجتياح، (١٨٢) فلسطينياً، أي بنسبة (٢٣٪) من اجمالي الضحايا خلال العام ٢٠٠٨

وكانت أبرز جرائم الاجتياح للأراضي الفلسطينية في قطاع غزة على مدار العام على النحو التالي:

- شهدت الفترة بين ٢٩ فبراير- ١ مارس تنفيذ قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عملية عسكرية واسعة النطاق في بلدة جباليا ومحيطها، استمرت لمدة يومين، أطلقت عليها اسم »الشتاء الحار". واستخدمت فيها تلك القوات أعتى وسائلها الحربية والقتالية من طائرات حربية ومدفعية وآليات عسكرية ضخمة، فيما أفرطت في استخدامها للقوة المسلحة المميتة، غير آبهة بحياة المدنيين الفلسطينيين، حيث كانت تلك القوات تلاحق أفراد المقاومة الفلسطينية بطائراتها الحربية وقذائفها المدفعية وسط التجمعات السكنية في البلدة المذكورة ومخيمها، والتي تعتبر من أعلى المناطق كثافة في العالم، الأمر الذي أوقع العشرات من المدنيين العزل ما بين قتيل وجريح، عدد كبير منهم من الأطفال، من بينهم أطفال رضع. كما أن قوات الاحتلال أعاقت عمل الطواقم الطبية بشكل مقصود، حيث أن هناك العديد من الجرحى قد نزفوا حتى الموت أمام أعين ذويهم، هذا فضلاً عن استهدافها لأفراد تلك الطواقم، حيث قتل أحدهم وأصيب آخر بجراح خطيرة في بلدة جباليا، فيما لحقت أضرار في السيارات التابعة لهم. وفضلاً عن ذلك لحق دمار هائل في الممتلكات والأعيان المدنية بما فيها المنازل السكنية والأراضي الزراعية. وقد أسفرت هذه العملية عن مقتل ٦٩ مواطناً فلسطينياً، نصفهم من المدنيين العزل، من بينهم ٢١ طفلاً وطفلة وثلاث نساء، فيما أصيب نحو ١٧٥ مواطناً آخر بجراح، من بينهم ٤٤ طفلاً وست نساء. وكانت قوات الاحتلال

[٢] الاجتياحات البرية التي اقترفتها قوات الاحتلال خلال عدوانها على قطاع غزة نهاية العام وقعت جميعها في مطلع العام ٢٠٠٩، ولذلك فهي لا تدخل في نطاق هذا التقرير.

قبل البدء بالعملية العسكرية البرية قد شنت العديد من الغارات الجوية على عدة أهداف مدنية في بلدة جباليا والبلدات المجاورة لها.

- بتاريخ ٢ يناير، وفي حوالي الساعة ٣:٣٠ فجراً، توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بعدة آليات عسكرية، تساندها الطائرات الحربية، إلى الجنوب من مصنع العصير، شرقي حي الشجاعية، شرقي مدينة غزة، واشتبكت مع رجال المقاومة الفلسطينية، فيما قامت الطائرات الحربية بقصف تجمعات لرجال المقاومة. أسفر ذلك عن مقتل ستة من رجال المقاومة، وإصابة خمسة آخرين، وهم مقاوم وأربعة مدنيين من سكان المنطقة، من بينهم سيدتان، بجراح. والقتلى هم: **عاهد محمود شمالي، ٣٠ عاماً**، وأصيب بشظايا في أنحاء الجسم. **يوسف محمد شمالي، ٢١ عاماً**، وأصيب بشظايا في أنحاء الجسم. **مصعب وليد جندية، ١٨ عاماً**، وأصيب بشظايا في أنحاء الجسم. **حمادة احمد أبو عميرة، ٢٧ عاماً**، وأصيب بشظايا في أنحاء الجسم. **عبد الكريم احمد الحلو، ٢٣ عاماً**، وأصيب بشظايا في أنحاء الجسم. **سالم فؤاد الوادية، ٢٠ عاماً**، وأصيب بعيار ناري في الصدر.

- بتاريخ ٣ يناير، توغلت قوات الاحتلال الاسرائيلي منطقتي الزنة والقرارة، شرقي خان يونس، مستخدمة الطائرات الحربية والدبابات، حيث أسفر ذلك عن مقتل سبعة مواطنين، بينهم خمسة من عائلة فياض هم أم وثلاثة من أبنائها أحدهم فتاة، وابن شقيقها، فيما كان الآخران من رجال المقاومة. كما أصيب جراء القصف اثنان وعشرون مواطناً بينهم خمسة من عائلة فياض أيضاً. وجرفت قوات الاحتلال منزلاً ومساحات من الأراضي الزراعية.

- بتاريخ ١٥ يناير، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ١٧ مواطناً فلسطينياً في مدينة غزة، من بينهم خمسة من المدنيين العزل، فيما أصابت أكثر من ٣٠ آخرين بجراح، وصفت جراح خمسة منهم بالخطرة، وذلك خلال عملية توغل في حيّي الشجاعية والزيتون، شرقي المدينة، استمرت حتى ساعات الظهر. تحقيقات المركز تؤكد أن أغلب القتلى سقطوا إثر إصابتهم بالقذائف المدفعية، وأن هناك استخدام مفرط للقوة المسلحة المميتة، دون أية مراعاة لوجود المدنيين في المنطقة.

في أولى جرائم التوغل البري – التي نجمت عنها قتلى فلسطينيين – منذ اعلان التهدئة، توغلت قوة إسرائيلية راجلة بتاريخ ١٢ نوفمبر، شرقي القرارة، شرقي محافظة خان يونس

- في أولى جرائم التوغل البري –التي نجمت عنها قتلى فلسطينيين– منذ اعلان التهدئة، توغلت قوة إسرائيلية راجلة بتاريخ ١٢ نوفمبر، شرقي القرارة، شرقي محافظة خان يونس، نحو ٢٠٠ متر وصولاً لمنطقة الواد. اشتبكت تلك القوة مع مجموعة من رجال المقاومة، مكونة من أربعة أشخاص كانت تتواجد في المنطقة. وخلال الاشتباكات دفعت قوات الاحتلال بتعزيزات عسكرية إلى المنطقة وسط إطلاق قذائف مدفعية وتحليق مكثف لطائرات الحربية. وعند حوالي الساعة ١١:٣٠ قبل منتصف الليل، أطلقت الطائرات الإسرائيلية ثلاثة صواريخ على الأقل تجاه منطقة الاشتباكات ومحيطها الذي انتشر فيه المزيد من رجال المقاومة الذين اشتركوا في التصدي للقوة الإسرائيلية. أصابت قذائف الاحتلال عدة منازل في المنطقة وألحقت بها أضراراً متفاوتة. ولم تسمح قوات الاحتلال لسيارات الإسعاف بالدخول إلى المنطقة لنقل وإخلاء جرحى وقتلى محتملين طوال فترة التوغل التي استمرت حتى الساعة ١٢:٣٠ ظهراً. وبعد انسحاب قوات الاحتلال، عثر المواطنون وطواقم الإسعاف على جثامين أفراد المقاومة الأربعة الذين قتلوا بعد إصابتهم بأعيرة وشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم، وتم نقلهم إلى مستشفى ناصر في خان يونس بواسطة سيارات إسعاف. وتبين أنهم جميعاً من سكان حي الأمل في خان يونس، وهم: ١) محسن موسى حمدان القدرة، ٢٣ عاماً؛ ٢)محمود نعيم صيام، ٢٦ عاماً؛ ٣) رامي عمر خليل فرينة، ٣٥ عاماً؛ و٤) إسماعيل محمد علي أبو العلا، ٣٣ عاماً.

وفي الضفة الغربية، شهدت مدينة نابلس أبرز عملية اجتياح، حيث اقتحمت قوات الاحتلال الاسرائيلي معززة باربعين آلية عسكرية ترافقها الجرافات في ساعة مبكرة من فجر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٨/١/٣، البلدة القديمة والمخيمات الملاصقة. وأطبقت قوات الاحتلال الاسرائيلي الحصار على هاتين المنطقتين ومنعت الطواقم الطبية والمواطنين من الدخول بسياراتهم. استمرت عملية الاجتياح ثلاثة أيام متواصلة، وأسفرت عن إصابة ثمانية وثلاثين مدنياً فلسطينياً، نصفهم من الأطفال، واعتقال واحد وثلاثين مدنياً آخرين، من بينهم طفل واحد وضابط إسعاف، والتنكيل بعدد من أطقم الإسعاف،

ومحاصرة المستشفيات، واقتحام إحداها.
واستناداً لتحقيقات المركز ولشهود العيان، ففي حوالي الساعة ١:٥٥ فجر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٨/١/٣، اجتاحت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بأربعين آلية عسكرية، ترافقها الجرافات، مدينة نابلس ومخيماتها، وفرضت حظر التجول على سكانها. اجتاحت تلك القوات المدينة من ثلاثة اتجاهات، وهي: شارع عصيرة الشمالية على المدخل الشمالي للمدينة، شارع القدس على المدخل الجنوبي، وشارع بيت ايبا، على المدخل الشمالي الغربي. اقتحمت تلك القوات البلدة القديمة، واستولت على عدد من المنازل السكنية، وحولتها إلى ثكنات عسكرية تطلق النار منها تجاه أي جسم متحرك، فيما قامت وحدات أخرى بأعمال الدورية في المدينة والمخيمات. وفي حوالي الساعة ٦:٠٠ صباحاً، شرعت قوات الاحتلال بفرض حظر التجوال على البلدة القديمة، وتمركزت بعض آلياتها على مداخل مستشفيات المدينة، ولم تسمح لأي من المواطنين أو سيارات الإسعاف بالدخول إليها، فيما قام أفرادها بالتنكيل بالأطقم الطبية، واعتقلوا أحد ضباط الإسعاف، وألقوا قنبلة غاز بشكل عمد داخل إحدى سيارات الإسعاف بينما كانت متوجهة لمساعدة حالة مرضية.

- وبتاريخ ٢٦ يونيو، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بحوالي ست مركبات عسكرية، المنطقة الشرقية لبلدة بيت أمر، شمالي محافظة الخليل، تحت وابل من إطلاق الأعيرة النارية في الهواء وإلقاء القنابل الصوتية بين أزقة البلدة ومنازلها. شرع أفرادها بمحاصرة ودهم العديد من المنازل السكنية، وأجروا أعمال تفتيش وعبث بمحتوياتها، فيما كان يقوم جنود آخرون باحتجاز العديد من سكان تلك المنازل والمارة وركاب المركبات في العراء، وإخضاع بعضهم للتحقيق الميداني والتنكيل بهم. وخلال ذلك قام عدد من الفتية والأطفال برشق مركبات قوات الاحتلال بالحجارة، فشرع جنودها بفتح النار بصورة متعمدة وعشوائية تجاه راشقي الحجارة والمارة من المواطنين ومنازلهم. أسفر ذلك عن إصابة الطفل **محمد أنور جميل أبو سارة (العلامي)، ١٦ عاماً**، إصابة مباشرة بعيار ناري اخترق القلب، وهو متوقف أمام منزله. وترك جنود الاحتلال الطفل ينزف ومنعوا سيارات الاسعاف من الوصول اليه ونقله من عيادة البلدة التي نقل اليها. واستمر الوضع نصف ساعة، حتى توفي الطفل داخل العيادة.

- وبتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٣، وفي استخدام مفرط للقوة المسلحة المميتة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي طفلاً فلسطينياً وأصابت فتى آخر في بلدة تقوع، جنوب شرقي مدينة بيت لحم. قتل الطفل **حسن محمد عبد حميد، ١٦ عاماً**، بعيار ناري في القلب أثناء توغل تلك القوات في البلدة، وفتحها النار تجاه مجموعة من الأطفال والفتية الذين رشقوا آلياتها بالحجارة بعد إلقاء أفرادها قنبلة صوت في وسطهم بينما كانوا يتواجدون على الشارع الرئيس في بلدتهم.

وتشكل تلك الجرائم، ولا تزال، أبرز جرائم القتل العمد وانتهاك الحق في الحياة التي اقترفتها قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين خلال العام الحالي

جرائم الإعدام خارج نطاق القانون (الاغتيالات)

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي إتباع سياسة القتل خارج إطار القانون، المتمثلة في جرائم الاغتيال السياسي والتصفية الجسدية لفلسطينيين تدعي أنهم ضالعون في أعمال المقاومة ضد أهداف إسرائيلية خلال الانتفاضة. وما يبعث على القلق حقاً أن هذه الجرائم، كغيرها من جرائم الحرب التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين هي في تصاعد مستمر، في ظل الصمت من قبل المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، وعدم العمل على وقف تلك الجرائم واتخاذ تدابير عملية تجاه دولة الاحتلال الحربي، الأمر الذي يدفع تلك القوات إلى ارتكاب المزيد من جرائم الحرب بحق الفلسطينيين.

وتشكل تلك الجرائم، ولا تزال، أبرز جرائم القتل العمد وانتهاك الحق في الحياة التي اقترفتها قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين خلال العام الحالي. وتدعي قوات الاحتلال أنها تستهدف ناشطين ميدانيين، أو من يعطوهم الأوامر بتنفيذ عمليات مقاومة ضد الأهداف الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة، أو إسرائيل. وتنفذ هذه الجرائم بعدة وسائل، لعل أبرزها –كما هو في الآونة الأخيرة في قطاع غزة– قصف

الأهداف داخل السيارات، المنازل، والمنشآت المدنية، أو استخدام أسلوب الوحدات الخاصة، كما هو في الضفة الغربية. وتشمل هذه الاغتيالات في كثير من الأحيان المستوى السياسي للفصائل والقوى السياسية الفلسطينية. وتحظى هذه السياسة –جرائم الاغتيال– بتأييد من قبل الحكومة الإسرائيلية، ومباركة وتغطية من قبل الجهاز القضائي الإسرائيلي على أعلى المستويات، ممثلاً بمحكمة العدل العليا.

ووفقاً لتوثيق المركز، فقد اقترفت قوات الاحتلال الاسرائيلي العديد من جرائم الاغتيال خلال العام ٢٠٠٨ أسفرت عن مقتل (٥٣) فلسطينياً، بينهم (٣٩) في قطاع غزة، منهم (٣١) مستهدف، و(٨) غير مستهدفين منهم طفل، و(١٤) في الضفة الغربية بينهم (١٣) مستهدف، و(١) غير غير مستهدف.

وبذلك يرتفع عدد ضحايا جرائم الاغتيال التي اقترفتها قوات الاحتلال الاسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الاقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (٧٤٣) فلسطينياً، أي ما نسبته(١٨,٨٪) من إجمالي عدد المدنيين الذين سقطوا خلال نفس الفترة على أيدي قوات الاحتلال. ووفقاً للتوثيقات نفسها، فإن من بين الضحايا (٥١٣) فلسطينياً كانوا من المستهدفين، (٢٣٠) من غير المستهدفين، بينهم (٧٨) طفلاً. وكان من بين الضحايا (٣٤١) مواطناً سقطوا في الضفة الغربية، بينهم (٢٦٧) مستهدف، و(٧٤) غير مستهدف، فيما سقط في قطاع غزة(٤٠٢) فلسطينياً، بينهم (٢٤٦) مستهدف، و(١٥٦) غير مستهدف.

وكانت أبرز جرائم الاغتيال التي وقعت في الضفة الغربية بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٨، حيث نفذت الوحدات الخاصة الاسرائيلية جريمة اعدام بدم بارد بحق أربعة نشطاء فلسطينيين في بيت لحم، هم: ١) **محمد شحادة عبد التعمري، ٤٥ عاماً**، وهو ناشط في سرايا القدس (الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي)؛ ٢) **أحمد خليل سالم البلبول، ٤٨ عاماً**؛ ناشط في كتائب شهداء الأقصى (أحد الأجنحة المسلحة لحركة فتح) وقائد جناحها العسكري جنوبي محافظة بيت لحم؛ ٣) **عماد حسن محمود الكامل "العساكرة"، ٣٥ عاماً**، من مرتبات الأمن الوقائي الفلسطيني؛ و٤) **عيسى مرزوق صالح زواهرة، ٣٦ عاماً**، وهو من نشطاء حركة الجهاد الإسلامي، وعضو منتخب في مجلس بلدية بيت لحم. وكان الناشطون الأربعة يستقلون سيارة مدنية من نوع "دايهاتسو" صالون حمراء اللون، في شارع جمال عبد الناصر، مقابل مقر البريد القديم ومبنى شركة الاتصالات الفلسطينية، وبجوار "مخبز الحرباوي"، وسط مدينة بيت لحم، عندما اعترضتهم مركبة مدنية مجهولة النوع، تحمل لوحة تسجيل فلسطينية، يستقلها أفراد من الوحدات الخاصة الإسرائيلية "المستعربين" مسلحين ببنادق أوتوماتيكية. قفز المستعربون من سيارتهم، وعلى الفور فتحوا النار بكثافة شديدة ومن جميع الاتجاهات مباشرة نحو ركاب السيارة الفلسطينية، من مسافات تتراوح من متر واحد إلى خمسة أمتار. فأصيب جميع ركاب السيارة المستهدفة بعشرات الأعيرة النارية، وبعضها من النوع المتفجر، في الرأس والصدر، وقتلوا على الفور.

وبذلك يرتفع عدد ضحايا جرائم الاغتيال التي اقترفتها قوات الاحتلال الاسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الاقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (٧٤٣) فلسطينياً

وفي جريمة أخرى، اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/٦/٢٤ في مدينة نابلس راح ضحيتها مواطنان، أحدهما مُسْتَهْدَف، والآخر طالب في جامعة النجاح الوطنية. ووفقا للحيثيات، فقد تسللت مجموعة راجلة من قوات الاحتلال الإسرائيلي، واقتحمت احدى العمارات، وقامت بوضع متفجرات في باب احدى الشقق وفجرته. واقتحمم الجنود الشقة رقم ١٠١ والمجاورة لها شقة رقم ١٠٢ وأطلقوا النيران لمدة أربع دقائق ما أسفر عن مقتل المواطن **طارق جمعة أبو غالي، ٢٦ عاماً**، وهو من سكان مدينة جنين، بعد إصابته بعدة أعيرة نارية في جميع أنحاء الجسم. المذكور من أبرز نشطاء سرايا القدس «الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي»؛ وهو مطلوب لقوات الاحتلال منذ أربعة أعوام، وقد نجا من ثلاث محاولات اغتيال سابقة استهدفته في مدينة جنين. كما قتل أحد طلاب جامعة النجاح الوطنية في الشقة المجاورة (١٠٢) وكان من بين ثلاثة طلاب في الشقة. ويدعى القتيل **إياد رضوان عبد الرحمن خنفر، ٢٥ عاماً**، وهو من سكان قرية الرامة، جنوبي مدينة جنين.

وفي قطاع غزة، كانت ابرز جرائم الاغتيال التي اقترفت بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٨، حينما أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه سيارة مدنية، كان يستقلها ثلاثة أشخاص من عائلة اليازجي هم شقيقان وطفل احدهما البالغ من العمر خمسة أعوام، وكانت تسير في شارع النفق في حي الدرج، شرق مدينة

غزة. أصاب الصاروخ السيارة بشكل مباشر، مما أدى إلى مقتل الثلاثة حيث تحولت أجسادهم لأشلاء، فيما أصيب ثلاثة مدنيين آخرون من المارة بجراح، هم شقيقان ومسن كانوا يقتادون عربة كارو في نفس الشارع. والقتلى هم: الشقيقان محمد وعامر هاشم محمد اليازجي، ٢٧ و٤٠ عاماً على التوالي ،والطفل أمير نجل محمد، خمسة أعوام. وبعد وقوع الجريمة، نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن مصادر قوات الاحتلال أن استهداف السيارة كان بطريق الخطأ، وأن تلك القوات كانت تستهدف سيارة أخرى يستقلها نشطاء فلسطينيون.

وفي جريمة أخرى، اقترفت بتاريخ١٧ يناير، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخين تجاه سيارة مدنية من نوع هونداي بيضاء اللون، كانت تسير بالقرب من دوار الشيخ زايد في بلدة بيت لاهيا. أصاب الصاروخان السيارة بشكل مباشر مما أدى إلى اشتعال النيران فيها، ومقتل من بداخلها، وهما: السائق **رعد شحدة أبو فول، ٣٠ عاماً**، وهو ناشط في سرايا القدس «الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي»، وامرأة من جيرانه كان يوصلها لمنزلها، وهي **فتحية يوسف الحسومي، ٣٥ عاماً**. وأفاد شهود العيان، أن المواطن أبو فول كان عائداً إلى منزله في حي السلاطين، غربي بلدة بيت لاهيا، حيث صادف جارته الحسومي بالقرب من الدوار المذكور أعلاه تنتظر سيارة لتعود لمنزلها، فأقلها معه قبل استهداف السيارة بلحظات.

وبتاريخ ١٨ يناير، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه منطقة دوار الشيخ زايد في بيت لاهيا، شمالي القطاع، حيث كانت تسير في المكان سيارة سوبارو وعربة كارو يجرها حمار، كانت تستقلها المواطنة مريم محمد أحمد الرحل، ٥٢ عاماً، ونجلاها محمد صالح الرحل، ٢٢ عاماً؛ ومنصور، ١٧ عاماً. سقط الصاروخ على بعد ٣ أمتار من عربة الكارو من الناحية الشمالية. أسفر ذلك عن مقتل المواطنة مريم ونجلها محمد على الفور، بعد تحول جثتيهما لأشلاء، وإصابة النجل الثاني بجراح خطيرة، فضلاً عن إصابة خمسة من المارة، بينهم طفلتان شقيقتان ووالداهما، بجراح. وبعد اقتراف الجريمة، قالت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن القصف كان يستهدف مجموعة من رجال المقاومة تستقل سيارة في المكان. أما المصابون هم:١) **ضحى حسن الدحنون، عام ونصف**، وأصيبت بشظايا في الكتف؛ ٢) **آية حسن الدحنون، ٣ أعوام**، وأصيبت بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم؛ ٣) **حسن إبراهيم الدحنون، ٣٣ عاماً**، وأصيب بشظايا في الرقبة؛ ٤) **حاتم نافذ ورش آغا، ٢٤ عاماً**، وأصيب بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم؛ و٥) **صقر عادل صبح، ٢٠ عاماً**، وأصيب بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم.

وبتاريخ ٢٧ فبراير، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخين باتجاه سيارة ميكروباص مدنية، بيضاء اللون، كانت تسير على الطريق الساحلي قبالة جامعة الأقصى، غرب خان يونس، كان يستقلها ستة من عناصر كتائب القسام» الجناح المسلح لحركة حماس». أصاب الصاروخان السيارة بشكل مباشر، مما أدى إلى تدميرها ومقتل خمسة من ركابها وإصابة السادس بجراح بالغة. والقتلى هم: ١) **عمر عطية سلامة أبو عكر، ٢٦ عاماً** من سكان خان يونس؛ ٢) **عبد الله محمد يحيى عدوان، ٢٢ عاماً** من سكان بيت حانون؛ ٣) **محمد مجدي أبو الحصين، ٢٢ عاماً** من سكان جباليا؛ ٤) **حسن نور الدين المطوق، ١٩ عاماً** من سكان جباليا؛ و٥) **عزيز جودت محمد مسعود، ٢١ عاماً** من سكان بيت لاهيا.

ارتفع عدد الضحايا من الاطفال خلال العام الحالي إلى (١٠٨)، بينهم (٩٩) في قطاع غزة، و(٩) في الضفة الغربية.

جرائم قتل الاطفال

واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨، اقتراف المزيد من قتل الاطفال الفلسطينيين بوتيرة أعلى من من العام الماضي. ففي حين قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلي (٥١) طفلاً في العام الماضي، ارتفع عدد الضحايا من الاطفال خلال العام الحالي إلى (١٠٨)، بينهم (٩٩) في قطاع غزة، و(٩) في الضفة الغربية. وقد بلغت نسبة الضحايا من الأطفال خلال العام ٢٠٠٨ حوالي (٢٦٪) من إجمالي الضحايا المدنيين. وبذلك يرتفع عدد الاطفال الذين قتلوا خلال الانتفاضة الى ٩١٩ طفل، أي ما نسبته (٢٣,٦٪) من اجمالي الضحايا المدنيين.

وكانت أبرز جرائم قتل الاطفال خلال العام ٢٠٠٨، ما شهدته الأيام الاخيرة منه، والتي صادفت الايام الخمسة الاولى من الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة. فقد قتلت قوات الطائرات الحربية والمدفعية والبوارج البحرية الاسرائيلية ٣٣٢ فلسطينياً، معظمهم من المدنيين، بينهم ٣٤ طفلاً. وتشير ظروف مقتل هؤلاء الأطفال الى عدم اكتراث قوات الاحتلال بحياتهم وسلامتهم. ففي واحدة من أبشع جرائم الحرب التي اقترفت خلال تلك الحرب، كانت تلك التي اقترفت مساء يوم الاثنين ٢٩ ديسمبر. ففي تلك الليلة قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مسجد عماد عقل المكون من ثلاثة طوابق في مخيم جباليا، مما أسفر عن تدميره وتدمير منزل ملاصق له مسقوف بالاسبستوس يعود للمواطن أنور خليل بعلوشة، مسبباً مقتل خمسة من طفلاته، أصغرهن في الرابعة من عمرها، فيما أصيب هو وزوجته وثلاثة من أطفاله الآخرين، بجراح، وكانت الناجية الوحيدة رضيعة تبلغ الأسبوعين من عمرها. وجرى انتشال الضحايا من تحت الأنقاض بعد نصف ساعة من صراخ متواصل لمن بقوا على قيد الحياة. والقتيلات هن، **جواهر، ٤ اعوام، دنيا، ٨ أعوام، سمر، ١٢ عاماً، إكرام ١٤ عاماً، تحرير، ١٧ عاماً.** هذا وقد أصيب أيضاً، ١٧ مدنيا آخر ، من بينهم خمسة أطفال من سكان المنازل المجاورة التي تضررت بشكل كبير.

وفي جريمة مماثلة، وفي حوالي الساعة ١:٠٠ فجر ٣٠ ديسمبر، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية صاروخين من طراز إف ١٦ باتجاه منزل المواطن رائد العطار مسؤول في كتائب القسام، والواقع في مخيم يبنا في رفح، أصاب واحد من الصواريخ المنزل بشكل مباشر، مما أدى إلى تدميره بالكامل، حيث كان المنزل قد تم إخلاؤه في وقت سابق، فيما أصاب الصاروخ الثاني منزل المواطن زياد العبسي الذي يبعد عنه نحو ٥٠٠ متر، مما أدى إلى تدمير المنزل المكون من طبقة واحدة من الاسبستوس، وانهياره على رؤوس قاطنيه، ومقتل ثلاثة من أطفاله وهم نيام، وهم **صدقي ١٣عوام، احمد، ١٢ عاماً، محمد، ١٤ عاماً**، فضلاً عن إصابته هو وزوجته وثلاثة من أطفاله الآخرين بجراح. كما أصيب جراء هذا القصف، سبعة مدنيين آخرين من عائلتي الكرد وأبو هاشم، من بينهم طفلان.

وبشكل لا يقل حدة عما شهدته فترة الحرب على غزة في الايام الاخيرة، شهدت بلدة جباليا ومخيمها خلال الفترة بين ٢٧ فبراير –١ مارس، حملة عسكرية واسعة النطاق نفذتها قوات الاحتلال أسمتها عملية «الشتاء الدافئ»، أسفرت عن مقتل (٦٩) فلسطينياً، نصفهم من المدنيين، بينهم ٢١ طفلاً، وأصيب في تلك الجرائم حوالي (١٧٥) فلسطيني بينهم (٤٤) طفلاً. وتشير ظروف مقتل الاطفال خلال تلك العملية إلى أن الاستهداف كان متعمداً.

ومن بين أبرز حالات القتل خلال عملية الشتاء الحار، كانت بتاريخ ٢٨ فبراير، عندما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي صاروخين باتجاه مجموعة من الأطفال كانوا يلعبون كرة القدم في ساحة قريبة من منازلهم في شارع القرم، شرقي بلدة جباليا، شمالي قطاع غزة. أسفر انفجار الصاروخين عن مقتل أربعة أطفال، وإصابة اثنين آخرين بجراح بالغة. وذكرت المصادر الطبية في مشافي مدينة غزة والشمال بأن جثث الأطفال وصلت إليها أشلاء مقطعة، وتؤكد تحقيقات المركز عدم تواجد أي من رجال المقاومة في الساحة المستهدفة، وكانت حالة من الهدوء تسود المنطقة. والقتلى هم كل من: ١) **محمد نعيم حمودة، ٩ أعوام؛ ٢) علي منير دردونة، ٨ أعوام؛ ٣) دردونة ديب دردونة، ١٢ عاماً؛ و٤) عمر حسين دردونة، ١٤ عاماً.**

وتشير ظروف مقتل الطفلة صفاء رعد أبو سيف، ١٢ عاماً، من عزبة عبد ربه، في تلك العملية أيضاً، إل استخدام القوة المفرطة بحق المدنيين دون تمييز. فوفقاً لتحقيقات المركز، بتاريخ ٢٩ فبراير، أطلق قناص اسرائيلي كان يعتلي منزل مجاور لمنزل عائلة أبو سيف، فأصاب الطفلة صفاء برصاصة في بطنها، أثناء محاولتها الصعود للطابق الثاني حيث يسكن عمها وعائلته. وأثناء ذلك تم الاتصال بجمعية الهلال الاحمر لنقلها للمستشفى، غير أن قوات الاحتلال منعت الطواقم الطبية من الوصول للمساعدة في نقلها وأطلقت النار صوب طاقم الاسعاف وأجبرتهم على التراجع. وبقيت الطفلة ابو سيف تنزف لمدة ثلاث ساعات حتى توفيت.

وبتاريخ ١ مارس أطلقت قوات الاحتلال قذيفة مدفعية باتجاه مجموعة من الفتية والأطفال كانوا يتجمهرون بالقرب من دوار زمو، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أطفال، وجميعهم من سكان مخيم جباليا.، وهم:١) عبد

الله عبد الكريم محمود أبو شعيرة، ١٧ عاماً؛ ٢) عبد الرؤوف عبد الكريم محمود عودة، ١٦ عاماً؛ و ٣) نائل زهير أبو عون، ١٤ عاماً.

وفي نفس اليوم، أطلقت طائرة حربية صاروخاً باتجاه سيارة جيب يستقلها عدد من أفراد المقاومة، كانت تسير قرب محكمة صلح جباليا، وسط البلدة، حيث هرب من بداخلها قبل سقوط الصاروخ. ولدى تجمع عدد من الأطفال عند السيارة، أطلقت نفس الطائرة صاروخاً باتجاههم، مما أدى إلى مقتل سبعة منهم. والقتلى هم: ١) **خالد منذر عبد القادر ريان، ١٧ عاماً**؛ ٢) **أحمد زياد عبد القادر ريان، ١٧ عاماً**؛ ٣) **إسماعيل عرفات مصطفي أبو سلطان، ١٧ عاماً**؛ ٤) **عبد الكريم حسنى الحو، ١٥عاماً**؛ ٥) **أحمد نمر عبد اللطيف زغرة، ١٧ عاماً**؛ ٦) **محمود نايف حمتو حنيدق، ١٦ عاماً**؛ و ٧) **أحمد نعيم أبو سلامة، ١٦ عاماً**.

وفي جرائم أخرى مماثلة اقترفت على مدار العام، تؤكد الأدلة أن قوات الاحتلال الاسرائيلي استخدمت القوة المفرطة بحق المدنيين، تعمد القتل بحق الاطفال الفلسطينيين. بتاريخ٢٧ فبراير أطلقت طائرات حربية صاروخين باتجاه عدد من الأطفال أثناء لهوهم على بعد نحو ٣٠٠ متر من منصة لإطلاق الصواريخ محلية الصنع في منطقة مشروع عامر، غرب بلدة جباليا، شمال القطاع. أسفر ذلك عن مقتل اثنين منهم بعد أن تحول جسديهما لأشلاء، فيما أصيب خمسة آخرين بجراح، من بينهم شقيق أحد القتلى، ووصفت المصادر الطبية جراح اثنين منهم بالخطرة. الطفلان القتيلان هما: ١) **بلال كامل حجازي، ١٣ عاماً**؛ ٢) **سليمان خليل حمادة، ١٢ عاماً**.

وبتاريخ٢٧ فبراير أطلقت طائرات حربية إسرائيلية ثلاثة صواريخ باتجاه مبنى تابع لوزارة الداخلية بالقرب من برج الشفاء، وسط مدينة غزة، وهي منطقة مكتظة بالسكان. أسفر القصف عن تدمير طابقين من مبنى الوزارة المكون من خمسة طوابق، على مساحة ٤٠٠م٢، فضلاً عن إلحاق أضرار بالغة جداً في المباني والمنازل المجاورة. وجراء تناثر الشظايا في المكان قتل الطفل الرضيع، **محمد ناصر البرعي، ٧ شهور**، أثناء نومه في منزله المقابل لمبنى الوزارة، حيث أصيب بشظايا في الرأس والصدر.

وبتاريخ ١٦ أبريل، أثناء اجتياح قوات الاحتلال لمنطقة جحر الديك، الى الشرق من مدينة غزة، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية كانت تساند عملية التوغل صاروخين باتجاه تجمع للمواطنين في محيط مسجد الإحسان الذي يبعد نحو ٣٠٠ متر إلى الجنوب من تواجد قوات الاحتلال، أسفر ذلك عن مقتل تسعة مواطنين فلسطينيين، بينهم ستة أطفال وشقيقان، وإصابة ١٨ آخرين بجراح، من بينهم ١٢ طفلاً. والقتلى هم: ١) **محمود أحمد محمد، ٤٥ عاماً**؛ ٢) **وشقيقه سفيان احمد محمد، ٤١ عاماً**؛ ٣) **عبد الله ماهر أبو خليل، ١٥ عاماً**؛ ٤) **طارق فريد أبو طقية، ١٦عاماً**؛ ٥) **إسلام حسام العيسوي، ١٦ عاماً**؛ ٦) **طلحة هاني أبو علي، ١٣ عاماً**؛ ٧) **بيان سمير الخالدي، ١٧ عاماً**؛ ٨) **محمد محمد العصار، ١٧ عاماً**؛ ٩) **فادي جمال مصران، ٢٠ عاماً**.

وبتاريخ ٢٨ أبريل، أثناء توغل قوات الاحتلال الاسرائيلي في منطقة شمال غزة، تمركزت تلك القوات في منطقة تلة الحاووز مقابل أبراج الندى وعزبة عبد ربه وفي شارع السلطان عبد الحميد الى الغرب من البلدة، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية كانت تساند عملية التوغل صاروخاً باتجاه مجموعة من رجال المقاومة، بالقرب من مسجد عبد الله عزام، جنوب غربي عزبة بيت حانون وعلى بعد أكثر من ١٠٠٠ متر من منطقة التوغل. سقط الصاروخ على بعد حوالي ١٠ أمتار من منزل المواطن أحمد عيد حسن أبو معتق، وأسفر عن إصابة أحد رجال المقاومة بجراح بالغة الخطورة. وبعد أقل من دقيقة تم استهداف نفس المجموعة بصاروخين جديدين سقطا عند باب نفس المنزل مباشرة، مما أدي إلي مقتل أحد أفراد المقاومة ويدعي **إبراهيم سالم سليمان حجوج، ٢٠ عاماً**، فيما دمرت الشظايا باب المنزل المذكور لتتناثر داخله، حيث كانت المواطنة **ميسر مطلق أبو معتق، ٤٠ عاماً**، وأطفالها الستة يتناولون طعام الإفطار على بعد مترين فقط من الباب، مما أدى إلى مقتل أربعة من أطفالها على الفور، وإصابة الطفلين الآخرين بجراح متوسطة، فيما أصيبت الأم بجروح خطرة، توفيت على إثرها في وقت لاحق. والأطفال القتلى هم: ١) **مسعد أحمد عيد أبو معتق، عام واحد**؛ ٢) **هناء أحمد عيد أبو معتق، ٣ أعوام**؛ ٣) **صالح أحمد عيد أبو معتق، ٥ أعوام**؛ و٤) **ردينة أحمد عيد أبو معتق، ٤ أعوام**. كما أصيب عشرة مواطنين آخرون من المارة بجراح، وصفت ما بين متوسطة وخطيرة.

استهداف الطواقم الطبية

لا تزال قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة تستهدف أفراد الطواقم الطبية العاملة في ميدان تقديم الخدمات الطبية والإسعافات اللازمة للجرحى والضحايا. وتشير المعطيات إلى أن سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي استمرت في استهداف عربات الإسعاف ووسائط النقل الطبية المختلفة، رغم وضوحها وتميزها عن المركبات الأخرى المدنية والعسكرية منها. وترقى هذه الجرائم لكونها جرائم حرب، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، والبروتوكولين الإضافيين الملحقين إلى اتفاقيات جنيف، والصادرين في العام ١٩٧٧، ضد رجال المهمات الطبية وطواقم العمل الإنساني ووسائط نقلهم ومستشفياتهم ومراكزهم الصحية المختلفة.[٢]

وسجل العام ٢٠٠٨، سقوط ثلاثة من أفراد الطواقم الطبية. وبذلك ارتفع عدد القتلى من أفراد تلك الطواقم، منذ بدء الانتفاضة وحتى نهاية العام ٢٠٠٨، إلى سبعة وعشرين قتيلاً، قضوا بينما كانوا يحاولون تقديم خدمات الإسعاف والعلاج للمحتاجين من المرضى والجرحى.

ووفقا لتوثيق المركز، تم العثور في ساعات صباح ٣ مارس، على جثة أحد أفراد الطواقم الطبية، ويدعى **محمود سليمان زقوت، ٢٣ عاماً**، حيث يعمل مسعفاً في الدفاع المدني، بعد انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من المكان. وكانت آثار زقوت قد فقدت قبل يومين، في خضم الحملة العسكرية الاسرائيلية «الشتاء الدافئ» التي نفذتها قوات الاحتلال في جباليا ومخيمها خلال الفترة بين ٢٨ فبراير -١ مارس.

وفي إطار الأيام الأولى من الحرب على غزة، قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلي اثنين من أفراد الطواقم الطبية. ففي حوالي الساعة الثانية من فجر يوم الأربعاء، الموافق ٢٠٠٨/١٢/٣١، أطلقت طائرة استطلاع صاروخاً تجاه سيارة إسعاف خلال تواجدها في منطقة تلة الريس، شرقي مدينة غزة، عندما كان أفراد طواقمها يقومون بإجلاء عدد من الضحايا الذين تعرضوا لقصف جوي في المنطقة. أسفر ذلك عن مقتل المسعف **محمد سعيد أبو حصيرة، ٢١ عام**، وإصابة كل من الطبيب **إيهاب عمر المدهون، ٣٥ عام**، و سائق الإسعاف وهو **حشمت عجور، ٣٠ عاماً**، بجراح خطيرة نقلا على إثرها لمستشفى كمال عدوان في مدينة بيت لاهيا. وأفادت المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان أن الطبيب إيهاب المدهون قد فارق الحياة في وقت لاحق من ظهر اليوم.

وسجل العام ٢٠٠٨، سقوط ثلاثة من أفراد الطواقم الطبية. وبذلك ارتفع عدد القتلى من أفراد تلك الطواقم، منذ بدء الانتفاضة وحتى نهاية العام ٢٠٠٨

استهداف الطواقم الصحفية

واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨، استهدافها للصحفيين العاملين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بالرغم مما توفره قواعد القانون الدولي لهم من حماية خاصة. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها جرائم القتل العمد وتهديد السلامة الشخصية للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأراضي الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. وفي هذا الاطار، فقد صنفت منظمة «مراسلون بلا حدود» في تقرير صدر في أكتوبر ٢٠٠٨، «إسرائيل من الدول الاكثر انتهاكاً لحرية التعبير والصحفيين خاصة في الاراضي التي تقع خارج حدودها»، في إشارة الى الاراضي المحتلة.

وتتنوع الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين في الاراضي المحتلة، بين القتل والاصابة، والمنع من تغطية الأحداث، وحظر السفر عبر المعابر الخارجية، أو الاعتقال والاحتجاز، وتكسير أدوات التصوير...إلخ. ووفقاً لتوثيق المركز، فقد قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨ صحفياً فلسطينياً واحداً، فيما اصيب (٢٨) آخرون. وبهذه الجريمة، يرتفع عدد الصحفيين الذين سقطوا جراء استهدافهم من قبل قوات الاحتلال منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى الآن إلى ٩ صحفيين، بينهم إيطالي وبريطاني، فيما يرتفع عدد المصابين من الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام إلى أكثر من ١٧٠ شخصاً.

[٢] لا يغطي هذا الجزء منع قوات الاحتلال إرسالات الأدوية الطبية من الدخول الى قطاع غزة خلال فترة الحصار، حيث ستغطي في البند الخاص باستمرار الحصار في سياق هذا التقرير أدناه.

ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها المركز وإفادة فني الصوت في وكالة رويترز للأنباء، وفا يونس أبو مزيد، ٢٥ عاماً، والذي أصيب في الحادث، ففي حوالي الساعة ٥:٠٠ من مساء يوم أمس الأربعاء الموافق ١٦ أبريل ٢٠٠٨، تواجد **المصور الصحفي فضل صبحي شناعة، ٢٣ عاماً، وفني الصوت وفا أبو مزيد**، ويعملان لصالح وكالة رويترز العالمية للأنباء، بالقرب من مسجد الإحسان في قرية جحر الديك، جنوبي شرق مدينة غزة، ليقوما بعملهما المهني في تصوير جرائم قوات الاحتلال في المنطقة. وبعد انتهائهما من عملهما استقل شناعة وأبو مزيد سيارتهما وهي من نوع (متسوبيشي باجيرو) فضية اللون، ومكتوب عليها بخط واضح (T.V و REUTERS)، وانطلقا باتجاه شارع صلاح الدين لمغادرة القرية.

وذكر أبو مزيد

"وبينما نحن في طريقنا باتجاه شارع صلاح الدين، كانت الآليات الحربية الإسرائيلية تبعد عنا مسافة ٧٠٠ متر تقريباً، فأوقفنا السيارة وترجلنا منها، وكنا نرتدي دروع واقية خاصة بالصحفيين وبحوزتنا آلات التصوير، وشرع فضل بتصوير الآليات العسكرية. وبينما كنت أقوم بإبعاد مجموعة من الأطفال الذين تجمعوا حولنا، تفاجأت بسقوط قذيفة بجوار شناعة مباشرة، وكان يقف بجوار السيارة، وشاهدت فضل وهو يسقط على الأرض، وأصبت أنا بشظايا في اليد اليسرى. وتبعتها قذيفة أخرى أصابت مؤخرة السيارة وأصبت بشظايا في الحوض والقدم اليمنى، وشرعت بالصراخ والركض باتجاه سيارات الإسعاف لإنقاذنا." و على الفور نقلت سيارات الإسعاف شناعة وأبو مزيد إلى مستشفى شهداء الأقصى، وأفادت المصادر الطبية بأن شناعة قد وصل إلى المستشفى جثة هامدة وتم تحويله إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، فيما تلقى أبو مزيد العلاج إثر إصابته بالشظايا.

وذكرت وكالة رويترز العالمية للأنباء في خبر صحفي نشرته على موقعها الالكتروني بان

«شناعة كان يغطي أعمال العنف في قطاع غزة لصالح الوكالة، وكانت السيارة التي يستقلها قد توقفت لتوها وكان هو بصدد الترجل منها حينما وقع انفجار قتله واثنين من المارة.» وأضافت الوكالة بأن «الفيلم الذي كان بداخل الكاميرا الخاصة بشناعة قد أظهر دبابة على بعد مئات الأمتار وهي تطلق قذيفة، وبعدها انقطع التصوير.» وتابعت الوكالة، «يبدو أن تلك اللحظة التي أصيب بها شناعة.»

وبتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٠٨، تلقت وكالة رويترز رسالة من المحامي العام العسكري في قوات الاحتلال الإسرائيلي، أفيهاي ميندلبليت، ذكر فيها أن الجنود لم يتمكنوا من رؤية ما إذا كان فضل شناعة كان يحرك كاميرا أم سلاحا. وأضاف ميندلبليت أن طاقم الدبابة "لم يتمكن من تحديد طبيعة الجسم الموضوع أعلى الحامل والتأكد بشكل يقيني مما إذا كان صاروخاً مضادا للدبابات أم قذيفة مورتر أم كاميرا من كاميرات التلفزيون.." وجاء في الرسالة أيضاً أنه "على ضوء استنتاج منطقي توصل إليه طاقم الدبابة وقادته يفيد بأن هذه الشخصيات معادية وتحمل جسما من المُرجح أن يكون سلاحا فان القرار بإطلاق قذيفة على الأهداف ... كان سليما..."

وتدحض تحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بشدة هذه الادعاءات، وتؤكد تورط تلك القوات في قتل الصحفي شناعة وعدد من المدنيين عمداً، في قصف استهدف منطقة جحر الديك، جنوب شرق مدينة غزة بتاريخ ٢٠٠٨/٠٤/١٦. وقد أسفر ذلك القصف في مجمله عن مقتل ١٣ مدنياً، بينهم ٨ أطفال، وإصابة ٣٢ مدنياً آخرين بجراح، منهم ١٧ طفلاً.

وبتاريخ ٢٧ ديسمبر، أي في اليوم الأول من الحرب الاسرائيلية على غزة، أصيب عدد من الصحفيين عندما كانوا يغطون أحداث الغارات الاسرائيلية الحربية على أهداف في مدينة غزة. وكان من بين الصحفيين **باسل إبراهيم فرج ٢٢ عاما، مصور التلفزيون الجزائري**، الذي أصيب بجراح خطيرة ونقل الى احدى المستشفيات المصرية، غير أنه أعلن عن وفاته بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩ متأثراً بجراحه.

استمرار حصار الأراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

أحكمت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨ إجراءات الحصار الشامل الذي فرضته على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشددت عزل سكانها بشكل عام، وسكان قطاع غزة بشكل خاص. وتفاقم تدهور الأوضاع الإنسانية فيها بشكل خطير، حيث بات السكان المدنيون عاجزين عن الحصول على احتياجاتهم من إمدادات الأغذية، الأدوية، المحروقات، الطاقة الكهربائية وغيرها من السلع الضرورية للحياة الطبيعية. وأدت السيطرة التامة على حركة وتنقل السكان الفلسطينيين بحرية، عبر إحكام إغلاق كافة المعابر الحدودية ومنع التدفق الحر للصادرات والواردات من السلع، إلى مزيد من تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين، والمتدهورة أصلاً، بحيث باتوا يحاربون في وسائل عيشهم، في نمط فريد من أنماط العقاب الجماعي غير المسبوق، والذي تفرضه سلطات محتلة في التاريخ الإنساني. وارتفعت حدة الفقر والبطالة بنسب مهولة وصلت ٨٠٪ و٥٥٪ في قطاع غزة على التوالي. وتزامن ذلك مع عجز تام ومخجل من قبل المجتمع الدولي، خاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة باحترام سلطات الاحتلال لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها رفع الحصار ووقف العمل بهذه السياسة التي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية، والتي ترتقي إلى كونها جرائم حرب.

وأدت السيطرة التامة على حركة وتنقل السكان الفلسطينيين بحرية، عبر إحكام إغلاق كافة المعابر الحدودية ومنع التدفق الحر للصادرات والواردات من السلع، إلى مزيد من تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين، والمتدهورة أصلاً، بحيث باتوا يحاربون في وسائل عيشهم، في نمط فريد من أنماط العقاب الجماعي غير المسبوق، والذي تفرضه سلطات محتلة في التاريخ الإنساني

وواصلت السلطات الحربية الإسرائيلية منع سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة من دخول إسرائيل، وطال ذلك كافة السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الحالات الإنسانية والمرضية. وفي المقابل استمر حرمان الآلاف من الفلسطينيين، من الطلبة الدارسين في الخارج وكذلك العاملين في الخارج، وخاصة في بلدان الخليج العربي، من السفر والوصول إلى مؤسساتهم التعليمية وأماكن عملهم. وفرضت السلطات الحربية المحتلة خلال العام مزيداً من القيود الداخلية الإضافية على حركة وتنقل السكان المدنيين الفلسطينيين بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وارتفع عدد الحواجز والنقاط العسكرية، الدائمة والمؤقتة، والمنتشرة على مداخل الشوارع الرئيسية والفرعية في محافظات الضفة الغربية، إلى ٦٣٠ حاجزاً ونقطة عسكرية وعائقاً مادياً. وقد أحكمت تلك القيود الجديدة سيطرة قوات الاحتلال على حركة وتنقل السكان المدنيين فيها، وأدت إلى عزل السكان فيما يشبه باندوستانات متفرقة ومعزولة عن بعضها البعض. وخلال العام لجأت قوات الاحتلال إلى المزيد من العراقيل الجديدة التي فرضتها على سفر سكان الضفة الغربية للخارج عبر جسر الكرامة، حيث قلصت ساعات العمل فيه، ولجأت إلى استخدام أساليب إذلال حاطة بكرامة الإنسان، فاقمت من معاناة المسافرين، المغادرين للخارج أو العائدين إلى أماكن سكناهم.

وفي قطاع غزة استمر إغلاق معبر رفح البري، على الحدود المصرية الفلسطينية، جنوب القطاع، والرئة الوحيدة لسكانها مع العالم الخارجي، على مدار العام، وليرتفع عدد أيام إغلاقه منذ ٢٠٠٧/٦/١٠، قبل

سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عسكرياً، إلى ٥٤١ يوماً. وخلال العام ٢٠٠٨ أغلق المعبر بشكل كلي لمدة ٣٤٥ يوماً، أي بنسبة ٩٤،٢٪ من إجمالي أيام السنة فيما فتح المعبر جزئياً، لمدة ٢١ يوماً، أي بنسبة ٥،٨٪ من إجمالي أيام السنة. وتحمل الفلسطينيون معاناة إضافية جراء استمرار إغلاق المعبر في وجه حركتهم وتنقلهم، كما تكبد الآلاف ممن علقوا على الجانبين أعباءً مادية إضافية أثقلت عليهم. وعاش الآلاف من الفلسطينيين، الذين كانوا قد علقوا لفترات لم يتمكنوا خلالها من العودة إلى القطاع، ظروفاً مأساوية وغير إنسانية، حرموا خلالها من التمتع بأبسط أنواع الخدمات التي تسد أدنى احتياجاتهم الأساسية. وكابد الأطفال والشيوخ والنساء بشكل خاص عناء تلك الظروف بسبب طول المدة التي علقوا فيها على الحدود بعد أن نفذت أموالهم وباتوا يعيشون على المساعدات الغذائية المحدودة التي وفرتها المنظمات الخيرية لهم. كما عانوا حالة من القلق والتشتت عن أفراد عائلاتهم وذويهم.

ونتيجة لحالة الخنق الاقتصادي والاجتماعي، والتي مست كافة نواحي حياة السكان المدنيين في القطاع، وبتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٣ أقدمت مجموعات فلسطينية مسلحة على تفجير أجزاء من الجدار الحدودي الفاصل بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية. وبعد عدة ساعات تدفق مئات الآلاف من سكان القطاع إلى مدينتي رفح والعريش في الأراضي المصرية، فيما تمكن المئات من المسافرين الذين كانوا عالقين على الجانب المصري من الحدود من العودة إلى ديارهم في القطاع. وقد تعاملت السلطات المصرية بشكل إيجابي مع التطورات الجديدة، وسمحت للفلسطينيين بالتزود بالبضائع والإمدادات اللازمة لهم من الأغذية والأدوية والاحتياجات اليومية للسكان، والتي نفذت من أسواق القطاع بسبب تشديد سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحصارها على القطاع منذ يونيو الماضي. غير أن فتح الحدود بين قطاع غزة ومصر لم يف بكافة الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين في القطاع، حيث ظل القطاع يعاني نفاذاً مستمراً للعديد من السلع، وخاصة المحروقات والوقود. وكابد المئات منهم، والذين كانوا قد علقوا فيه منذ ١٠ يونيو من العام ٢٠٠٧، وخاصة المرضى والطلبة الدارسين في الخارج والعاملين في الخارج، طويلاً لحل مشكلتهم والتمكن من السفر وقضاء مصالحهم الحيوية. وفي حينه تجمع نحو ٢٠٠٠ مواطنة ومواطن من هذه الفئة كانوا قد تجمعوا قبالة مبنى مديرية الداخلية في مدينة العريش المصرية، بعد فتح الحدود بتاريخ ٢٠٠٨/٠١/٢٣، وطالبوا السلطات المصرية السماح لهم بالسفر خارج مصر للدراسة أو للوصول إلى البلدان التي يعملون فيها.

وخلال العام ٢٠٠٨ أغلق المعبر بشكل كلي لمدة ٣٤٥ يوماً، أي بنسبة ٩٤،٢٪ من إجمالي أيام السنة فيما فتح المعبر جزئياً، لمدة ٢١ يوماً

وعانى نحو ٤٠٠٠ مواطنة ومواطناً من أبناء القطاع من استمرار منعهم من السفر إلى الخارج منذ شهر يونيو من العام ٢٠٠٧. وكان من بين هؤلاء مئات الطلبة، والذين يدرسون في مختلف مراحل التعليم الأساسي، الثانوي، والعالي. وكان من بينهم أيضاً ما يزيد عن ٥٠٠ حالة مرضية بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، كانوا يعانون من تردي أوضاعهم الصحية في ظل تأخير تلقيهم العلاج اللازم لهم. عاش العديد من العالقين في القطاع المصير المجهول، والخوف من فقدان مصادر رزقهم، حيث يعملون في الخارج وكانوا قد عادوا لزيارة ذويهم في بداية الإجازة الصيفية. وقد تمكن معظم العالقين في الجانب المصري من المعبر، وفي مدينتي رفح والعريش المصريتين، وعددهم نحو ١٥٠٠ مواطن ومواطنة، أغلبهم من المرضى، من العودة إلى القطاع عبر الحدود التي فتحت، بعد أن كانوا قد علقوا فيها لمدة ٥ أشهر، قضوا فيها ظروفاً معيشية قاسية.

وشددت سلطات الاحتلال حالة العزل الشامل بين الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وقطاع غزة، وكرست حالة من الفصل التام منعت بموجبها أية إمكانيات للتواصل بين سكانهما. وحرم المدنيون الفلسطينيون من حرية التنقل والحركة، بما في ذلك أولئك الراغبين في ممارسة حقهم في ممارسة الشعائر الدينية وزيارة الأماكن المقدسة في مدن القدس، الخليل لمسلمي القطاع، أو القدس وبيت لحم للمسيحيين. وشهدت بعض الفترات، خاصة الأعياد المسيحية سماحاً، ولكنه في نطاق ضيق لبعض مئات منهم، للوصول إلى تلك الأماكن المقدسة في مدن الضفة الغربية.

ورغم أن تلك السياسة تمثل صورة من صور العقاب الجماعي، والمحظور بموجب القانون الدولي الإنساني، ورغم ارتفاع أصوات العديد من الدول والمنظمات الدولية التي حذرت من عواقب هذه السياسة على حياة

السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، إلا أن السلطات المحتلة شددت من تلك القيود والإجراءات، وخاصة في قطاع غزة، ومنذ العاشر حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٧، أي مع تصاعد حدة الاقتتال الداخلي الفلسطيني في قطاع غزة، وسيطرة حركة حماس عسكرياً على القطاع في ٢٠٠٧/٠٦/١٥.

وجراء تلك الإجراءات الإسرائيلية تعرض القطاع إلى حالة غير مسبوقة من الخنق الاقتصادي والتدمير المنهجي لوسائل عيش الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضاعف من حجم الأزمة والكارثة الإنسانية التي بات يعيشها الفلسطينيون. وتحول قطاع غزة، بموجب هذه السياسة، إلى رقعة من الأرض تمثل سجناً جماعياً، منع سكانه المدنيون من مغادرته. كما تعرض اقتصاده إلى خنق شامل حرم فيه المزارعون والتجار وأصحاب المصانع من الحصول على المواد الأولية الواردة من إسرائيل، أو عبرها، أو تصريف منتجاتهم، ما كبدهم خسائر اقتصادية مدمرة. ومثل انعدام الدواء وتوفر الخدمات الصحية، نقص الغذاء، تقليص إمدادات الكهرباء والوقود والمحروقات، السمة الأساسية للحياة اليومية لـ ١،٥ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة. وتسبب ذلك في شلل اقتصادي تام انعكس على كافة قطاعات النشاط الاقتصادي كالصناعة، الإنشاء والعمران، التجارة والخدمات، الزراعة والنقل والمواصلات.

فقد فرضت السلطات المحتلة، وفي معظم فترات العام ٢٠٠٨، إغلاقاً شاملاً، وقيوداً مشددة على المعابر التي تربطها مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما أدى لمنع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الأراضي الإسرائيلية. وجراء ذلك استمر حرمان طالبات وطلاب قطاع غزة من فرصهم للالتحاق بجامعات ومعاهد الضفة الغربية، فيما توقفت زيارات الأهالي والعائلات لذويهم وأقاربهم المعتقلين في السجون والمعتقلات الاسرائيلية.

وخلال شهري أبريل ومايو من العام ٢٠٠٨ شددت السلطات الحربية المحتلة إجراءات الحصار الشامل على كافة المعابر الحدودية لقطاع غزة. ونتيجة لذلك توقفت كافة مظاهر الحياة اليومية في مدن وقرى ومخيمات القطاع بشكل شبه تام. وعاني نحو ١،٥ مليون فلسطيني من استمرار انتهاك حقهم في حرية التنقل والحركة من وإلى قطاع غزة، بغرض الوصول إلى المرافق الحيوية الرئيسية كمرافق التعليم والصحة والخدمات الأخرى. وأدى استمرار منع توريد الوقود لسكان القطاع إلى المزيد من التدهور الكارثي في الأوضاع الإنسانية للسكان وباتوا يواجهون مصاعب كبيرة للتزود بالغذاء، الحصول على الدواء والوصول إلى أماكن عملهم أو للمرافق التعليمية. أدى ذلك إلى شلل في كافة القطاعات الاقتصادية الحيوية، وتمثل ذلك في توقف المصانع وقطاع النقل والمواصلات، فضلاً عن عجز الهيئات المحلية عن القيام بنشاطاتها اليومية كخدمات النظافة العامة، توصيل مياه الشرب للسكان، معالجة مياه الصرف الصحي. وتجلت مظاهر ذلك فيما يلي:

- سادت مدن وقرى ومخيمات القطاع حالة من الشلل شبه التام، وباتت شوارعها تخلو من مظاهر الحركة والحياة الطبيعية اليومية. وأوقفت الأنروا لمدة ٤ أيام كافة برامج توزيع المساعدات الغذائية لنحو ٧٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني من سكان القطاع، واستأنفت عملها بشكل جزئي وطارئ بعد تزويدها بكمية محدودة من الوقود. واستمر تدهور مستويات المعيشة للسكان بسبب الحصار، وندرة المواد الغذائية والأدوية المرتبط بارتفاع مهول في الأسعار.

- واستمر حرمان المئات من حقهم في الوصول إلى المستشفيات للعلاج خارج قطاع غزة، وتوقفت المرافق التعليمية جزئياً، بما فيها المدارس والمعاهد والجامعات، وارتفعت نسبة الغياب في المدارس الحكومية ومدارس الأنروا، بسبب شلل قطاع النقل والمواصلات، وتوقف أكثر من ٨٥٪ من حركة النقل والمواصلات في القطاع.

- وتوقف ١٥ بئراً من آبار مياه الشرب عن العمل كلياً، بسبب النقص الخطير في إمدادات الوقود لتشغيلها، وتزايدت صعوبات الحصول على المياه لأكثر من ١٠٠٠٠٠ نسمة. وانخفضت ساعات عمل نحو ١٢٥ بئراً من آبار المياه، فيما نفذ الوقود من ١٢ محطة للصرف الصحي، واستمر ضخ نحو ٥٠،٠٠٠ متر مكعب

من المياه غير المعالجة إلى البحر. وازدادات مخاطر الكوارث البيئية بسبب توقف عمل عربات نقل النفايات التابعة للبلديات، المجالس المحلية وتقليص الأنروا لخدمات النظافة في مخيمات القطاع.

- وتوقف نحو ٨٥٪ من المركبات والعربات الخاصة بمصلحة مياه الساحل يعيقها عن القيام بنشاطاتها اليومية في إيصال مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي وخدمات صيانة الشبكات العامة.

كما شهد شهري نوفمبر وديسمبر في نهاية العام تصعيداً جديداً في سياسة الحصار الشامل على قطاع غزة، حيث أعادت السلطات المحتلة فرض المزيد من القيود، ومنعت دخول رسالات وإمدادات الأغذية والسلع الحيوية، خاصة الوقود الصناعي والحبوب والقمح. وقد عاش أكثر من ٣٠٪ من سكانه وسط ظلام دامس فيما أصبحت طوابير السكان أمام المخابز في محاولة للحصول على الخبز سمة استمرت حتى نهاية العام. وفي حينه اضطرت إدارة محطة كهرباء غزة إلى وقف إحدى وحدات توليد الطاقة الكهربائية، وذلك بسبب تدني إمداداتها من الوقود الصناعي. وقد انعكس ذلك على الطاقة الإنتاجية لمحطة التوليد، حيث انخفضت من ٧٠ ميجا وات إلى ٥٠ ميجا وات. غير أن المحطة توقفت عن العمل كليا بعد وقف إمدادها بالوقود كلياً. وغرقت أحياء عديدة في الظلام الدامس، خاصة أحياء مدينة غزة، كبرى مدن القطاع والتي يقطنها نحو ٥٧٠ ألف مواطناً. وقد اضطرت شركة توزيع الكهرباء إلى إعادة العمل بجدولة قطع التيار الكهربائي في مدن القطاع، وذلك من أجل مواجهة العجز الناجم عن توقف محطة التوليد. جدير بالذكر أن قطاع غزة يعتمد على ثلاثة مصادر للتزود بالكهرباء، حيث توفر محطة توليد كهرباء غزة نحو ٦٧ – ٧٠ ميجا وات (٣٤٪) ، وتمد إسرائيل القطاع بنحو ١٢٠ ميجا وات (٥٨،٥٪) ، ويستورد القطاع من مصر نحو ١٧،٥ ميجاوات.

وقد وثق المركز خلال العام ٢٠٠٨ وفاة ٢٩ مريضة ومريضاً من مرضى القطاع، من بينهم ١١ من النساء و ٥ أطفال

وخلال الفترة ذاتها، شهد قطاع غزة نقصا في معظم السلع الأساسية خصوصا في كميات الدقيق والقمح، وذلك جراء استمرار إغلاق المعابر التجارية، حيث نفذ مخزونها، والمقدر بنحو ٥٠٠ طناً يوميا. وتوقفت المطاحن الستة في القطاع عن العمل بعد أن نفذ مخزونها من الحبوب، وتوقف إمدادها بالقمح، ما أدى لتوقف توريد الدقيق إلى الأنروا. وأدى ذلك إلى وقف الأنروا برامج توزيع المساعدات الغذائية لنحو ٧٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني من سكان القطاع.

- وكابد السكان المدنيون في القطاع جراء التدهور الكارثي في أوضاعهم الإنسانية، وحتى نهاية ديسمبر من العام ٢٠٠٨، حيث استمر حظر دخول إمدادات الأدوية والأغذية، ولمدة شهرين على التوالي. وكابد السكان عناءً شديداً بعد أن أغلقت أكثر من ٧٠٪ من مخابز القطاع أبوابها بسبب نفاذ الدقيق وغاز الطهي اللازم لتشغيل معظمها. وعاش السكان أيام ظلام دامس في كافة مدنه ومخيماته وقراه، ولأكثر من ١٦ ساعة يومياً، بسبب نفاذ الوقود الصناعي والأعطال المستمرة في خطوط إمداد القطاع بالكهرباء من كل من إسرائيل ومصر. وتفاقمت معاناة مئات الآلاف من السكان من انقطاع مياه الشر والمياه المخصصة للاستخدام المنزلي بسبب انقطاع التيار الكهربائي، ولعدة أيام. وتحمل السكان المدنيون في القطاع عناء البحث والحصول على السلع والمواد اللازمة لاحتياجاتهم اليومية، خاصة مع الارتفاع المهول في أسعارها، نظراً لندرتها. وازدادت المعاناة بسبب عدم قدرتهم على تغطية تكاليفها المالية، وسط مجتمع بلغت فيه مستويات الفقر نحو ٨٠٪، وارتفعت فيه نسبة البطالة إلى نحو ٦٠٪، في ظل تعطل كافة المرافق الاقتصادية الإنتاجية، بما فيها المرافق الصناعية والزراعية والخدمية، بسبب التوقف التام لحركة كافة الواردات والصادرات الغزية، والناجم عن إغلاق معابر القطاع الحدودية كافة.

وخلال العام ٢٠٠٨ حرم المئات من مرضى القطاع من العلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة و/ أو المستشفيات الإسرائيلية. وقد وثق المركز خلال العام ٢٠٠٨ وفاة ٢٩ مريضة ومريضاً من مرضى القطاع، من بينهم ١١ من النساء و ٥ أطفال، وذلك جراء رفض السلطات المحتلة منحهم تصاريح مرور، أو تأخير إصدارها، أو إعاقة مرورهما إلى المستشفيات الإسرائيلية و/ أو المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية أو بسبب عدم توفر العلاج اللازم لهم في مستشفيات القطاع. وارتفع عدد المرضى الذين توفوا جراء الحصار، الذي أحكم على القطاع منذ ٢٠٠٧/٦/١٠، إلى ٥٠ مريضة ومريضاً، من

بينهم ١٧ من النساء و ١٠ أطفال. وفي المقابل تراجع عدد مرضى القطاع، الذين كانوا يحولون إلى المستشفيات في الضفة الغربية و/ أو المستشفيات الإسرائيلية، عبر معبر بيت حانون (إيريز)، خلال العام ٢٠٠٨ بشكل كبير جداً. ولم تسمح السلطات الحربية المحتلة سوى لـ ٥٨٣٩ مريضاً ومريضة منهم بالمرور للعلاج فيها، وبمتوسط معدل يومي أقل من ١٦ مريضاً ومريضة، وهو دون ثلث عدد المرضى الذين كان يسمح لهم بالسفر لتلقي العلاج قبل تشديد الحصار الشامل على القطاع منذ منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٧. جدير بالذكر أن نحو ٥٠ مريضاً ومريضة من القطاع كان يسمح لهم بالسفر عبر معبر بيت حانون (إيريز) لتلقي العلاج في المستشفيات المختلفة في الضفة الغربية و/ أو المستشفيات الإسرائيلية.

ولم يسلم المرضى من المعاناة الناجمة عن إغلاق معبر رفح البري، فقد حال إغلاقه دون مرور المئات منهم إلى مستشفيات مصر والخارج لإجراء عمليات جراحية عاجلة، والعلاج من الأمراض الخطيرة، واضطر هؤلاء إلى الانتظار لأكثر من ٥ أشهر، ما فاقم من تدهور أوضاعهم الصحية. وانعكس إغلاق المعبر أيضاً على أوضاع المرضى العائدين من جمهورية مصر العربية، والذين كانوا قد أنهوا رحلات علاجهم في مستشفياتها، وعلقوا على الجانب المصري، وخاصة في مدينتي رفح والعريش. فقد تدهورت الظروف الصحية للعديد منهم في طريق عودتهم إلى بيوتهم في القطاع، وانتظارهم فتح المعبر عدة أيام في ظل ظروف مأساوية تنعدم فيها أدنى متطلبات الأمن الصحي.

وخلال العام ٢٠٠٨ حرم المدنيون الفلسطينيون من ممارسة شعائرهم الدينية وزيارة المقدسات الاسلامية والمسيحية في مدن القدس وبيت لحم والخليل، وحرم أهالي وذوي المعتقلين من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم بشكل تام.

ومنذ شهر يونيو، أغلق معبر المنطار (كارني)، والذي يعد المحطة الرئيسية لتزويد القطاع بإمدادات القطاع من رسالات الأدوية والأغذية والاحتياجات الأخرى اللازمة للسكان. كما منعت جراء ذلك كافة الصادرات الغزية إلى الضفة الغربية، إسرائيل والخارج، ما كبد التجار والمزارعين وأرباب الصناعة خسائر بالغة.

وخلال العام ٢٠٠٨ حرم المدنيون الفلسطينيون من ممارسة شعائرهم الدينية وزيارة المقدسات الاسلامية والمسيحية في مدن القدس وبيت لحم والخليل، وحرم أهالي وذوي المعتقلين من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم بشكل تام.

وجراء استمرار سياسة الحصار فقدت آلاف العائلات الفلسطينية من أبناء القطاع مداخيلها، وارتفعت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى أكثر من ٨٠٪، أكثر من نصفهم يعيشون فقراً مدقعاً. وفي المقابل زادت معدلات البطالة، والناجمة عن الشلل شبه التام لكافة القطاعات الاقتصادية، إلى نحو ٥٥ ٪ بين القوى البشرية العاملة في القطاع. وبات العديد من العاملين في سوق العمل غير قادرين على تأمين احتياجاتهم وأفراد أسرهم للاحتياجات الأساسية الضرورية، وخاصة الغذائية والصحية منها.

وعاني السكان في القطاع من موجات ارتفاع كبيرة في الأسعار، نظراً للنقص الخطير في إمداداته من السلع والبضائع الضرورية، وخاصة السلع الغذائية والأدوية. ونتيجة لذلك اختفت العديد من السلع من أسواق القطاع، وارتفعت أسعارها إلى أكثر من خمسة أضعاف، وبشكل لم تعهده تلك الأسواق من قبل. وقد أدى الشح في توفر المواد الغذائية إلى ارتفاع أسعارها، فمنذ شهر يونيو ارتفع سعر الدجاج بنسبة ٤٦٪ في المائة، اللحوم الطازجة بنسبة ٣٣٪، دقيق القمح بنسبة ٢٨٪ الزيت النباتي بنحو ١٧٪. وفضلاً عن ذلك ارتفعت أسعار التبغ بأكثر بلغت ٢٠٠٪، والغاز المخصص للطهي إلى أكثر من ٥٠٪.

ورغم استمرار صرف المساعدات العينية، وخاصة الغذائية والطبية، من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية لسكان القطاع، إلا أن فرض المزيد من القيود وتشديد إغلاق المعابر أثر سلباً على وصول تلك المساعدات بشكل منتظم، وفي الموعد المطلوب. وقد زاد ذلك من معاناة السكان الذين يعتمدون أساساً على تلك المساعدات، وخاصة الحالات الاجتماعية وعائلات الشهداء والجرحى وأسر الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وعاني القطاع من نقص خطير في مخزون الأدوية والمستلزمات الطبية، وقد أعلنت معظم الأطراف العاملة في مجال تقديم الخدمات الصحية عن زيادة تدهور الأوضاع الصحية، نظراً للقيود التي لا تزال تفرضها

السلطات الحربية المحتلة على حرية مرور رسالات الأدوية والمستلزمات الطبية إلى مستشفيات وعيادات القطاع الصحية. وتشير مختلف المصادر إلى نفاذ ما يزيد عن ١٤٠ نوعاً من الأدوية والعلاجات اللازمة للمرضى في المستشفيات والعيادات والمراكز الطبية. كما تعاني صيدليات القطاع الخاص من عدم توفر العديد من أصناف الأدوية والعلاجات.

وخلال العام قلصت سلطات الاحتلال دخول المساعدات الإنسانية، عبر معبري كرم أبو سالم " كيرم شالوم" وصوفا، في أضيق نطاق، وبشكل لم يكن يلبي الاحتياجات الحقيقية لأهالي القطاع، والتي تزيد عن ٢٠٠ شاحنة يوميا كانت تدخل القطاع عن طريق معبر المنطار " كارني". وقد حددت سلطات الاحتلال المواد التي سمحت بدخولها إلى القطاع في تسعة مواد أساسية هي: الدقيق، السكر ، الحليب و مشتقاته، ملح الطعام، زيت الطعام، المجمدات، الأدوية والمستلزمات الطبية، ما حرم السكان المدنيين من مئات الأصناف والمستلزمات الأساسية اللازمة لهم كالقرطاسية والأدوات التعليمية، والأجهزة الكهربائية والالكترونية، غيرها.

من ناحية ثانية، واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الضفة العربية وقطاع غزة. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، وآلاف الطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، وآلاف الموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها. إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة، وبناء مقاطع من جدار الضم حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وبخاصة بين العائلات التي تقطن داخل الحدود البلدية للمدينة حسب المفهوم الإسرائيلي، والتي تقطن في ضواحيها.

وفي الضفة الغربية، استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في بناء جدار الضم (الجدار الفاصل) ليضيف مزيداً من العراقيل على حركة وتنقل المواطنين الفلسطينيين في مدن وقرى الضفة الغربية المحتلة، وبشكل كرس عزلاً كاملاً لمدينة القدس المحتلة عن باقي مدن الضفة الغربية. فيما أحكم الجدار عزل عشرات الآلاف من الفلسطينيين القاطنين في مدنهم وقراهم، حيث يتحكم جنود القوات الحربية المحتلة في تنقلهم وحركتهم من خلال بوابات يتم فتحها وإغلاقها من قبلهم.

ومع نهاية العام، كان هناك حوالي ٦٣٠ حاجزاً يعيق حركة الفلسطينيين، من ضمنها ٩٣ حاجزًا عسكريًا معززاً بالجنود، و٥٣٧ حاجزاً مادياً

وواصلت قوات الاحتلال فرض قيود مشددة على حركة المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية المحتلة، كما واصلت منع آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة من الوصول إلى مدينة القدس. واستمرت تلك القوات في انتهاج سياسة إقامة الحواجز العسكرية والشرطية في داخل مدينة القدس ومحيطها، وفرض قيود مشددة على دخول الفلسطينيين للمدينة، فضلاً عن منع المدنيين الفلسطينيين، من مسلمين ومسيحيين، بشكل متكرر من أداء شعائرهم الدينية وعبادتهم في مساجدها وكنائسها.

ومع نهاية العام، كان هناك حوالي ٦٣٠ حاجزاً يعيق حركة الفلسطينيين، من ضمنها ٩٣ حاجزًا عسكريًا معززاً بالجنود، و٥٣٧ حاجزاً مادياً (كتل ترابية، كتل إسمنتية، جدران، خنادق، بوابات حديدية.. الخ). وإلى جانب ذلك، هنالك حوالي ٦٠ ـ ٨٠ حاجزاً "طياراً" أو مؤقتاً تنصبها قوات الاحتلال في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية كل أسبوع. وعند استكمال بناء جدار الضم غير القانوني في الضفة الغربية فإن طوله سيبلغ ٧٢٤ كيلومتراً، وهو ما سيؤدي إلى فرض المزيد من إجراءات العزل على السكان الفلسطينيين. وقد تم حتى الآن بناء ٣٥٠ كيلومتراً من الجدار، منها ٩٩٪ على الأراضي الضفة الغربية نفسها، وهو ما يعرض المزيد من الأراضي الفلسطينية للمصادرة. وهنالك ما يقارب ٦٥٪ من الطرق الرئيسية في الضفة الغربية والتي تؤدي إلى ١٨ تجمعاً سكانياً فلسطينياً مغلقة أو مسيطر عليها من قبل حواجز قوات الاحتلال الإسرائيلي (٤٧ من أصل ٧٢ طريقاً). وهنالك ما مجموعه ٥٠٠ كيلومتر من الطرق المحظور على الفلسطينيين استخدامها في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، لا يسمح للفلسطينيين بالوصول إلى نحو

ثلث مساحة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، دون الحصول على تصاريح تصدرها قوات الاحتلال، وهو أمر غاية في الصعوبة.

لقد مست سياسة الحصار وآثارها كل فرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وقد خلفت سياسة الحصار وفرض قيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب يشمل المأكل والملبس والمشرب. لقد مست سياسة الحصار وآثارها كل فرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأراضي المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل.

وتفاقمت خلال العام الأوضاع الإنسانية، خاصة الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين المدنيين، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً مذهلاً وغير مسبوق. فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو ٤٠٪، فيما ارتفعت لتصل لنحو ٥٠٪ في قطاع غزة، لتتصاعد إلى نحو ٥٥٪ في فترات الإغلاق الشامل للأراضي المحتلة. وفي المقابل قفزت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حوالي ٧٣٪، فيما سجلت أكثر من ٨٣٪ في قطاع غزة. وأشارت التقديرات المختلفة إلى أن أكثر من مليون وثلاثمائة ألف فلسطيني في الأراضي المحتلة يعيشون في فقر مدقع. كما انعكس ذلك على مداخيل القوى البشرية الفلسطينية العاملة، حيث انخفضت معدلات الدخل الفردي، خلال السنوات الثلاثة الأولى للانتفاضة، إلى حوالي ٣٢٪، وبلغ الانخفاض ذروته في نهاية العام ليصل إلى نحو ٤٥٪. وعلى الصعيد الاقتصادي تدنى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى مستويات خطيرة، باتت تهدد كافة قطاعات الزراعة، الصناعة، التجارة، النقل العام والمواصلات والسياحة.

لقد مثلت سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الدولي الإنساني، خاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة ٣٣ من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس هذه القوات استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو الثأر والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وفرض منع التجول وإغلاق الطرق الرئيسية والفرعية في الضفة والقطاع، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. كما يشل حركة القوى البشرية الفلسطينية العاملة. إن هذا الإجراء يتنافى كلياً مع عملية حظر وتحريم اتخاذ تدابير الاقتصاص والعقوبات الجماعية ضد سكان الإقليم المحتل وممتلكاتهم كما ورد في نص المادة سابقة الذكر. وهو بذلك يقوض مفهوم الحظر الذي يتخذ صفة الإطلاق، ولا يمكن تبريره على أنه يحتوي بعض الضمانات الخاصة بمسألة الضرورة العسكرية. وتؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حق كل شخص في التنقل والحركة، حيث تنص المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل شخص يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما في حرية التنقل واختيار مكان إقامته، وحقه في حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللانسانية

تواصل قوات الاحتلال الاسرائيلي اعتقال وأسر ما يزيد عن (٩) آلاف فلسطيني في سجونها ومراكز اعتقالها المقامة في غالبيتها داخل دولة الاحتلال، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الاقاليم المحتلة حتى انتهاء محكوميتهم. ويقبع نحو (٣٣٧) من بين هؤلاء المعتقلين في السجون الاسرائيلية قبل تطبيق اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٤، [٤] فيما يقبع الغالبية العظمى من المعتقلين في السجن منذ بدء انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠. غالبية هؤلاء المعتقلين من الضفة الغربية، إذ يبلغ عددهم نحو (٧٥٠٠) معتقل، فيما البقية من قطاع غزة، أي نحو (١١٠٠) معتقل. كما لا يزال مئات المعتقلين من القدس المحتلة وفلسطينيي العام ١٩٤٨ رهن الاعتقال في السجون الاسرائيلية.ومن بين مجموع الأسرى والمعتقلين نحو (٢٤٨) طفلاً و(٦٩) إمرأة.

وخلال العام ٢٠٠٨، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي اعتقال المزيد من الفلسطينيين وزجهم في سجونها المكتظة بآلاف الأسرى في أوضاع مزرية. الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين يجري اعتقالهم أثناء اجتياح المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو من خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية، أو من خلال عمليات خاصة تقوم بها قوات الاحتلال. وقد جرى اعتقال ما يزيد عن ٢٥٠٠ فلسطيني خلال العام ٢٠٠٨، منهم ٢٤٣٣ معتقل من الضفة الغربية، و٦٨ معتقل من قطاع غزة.

علاوة على ذلك، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام الحالي اعتقال المزيد من قادة وممثلي الشعب الفلسطيني، بمن فيهم نواب المجلس التشريعي، ورؤساء بلديات وقيادات سياسية محسوبة على حركة حماس. وحتى نهاية العام ٢٠٠٨، لا تزال قوات الاحتلال الاسرائيلي تعتقل نحو (٤٠) نائباً للمجلس التشريعي، معظمهم من كتلة التغيير والاصلاح التابعة لحركة حماس، من بينهم رئيس المجلس، د. عزيز الدويك، وأمين السر، د. محمود الرمحي. [٤] وعلى مدى العام، أجرت سلطات الاحتلال عدة محاكمات لعدد من نواب المجلس التشريعي، حكمت على بعضهم أحكاماً بالسجن. وبتاريخ ٢٤ نوفمبر، حكمت محاكم الاحتلال على كل من وزير الأوقاف في الحكومة الفلسطينية العاشرة والنائب في المجلس التشريعي نايف الرجوب ٤٠ شهرا، فيما حكمت محكمة عوفر على النائب محمود الخطيب، من بيت لحم لمدة ٣٦ شهر وغرامة مالية قدرها أربعة آلاف شيكل. في المقابل، أفرجت سلطات الاحتلال عن عدد من النواب خلال العام ٢٠٠٨، بعد انتهاء مدة محكوميتهم. وبتاريخ ١٦ ديسمبر، حكمت محكمة اسرائيلية على رئيس المجلس التشريعي، د. عزيز دويك بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وبتاريخ ٢٢ ديسمبر، حكمت المحكمة الاسرائيلية على خمسة نواب لمدة ٤٦ شهر، وهم كل من : ياسر منصور، حسني البوريني، رياض رداد، عماد نوفل، وناصر عبد الجواد. كما حكمت المحكمة في ذات اليوم على النائب فتحي قرعاوي لمدة ٣٥ شهراً. وفي اليوم التالي، حكمت محكمة اسرائيلية على النائب أحمد عطون بالسجن لمدة ٤٢ شهراً. ومن بين النواب الاسرى في سجون الاحتلال أيضاً، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أحمد سعدات، الذي أصدرت بحقه محكمة اسرائيلية في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨، حكماً بالسجن لمدة ثلاثين عاماً، بدعوى التخطيط

وحتى نهاية العام ٢٠٠٨، لا تزال قوات الاحتلال الاسرائيلي تعتقل نحو (٤٠) نائباً للمجلس التشريعي، معظمهم من كتلة التغيير والاصلاح التابعة لحركة حماس، من بينهم رئيس المجلس، د. عزيز الدويك، وأمين السر، د. محمود الرمحي

[٤] افرجت سلطات الاحتلال عن الرمحي في ١ ابريل بعد انتهاء مدة محكوميته.

لاغتيال وزير السياحة الاسرائيلي الاسبق، رحبعام زئيفي في العام٢٠٠١. وكان سعدات واربعة آخرين من رفاقه قد اعتقلوا عندما اقتحمت قوة اسرائيلية سجن اريحا في مارس/آذار من عام ٢٠٠٦، بعد وقت قصير من مغادرة حراسه البريطانيين والامريكيين مواقعهم فيه. الجدير ذكره أن سعادات كان قد اعتقل من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٢، وأحتجز في مقر الرئاسة برام الله، مع خمسة فلسطينيين آخرين تطالب بهم إسرائيل، دون أن توجه له أي تهمة محددة. وبتاريخ ٢٠٠٢/٥/١، تم نقل سعادات والخمسة معتقلين الآخرين إلى سجن أريحا، بعد التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن، كان للإدارة الأمريكية الدور الأكبر في صياغته.

التعذيب وسوء المعاملة

يخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال الى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية منذ اللحظات الاولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال. تبدأ تلك الرحلة الطويلة من العذاب والمعاناة، بالضرب المبرح على أيدي جنود الاحتلال بالايدي والهراوات، وتوجيه السباب والشتائم الى حين الوصول الى مراكز التوقيف والتحقيق حيث تبدأ رحلة أخرى من المعاناة يتولاها رجال المخابرات الاسرائيلية «الشاباك»، حيث يخضع المعتقل الى جولات من التعذيب على مدى فترة طويلة.

وخلال العام ٢٠٠٨، تلقى المركز المزيد من افادات المعتقلين الفلسطينيين أكدوا خلالها أنهم تعرضوا للتعذيب خلال فترة التحقيق معهم في السجون الاسرائيلية من قبل محققي جهاز المخابرات. وقد تنوعت هذه الأساليب، ما بين أساليب التعذيب النفسي، وأساليب التعذيب الجسدي. في هذا الصدد، يتعرض الغالبية العظمى من المعتقلين الفلسطينيين لأساليب تعذيب تشمل الآتي:

وخلال العام ٢٠٠٨، تلقى المركز المزيد من افادات المعتقلين الفلسطينيين أكدوا خلالها أنهم تعرضوا للتعذيب خلال فترة التحقيق معهم في السجون الاسرائيلية من قبل محققي جهاز المخابرات

١. عصب العينين أثناء التحقيق قبل ضرب المعتقل في أنحاء مختلفة من الجسم، خصوصاً في الوجه والبطن.
٢. خنق المعتقل بطريقة تؤدي إلى إحداث صعوبة في التنفس.
٣. شتم المعتقل بألفاظ نابية، والتعرض للذات الإلهية.
٤. نزع شعر اللحية بقوة، وبطريقة تحدث آلاماً شديدة.
٥. تعليق المعتقل من أرجله، ووجهه للأرض، مع ضرب أماكن حساسة في جسده (كالخصيتين) الأمر الذي يعرض حياته للخطر.
٦. استخدام أسلوب التعذيب المسمى بـ "الجسر"، حيث يقوم ثلاثة محققين بمسك المعتقل بواسطة قيود، وهو معلق في الهواء ووجهه إلى الأرض، بطريقة أدت-في إحدى الحالات- إلى تضرر الجهاز البولي لأحد المعتقلين، بعدما بدأ يتبول دماً نتيجة تعرضه لأسلوب التعذيب هذا.
٧. التنكيل بالمعتقلين جنسياً، خاصة الاطفال واغتصابهم في بعض الحالات باستخدام قضبان حديدية، والتهديد باغتصابهم لنزع اعترافات منهم.
٨. شبح المعتقل على الكرسي في وضع يكون فيه رأسه وأرجله على الأرض ومؤخرته على الكرسي (بشكل قوس) ويستمر ذلك لساعات طويلة (قد تصل إلى ٤٨ ساعة) مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الجسم خاصة في منطقة الظهر.
٩. شد الكلبشات على الأيدي والأرجل بوثاق من البلاستيك بصورة تحدث آلاماً شديدة في الجسم.
١٠. الشبح على الحائط، مع إجبار المعتقل على حني ركبتيه بزاوية ٩٠ درجة، مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الأرجل.
١١. الحرمان من النوم لساعات طويلة.

ويؤكد تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية «أمنستى» في سبتمبر ٢٠٠٨، مقدم للجنة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التعذيب في الأمم المتحدة، ممارسة التعذيب ضد المعتقلين الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. ويورد التقرير أن المخابرات الإسرائيلية تستخدم ثلاثة اساليب أثناء التحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين، أسلوب الموزة؛ أسلوب القرفصاء؛ وأسلوب الوقوف لمدة طويلة على أصابع القدم. كما يشير التقرير ذاته استناداً إلى معلومات من اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب في إسرائيل إلى ضلوع أطباء في ممارسة التعذيب أثناء التحقيق، بحيث يتم عرض المعتقل على الطبيب الذي يدلي بافادة تقضي بان الشخص المذكور بصحة جيدة وبامكانه تحمل أسليب تحقيق معاملة سيئة. وفي الغالب يعالج الاطباء الاسرائيليون المعتقلين اثناء التحقيق حول الصحة العامة ولا يعالجونهم من آثار التعذيب وبالتالي لا تظهر في تقاريرهم الطبية شئ حول التعذيب.

وفي الغالب، يتم توفير الحصانة لمقترفي هذا النوع من التعذيب، من محققي جهاز المخابرات العامة الإسرائيلية، عبر التغطية القضائية من قبل المحاكم الاسرائيلية، بما فيها محكمة العدل العليا. فمن بين عشرات أو مئات الشكاوى المقدمة بشأن قضايا تعذيب معتقلين فلسطينيين، لا يتم النظر أو الالتفات الى معظمها. وفي المرات النادرة التي تحظى القضية بالنظر في المحاكم الاسرائيلية يتم الحكم فيها بأحكام مخففة تثير السخرية بحق مقترفي تلك الجرائم.

ولا تتوقف معاناة المعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي بانتهاء فترة التحقيق، بل تمتد طيلة فترة أسره. وفي أغلب الاوقات، يخضع المعتقلون لاجراءات قاسية بحقهم من قبل ادارة السجون والمعتقلات الاسرائيلية، تشمل: التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وعدم تلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارسهتم حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية.

الاعتقال الإداري

هناك نحو ٩٠٠ فلسطيني يقبعون في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري، في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس بالإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة. وقد عمدت حكومة الاحتلال الإسرائيلية- منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧- على تطبيق هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩. في هذا السياق، تؤكد الحقائق على الأرض أن أوامر الاعتقال الإداري- منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧- طالت الآلاف من الفلسطينيين الذين حرموا من حقهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقهم في تلقي الدفاع الملائم، ومعرفة التهم الموجهة إليهم، خلال فترة احتجازهم التي تتراوح ما بين ٣-٦ شهور قابلة للتمديد بموجب قرار إداري، دون الرجوع للقضاء.

وقد واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨ استخدام أسلوب الاعتقال الاداري بحق عشرات الفلسطينيين في الضفة الغربية.

الاعتقال وفق قانون «المحارب غير الشرعي»

في أعقاب الانسحاب الاسرائيلي من غزة في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٥، طبقت إسرائيل قانون «المحارب غير الشرعي» على معتقلي القطاع، الذي كان قد أقر في العام ٢٠٠٢. وجاء هذا القانون للخروج من مأزق المعتقلين الفلسطينيين من غزة في سجون الاحتلال رغم الانسحاب من غزة. وبموجب هذا القانون يضاف صنف جديد للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال لا يحظون بصفة سجين حرب. ويسمح القانون

وبموجب قانون المحارب غير الشرعي يضاف صنف جديد للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال لا يحظون بصفة سجين حرب.

الجديد لقائد الجيش» رئيس هيئة الاركان باعتقال اي شخص يعتقد بانه شارك في نشاطات عدائية ضد اسرائيل مباشرة وغير مباشرة أو ينتمي الى قوة متورطة في نشاطات عدائيةضد اسرائيل. ووفقاً للقانون أيضاً، ينظر للمعتقلين بأنهم تهديد أمني ويجوز اعتقالهم واحتجازهم بدون تهمة أو محاكمة طالما استمرت حالة العداء مع اسرائيل.

مؤخراً تم تطبيق هذا القانون على أشخاص من غزة كانوا معتقلين اداريين، من بينهم رياض سعدي عياد، ٣٤ عام، كان قد اعتقل في يناير ٢٠٠٢ من قبل وحدات خاصة اثناء طريق لعمله في المسلخ ونقل الى سجن عسقلان وجرى التحقيق معه لمدة ٧٠ يوم، ولم يدل باعترافاته. في ١٧ مارس ٢٠٠٢ حكم اداريا لمدة ستة اشهر. بعد ذلك جدد له الحكم الاداري ٨ مرات. وقبل أن تنتهي مدته في ١٢ يناير ٢٠٠٦ غيرت السطات الاسرائيلية صفته القانونية وواصلت اعتقاله بموجب القانون الجديد . المعتقل الثاني كان حسن مسعود عياد ٣٤ عام، وهو عضواً في قوات ال١٧، اعتقل في ٢٤ يناير ٢٠٠٣، ووضع في الاداري الى أن غيرت السلطات الاسرائياية صفته القانونية أيضاً وواصلت اعتقاله بموجب القانون الجديد.

توفي خلال العام ٢٠٠٨ معتقلان فلسطينيان في سجون ومعتقلات الاحتلال داخل اسرائيل

وفاة معتقلين في سجون الاحتلال

توفي خلال العام ٢٠٠٨ معتقلان فلسطينيان في سجون ومعتقلات الاحتلال داخل اسرائيل. ويخشى المركز من أن تكون وفاة المعتقلين ناتجة عن الاهمال الطبي من قبل إدارة السجون تجاههم وتأخير تقديم العلاج لهم. ويحذر المركز من تفاقم أوضاع عشرات المعتقلين المرضى بأمراض مزمنة، ويحتاجون لعلاج فوري.

فبتاريخ ٢٩ فبراير، توفي المعتقل **فضل عودة عطية شاهين، ٤٣ عاماً**، من سكان مدينة غزة في معتقل بئر السبع، قسم إيشل داخل اسرائيل. ووفقا لمعلومات المركز، فقد كان شاهين معتقلاً منذ ١٥ أكتوبر ٢٠٠٤، ومحكوم عليه بالسجن الفعلي لمدة ٨ سنوات ونصف. ووفقاً للإفادة التي أدلى بها المعتقل شاهين لمحامي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الذي تمكن من زيارته عقب توكيله من قبل ذوي شاهين لمتابعة ملفه في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٤، كان المذكور قبل اعتقاله يعاني من مرض السكري وكان يلجأ باستمرار لإبر الأنسولين للسيطرة على حالته الصحية وضمان عدم تراجعها. وقد سبق وأن أفاد شاهين لمحامي المركز المنتدب مرات عدة، بأنه يعاني من ارتفاع كبير في السكري، وبأن إدارة السجن تجاهلت مطالبه المتكررة بنقله للمشفى لتلقي العلاج الملائم. وبحسب المعلومات الواردة للمركز، فقد تدهورت الحالة الصحية للمعتقل شاهين حيث عانى مؤخراً من انسداد في الشرايين ومن ارتفاع في ضغط الدم إلى جانب الارتفاع المزمن في نسبة السكري في دمه، وهو ما يثير العديد من الشكوك حول أسباب وفاته، خاصة في ظل توفر العديد من الإفادات بصدد تواصل العمل بنهج الإهمال الطبي والعزوف عن تقديم العلاج الملائم للمعتقلين المرضى من قبل إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية. وبتاريخ ٢٩ فبراير، أصيب شاهين باعياء شديد وتم احضار الطبيب بناء على طلب زملائه الذي قام بفحصه وأفاد بأنه لا يعاني من شيء. وبعد إلحاح زملائه الأسرى بضرورة فحصه مرة أخرى، استجابت ادارة السجن وقررت نقله الى المستشفى، غير أنه توفي أثناء محاولتهم نقله.

وبتاريخ ٢٣ ديسمبر، توفي المعتقل **جمعة إسماعيل محمد موسى، ٦٥ عاماً** من مخيم شعفاط في سجن نيتسان بالرملة، داخل اسرائيل. ووفقا لمعلومات المركز، فقد كان موسى يقضي حكماً بالسجن مدى الحياة منذ ٢ أبريل ١٩٩٣. وكان موسى يعاني من عدة أمراض من بينها القلب والامعاء والمعدة، وكانت سلطات السجون تهمل في علاجه، مما أدى الى تدهور في حالته الصحية في الآونة الأخيرة.

جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. كما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

مشاريع التوسع الاستيطاني

رغم التعهدات التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية في مؤتمر أنابوليس الذي انعقد في نهاية شهر تشرين ثاني (نوفمبر) من العام ٢٠٠٧، بوقف كافة النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن تلك الحكومة واصلت العمل بتكثيف تلك النشاطات خلال العام ٢٠٠٨.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذ يؤكد على أن كافة الأعمال الاستيطانية في الأراضي المحتلة محرمة وفق القانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩، إلا أنه يذكر أيضاً بالتعهدات التي قطعتها الحكومة الإسرائيلية على نفسها بوقف النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، سواء في اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، أو في الالتزامات المنصوص عليها في خطة «خارطة الطريق» التي جرى التوصل إليها عام ٢٠٠٣ لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

فخلال هذا العام، أعلنت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، وأذرعها المدنية كبلدية القدس، ووزارتي الإسكان والداخلية، ومجلس التنظيم الأعلى عن طرح عطاءات لبناء (٢٤٠٠) وحدة سكنية استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منها (١٠٠) وحدة في مستوطنتي «الكناة» و«أريئيل» في محافظة سلفيت شمالي الضفة الغربية، والوحدات الأخرى في المستوطنات المقامة في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، كمستوطنات «بسجات زئيف»؛ «هار حوماه»؛ و«بيتار عيليت». كما وأعلنت تلك السلطات موافقتها و/أو المصادقة على بناء (٦٥٧٠) وحدة استيطانية في المستوطنات المقامة في مدينة القدس الشرقية وضواحيها كمستوطنات: «نيفيه يعقوب»؛ «رمات شلومو»؛ «هار حوماه»؛ «جفعات زئيف»؛ و «غفعات هماتوس". وبذلك يبلغ عدد الوحدات السكنية التي شرعت السلطات المحتلة ببنائها، أو أعلنت موافقتها و/أو المصادقة على بنائها خلال هذا العام (٨٩٧٠) وحدة سكنية استيطانية، يتركز معظمها داخل الحدود البلدية لمدينة القدس التي رسمتها تلك السلطات من جانب واحد. ويقع جزء كبير من تلك الحدود داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفقاً للنظرية الاستيطانية اليهودية القائمة على قاعدة "أرض أوسع وسكان عرب أقل".

وبذلك بلغت عدد الوحدات السكنية التي شرعت السلطات المحتلة ببنائها، أو أعلنت موافقتها و/ أو المصادقة على بنائها خلال هذا العام (٨٩٧٠) وحدة سكنية استيطانية

الاستمرار في مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأراضي المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الدولي الإنساني الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

ففي إطار ممارسة سياسة التطهير العرقي للمدنيين الفلسطينيين القاطنين في مناطق (C) حسب تصنيفات اتفاقية التسوية المرحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٥، ردت المحكمة العليا الإسرائيلية الالتماس الذي تقدمت به اللجنة لمناهضة الهدم، والذي طالبت فيه بإلغاء أوامر الهدم الصادرة بحق عدة منازل سكنية في قرية العقبة، في الأغوار الشمالية. ومن شأن تنفيذ هذا القرار أن يؤدي إلى هدم حوالي ٦٠٪ من منازل القرية وتشريد سكانها، وتحديد مساحتها بحوالي ١٠٠ دونم من أصل ٣٠٠٠ دونم هي مساحتها الأصلية. ويؤكد هذا القرار وجهة نظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في تحول الجهاز القضائي في إسرائيل إلى أداة لتشريع إجراءات الاحتلال غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخدمة أهدافه الاستيطانية.

يأتي القرار المذكور في إطار السياسة الإسرائيلية الهادفة لعزل منطقة الأغوار، على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية، عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي إطار هذه السياسة، أعلنت قوات الاحتلال خلال هذا العام عن مصادرة ما لا يقل عن (٤١٦) دونماً من الأراضي الزراعية والرعوية في خربة سمرة، شرقي محافظة طوباس، وقرية بردلة، أقصى شمالي منطقة الأغوار، لصالح مشاريعها الاستيطانية.

واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال مخطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً

المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية

واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال مخطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء مقاطع جديدة من جدار الضم حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. وخلال هذا العام أيضاً استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين، فيما واصلت البلدية سياسة تجريف منازلهم السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك.

خلال هذا العام، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال بلدية القدس، في جرائم تجريف المنازل السكنية في مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد لا تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطر هؤلاء المواطنين، وتحت ضغط الحاجة لضرورات الزيادة السكانية الطبيعية يلجأ المواطنون الفلسطينيون في المدينة المحتلة لبناء منازل دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. وفي المقابل، أقرت سلطات الاحتلال بأذرعها المختلفة، بلدية القدس، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، والجمعيات الاستيطانية بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وحولها خلال هذا العام.

وفي هذا السياق، ما زالت أعمال البناء والتجهيزات لإنشاء شبكة القطار في مدينة القدس المحتلة مستمرة حيث وصلت خلال هذا العام إلى مراحل متقدمة. وكانت بلدية الاحتلال قد بدأت العمل في تجهيز البنية التحتية لمشروع شبكة القطارات في عام ٢٠٠٦. ويكتسب المشروع أهمية إستراتيجية في تخطيط سلطات الاحتلال حيث يرتبط بأهداف بعيدة لها صلة بمستقبل الصراع على المدينة، وما يطبق فيها من إجراءات تهويد ترمي في محصلتها إلى استباق أية حلول سياسية يمكن أن تتيح سيادة فلسطينية كاملة على مدينة القدس المحتلة. وتهدف شبكة القطارات هذه إلى الربط بين المستوطنات الواقعة شمال شرقي المدينة

والقدس الغربية، إضافة إلى تسهيل حركة المواصلات الكثيفة في هذه المستوطنات اليهودية. وفيما يتعلق بالعمل على انجاز المشروع والمقسم إلى مراحل عدة، فإن سلطات الاحتلال أشرفت على الانتهاء من العمل في المرحلة الثانية من التجهيز لشبكة القطار في منطقة شعفاط، شمالي المدينة ومستوطنة «بسغات زئيف» بعد أن كانت قد انتهت من العمل في المرحلة الأولى من التجهيز للشبكة في منطقة شارع رقم واحد بطول ٣ كم من أصل حوالي ١٥ كم، من المفترض أن تمتد على طولها شبكة القطار.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وتشمل الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، إقامة أية احتفال، أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

يُشار إلى أن إجراءات قوات الاحتلال لتهويد مدينة القدس العربية بدأ بالإعلان عن ضمها للأراضي الإسرائيلية، ومصادرة ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات عليها، وتوطين اليهود فيها، وإقامة جدار الضم حولها، وحرمان سكانها الأصليين من بناء المنازل، وهدم منازلهم القائمة، وإصدار قرارات عنصرية تهدف إلى تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين، وفرض عزلة عليها من خلال الحصار. ويرى المركز أن سياسة تهجير السكان الفلسطينيين من مدينة القدس تعتبر إحدى الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في المدينة. لقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على أن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس ٢٢٪ من المجموع العام للسكان، وذلك لإحداث خلخلة في الميزان الديمغرافي في المدينة. ولجأت تلك الحكومات إلى استخدام الكثير من الأساليب لتنفيذ هذه السياسة، والتي كان آخرها بناء جدار الضم وعزل عشرات الآلاف من السكان الفلسطينيين خارج المدينة، وسحب الهويات من السكان العرب فيها، وضم الكتل الاستيطانية إلى حدود بلدية القدس.

وعادة ما تتم تلك الاعتداءات تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، وبخاصة في مدينة الخليل حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

شهد العام ٢٠٠٨ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. وأسفرت مجمل تلك الجرائم والاعتداءات عن مقتل خمسة مدنيين، قتل أربعة منهم في جرائم إطلاق نار عمد، بينما قتل الرابع، وهو طفل، بجريمة دهس عمد. وبمقتل هؤلاء المدنيين يرتفع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ إلى خمسة وأربعين فلسطينياً.

وعادة ما تتم تلك الاعتداءات تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، وبخاصة في مدينة الخليل حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. وفي العموم تتجاهل سلطات الاحتلال الشكاوى التي يتقدم بها الضحايا الفلسطينيون ضد الجناة من المستوطنين ولا تقوم بأي تحقيق قضائي جدي فيها. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين.

وخلال الشهر الأخير من هذا العام، أخذت اعتداءات المستوطنين طابعاً منظماً. فبعد صدور قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية بإخلاء مبنى الرجبي، في الأحياء الشرقية من مدينة الخليل، والذي استولى عليه المستوطنون بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٩ بادعاء ملكيتهم له، شن المستوطنون، وعلى مدار عدة أيام متتالية سلسلة من الهجمات المنظمة في مختلف محافظات الضفة الغربية. واستخدم المستوطنون الأسلحة النارية في تلك الاعتداءات أمام أعين قوات الاحتلال التي لم تحرك ساكناً لردعهم، وإخضاعهم للقانون.

وخلال هذا العام رصد باحثو المركز (١٧٠) اعتداء اقترفها المستوطنون، مقارنة بمائة اعتداء اقترفوها خلال العام الماضي. تركزت تلك الاعتداءات - كما في الأعوام الماضية - بشكل أساسي في محافظة الخليل إذ بلغت (٩٠) اعتداء. وبلغت في محافظة نابلس (٢٦) اعتداء، وفي محافظة رام الله والبيرة (٢٠) اعتداء، وفي محافظة قلقيلية (١٢)، ومحافظة القدس (٨)، ومحافظة سلفيت (٧)، ومحافظة بيت لحم (٤) وفي محافظة جنين (٣) اعتداءات. وبالنسبة لأشكال الاعتداءات فقد توزعت على النحو التالي: أعمال التنكيل (٤٨) اعتداءً؛ الاعتداء على المنازل السكنية (٣٦) اعتداءً؛ الاعتداء على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم (٣٤)؛ إطلاق نار (١٣) اعتداءً؛ الاعتداء على الأماكن الدينية (٧) اعتداءات؛ الدهس (٥) اعتداءات؛ واعتداءات أخرى كأعمال العربدة وقطع الطرق ورشق الحجارة تجاه السيارات المدنية الفلسطينية (٢٧) اعتداءً.

وكانت أبرز أشكال الاعتداءات التي اقترفها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم على النحو التالي:

- **إطلاق النار**

وثق باحثو المركز (١٣) جريمة إطلاق نار اقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين، أسفرت عن مقتل أربعة مدنيين فلسطينيين. ففي تاريخ ٢٠٠٨/٣/٣، قُتِلَ مدني فلسطيني من قرية المزرعة القبلية، شمال غربي مدينة رام الله عندما تظاهر العشرات من طلاب مدرسة القرية احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وأثناء توجه المتظاهرين نحو مستوطنة "تلمون ب" في الجهة الجنوبية الغربية للقرية، أطلق أحد المستوطنين الذين تجمعوا في محيط المستوطنة النار تجاههم، ما أسفر عن مقتل المواطن المذكور. وفي تاريخ ٢٠٠٨/٣/٣١، قُتِلَ مدني فلسطيني بنيران أحد المستوطنين، بالقرب من مستوطنتي "عيليه" و"شيلو"، بين مدينتي رام الله ونابلس. ادعت قوات الاحتلال أن الفلسطيني حاول طعن أحد المستوطنين بسكين كانت بحوزته، إلا أنه لم يتوفر شهود عيان فلسطينيون في المكان لدحض أو لتأكيد الرواية الإسرائيلية. وفي تاريخ ٢٠٠٨/٥/٩، قُتِلَ مدني فلسطيني على أيدي حراس مستوطنة عوفر، شمال شرقي مدينة رام الله. ادعت قوات الاحتلال إن القتيل كان يحاول الوصول إلى منطقة قريبة من المستوطنة المذكورة لإطلاق النار من بندقية صيد كانت بحوزته. وبتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٧، قتل مدني فلسطيني من قرية عقربا، جنوب شرقي مدينة نابلس، جراء اطلاق الرصاص عليه من قبل مستوطنين قاموا بخطفه ومن ثم رموه في منطقة قريبة.

تشكل الاعتداءات على المزارعين ورعاة الأغنام الفلسطينيين نسبة كبيرة من مجمل الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون.

- **الدهس العمد**

تعتبر جرائم الدهس العمد شكلاً من أشكال الجرائم التي يقترفها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين للنيل من حياتهم، و/أو سلامتهم البدنية. وخلال هذا العام قتل طفل فلسطيني بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٧، دهساً على يد مستوطن كان يقود سيارة باص حمراء اللون، وتقل مستوطنين من مستوطنة «ألون موريه»، شرقي مدينة نابلس. واستناداً لتحقيقات المركز فإن الطفل كان يركب حماراً ويقود قطيعاً من الأغنام وسط الشارع الالتفافي شرقي قريته سالم، ويقطع بها الشارع الالتفافي، وأثناء قطع الشارع جاءت سيارة باص إسرائيلية من جهة الشرق، وصدمته، ما أدى إلى مقتله، ونفوق حماره وثمانية رؤوس من الأغنام.

- **الاعتداء على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم**

تشكل الاعتداءات على المزارعين ورعاة الأغنام الفلسطينيين نسبة كبيرة من مجمل الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون. وتراوحت تلك الاعتداءات خلال هذا العام بين مهاجمة المزارعين ورعاة الأغنام والاعتداء عليهم بالضرب، والتنكيل بهم وطردهم من أراضيهم الزراعية ومناطقهم الرعوية، وتدمير أدواتهم الزراعية، وبين الاستيلاء بالقوة المسلحة على أراضيهم، واقتلاع الأشجار وحرث المزروعات وإضرام النار في البساتين. ورصد باحثو المركز (٣٤) اعتداءً اقترفها المستوطنون في هذا المضمار.

- **الاعتداء على المنازل السكنية**

وثق باحثو المركز خلال هذا العام (٣٦) اعتداءً على المنازل السكنية، وتركزت تلك الاعتداءات بشكل أساسي في مدينة الخليل حيث تتواجد عدة بؤر استيطانية يهودية في قلب المدينة، يقطنها العشرات من غلاة المستوطنين المتطرفين المدججين بالسلاح الناري. وعادة ما يقوم المستوطنون بمهاجمة منازل المدنيين الفلسطينيين في البلدة القديمة من المدينة، ويطلقون النار في داخلها، فضلاً عن رشقها بالزجاجات الفارغة والحجارة وتحطيم زجاج نوافذها والتنكيل بسكانها وترويعهم.

- **أعمال التنكيل**

تشكل أعمال التنكيل التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين عامل تشجيع للمستوطنين للقيام بأعمال مشابهة. وخلال هذا العام وثق باحثو المركز (٤٨) حالة تنكيل اقترفها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين. وتركزت تلك الأعمال بشكل أساسي في مدينة الخليل. ولم ينجُ من تلك الأعمال العاملون في الأطقم الطبية والصحفيون ونشطاء حقوق الإنسان المحليون والدوليون.

تشكل أعمال التنكيل التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين عامل تشجيع للمستوطنين للقيام بأعمال مشابهة

هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨ تنفيذ عمليات منهجية هدفت عبرها إلى تدمير الممتلكات والأعيان المدنية لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها تلك الخاصة بسكان مدينة القدس المحتلة. ومثلت تلك الاعتداءات انتهاكا جسيماً، يرتقي لكونه جرائم حرب وفقاً للقانون الدولي الإنساني، حيث تحظر المادة (٥٣) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير. كما تحظر المادة ١٤٧ من الاتفاقية ذاتها على دولة الاحتلال القيام بأعمال «تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية، وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية. ولا يمكن تفسير أعمال تخريب تدمير الممتلكات المدنية الفلسطينية على هذا النطاق الواسع سوى أنها تندرج في إطار العقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية ضد المدنيين الفلسطينيين، تلك العقوبات التي تحظرها اتفاقية جنيف الرابعة في المادة (٣٣) والتي تنص على أنه « لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً.»

وتميزت نهاية العام بأعمال تدمير وهدم وحشية، ترتقي لكونها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، نفذتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي مع إعلانها عن تنفيذ عدوانها الحربي على قطاع غزة

واستهدفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام كافة المنشآت المدنية دونما تمييز، حيث تعرضت المنازل السكنية، المدارس، المنشآت الصناعية والتجارية، الأراضي الزراعية، مباني المرافق العامة وخدمات البنية الأساسية إلى عمليات تدمير أو تجريف خلال عمليات القوات المحتلة العسكرية في الأراضي المحتلة. واستخدمت تلك القوات أساليب متعددة من أجل تنفيذ أعمال التدمير، فتارة وظفت القانون لتنفيذ هدم المنازل بحجة عدم الترخيص، كما جرى بشكل منهجي في مدينة القدس المحتلة، وأخرى في سياق عمليات عسكرية واسعة النطاق عبر قصف طائراتها لتلك المنشآت، وتارة ثالثة عبر تجريف العشرات من المباني والأراضي والثروة الزراعية خلال تنفيذها لعمليات اجتياح برية بآلياتها، ومعززة بقواتها الجوية.

وتشير حصيلة توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، ومنذ بداية العام ٢٠٠٨، قد دمرت ٢١٦ منزلاً بشكل كلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من بينها ١٠٧ منازل في الضفة الغربية و ١٠٩ منازل في قطاع غزة. كما تعرض نحو ٦٨٠ منزلاً لأضرار جسيمة في قطاع غزة. كذلك جرفت تلك القوات نحو ٣٤٣٤ دونماً زراعي. فضلاً عن تدمير خدمات البنية الأساسية، وعدد من المنشآت والمرافق كالجمعيات الخيرية، المؤسسات والأندية الرياضية والاجتماعية ومباني ومنشآت المرافق الحكومية المدنية.

وتميزت نهاية العام بأعمال تدمير وهدم وحشية، ترتقي لكونها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، نفذتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي مع إعلانها عن تنفيذ عدوانها الحربي على قطاع غزة، والذي بدأ بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧. فقد استهدفت القوات الجوية المحتلة في الهجمة الأولى ١٠٠ هدفاً في كافة محافظات القطاع، أدت إلى تدمير كامل لتلك المنشآت والمباني، فضلاً عن تدمير المئات من المنازل المجاورة لتلك المنشآت. وقد شملت تلك الضربة والضربات الجوية اللاحقة أعمال تدمير طالت المنشآت الأمنية ومعظم المباني العامة

والحكومية، بما فيها مقر المجلس التشريعي، مقرات الوزارات، المستشفيات، العيادات الصحية ، الجامعات، المدارس، رياض الأطفال، المنشآت الصناعية والتجارية، الجمعيات والمؤسسات والأراضي الزراعية.

ففي الضفة الغربية واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق اتفاقية أوسلو. وقد ركزت القوات الحربية المحتلة الهادفة لهدم المنازل خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية. وفي حين جرت أعمال الهدم في قطاع غزة على خلفية انتقامية، جرت أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء بدون ترخيص. وقد اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية والمناطق المحاذية للمستوطنات والطرق الالتفافية، إجراءات طويلة ومعقدة في منح تراخيص البناء للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تعمل فيه تلك السلطات على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني في تلك المناطق بادعاء الحاجة الضرورية للتناسب مع التزايد السكاني للمستوطنين، وتسمح للمستوطنين بالبناء العشوائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنها تُضَيِّقُ الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وأمام هذه السياسة، وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن مئات المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية لهم رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. إن السلطات المحتلة تتبع سياسة تتصف بالتمييز العنصري في منح تراخيص البناء، حيث تسهل من إجراءات منحها للمواطنين اليهود، وحجبها عن المواطنين الفلسطينيين. كما أنها تتبع السياسة نفسها في محاسبة المخالفين للقوانين.

إن السلطات المحتلة تتبع سياسة تتصف بالتمييز العنصري في منح تراخيص البناء، حيث تسهل من إجراءات منحها للمواطنين اليهود، وحجبها عن المواطنين الفلسطينيين

وخلال هذا العام هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي (١٠٧) منازل سكنية في الضفة الغربية. وكانت أعمال الهدم في الضفة الغربية حسب المحافظات على النحو التالي:

- محافظة القدس: ٦٠ منزلاً.
- محافظة الخليل: ٣٢ منزلاً.
- محافظة رام الله والبيرة: ثلاثة منازل.
- محافظة طولكرم: منزل واحد
- محافظة قلقيلية: ثمانية منازل.
- محافظة بيت لحم: ثلاثة منازل.

أما في قطاع غزة فقد واصلت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي سياستها المنهجية في هدم وتدمير المنازل والأعيان والممتلكات المدنية. وتركزت تلك الأعمال خلال قيام القوات الحربية المحتلة بعمليات اجتياح في مدن وقرى القطاع. ووفقاً لتوثيق المركز فقد دمرت تلك القوات نحو ١٠٩ منزلاً تدميراً كلياً فيما تعرض نحو ٦٨٠ منزلاً إلى أضرار جزئية جسيمة شخصاً. وتوزعت تلك المنازل المستهدفة على كافة محافظات القطاع، وكانت كما يلي:

- محافظة غزة: ٧٨ منزلاً، منها ١٣ منزل دمر بشكل كلي، و٦٥ منزل بشكل جزئي
- محافظة شمال غزة: ٢٥٤ منزلاً، منها ١١ منزل بشكل كلي، و٢٤٣ منزل بشكل جزئي
- محافظة الوسطى: ١٤٦ منزلاً، منها ٢٨ منزلاً بشكل كلي، و١١٨ بشكل جزئي
- محافظة خان يونس: ١٢٠ منزلاً، منها ٣٩ منزل بشكل كلي، و٨١ بشكل جزئي
- محافظة رفح: ١٩١ منزلاً، منها ١٨ منزل بشكل كلي، و١٧٣ بشكل جزئي

كما تعرضت العديد من المباني والأعيان المدنية إلى عمليات تدمير واسع النطاق خلال العام ٢٠٠٨، فقد دمرت القوات الحربية المحتلة ١٢٧ منشأة، من بينها منشآت صناعية، ومنشآت تجارية و مباني ومرافق عامة.

وتعرضت الأراضي الزراعية إلى عمليات تدمير واسعة حيث نفذت القوات المحتلة عمليات تجريف لأراضي زراعية بلغت نحو ٣٤٢٠ دونماً. وجراء تلك الأعمال غير القانونية تعرضت شبكات الري الزراعي، آبار المياه وحظائر الحيوانات إلى عمليات تدمير مماثلة. فقد دمرت القوات الحربية المحتلة ما مجموعه ٧٢ شبكة للري الزراعي، ٤ آبار مياه، ٣ برك لتجميع المياه. كما جرفت نحو ٤٣ دفيئة زراعية بشكل كلي، فيما تعرضت ٧ دفيئات أخرى إلى أضرار جسيمة بسبب تجريف أجزاء منها، ودمرت ١١ مزرعة للطيور والدواجن و ٣٤ غرفة زراعية كان المزارعون يستخدمونها في مزارعهم لتخزين الحبوب، الأسمدة والمعدات الزراعية المختلفة.

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

في شهر حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٢، قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون، إقامة جدار فاصل بين إسرائيل وأراضي الضفة الغربية، بهدف منع دخول الفلسطينيين إلى أراضيها إلا عبر نظام أمني تقيمه إسرائيل. ادعت تلك الحكومة في البداية أن الجدار أمني ولا يحمل مضامين سياسية. ومع مرور الوقت، وبعد فرض وقائع جديدة على الأرض، أعلن العديد من القادة السياسيين الإسرائيليين أن الجدار سيكون بمثابة خط فاصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية.

قضت محكمة العدل الدولية في لاهاي بأن إقامة الجدار غير قانوني.

خلال السنوات السبع الماضية أنجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أجزاء كبيرة من الجدار. يمر الجدار في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بإدعاءات أمنية من أجل خلق حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، جعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لقد خلق الجدار وقائع جديدة يصعب الحديث معها عن إقامة دولة فلسطينية تتمتع بتواصل جغرافي في الضفة الغربية، وقابلة للحياة.

بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣ لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لإصدار رأي استشاري في قانونية جدار الضم، قضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة الجدار الفاصل، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمرا في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون.

ورغم الرأي الاستشاري المذكور، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالعمل على استكمال بناء جدار الضم. وخلال هذا العام تركزت أعمال البناء حول مدينة القدس الشرقية المحتلة. وأنجزت تلك القوات الأجزاء العظمى من الجدار حول المدينة، وفق مخططات بلدية القدس الغربية. كما واصلت قوات الاحتلال استكمال الأجزاء المتبقية من الجدار في الأجزاء الجنوبية من أراضي الضفة الغربية. إن المبدأ السائد في تحديد مسار الجدار في منطقة القدس هو الوصول إلى التماس ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الحدودي للبلدية. وقد تم تعريف منطقة نفوذ القدس مرة أخرى في العام ١٩٦٧، بعد أن ضُمَّت إلى القدس مناطق إضافية من الضفة الغربية (حوالي ٧٠,٠٠٠ دونم) والتي تم ضمها إلى إسرائيل. ويعيش اليوم في هذه المناطق – التي تم ضمها– حوالي ٢٢٠,٠٠٠ فلسطيني. لقد تم الحفاظ على مبدأ التماس مع الحدود

البلدية، بصورة عامة، على امتداد المسار كله، باستثناء حالتين شاذتين وبارزتين: حي كفر عقب ومخيم اللاجئين شعفاط، وهما منطقتان سيتم فصلهما عن باقي أجزاء المدينة، على الرغم من وجودهما داخل منطقة نفوذ بلدية القدس.

يُشار إلى أن العمل على إقامة جدار الضم في جنوب وشمالي المدينة وشرقها يأتي في إطار المشروع الاستيطاني المسمى (غلاف القدس). ووفق المعلومات التي جمعها باحثو المركز فإن المقطع الشمالي من الجدار يبدأ من بلدة بيتونيا، شمال غربي المدينة، مروراً بمنطقة عطروت (قلنديا) وحتى بلدة الرام، شمالي المدينة، وقد انتهى العمل به، وتم تتويجه بتحويل حاجز قلنديا في العام ٢٠٠٧، بين مدينتي القدس ورام الله، إلى معبر دولي. تزامن مع بناء هذا المقطع تم بناء مقطع آخر وسط شارع رام الله ـ القدس ما بين حاجزي قلنديا وضاحية البريد، بحيث أُبقِيَّتْ المناطق الفلسطينية الواقعة غربي هذا المقطع داخل حدود بلدية القدس وفق قرارات الضم الإسرائيلية، وأما المناطق الشرقية (الرام وضاحية البريد) وهي مناطق مكتظة بالسكان الفلسطينيين فقد أُبقِيَّتْ ضمن حدود الضفة الغربية. كما وضعت قوات الاحتلال مقاطع إسمنتية في منطقة وادي عياد بين ضاحيتي البريد والأقباط، قرب مستوطنة (نفيه يعقوب) شمالي مدينة القدس الشرقية.

يُشار إلى أن العمل على إقامة جدار الضم في جنوب وشمالي المدينة وشرقها يأتي في إطار المشروع الاستيطاني المسمى (غلاف القدس).

وفيما يتعلق بالمقطع الشرقي، فقد بدأ بناء مقطع منه يمتد من قريتي الخاص والنعمان، شرقي بيت لحم، ومن ثم يتجه شمالاً نحو بلدتي أبو ديس والعيزرية، وحتى حاجز الزعيم. وأما المقطع الآخر المصادق عليه فيمتد من قرية عناتا، شمال شرقي مدينة القدس (جنوب شرقي مستوطنة بسغات زئيف) ويواصل شمالا وغرباً وحتى حاجز قلنديا، حيث سيتصل بالجدار الشمالي. ويشمل هذا المقطع بلدتي الرام وعناتا، مخيم شعفاط، وقرية كفر عقب وضاحية سمير أميس.

وأما ما يتعلق بالجزء الجنوبي، فقد بدأت أعمال البناء شمالي مسجد بلال بن رباح (قبر راحيل)، بين مدينتي بيت لحم والقدس. ويمتد هذا المقطع من قريتي الخاص والنعمان، شرقي بيت لحم، ويمر بأرضي مدن بيت ساحور، بيت لحم، وبيت جالا، وصولا إلى طريق الأنفاق غربي بلدة الخضر، جنوب غربي محافظة بيت لحم. وفي إطار هذا المقطع الذي أنجزت أجزاء كبيرة منه، أقامت قوات الاحتلال معبراً جديداً شمالي مدينة بيت لحم، نقلت بموجبه الحاجز العسكري مسافة ٢٢٠ متراً إلى الجنوب. ويفصل هذا المقطع بين مدينة القدس ومحافظة بيت لحم، ويحرم مئات العائلات من أهالي المحافظة من الوصول إلى أراضيهم التي عزلت شمالي الجدار، والتي تقدر بحوالي ثمانية آلاف دونم.

وقبل نهاية العام الحالي بأيام، أمر رئيس الحكومة الإسرائيلية، أيهود أولمرت، قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي باستكمال بناء جدار الضم حول المدينة بحلول العام المقبل ٢٠٠٩. جاء إصدار هذا الأمر بعد قيام أولمرت بجولة في منطقة الجدار المحيط بالمدينة، بدأه في قرية النبي صموئيل، شمال غربي المدينة، وأنهاه في مستوطنة "غيلو" جنوب غربي المدينة. وادعى أولمرت أن بناء الجدار "ضروري لأمن إسرائيل". وذكر "بمرور الوقت تحول السياج الأمني من مشروع مدان من قبل المجتمع الدولي إلى مشروع يفسر كيفية الدفاع من الهجمات الانتحارية، فالدول التي تريد محاربه الإرهاب، كالذي شاهدناه في القدس ومدن أخرى، باتت تأتي إلى إسرائيل لدراسة نموذج السياج الأمني". وطبقاً لمكتب رئيس حكومة الاحتلال فإن الجدار في محيط "غلاف القدس" يمتد نحو ١٦٤،٥ كيلومتراً، وذلك من مستوطنة "هار أدار" إلى قرية الولجة جنوب غربي مدينة القدس المحتلة، مشيراً إلى أنه تم حالياً بناء (١١٠) كيلومترات من الجدار، في حين أن خمسين كيلومتراً هي قيد البناء، وأن (٤،٥) كيلومترات هي قيد النظر في المحاكم الإسرائيلية.

القيود على الحركة على طرفي الجدار

يعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

وخلال هذا العام، قلصت قوات الاحتلال الإسرائيلي ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف جدار الضم. تهدف قوات الاحتلال من تلك الإجراءات التعسفية إلى تقليص ساعات عمل المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم، وبالتالي تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب في تدمير مزروعاتهم.

وفي موسم قطاف ثمار الزيتون، فرضت قوات الاحتلال نظاماً صارماً على المزارعين الفلسطينيين، واشترطت عليهم الحصول على تصاريح صادرة من "الإدارة المدنية الإسرائيلية" تُمَكِّنهم من دخول أراضيهم الزراعية التي أصبحت معزولة خلف الجدار. وتشترط تلك القوات أن تكون الأراضي مسجلة بأسمائهم في دوائر (الطابو) لإصدار تلك التصاريح. إلا أن معظم تلك الأراضي لا زالت مسجلة بأسماء أجداد وآباء المزارعين حيث أن تواجد الشركاء الآخرين في الشتات يحول دون تقسيم الأراضي بين الورثة، وبالتالي تسجيلها في دوائر (الطابو) في ظل الظروف الراهنة.

لقد خلق الجدار صعوبات أمام آلاف المزارعين الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وفي تسويق منتجاتهم، وبخاصة أن المناطق التي أقيم الجدار فيها تعتبر من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، وتعتبر الزراعة من أهم مصادر الرزق الأساسية في القرى والبلدات الواقعة فيها. إن الحقائق الجديدة التي فرضها بناء الجدار على أرض الواقع أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة بشكل بارز، وبالتالي أدى إلى رفع معدلات الفقر في أوساط عدد كبير من العائلات الفلسطينية.

لقد خلق الجدار صعوبات أمام آلاف المزارعين الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وفي تسويق منتجاتهم

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

غياب العدالة في القضاء الإسرائيلي والمساعي لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي

تغيب العدالة بشكل مطلق من النظام القضائي الاسرائيلي، والقضاء العسكري على وجه الخصوص، عندما يتعلق الامر بالفلسطينيين، وبالتحديد فلسطينيي الاراضي المحتلة – الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن بين آلاف الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال انتفاضة الأقصى، بما فيها جرائم ترقى الى جرائم حرب، فتحت قوات الاحتلال تحقيقات في عشرات منها فقط. وفي غالبية تلك التحقيقات المحدودة-خاصة التي تثير ضجة اعلامية كبيرة - لم يحصل الضحايا المدنيين على العدالة والإنصاف.

تغيب العدالة بشكل مطلق من النظام القضائي الاسرائيلي، والقضاء العسكري على وجه الخصوص، عندما يتعلق الامر بالفلسطينيين، وبالتحديد فلسطينيي الاراضي المحتلة – الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن خلال التجربة الطويلة التي خاضها المركز الفلسطيني لحقوق الانسان في مئات القضايا - بصفته ممثلاً عن الضحايا المدنيين- يتضح أكثر وأكثر أن القضاء الإسرائيلي، بما في ذلك المحكمة العليا، يشكل غطاءً قانونياً لاقتراف قوات الاحتلال الاسرائيلي مزيد من جرائم الحرب بحق المدنيين الفلسطينيين، وانه ليس سوى أداة امتصاص من أجل عدم الولوج في إجراءات العدالة الدولية بصورة مباشرة، تحت حجة وجود قضاء وطني إسرائيلي عادل!

وأمام الاخفاق المزمن لنظام العدالة الاسرائيلي، على أعلى المستويات، في إنصاف الضحايا المدنيين في الأراضي المحتلة في المحاكم الاسرائيلية، يقوم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بجهود دؤوبة منذ سنوات عديدة للاستفادة من الآليات الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي، وذلك بالتعاون مع مؤسسات حقوقية وقانونية دولية. وقد واصل المركز هذه الجهود خلال العام ٢٠٠٨ على أكثر من مستوى. وفي هذا الاطار، فقد تقدم المركز بدعوى قضائية أمام المحكمة الوطنية الأسبانية، وهي أعلى هيئة قضائية اسبانية بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٨، ضد سبعة مسئولين عسكريين إسرائيليين سابقين، متهمين باقتراف جريمة حرب في قطاع غزة في العام ٢٠٠٢، أسفرت عن قتل وإصابة عشرات المدنيين الفلسطينيين. من بين المتهمين الإسرائيليين، وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، بنيامين بن اليعازر، ومستشاره العسكري، مايكل هيرتسوغ، ورئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق، موشيه يعالون، وقائد العملية، قائد سلاح الجو، دان حالوتس. جاءت هذه الدعوى بناءً على توكيل من ستة مدنيين ناجين من اسر ضحايا عملية الاغتيال الإسرائيلية في قطاع غزة التي نفذت في يوليو ٢٠٠٢. وتعتبر هذه المرة الأولى التي يقوم فيها ناجون من هجوم عسكري إسرائيلي بتقديم دعوى قضائية ضد مسئولين عسكريين إسرائيليين في أسبانيا. وافقت المحكمة الوطنية الإسبانية على دراسة القضية، حيث تعتبر هذه الخطوة الأولى نحو إطلاق قضية رسمية.[٥]

وفي قضية أخرى، وكل المركز في شهر مايو ٢٠٠٨ البروفيسور ليزبيث زيغفيلد من شركة بولر فرانكن كوبه وينغاردن القانونية الهولندية بتقديم شكوى إلى النيابة للمطالبة باعتقال ومحاكمة الجنرال عامي أيالون، رئيس جهاز الامن العام الاسرائيلي السابق خلال الفترة بين ١٨ فبراير ١٩٩٦-١٤ مايو ٢٠٠٠ في هولندا. وكان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، قد أعد ملف قضية تعذيب خالد الشامي أحد ضحايا

[٥] بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٩، شهدت هذه القضية تطورات في غاية الأهمية بعد أن قررت المحكمة التحقيق مع المشتبه بهم وأمهلتهم مدة ٣٠ يوماً للمثول أمامها للتحقيق. وبالإضافة إلى هذا القرار بالغ الأهمية، أعلنت المحكمة أنه إذا ما ثبت توفر نية بإبادة السكان الفلسطينيين، فإنه ربما ستوجه للمشتبه بهم تهمة الإبادة الجماعية. وقد رحب المركز بهذا القرار باعتباره خطوة أولى نحو تحقيق العدالة للناجين من جريمة اغتيال جماعية اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة في يوليو ٢٠٠٢.

التعذيب عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠ عندما كان ايالون في منصبه. وقد لجأ المركز إلى القضاء في الخارج فقط بعد أن تقاعست السلطات الإسرائيلية عن اتخاذ إجراءات بشأن القضية، ويعود ذلك جزئياً إلى أن التعذيب مسموح به في إسرائيل.

وبتاريخ ١٦ مايو ٢٠٠٨، قدمت شركة بولر فرانكن كوبه وينغاردن للمحاماة شكوى بشأن التعذيب إلى السلطات القضائية الهولندية نيابة عن المواطن الشامي. تنص المادتان السادسة والسابعة من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة بأن على أي دولة طرف في الاتفاقية يوجد في الإقليم الخاضع لولايتها القضائية شخص يدّعى بارتكابه لجريمة التعذيب أن تعتقل ذلك الشخص وتقدّمه للمحاكمة (أو تقوم بتسليمه من أجل المحاكمة في مكان آخر).
وقد أخفقت السلطات القضائية الهولندية في اعتقال عامي أيلون، الذي يشغل حالياً منصب وزير بلا حقيبة وزارية في الحكومة الإسرائيلية، بينما كان في زيارة لهولندا في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ مايو ٢٠٠٨. وقد أخفقت السلطات الهولندية في اعتقال أيلون على الرغم من وجود قضية ذات أدلة دامغة وعلى الرغم من استنتاجها بأنه لا يتمتع بالحصانة من المقاضاة.

وشكّلت زيارة أيلون لهولندا فرصة استثنائية وواجباً لاعتقاله ومحاكمته

وشكّلت زيارة أيلون لهولندا فرصة استثنائية وواجباً لاعتقاله ومحاكمته. وكانت الشكوى الأولية بشأن التعذيب قد تضمنت طلباً مستعجلاً، حيث كان من المفترض أن يغادر أيلون هولندا بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٨، ولكن النيابة العامة لم تفتح تحقيقاً بسبب تأخر تجمع النواب العامين في إصدار قرار يقضي بأن عامي أيلون لا يتمتع بالحصانة. وعليه، كان من الممكن فعلياً أن تتم محاكمة أيلون في هولندا، ولكنه في الوقت الذي أصدر فيه تجمع النواب العامين قراره بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٨ كان قد غادر الأراضي الهولندية.

وفي ٦ أكتوبر ٢٠٠٨، تقدم المركز بطلب إلى محكمة الاستئناف في لاهاي من أجل إصدار أمر إلى النيابة لفتح تحقيق جنائي مع عامي أيلون، وإصدار أمر تسليم أو أمر اعتقال دولي لضمان تواجده في هولندا خلال أية محاكمة. وكخيار آخر، تضمن الطلب أن يصدر على الأقل أمر بإجراء «تحقيق استباقي» لكي يكون بالإمكان فتح ملف تحقيق جنائي.

وعلى الرغم من أهمية الأحكام القضائية الصادرة ضد مجرمي الحرب الاسرائيليين في الدول التي رفعت أمامها القضايا والدعاوى، إلا أن الاجراءات الفعلية لجهة القاء القبض عليهم كانت في معظم الأحيان مخيبة للآمال. ففي جميع تلك الحالات التي صدرت بحقها أوامر اعتقال كانت هناك عرقلة من قبل الجهات التنفيذية، وتلكؤ من قبل تلك السلطات مكنت مجرمي الحرب من الهروب قبل تنفيذ الامر. وعلى الرغم من بطء الاجراءات والإخفاق المقصود الذي مكن من فرار القادة الاسرائيليين من وجه العدالة خارج دولة الاحتلال، وما يمثله ذلك من خيبة أمل للضحايا وذويهم، إلا أن المركز عاقد العزم على المضي قدماً في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام العدالة الدولية، بالتعاون مع مؤسسات دولية ومحامين دوليين.

الجزء الثاني

الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

يسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الانسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. ومع انتهاء العام ٢٠٠٨، كانت حالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الوطنية قد تعمقت أكثر فأكثر، وذلك امتداداً لأحداث يونيو ٢٠٠٧ وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة. وقد أدى هذا الصراع إلى شرخ في مكونات النظام السياسي للسلطة تجلى في استمرار وجود حكومتين وأجهزة امنية وشرطية منفصلة، واحدة في غزة والثانية في الضفة الغربية. كما تواصل الشرخ في السلطة التشريعية، حيث واصلت كتلة التغيير والإصلاح (حركة حماس) في غزة عقد جلسات للمجلس التشريعي وإصدار تشريعات على الرغم من مقاطعة ومعارضة بقية الكتل البرلمانية، وذلك استمراراً لما بدأته الكتلة خلال العام ٢٠٠٧، وهو ما اعتبره المركز في حينه جزءاً من حالة الصراع بين حماس وفتح وانسحاباً للشرخ في السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. وبالمقابل استمر الرئيس والحكومة في رام الله في تجاوز السلطة التشريعية وإصدار مراسيم بقوة القانون لكن لا تطبق عملياً إلا في الضفة الغربية. كما استمر الانهيار في السلطة القضائية بعد استيلاء الحكومة في غزة على مجمع المحاكم وسيطرتها على القضاء بطريقة غير قانونية نهاية العام ٢٠٠٧، وبالتالي أضحى لقطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة، مقابل نظام قضائي قائم في الضفة الغربية.

وقد عكست حالة الصراع نفسها ليس فقط على أداء مؤسسات الحكم ووظائفها، إنما أيضاً في استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعزى الغالبية العظمى من هذه الانتهاكات إلى الصراع بين حماس وفتح وردود الفعل المتبادلة بين الجانبين والاجراءات المتخذة من قبل الحكومتين وأجهزتهما الأمنية ضد نشطاء وأنصار الحركتين، أي ضد نشطاء وانصار فتح في قطاع غزة وضد نشطاء وأنصار حماس في الضفة الغربية، هذا مع عدم إغفال وجود انتهاكات حقوق إنسان أخرى لا تتصل بالصراع بين فتح وحماس.

وتعزى الغالبية العظمى من هذه الانتهاكات إلى الصراع بين حماس وفتح وردود الفعل المتبادلة بين الجانبين والاجراءات المتخذة من قبل الحكومتين وأجهزتهما الأمنية ضد نشطاء وأنصار الحركتين

ويبدأ هذا الجزء، أولاً، بتسليط الضوء على انعكاسات حالة الصراع على عملية التحول الديمقراطي فيما يتصل بالانتخابات، خاصة في ضوء الجدل الذي استحوذ على اهتمام خاص في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ بشأن انتهاء مدة الرئاسة مطلع العام ٢٠٠٩ وتهديدات الحكومة وحركة حماس في غزة بإعلان منصب الرئيس شاغراً ما لم تجرِ انتخابات رئاسية جديدة في موعدها الدستوري. ويتم في هذا الشأن توضيح موقف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الذي سبق وأن أعلنه من هذا الجدل، علاوة على عرض موقفه من موضوع الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل عام. كما يتم تسليط الضوء على استحقاق الانتخابات في مجالس الهيئات المحلية الذي يصادف نهاية العام ٢٠٠٨، وهو استحقاق لم يسلم من حالة الصراع ومر موعده بلا اكتراث من أحد.

ومن ثم يستعرض هذا الجزء بقية الانتهاكات خلال العام، بما فيها تدهور أوضاع السلطة القضائية؛ انهيار السلطة التشريعية؛ انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية؛ الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية؛ انتهاك الحق في حرية التعبير والاعتداء على الحريات الشخصية؛ انتهاك الحق في التجمع السلمي؛ انتهاك الحق في تكوين الجمعيات؛ وتدهور أوضاع الوظيفة المدنية في قطاع غزة.

الجدل بشأن مدة الرئاسة ومعوقات إجراء الانتخابات

مع تفاقم حدة الصراع وتعميق حالة الانقسام في السلطة الوطنية الفلسطينية، علاوة على استمرار العوامل الخارجية التي ساهمت في تقويض العملية الديمقراطية بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير ٢٠٠٦،[٦] ابتعد الفلسطينيون أكثر فأكثر عن مسار العملية الديمقراطية. وكان من المؤمل أن تنجح جهود المصالحة الوطنية والحوار التي بذلت على مدار العام، غير أن تلك المحاولات والجهود باءت بالفشل، الأمر الذي أسهم في تكريس وتأزم الوضع الداخلي وخيب آمال الفلسطينيين الذي كانوا يتوقون لمصالحة وطنية تفضي الى اتفاق يتم على أساسه ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي.

يعالج هذا القسم من التقرير على نحوٍ خاص مسألتين رئيسيتين، تتعلق المسألة الأولى بالجدل بشأن انتهاء مدة ولاية الرئيس واستحقاق الانتخابات الرئاسية، فيما تتعلق المسألة الثانية بانتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الجدل بشأن انتهاء مدة الرئيس والانتخابات الرئاسية

شهد النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ جدلاً واسع النطاق في أوساط الفلسطينيين حول انتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٩ يناير ٢٠٠٩. ووفقاً لفريق حركة حماس وأقطاب الحكومة في غزة فإن ولاية الرئيس تنتهي في التاسع من يناير ٢٠٠٩ بانتهاء فترة السنوات الأربعة التي تلت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في العاشر من يناير ٢٠٠٥، وأنه ما لم تُجرَ انتخابات رئاسية جديدة، فإن منصب الرئاسة يكون شاغراً ويتولاه رئيس المجلس التشريعي لمدة ٦٠ يوماً تُجرى خلالها انتخابات جديدة لاختيار رئيس جديد للسلطة، وذلك كله استناداً لأحكام القانون الأساسي. وقد تبنت حركة فتح والحكومة في رام الله موقفاً مغايراً مفاده أن الفترة الرئاسية قد تم تمديدها بموجب قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ الذي أصدره المجلس التشريعي نفسه، بما يسمح بتزامن إجراء انتخابات عامة، رئاسية وتشريعية، بعد انتهاء فترة المجلس التشريعي في يناير ٢٠١٠.

وقد أجرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان نقاشات قانونية معمقة بشأن انتهاء ولاية الرئيس، مستعيناً بعدد من الخبراء في القانون والنظم الدستورية والقانونية، كما أجرى المركز تحليلاً وافياً لما صدر من مواقف ووجهات نظر عدد من أنصار فتح وحماس. وقد أصدر ورقة موقف تضمنت خلاصة ما توصل إليه المركز من نتائج، أملاً في المساهمة في توضيح ما شاب هذا الجدل من عيوب وسوء استخدام وتوظيف للقانون واستمرار المساعي والمحاولات لتطويعه لخدمة مآرب وغايات سياسية حزبية تخدم هذا الطرف أو ذاك. وحذر المركز من مخاطر الاستمرار في تفكيك مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والذي لا يقود إلا للمزيد من التدهور في الحالة الوطنية العامة والمزيد من الأعباء على كاهل شعب ما يزال يرزح تحت نير الاحتلال ومطالب بتوحيد صفوفه لإنهاء الاحتلال ونيل الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف.

وأوضح المركز في ورقة الموقف أن المادة (٣٧) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ حدد ثلاث حالات يكون فيها منصب الرئاسة شاغراً، وهي: أ) الوفاة؛ ب) الاستقالة المقدمة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني إذا قبلت بأغلبية ثلثي أعضائه؛ أو فقد الأهلية القانونية وذلك بناء على قرار من المحكمة الدستورية العليا وموافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه. وأضاف المركز أنه في هذه الحالات فقط وحصراً، يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتاً لمدة لا تزيد عن ٦٠ يوماً تجري خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقاً لقانون الانتخابات الفلسطيني. ولم يرد في القانون الأساسي قطعاً أن انتهاء مدة الرئاسة المحددة بأربع سنوات [٧] هو حالة من حالات شغور مركز رئيس السلطة، وبالتالي، أوضح المركز أن القول بأن انتهاء المدة الرئاسية يعني شغور مركز الرئيس هو ادعاء يفتقر إلى السند القانوني ولا أساس له في القانون الأساسي.

[٦] يتضمن التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠٠٧ تحليلاً وافياً لهذه العوامل الخارجية، خاصة ما يتصل بجرائم قوات الاحتلال وفرض الحصار واعتقال رئيس وأعضاء المجلس التشريعي، وكذلك المقاطعة الدولية ووقف الدعم المالي للحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير ٢٠٠٦. بالإمكان الإطلاع على هذه الوثيقة المتوفرة على الموقع الإلكتروني للمركز (www.pchrgaza.org).

[٧] جاء هذا التحديد في المادة (٣٦) من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣.

وعلى الرغم من إدراك المركز التام أن ولاية الرئيس تنتهي في ٩يناير ٢٠٠٩، وفقا للقانون الأساسي وأنه كان ينبغي إجراء انتخابات رئاسية قبل العاشر من يناير، إلا أن المركز يدرك أيضاً أن إجراء الانتخابات يتطلب توفر شروط وبيئة لضمان النزاهة والشفافية في كافة مراحل العملية الانتخابية ولضمان أن تعكس نتائج تلك الانتخابات إرادة الناخبين. وأوضح المركز في ورقة الموقف أن الشروط والبيئة القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حالة الانقسام القائمة الآن بين فتح وحماس لا تؤهل لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة تعبر عن إرادة الناخبين، وأن المعطيات الراهنة لا تنبئ بتغير هذه الشروط والبيئة في المستقبل المنظور، ما لم يشرع الجانبان فوراً في حوار جاد لوقف حالة الانقسام وتداعياتها والاتفاق على إجراء مثل هذه الانتخابات أو التوافق على أي شكل آخر للحل، يؤدي إلى إجراءات انتقالية تمهد لإعادة الاعتبار لوحدة الأرض الفلسطينية والنظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية. وأضاف المركز أن تسلم المجلس التشريعي لمهام الرئاسة بعد التاسع من يناير ٢٠٠٩ سيؤدي إلى مزيد من الشرخ والانقسام وهو ما سيحول أيضاً دون إجراء انتخابات نزيهة وشفافة في الضفة الغربية وقطاع غزة في غضون ٦٠ يوماً.

وفي ضوء ذلك، يؤكد المركز على موقفه بأنه دون الشروع في حوار وطني شامل لكافة القوى والفصائل الفلسطينية، يشمل حركتي فتح وحماس، حوار يستند إلى الشراكة السياسية الحقيقية والاتفاق بشأن تغليب مصالح الشعب الفلسطيني، لن تتوفر الظروف لإجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية تعبر عن إرادة الناخبين.

حول استحقاق انتخابات مجالس الهيئات المحلية

عكست الظروف الداخلية الفلسطينية واستمرار تعميق حالة الانقسام في هرم السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨، ناهيك عن ظروف الحصار الدولي والحصار الاسرائيلي على قطاع غزة نفسها بشكل سلبي على استكمال اجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية في أراضي السلطة الوطنية.

وخلال العام ٢٠٠٨، استمرت الحكومتان في غزة ورام الله في انتهاج سياسة التعيينات لمجالس الهيئات المحلية

وفقاً للقانون الانتخابي، كان من المفترض إجراء انتخابات جديدة لمجالس الهيئات المحلية التي أجريت فيها الانتخابات ضمن المرحلة الاولى من الانتخابات المحلية التي جرت بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤ في ٢٦ هيئة محلية في الضفة الغربية، واستكملت بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٥، في ١٠ هيئات محلية في قطاع غزة. غير أنه انتهى العام ٢٠٠٨، دون الحديث عن هذا الموضوع ودون تحديد موعد لاجراء الانتخابات في تلك المجالس، من أجل تجديد شرعيتها ودون تمكين المواطنين من انتخاب ممثليهم في تلك المجالس.

من ناحية أخرى، انتهى العام ٢٠٠٨، وما تزال ٥٩ هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينها مدن كبيرة، لم تعقد فيها الانتخابات وفقاً للقانون الانتخابي. وكان من المفترض أن تجر الانتخابات في هذه الهيئات ضمن المرحلة الخامسة من انتخابات مجالس الهيئات المحلية، والتي عقدت منها أربع مراحل خلال الفترة بين ديسمبر ٢٠٠٤ حتى ديسمبر ٢٠٠٥، وشملت في حينه ٢٦٥ هيئة محلية في الضفة وغزة. من ناحية أخرى، كانت المرحلة الثانية من انتحابات مجالس الهيئات المحلية والتي جرت في مايو ٢٠٠٥، وشملت ٨٤ هيئة محلية، من بينها ٨ هيئات في غزة، قد اعتراها بعض المشاكل فيما يتعلق بنزاهة وسلامة الانتخابات في ٣ هيئات محلية في البريج وبيت لاهيا ورفح. وقد اتخذ القضاء في حينه قراراً باعادة الانتخابات في عدد من صناديق هذه الانتخابات، وحدد يوم ١ يونيو ٢٠٠٥ لاجرائها، غير أن حركة حماس قاطعتها. ومنذ ذلك الحين بقيت الامور معلقة، وتم تعيين مجالس محلية لادارة شئون هذه البلديات الثلاث.

وخلال العام ٢٠٠٨، استمرت الحكومتان في غزة ورام الله في انتهاج سياسة التعيينات لمجالس الهيئات المحلية. ففي غزة، استمرت الحكومة في تعيين مجالس محلية في البلديات الكبرى التي لم تجر فيها انتخابات سابقاً، كبلديتي غزة وخان يونس. وكانت حكومة غزة قد أقالت خلال العام المنصرم المجالس المحلية في البلديات الثلاث، (البريج، بيت لاهيا، ورفح)، وعينت مجالس جديدة تحظى بدعمها وتأييدها، فيما بقيت المجالس المحلية التي جرت فيها انتخابات قائمة. وفي الضفة الغربية، استمرت المجالس المعينة في الهيئات المحلية التي لم تجر فيها الانتخابات ضمن المرحلة الخامسة والأخيرة.

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية ٢٠٠٨

شهد العام ٢٠٠٨ استمراراً في انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد سقط خلال هذا العام ١٥٣ شخصاً على الأقل، بينهم ٢٥ طفلاً و١٣ امرأةً، برصاص فلسطيني، كما أصيب أكثر من ٤١١ آخرين بجراح. وكان الاستخدام المفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون أبرز أشكال انتهاك الحق في الحياة خلال هذا العام، فيما وثق المركز مقتل مواطنين آخرين في أشكال أخرى من أعمال العنف وسوء استخدام السلاح التي تندرج في إطار حالة الفلتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان أبرز أشكال هذه الحالة سقوط ضحايا سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة؛ استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية؛ وجرائم القتل على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة». وخلال الأيام الأخيرة من العام ٢٠٠٨، شهدت مناطق مختلفة من قطاع غزة جرائم قتل بحق سجناء ومحتجزين فارين بعد تعرض مجمع السرايا الذي يضم سجن غزة المركزي للقصف خلال العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة.

قتل خلال العام ٢٦ مواطناً، بينهم طفلان، على أيدي أفراد أمن فلسطينيين خلال عمليات إنفاذ القانون في الأراضي المحتلة، جميعهم سقطوا في قطاع غزة

استخدام مفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون

قتل خلال العام ٢٦ مواطناً، بينهم طفلان، على أيدي أفراد أمن فلسطينيين خلال عمليات إنفاذ القانون في الأراضي المحتلة، جميعهم سقطوا في قطاع غزة. كما أصيب خلال تلك العمليات نحو ١٧٠ آخرون، بينهم ٢٠ طفلاً، و٧ نساء في الضفة وغزة، بينهم ١٥٤ مصاب في قطاع غزة، و١٦ في الضفة الغربية. ويشمل ذلك استخدام القوة المفرطة في تنفيذ عمليات اعتقال لمواطنين مشتبه بهم أو مطلوبين لأجهزة الأمن، كما تشمل استخدام القوة المميتة من قبل أفراد الأمن خلال اشتباكات مسلحة مع أفراد من عائلات فلسطينية. ومن المؤسف أن المركز لم يعلم عن تحقيق محايد ونزيه في الأحداث التي استخدمت فيها القوة وأسفرت عن مقتل وإصابة مواطنين، رغم مخاطبته لمسئولين في أحداث معينة. كما لم يتناهى إلى علم المركز عن أية إجراءات قانونية اتخذت بحق المسئولين أو منفذي أوامر إطلاق النار. وقد كانت أبرز تلك الأحداث خلال العام ٢٠٠٨ كما يلي:

- بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠٠٨، أصيب أربعة مواطنين، بينهم طفل، بشظايا، جراء إطلاق أفراد الأجهزة الأمنية النار في منطقة مكتظة بالمارة باتجاه أحد المسلحين كان قد رفض الانصياع لأوامرهم وذلك بالقرب من دوار الشهداء، وسط مدينة نابلس.

- بتاريخ ١٨ مايو، قتل المواطن عبد الهادي شطي الصوفي، ٣٨ عاماً، من سكان مدينة رفح، جراء إصابته بعيار ناري في الخاصرة اليمنى، أطلقه باتجاهه أفراد الشرطة خلال محاولتهم إلقاء القبض عليه بعد فراره في منطقة المواصي، غرب المدينة.

- بتاريخ ١ يونيو، أصيب سبعة مواطنين، بينهم طفلان، بأعيرة نارية أطلقها باتجاههم أفراد من الأجهزة الأمنية خلال مواجهات قد اندلعت بين المواطنين وأفراد الأمن في بلدة بيت فوريك، شمالي شرق محافظة نابلس، على خلفية قيام تلك الأجهزة بحملة مصادرة للسيارات غير القانونية في البلدة.

- بتاريخ ٦ يونيو، قتل أربعة مواطنين، بينهم أحد أفراد الشرطة، وأصيب تسعة آخرون، جراء تبادل لإطلاق النار بين أفراد من عائلة حسنين والشرطة التي استخدمت القذائف أيضاً خلال تنفيذها عملية مداهمة لمنازل العائلة الواقعة في حي الشجاعية شرق مدينة غزة بهدف إلقاء القبض على مطلوبين من العائلة. والقتلى هم كل من: ١) نواف كامل حسنين، ٣٩ عاماً؛ ٢) مروان كامل حسنين، ٣٧ عاماً؛ ٣) عطّاف عمر حسنين، ٣٠ عاماً، وجميعهم من المطلوبين للشرطة؛ و٤) جمال يوسف أبو القمصان، وهو أحد أفراد الشرطة.

- بتاريخ ٢ أغسطس، اندلعت مواجهات دامية في حي الشجاعية، شرق مدينة غزة، بين أفراد الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية من جهة ومسلحين من عائلة حلس من جهة أخرى، راح ضحيتها ١١ قتيلاً، منهم ٢ من أفراد الشرطة، و٨ من عائلة حلس، فيما أصيب ١٠٣ آخرون بجراح، بينهم ١٧ طفلاً و٦ نساء، ووصفت جراح ٨ من المصابين بأنها خطيرة. وقد اندلعت المواجهات على خلفية رفض عائلة حلس مطالب الحكومة في غزة بتسليمهم عدد من المشتبه بهم في اعتداءات على سيادة القانون، ومن بينها تفجير شاطئ غزة الذي وقع بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٠٨ وأودى بحياة طفلة وخمسة نشطاء في كتائب عز الدين القسام، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الداخلية. وكان من بين المصابين العديد من المدنيين الذين وجدوا أنفسهم في دائرة المواجهات الدامية عنوة.

- بتاريخ ١٥ سبتمبر، شهد حي الصبرة، شرق مدينة غزة، مواجهات دامية بين أفراد من الشرطة الفلسطينية من جهة، ومسلحين من عائلة دغمش من جهة أخرى، واستمرت حتى صباح اليوم التالي. وقد أسفرت تلك المواجهات عن مقتل ١٠ مواطنين من عائلة دغمش، بينهم طفلان، وأحد أفراد الشرطة، فيما أصيب ٤٢ آخرون بجراح، بينهم ١٠ من أفراد الشرطة. وقد اندلعت تلك المواجهات على خلفية مقتل أحد أفراد الشرطة ويدعى عبد الكريم عادل خزيق، ٢٠ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس، وإصابة رجل شرطة آخر، في اليوم ذاته، خلال تبادل لإطلاق نار بين عناصر من الشرطة وأحد المشتبه بهم لها ويدعى جميل دغمش، أثناء محاولة لاعتقاله داخل مقر بلدية غزة وسط المدينة. ويشتبه بتعرض عدد من أفراد عائلة دغمش للإعدام بعد إلقاء القبض عليهم. وقد سبق وأن وجه المركز رسالة إلى وزير الداخلية في غزة في حينه، أ. سعيد صيام، بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨، بشأن معلومات حصل عليها من شهود عيان تفيد بأن سبعة أشخاص من عائلة دغمش قد أعدموا من قبل أفراد الشرطة المكلفة بإنفاذ القانون بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٠٨، بعد القبض والسيطرة عليهم في أحد منازل عائلة دغمش، من بينهم مصابان. وطالب المركز بإجراء تحقيقات بشأنها، وموافاته بنتائجها، إلا أنه لم يتلق أي رد خلال العام ٢٠٠٨، وحتى صدور هذا التقرير.

- بتاريخ ٩ ديسمبر، أصيب خمسة مواطنين، من بينهم امرأة، بأعيرة نارية جراء إطلاق أفراد الأجهزة الأمنية النار خلال تنفيذ قوة أمنية مشتركة يقدر عددها بحوالي مئة عنصر عملية اعتقال لأحد المطلوبين في حي الرامة، بمدينة الخليل. كما اعتدى أفراد الأمن بالضرب على عدد من المارة والنساء في الحي.

سقط ٦٥ شخصاً، بينهم ١٩ طفلاً، و٨ نساء، وأصيب أكثر من ١٥٠ آخرين، في حوادث سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة

سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة

سقط ٦٥ شخصاً، بينهم ١٩ طفلاً، و٨ نساء، وأصيب أكثر من ١٥٠ آخرين، في حوادث سوء استخدام السلاح أو العبث به من قبل جماعات مسلحة معلومة أو مجهولة، وهو ما يشكل مظهر آخر من مظاهر الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مثل هذه الحوادث تشكل تهديداً مستمراً لأمن وسلامة المواطنين. وللأسف الشديد فإنها مازالت تحصد المزيد من

الضحايا في غياب الإجراءات القانونية لمواجهتها. وقد تجلت مظاهر هذه الأحداث في العبث بالسلاح؛ إعداد أو تحزين السلاح في أماكن مدنية مأهولة بالسكان؛ استخدام السلاح من قبل جهات مجهولة؛ واستخدام السلاح من قبل ميليشيات مسلحة.

- بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٠٨، عُثر على جثة المواطن شعبان سالم دغمش، ٣٩ عاماً، من سكان حي الصبرة، شرق مدينة غزة، ويعمل في الشرطة البحرية التابعة للحكومة المقالة في غزة، ملقاة على الأرض في قرية جحر الديك، وسط قطاع غزة. وأفادت المصادر الطبية لطاقم المركز بأن دغمش قتل جراء إصابته بعيار ناري في الرأس.

- بتاريخ ١٦ يناير، وصل إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، الطفل حمزة تيسير العرقان، ١٢ عاما، من سكان حي الشجاعية، جثة هامدة جراء إصابته بعيار ناري في البطن انطلق بالخطأ من قبل أحد المشاركين في حفل زفاف لأحد أفراد العائلة.

- بتاريخ ١٦ يناير، قتلت المواطنة نوال جمال السرحي، ١٨ عاماً، من سكان مدينة غزة، جراء إصابتها بعيار ناري في الصدر انطلق من سلاح والدها الشخصي بينما كان تعمل على تنظيفه داخل منزلها.

- بتاريخ ٢ فبراير، وصل إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة الطفل أحمد إياد بلال، ١٥ عاماً، من سكان حي الشيخ رضوان جثة هامدة إثر إصابته بعيار ناري مجهول المصدر في الصدر. وذكرت مصادر العائلة لطاقم المركز بأن عياراً نارياً مجهول المصدر قد أصاب الطفل بلال بينما كان يسير برفقة والده في شارع النفق شمال شرق مدينة غزة.

- بتاريخ ١٥ فبراير، هز انفجار ضخم مخيم البريج وسط قطاع غزة، تبين أنه وقع داخل منزل أحد نشطاء سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، أيمن عطا الله أحمد فايد، ٤١ عاماً. وقد أسفر الانفجار عن تدمير المنزل، المكون من طابق واحد من الخرسانة المسلحة، بالكامل وأدى إلى مقتل الناشط المذكور وزوجته مروة عزام فايد، ٣٩ عاماً، وثلاثة من أبنائه، هم: بسمة، ١٢ عاماً، علي، ١٧ عاماً، أيوب، ٥ أعوام، فيما أصيب ابن رابع له بجراح خطيرة، وهو آدم، ١٥ عاماً. كما قتل في الانفجار أيضاً ثلاثة من جيران فايد، وهم : زكريا نبيل الكفافي، ١٧ عاماً، وكان داخل منزل فايد وقت وقوع الانفجار؛ طلال صلاح سعيد ابو عون، ١٦ عاماً؛ وعطا الله سمير محمد إسماعيل، ٢٤ عاماً، وكان في الشارع وقت وقوع الانفجار. وأصيب جراء الانفجار نحو ٦٠ مواطن آخرين، بينهم ٢٣ امرأة و٢٠ طفلاً. كما أسفر الانفجار عن تدمير ستة منازل مجاورة بشكل كلي، فيما تضررت عشرة منازل أخرى بشكل جسيم، فضلاً عن عشرات المنازل التي لحقت بها أضرار طفيفة جراء قوة الانفجار.

- بتاريخ ١٨ مارس، أطلق ثلاثة مسلحين ملثمون النار باتجاه المواطن عبد الكريم صالح حسين عمر، ٧٥ عاماً، من سكان بلدة بيت أمين، جنوبي مدينة قلقيلية، بينما كان متواجداً وسط مدينة قلقيلية. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة عمر بعدة أعيرة نارية في الأجزاء العليا من الجسم، أدت إلى مقتله على الفور.

- بتاريخ ١٣ أبريل، أطلق مسلحون النار باتجاه موكب محافظ نابلس، د. جمال محسين، بينما كان يتواجد في مخيم بلاطة للاجئين، شرقي مدينة نابلس. وفي أعقاب ذلك هاجم المسلحون سيارة جيب تابعة للمحافظة في شارع السوق بالمخيم، وأضرموا النار فيها.

- بتاريخ ١٥ أبريل، عثرت الشرطة على جثة المواطن سامي عطية خطاب، ٣٦ عاماً، من سكان مدينة دير البلح، ملقاة بالقرب من شاطئ البحر في منطقة الشيخ عجلين، غرب مدينة غزة. وكان خطاب، الضابط في جهاز المخابرات العامة التابع للسلطة قد أختطف على أيدي عدد من المسلحين المقنعين بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٣، من محل لبيع الملابس يمتلكه في مدينة دير البلح. ووفقاً للمشاهدة العينية لطاقم المركز، كانت هناك أثار تجلطات وجروح ظاهرة في جميع أنحاء جثة الضحية بالإضافة إلى كدمات

ورضوض، وهو ما يشير إلى تعرض الضحية لعنف وأذى جسدي بليغ خلال مدة اختطافه.

- بتاريخ ٢ مايو، تطور خلاف حول التواجد في مناطق قريبة من الحدود، بين مسلحين من كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، وآخرين من كتائب المقاومة الوطنية، الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إلى إطلاق نار بين الطرفين في قرية النصر، شرق محافظة رفح، جنوب قطاع غزة. وقد أسفرت تلك الاشتباكات المسلحة عن مقتل المواطن عبد الرؤوف أحمد ثابت، ٥٥ عاماً، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في البطن والحوض والفخذين، بينما كان يتواجد في فناء منزل شقيقه القريب من مكان وقوع الاشتباكات.

- بتاريخ ٣١ مايو، أصيب عشرة مواطنين من عائلة أبو شعبان، بينهم ثلاثة أطفال وأربعة نساء، جراء انفجار عبوة ناسفة كان يعبث بها أحد أفراد العائلة داخل منزل المواطن ماجد محمد أبو شعبان، ٥٥ عاماً، المكون من طابقين والواقع في حي الدرج شرق مدينة غزة.

- بتاريخ ١٢ يونيو، وقع انفجار ضخم في منزل يقطنه المواطن عبد العظيم خالد حمودة، ويقع وسط بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة. وقد أسفر الانفجار الذي هز المنطقة عن مقتل ثمانية مواطنين بينهم طفلان. والضحايا هم كل من: ١) الطفلة نور مجدي حمودة، ٤ شهور؛ ٢) محمود عطايا حمودة، ١٦ عاماً؛ ٣) أشرف نعيم مشتهى، ٣٢ عاماً؛ ٤) حسن محمد أبو شقفة، ٢٨ عاماً؛ ٥) مجدي عادل حمودة، ٢٨ عاماً؛ ٦) محمد صبري أبو نجا، ٢٥ عاماً؛ ٧) محمد حمدان مقداد، ٢٢ عاماً؛ و٨) أحمد منير صبيح، ٢٠ عاماً. وقد أصدرت كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، بيانا صحفياً بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٠٨، ذكرت فيه أن ستة من عناصرها قتلوا وهم "يضعون اللمسات الأخيرة لتنفيذ مهمة جهادية خاصة."

- بتاريخ ٢٥ يوليو، انفجرت عبوة ناسفة في استراحة الهلال الواقعة على شاطئ بحر مدينة غزة، وهي استراحة يؤمها في العادة نشطاء وأنصار حركة حماس. وقد أسفر الانفجار عن مقتل ستة من المصطافين، جميعهم من مدينة غزة، بينهم طفلة في الرابعة من عمرها والخمسة الآخرون من أعضاء حركة حماس. كما أصيب جراء الانفجار ٢٧ شخصاً بجراح. وذكرت مصادر الشرطة للمركز أن العبوة كانت موجهة عن بعد نحو خيمة داخل الاستراحة، وأنها احتوت على شظايا معدنية بطول ١٠-١٢ ملم. ووفقاً للمصادر الطبية في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، فإن الضحايا هم كل من: ١) سرين إسماعيل أحمد الصفدي، ٤ أعوام؛ ٢) نهاد محمد حسين مصبح، ٢٧ عاماً؛ ٣) تامر سعيد الحلو، ٣٣ عاماً؛ ٤) إياد عبد الحميد اسماعيل الحية، ٣٢ عاماً؛ ٥) نضال خليل زياد المبيض، ٣٧ عاماً؛ و٦) حسن محمد رشدي الحلو، ٢٨ عاماً.

- بتاريخ ٢٩ أغسطس، سقطت قذيفة من نوع (آر. بي. جي)، أطلقها مسلحون كانوا يقومون بأعمال تدريب في منطقة جبل الريس، شرق بلدة جباليا، على منزل المواطن حسن صلاح جنيد، ٤٥ عاماً، القريب من المكان. وقد اخترقت القذيفة جدارين جنوبيين للمنزل وانفجرت في غرفة الأبناء، مما أسفر عن إصابة الفتاة أسماء حسن جنيد، ١٩ عاماً، بشظايا في جميع أنحاء الجسم، وبتر في اليد اليمنى، وشقيقتها الطفلة هبة، ١٤ عاماً، بشظايا في الساق الأيسر.

- بتاريخ ١٠ سبتمبر، قتل الطفل حسن علي الششنية، ١١ عاماً، من سكان مخيم البريج، وسط قطاع غزة، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس انطلق من سلاح، تعود ملكيته لوالده، كان يعبث به داخل منزله. وذكر والد الطفل الذي يعمل ضابطاً في الشرطة في غزة، لباحث المركز، بأنه وزوجته كانا خارج المنزل عندما وقع الحادث.

- بتاريخ ١٥ سبتمبر، اختطف مسلحون مقنعون المواطن رائد محمد الحرازين، ٣٢ عاماً، وكان يعمل سابقاً في جهاز الاستخبارات، من داخل منزله الكائن بشارع المنصورة بحي الشجاعية، شرق مدينة غزة، واقتادوه إلى جهة مجهولة. وبعد حوالي الساعة والنصف تلقت العائلة خبراً يفيد بوجود ابنها

رائد في منطقة قريبة من المنزل، فتوجهوا إلى هناك، حيث كان في حالة صحية حرجة، وقاموا بنقله إلى مستشفى القدس بتل الهوى، غرب غزة. وعلى إثر تدهور حالته الصحية تقرر تحويله إلى مستشفى إسرائيلي للعلاج، إلا أنه فارق الحياة على معبر بيت حانون "إيرز" بتاريخ ١٧ سبتمبر. ووفقاً لمصادر الطب الشرعي في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، فقد وجدت آثار تعذيب على مساحة واسعة من جسد القتيل وكدمات وسحجات وإصابات في الرأس والدماغ.

- بتاريخ ٢٥ سبتمبر، ترجل مسلح يرتدي زي مدني من سيارة حكومية تابعة لجهاز الأمن الوقائي وأطلق النار باتجاه المواطنة إيمان برابرة، بينما كانت تقف أمام متجر لبيع الملابس في نزلة شارع البريد، وسط مدينة رام الله، مما أدى إلى إصابتها بعدة أعيرة نارية في أنحاء مختلفة من الجسم. نقلت المواطنة برابرة على الفور إلى مستشفى رام الله الحكومي لتلقي العلاج اللازم، إلا أن جهود الأطباء فشلت في إنقاذ حياتها، وأعلنت المصادر الطبية عن وفاتها بعد وقت قصير من وصولها المستشفى.

- بتاريخ ٢ أكتوبر، وقع اشتباك بين أفراد من عائلة المصري، ومناصرين لحركة حماس كانوا داخل باص تعطل بهم لخلل فني، في منطقة جورة اللوت بخان يونس، تطور إلى تراشق بالحجارة بين الطرفين. في تلك الأثناء قام ثلاثة مسلحين ملثمين يضعون عصبات على رؤوسهم مكتوب عليها "كتائب القسام" بإطلاق النار باتجاه أفراد من عائلة المصري، مما أسفر عن إصابة أحدهم، ويدعى محمد فرحان المصري، ١٩ عاما، حيث نقل إلى مستشفى غزة الأوروبي، وتوفي قبل وصوله المستشفى.

- بتاريخ ٢٤ ديسمبر، أصيب المواطن إياد عبد الجواد الدريملي، ٣٥ عاماً، من سكان حي تل الهوى، جنوبي غرب مدينة غزة، ويعمل موظفاً في المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، بشظايا في جميع أنحاء الجسم، جراء سقوط صاروخ محلي الصنع على منزله.

حصدت ظاهرة استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية أرواح ٢٥ مواطناً بينهم ٣ أطفال وامرأتين

استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية

شهد العام ٢٠٠٨ استمراراً لظاهرة استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية والتي تندرج ضمن إطار حالة الانفلات الأمني وأخذ القانون باليد (الاعتداء على سيادة القانون) المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد حصدت هذه الظاهرة أرواح ٢٥ مواطن، بينهم ٣ أطفال، وامرأتين، كما أصيب فيها نحو ٤٩ آخرين. وكانت أبرز تلك الحالات كما يلي:

- بتاريخ ٧ يناير، قتلت المواطنة نجوى عقل السيد، ٤٥ عاماً، من سكان مخيم النصيرات، وأصيب ثلاثة آخرون بينهم امرأة جراء استخدام السلاح في شجار نشب بين أفراد من عائلة أبو مدين بالقرب من طريق صلاح الدين الرئيس، وسط قطاع غزة، على إثر خلافات حول ملكية قطعة أرض.

- بتاريخ ١٢ يناير، قتل المواطن سامي سلمان الرواغ، ٣٣ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الظهر، خلال شجار وقع بين أفراد من عائلتي الرواغ وأبو حرب في القرية البدوية شمال قطاع غزة.

- بتاريخ ١٧ يناير، قتل المواطن سالم عودة ماضي، ٤٥ عاماً، من سكان مدينة رفح، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في أنحاء مختلفة من الجسم، على أيدي أفراد من عائلته على خلفية ثأر عائلي قديم.

- بتاريخ ٢٠ يناير، قتل المواطن مروان عوض الغرابلي، ٢٤ عاماً، من سكان حي الشجاعية، شرق مدينة غزة وأصيب اثنان آخران خلال شجار بين أفراد من عائلتي الغرابلي وأبو عمرو غرب مدينة غزة.

- بتاريخ ١ فبراير، قتل المواطن جاسر حسين أبو جرغون، ٢٨ عاماً، وأصيب الطفل وائل نبيل أبو حداید، ١٦ عاماً، جراء إطلاق مسلحين النار باتجاه أبو جرغون بينما كان يقف بالقرب من منزله على خلفية نزاعات عائلية.

- بتاريخ ١١ مارس، قتل المواطنان صبحي محمد حسنين، ٥٠ عاماً، وأحمد خميس أبو جبة، ١٩ عاماً، وأصيب ٨ آخرين جراء استخدام السلاح في شجار نشب بين عائلتي حسنين وأبو جبة في حي الشجاعية شرق مدينة غزة.

- بتاريخ ٢٨ مارس قُتِلَ ثلاثة مواطنين، بينهم طفل، وأصيب عشرة آخرون في قرية كفر ثلث، جنوب شرقي مدينة قلقيلية، جراء استخدام السلاح في شجار نشب بين عائلتي شواهنة ومراعية بينما كان طرفا العائلتين مجتمعين في مجلس صلح بينهما على خلفية مقتل أحد أفراد عائلة مراعبة خلال العام ٢٠٠٦. والقتلى هم: ١) كمال قاسم عوض مراعبة، ٤٥ عاماً؛ ٢) محمد عوض قاسم مراعبة، ٢٢ عاماً؛ و٣) نور سعيد علي مراعبة، ١٣ عاماً.

- بتاريخ ٣ يونيو، قتل المواطن محمود سميح العجلوني، ٣١ عاماً، وأصيب خمسة آخرون من العائلة جراء إطلاق مسلحين النار باتجاههم على خلفية نزاع عائلي قديم، بين عائلتي العجلوني والرجبي اللتان تقطنان جنوب شرق مدينة الخليل. وفي اليوم التالي الموافق ٤ يونيو، قتل الطفل صفوت محمد السلايمة، ١٣ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري جراء تبادل لإطلاق النار بين أفراد من العائلتين ، بينما كان يتواجد برفقة والده في المدينة.

جرائم قتل على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة»

وطالما أكد المركز على قلقه إزاء تكرار جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة"

شهد العام ٢٠٠٨ مقتل ثلاث نساء ورجل واحد، على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة»، منهم امرأتان قتلتا في قطاع غزة. وطالما أكد المركز على قلقه إزاء تكرار جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة»، وذلك بسبب الحصانة الممنوحة للقتلة من خلال تنفيذ أحكام مخففة بحق مقترفي هذه الجرائم، ويطالب باتخاذ عقوبات رادعة في الجرائم على خلفية قضايا الشرف، والتعامل معها كأي جريمة قتل عمد، مع مراعاة أحكام القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وكانت الجرائم التي ارتكبت على هذه الخلفية خلال العام كما يلي:

- بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٠٨، قتل المواطن عبد الرحمن محمد عودة، ٤٠ عاماً، من سكان بلدة حوارة، جنوبي مدينة نابلس، خلال إطلاق نار متبادل وقع بينه وبين المواطن هاني محمود عودة، ٣٥ عاماً، على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة». وكانت عائلة عودة قد اتهمت القتيل عبد الرحمن في وقت سابق بالتحرش بزوجة هاني الذي أصيب جراء إطلاق النار أيضاً.

- بتاريخ ٨ إبريل، عثر المواطنون في بلدة طمون، جنوب شرق مدينة طوباس، على جثة المواطنة رشا خليل بني عودة، ٢٨ عاماً، ملقاة في منطقة العشارين غربي البلدة. وكانت المواطنة بني عودة قد اختفت آثارها بتاريخ ٦ إبريل، إلى أن عثر عليها جثة هامدة. وقد أعلنت الشرطة أن الفتاة قتلت على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة» وأنها قد اعتقلت والدها وشقيقيها.

- بتاريخ ٣ يونيو، وصلت إلى مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار في مدينة رفح جثة المواطنة خلود محمد النجار، ٣٢ عاماً، من سكان مدينة خان يونس، وذكرت المصادر الطبية في المستشفى بأن آثار كدمات وجروح كانت ظاهرة على الجثة. وذكرت المصادر في الشرطة في مدينة رفح لباحث المركز بأن والد الفتاة اعترف خلال التحقيق معه بأن ابنته خلود قد توفيت جراء تعرضها للضرب على أيدي أفراد عائلتها على خلفية سلوكها (غير الأخلاقي).

- بتاريخ ٢٩ أغسطس، قتلت المواطنة هالة حسين كوارع، ٢٤ عاماً، من سكان منطقة جورة اللوت، في مدينة خان يونس، على أيدي أقاربها على خلفية ما يسمى بقضايا (شرف العائلة). وفي اليوم التالي سلم المواطن حسين كوارع، ٦٧ عاماً، نفسه إلى مركز شرطة المدينة، واعترف بقتل ابنته ودفنها في أرض تمتلكها العائلة في منطقة سكناه.

جرائم قتل بحق سجناء ومحتجزين فارين خلال الحرب على غزة

شهدت الأيام الخمسة الأخيرة من العام ٢٠٠٨ عدة جرائم قتل نفذها مسلحون مجهولون في أنحاء متفرقة من قطاع غزة بحق عدد من المحكومين والمحتجزين الذين فروا من سجن غزة المركزي بمدينة غزة. وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد قامت بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨، بقصف مبنى مجمع الأجهزة الأمنية (السرايا) وسط مدينة غزة والذي يضم سجن غزة المركزي، مما ساهم في فرار عشرات السجناء، من بينهم أشخاص كانت قد صدرت بحقهم أحكام بالإعدام لإدانته بالتخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية أو على خلفية جرائم جنائية. كما كان من بين الفارين أيضاً محتجزين على ذمة التحقيق أو في انتظار محاكمتهم.

يرى المركز أن ملاحقة هؤلاء الأشخاص وقتلهم على هذا النحو هو شكل من أشكال الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون

ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها المركز، فقد أقدم مسلحون مجهولون خلال أيام الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، على تنفيذ جرائم قتل بحق حوالي ١٧ مواطناً في أماكن متفرقة من قطاع غزة. وبحسب إفادات ذوي الضحايا وشهود العيان، فقد أقدم مسلحون على اختطاف عدد من الفارين فور خروجهم من مقر السجن، وعثروا عليهم مقتولين خلال الأيام اللاحقة في مناطق متفرقة من مدينة غزة، فيما اختطف آخرون من منازلهم في مدينة رفح وبلدة خزاعة، وعُثر عليهم جثث هامدة أو مصابين في حالة خطرة توفوا على إثرها.

وتتحمل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المسئولية عن حياة هؤلاء الأشخاص الذين كانوا محتجزين داخل السجن، ولا يوجد أي مبرر يمكن تقديمه لاستهداف سجن وبداخله عشرات الأشخاص المدانين أو المشتبه بضلوعهم في جرائم أمنية وجنائية في غاية الخطورة. ولكن في الوقت ذاته، يرى المركز أن ملاحقة هؤلاء الأشخاص وقتلهم على هذا النحو هو شكل من أشكال الانفلات الأمني والاعتداء على سيادة القانون، وبالتالي يطالب المركز النيابة العامة بالتحقيق الجدي في هذه الجرائم وتقديم مقترفيها للعدالة.

الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية

يسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على الاعتقال غير القانوني وجرائم التعذيب وغيرها من صنوف المعاملة القاسية واللاإنسانية على أيدي أجهزة الأمن التابعة للحكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية. ويستعرض التقرير، على نحو خاص، عمليات الاعتقال العشوائية التي نفذتها الاجهزة الامنية التابعة للحكومتين في غزة ورام الله في إطار ما يشبه الاعمال الانتقامية المتبادلة بين الطرفين، وما رافقها من عمليات تعذيب ومعاملة لا انسانية حاطة بالكرامة بحق أنصار الحركتين. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني، فقد استمرت حالات الاعتقال غير القانونية وجرائم التعذيب بشكل تصاعدي خلال العام ٢٠٠٨، في ظل ازدياد حدة الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية. العشرات من هذه الاعتقالات تمت لقادة من الطرفين على خلفيات سياسية اعترف الطرفان في غزة ورام الله باقترافها في إطار الردود المتبادلة بينهما، بالإضافة الى عشرات الاعتقالات لأشخاص وقادة ميدانيين لا يعترف الطرفان على أنها اعتقالات سياسية، بذريعة ارتكاب أفرادها مخالفات أمنية أو جنائية.

يشار إلى أن الكثير من هذه الاعتقالات لا تراعِ الاجراءات القانونية التي تنظم عمليات الاعتقال. فمن ناحية، تقوم بتنفيذ الاعتقالات في بعض الاحيان جهات ليست مكلفة بانفاذ القانون، بخلاف القانون الفلسطيني الذي يؤكد على أن عمليات الاعتقال تقع في اختصاص مأموري الضبط القضائي وقوامهم الشرطة المدنية وأنهم يخضعون مباشرة لأوامر وإشراف النائب العام. ومن ناحية ثانية، فإن بعض الاعتقالات التي نفذتها الجهات المكلفة بانفاذ القانون لم تراعِ سلامة الاجراءات من خلال عدم ابراز أمر اعتقال صادر عن النيابة العامة. ومن ناحية ثالثة، فإنه غالباً ما يقبع هؤلاء المعتقلون في مراكز احتجاز وتوقيف غير قانونية، خلافاً لقانون مراكز الاصلاح والتأهيل رقم ٦ لسنة ١٩٩٨. علاوة على ذلك، فإن معظم مراكز التوقيف والاحتجاز غير ملائمة ولا تتوفر فيها الظروف المعيشية والصحية المناسبة.

يشار إلى أنه خلال العام ٢٠٠٨، واجه المحامون الفلسطينيون صعوبات جمة أثناء محاولاتهم زيارة موكليهم في السجون ومراكز التوقيف في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي غزة، منعت سلطات السجون في أكثر من مناسبة محاميي المركز من زيارة موكليهم المعتقلين لدى أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة للحكومة في غزة. ويخشى المركز أن يكون هذا المنع على خلفية ممارسة غير قانونية، واحتمال تعرض المعتقلين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة. ويرى المركز أن ذلك مخالف لأحكام القانون والمعايير الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك حق المعتقل في الالتقاء بمحاميه.

في قطاع غزة، تعرض مئات المواطنين الفلسطينيين للاعتقال على أيدي أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة للحكومة في غزة، بعضها كان يتم بصورة جماعية، على شكل حملات شنها أفراد الأمن واعتقلوا خلالها العديد من المواطنين، خاصة أنصار وكوادر حركة فتح. وفي الغالب تتم هذه الاعتقالات بذرائع أمنية أو جنائية، كتهم الضلوع في تفجيرات بحق أفراد الأمن في غزة، أو أماكن عامة وما إلى ذلك، أو بادعاء الاتصالات مع أطراف في الحكومة الفلسطينية في رام الله، أو الاتصالات مع رام الله بشأن قطع رواتب بعض موظفي السلطة العاملين مع الحكومة في غزة. كانت أوسع حملات الاعتقال على مدار العام، تلك التي شنتها الاجهزة الامنية في صفوف أنصار حركة فتح، في أعقاب التفجير الذي وقع بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٠٨، على شاطئ بحر مدينة غزة، وأودى بحياة ستة مواطنين من بينهم نشطاء في كتائب القسام، في إشارة ضمنية الى الاشتباه بأن الجهة الضالعة في ذلك التفجير هم كوادر من حركة فتح. ووفقاً لمصادر المركز فقد تم اعتقال مئات الأشخاص من قبل جهاز الأمن الداخلي من جميع محافظات قطاع غزة، وجرى احتجازهم والتحقيق معهم في مجمع السرايا بمدينة غزة، فيما اعتقل عشرات آخرون على أيدي أفراد الشرطة ولم يتم تحويلهم الى مجمع السرايا. كما طالت تلك الحملة الامنية أيضاً (١٨) شخصاً يتبوءون مواقع قيادية مختلفة كأمناء سر أقاليم، والمتحدث الرسمي باسم حركة فتح في غزة، د. حازم أبو شنب، بالإضافة الى محافظ خان يونس، د. أسامة الفرا، ومحافظ غزة، محمد القدوة.

وبتاريخ ١٩ مايو، احتجز الامن الداخلي في غزة، محافظ خان يونس **الدكتور أسامة عبد الستار الفرا، ٤٧ عاماً**، من سكان مدينة خان يونس وثلاثة من نشطاء حركة فتح. ووفقاً لإفادة الدكتور الفرا، ففي حوالي الساعة ١٢:٠٠ من منتصف ليل الأحد/ الاثنين الموافق ١٩ مايو ٢٠٠٨، قام عدد من المسلحين، كانوا يرتدون ملابس مدنية ويستقلون ثلاث سيارات، باعتقال الدكتور أسامة الفرا من منزله الواقع في حي الشيخ ناصر بالمدنية. وقد قامت تلك القوة أيضاً باعتقال كل من سالم أبو صلاح، نائب أمين سر حركة فتح في المنطقة الشرقية؛ الدكتور ناصر فروانة، أمين سر المكتب الحركي للأطباء؛ وأياد نصر أمين سر حركة فتح- إقليم غرب خان يونس، واقتادوهم جميعاً إلى مقر جهاز الأمن الداخلي الواقع في الأراضي المخلاة غرب المدينة. وذكر المحافظ بأن أفراد الأمن قاموا باحتجازه برفقة النشطاء الثلاثة في غرفة وأن ستة محققين قاموا باستجوابهم حول احتفال كانت الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية تنوي إقامته تكريماً للعمال في مقر المحافظة ظهر يوم الاثنين. وأضاف الفرا بأن أفراد الأمن قد وجهوا لهم اتهامات حول الأسلوب التحريضي الذي تضمنته الدعوة، قبل إخلاء سبيلهم بعد أربع ساعات.

وبتاريخ ٦ نوفمبر، اقتحم عناصر من جهاز الأمن الداخلي منزل عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح، أشرف جمعة، في مدينة رفح، واعتقلت أكثر من ٣٠ كادراً من حركة فتح، ونقلهم إلى مركز الأمن الداخلي في المدينة. وأفاد النائب أشرف جمعة أنه داهمت في اليوم المذكور قوة من جهاز الأمن الداخلي منزله، الواقع في حي الجنينة في مدينة رفح، وقاموا باعتقال أكثر من ٣٠ كادراً من حركة فتح كانوا مدعوين إلى مأدبة غذاء أقيمت على شرف أعضاء أقاليم حركة فتح الذين أفرجت عنهم الحكومة في غزة بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨. نقل المعتقلون إلى مقر جهاز الأمن الداخلي الواقع في مبنى محافظة رفح، وجرى التحقيق معهم حول مأدبة الغذاء في منزل النائب جمعة ونشاطات كوادر حركة فتح، وقد أُفرج عنهم وسلموا استدعاءات لمقابلة ضباط الامن الداخلي، باستثناء عضوي الاقليم صلاح العويصي وخالد موسى اللذين بقيا رهن الاعتقال.

وفي الضفة الغربية، نفذت الأجهزة الأمنية حملات اعتقالات، فردية وجماعية، واسعة بحق نشطاء وأعضاء في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، طالت قيادات بارزة في الحركة وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وعدا عن الاعتقال السياسي لبعض قادة حركة حماس، طالت تلك الاعتقالات العشرات من أنصار وكوادر الحركة بتهم تحت عناوين، كحيازة السلاح وتشكيل مجموعات مسلحة، أو تشكيل قوة تنفيذية تهدف الى الاخلال بالامن العام، أو بتهم إجراء اتصالات مع غزة. وكانت أكبر حملات الاعتقال بحق انصار وكوادر حركة حماس خلال العام ٢٠٠٨، قد نفذتها الاجهزة الامنية الفلسطينية في الضفة الغربية مساء ٢٦ يوليو، جاءت كفعل انتقامي رداً على عمليات الاعتقال ومداهمة وإغلاق عشرات المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية والأندية الرياضية المقربة من حركة فتح في قطاع غزة. وقد طالت تلك الحملة في حينه أكثر من (١٠٠) معتقل، من بينهم عدد من الشخصيات الاعتبارية والأكاديميين وأئمة المساجد ومدراء المدارس والطلاب الجامعيين، وعدد من رؤساء أعضاء المجالس البلدية المنتخبين المحسوبين على قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس.

واستمراراً لحملة الاعتقال السابق ذكرها، اعتقلت أجهزة الأمن الفلسطينية في أوائل اغسطس، عددا آخرا من عناصر ومؤيدي حركة حماس، جرى احتجازهم لدى جهاز المخابرات العامة في قلقيلية ونابلس، وتم الإفراج عن عدد منهم فيما بقي رهن الاعتقال كل من: بلال سعيد سويلم، ٤١ عاماً، وهو عضو مجلس بلدي؛ مصطفى علي عبد الله صبري، ٤٢ عاماً، وهو صحفي وعضو مجلس بلدي أيضاً؛ محمد عبد الرحمن منصور، ٥٠ عاماً، ويعمل موظفاً في بلديه مدينة قلقيلية؛ محمد فرح روبين، ٣١ عاماً؛ عمار محمود صويلح، ٤١ عاماً؛ وحسن عبد الرحمن منصور، ٤٦ عاماً.

سبق ذلك، شروع أجهزة الأمن في الضفة الغربية باعتقال عشرات المواطنين، من بينهم كوادر في حركة حماس، كانت على شكل اعتقالات فردية. ومن بين هذه الاعتقالات، اعتقل جهاز الأمن الوقائي بنابلس بتاريخ ١ مايو، أحد المواطنين بدون إبراز مذكرة اعتقال، واحتجازه في مقر الجهاز، وتعريضه للتعذيب ونقله إلى المستشفى ثم إعادته للاعتقال. وفي حادثة أخرى، اقتحم جهاز الأمن الوقائي بتاريخ ٣ مايو،

منزل عضو المجلس البلدي في مدينة نابلس خلود المصري واعتقلوا زوجها عمار المصري، ٤٢ عاماً، وقاموا بتفتيش منزل العائلة ومصادرة بعض محتوياته بدون مذكرة اعتقال أو تفتيش.

وفي ظل مطالبات المركز ومنظمات المجتمع المدني الملحة بضرورة انهاء ملف الاعتقال السياسي لدى الحكومتين في غزة ورام الله، استجابت الحكومة الفلسطينية في غزة، وقامت بالإفراج عن ١٨ معتقلاً سياسياً من قادة حركة فتح في ٣٠ أكتوبر كبادرة حسن نية، في خطوة ثمنتها منظمات المجتمع المدني وطالبت باتخاذ خطوة مماثلة والإفراج عن المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية.

التعذيب وسوء المعاملة

وفي معظم حالات الاعتقال التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة لأنصار الحركتين الكبريين (حركتا حماس وفتح) مورست بحق هؤلاء المعتقلين أشكالاً مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة، كان أبرزها، توجيه الشتائم والألفاظ النابية، عند الاعتقال وأثناء التحقيق؛ الضرب بالعصي وبالآلات الحادة والأرجل والأيدي على أنحاء الجسم؛ تقييد الأرجل والأيدي بكرسي أو ما شابه والضرب بواسطة عصا أو بربيش، أو سلك مجدول على القدمين لمدة طويلة (الفلكة)؛ تقييد الأيدي والأرجل وربطهما أو أحدهما إلى الأعلى «الشبح»، وغيرها من صنوف التعذيب والمعاملة اللا إنسانية. وقد تلقى المركز عشرات الشكاوى وجمع عديد الافادات لمعتقلين أفرج عنهم من معتقلات وسجون تابعة للحكومتين في غزة ورام الله، أفادوا جميعاً بتعرضهم لصنوف التعذيب والمعاملة اللا إنسانية. وفي كثير من الأحيان نقل معتقلون خضعوا للتعذيب الشديد وسوء المعاملة في مراكز الأمن إلى المستشفيات، وأظهرت الفحوصات الطبية، فيما بعد معاناتهم من كسور ورضوض مختلفة في أنحاء الجسم.

وفيات في سجون الضفة وغزة

توفي خلال العام ٢٠٠٨، ثلاثة معتقلين في سجون ومعتقلات ومراكز التوقيف الفلسطينية، اثنان منهم توفيا في الضفة الغربية والثالث توفي في قطاع غزة. وفي ظل ما ورد سابقاً من تعرض العشرات من المعتقلين أو الموقوفين لشتى صنوف التعذيب والاهانة والمعاملة اللاإنسانية الحاطة بالكرامة، فضلاً عن سجنهم وتوقيفهم في سجون ومراكز توقيف لا تتوفر فيها ظروف معيشية ملائمة، بما في ذلك تلقيهم العلاج الملائم، يخشى المركز من أن تكون أسباب وفاة هؤلاء المعتقلين ناجمة عن تلك الظروف.

وفي معظم حالات الاعتقال التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة لأنصار الحركتين الكبريين (حركتا حماس وفتح) مورست بحق هؤلاء المعتقلين أشكالاً مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة

- في مساء يوم الجمعة الموافق ٢٢ فبراير، أعلن عن وفاة المعتقل مجد عبد العزيز البرغوثي، ٤٤ عاماً من قرية كوبر شمال غربي رام الله، في مقر جهاز المخابرات العامة الفلسطينية في البيرة. ونقل جثمان البرغوثي في مساء ذلك اليوم الى التشريح في معهد الطب الشرعي في أبو ديس بناءً على أمر النائب العام. وأفاد تقرير الطب الشرعي الذي حصل المركز على نسخة منه أن «الوفاة كانت طبيعية، وسببها مرضي متمثلة باعتلال في عضلة القلب، وبتضخم عضلة القلب، وأن حجم القلب أكبر من حجمه الطبيعي، والوفاة في مثل هذه الحالات تكون فجائية».

وكان البرغوثي قد اعتقل مساء يوم الخميس الموافق ١٤ فبراير ٢٠٠٨، من قبل أشخاص عرفوا أنفسهم بأنهم من المخابرات العامة الفلسطينية أثناء خروجه من المسجد بعد صلاة المغرب في قريته كوبر. ونقل البرغوثي على الفور الى مقر المخابرات العامة في البيرة. وتفيد تحقيقات المركز بأن البرغوثي، وطيلة فترة توقيفه قد تعرض للضرب العنيف، وجرى شبحه لساعات طويلة. وأفاد أحد الشهود للمركز أنه استطاع تمييز صوت المعتقل المذكور فور إدخاله إلى غرفة تحقيق مقابلة للزنزانة التي كان محتجزاً بها، وإنه كان يسمع صراخه واستغاثاته عندما كان يتعرض للضرب، كما وكان يسمع صوت المحققين، وأن التحقيق معه جرى حول علاقته بالقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة بغزة.

- في صباح يوم الجمعة الموافق ٢٧ يونيو، ة، نقل المواطن طالب محمد أبو ستة، ٧٢ عاماً، من قرية الزوايدة وسط قطاع غزة، بواسطة سيارة إسعاف، من مركز شرطة دير البلح إلى مستشفى شهداء الأقصى في المدينة جثة هامدة، ومنها إلى قسم الطب الشرعي في مستشفى الشفاء بمدينة غزة.

وكان أبو ستة قد اعتقل على أيدي أفراد من شرطة المباحث العامة من منزله يوم ٢٥ يونيو، بعد تفتيش المنزل بحثاً عن مواد مخدرة. واقتادت الشرطة أبو ستة ونجله مصطفى، ٢٦ عاماً، الذي كان قد اعتقل قبل يومين، واصطحبته الشرطة أثناء اعتقال والده، إلى مركز شرطة دير البلح.

وقد أفاد نجل الضحية مصطفى، الذي أفرجت عنه الشرطة بعد وفاة والده، لطاقم المركز، بأنه قد تعرض للضرب والتعذيب خلال التحقيق معه في مركز شرطة دير البلح، بما في ذلك الشبح والضرب بأسلوب الفلكة بواسطة خرطوم بلاستيكي. وأضاف بأن رجال الشرطة احتجزوه مرة أخرى مع والده، بعد تفتيشهم لمنزل والده، ووضعوهما سوياً في إحدى غرف المركز، وشرعوا بالتحقيق مع والده. وذكر مصطفى بأن أفراد الشرطة قيدوا والده في سرير من يديه ورجليه، واعتدوا عليه بالضرب بأسلوب الفلكة، كما اعتدوا عليهما بالضرب خلال جولات التحقيق التي استمرت حتى ساعات فجر يوم الجمعة. وأضاف أنه في حوالي الساعة ٦:٠٠ صباحاً قام رجال الأمن بإيقاظه وطلبوا منه مساعدة والده الذي كان ممدداً على الأرض قرب باب الغرفة، ومن ثم أمروه بتعبئة زجاجة فارغة بالماء وقاموا بصبها على والده الذي بدت عليه علامات الإرهاق والتعب، إلا أن والده قد فارق الحياة في مكانه. وقد أكد باحث المركز بأنه قد لاحظ آثار الضرب واضحة على قدمي مصطفى.

- وبتاريخ ٢٩ سبتمبر، أعلن عن وفاة المواطن شادي محمد محمد شاهين، ٢٧ عاماً، من سكان مدينة البيرة، أثناء توقيفه على ذمة القضاء العسكري في مركز الإصلاح والتأهيل التابع للشرطة الفلسطينية في مدينة أريحا.

وكان شاهين، قد استدعي للمثول أمام جهاز المخابرات العامة الفلسطينية في مدينة رام الله بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٨ حيث جرى التحقيق معه بتهمة ارتكاب «جرائم تمس أمن وسلامة الوطن داخلياً»، وتم احتجازه لدى الجهاز المذكور حتى تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٥. وفي هذا التاريخ نقل إلى مركز الإصلاح والتأهيل التابع للشرطة الفلسطينية في مدينة أريحا بقرار توقيف صادر عن النيابة العسكرية. وفي حوالي الساعة ٣:٠٠ عصر يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٩/٢٩ تلقى شقيقه أشرف شاهين اتصالاً هاتفياً من ضابط شرطة برتبة ملازم أخبره بأن شقيقه شادي في حالة خطرة، وعلى الفور توجه إلى مكان احتجازه، وهناك أبلغ بأنه فارق الحياة في مستشفى أريحا. وذكر ذوو شاهين أن التحقيق معه جرى حول إطلاق النار على منزل وزير الإعلام الأسبق نبيل عمرو.

من ناحيتها، ذكرت شرطة رام الله، أنه وفقاً لتقرير معهد الطب الشرعي فإن شاهين قضى نتيجة جلطة رئوية حادة دون تدخل خارجي. هذا وحاولت باحثة المركز الحصول على نسخة من تقرير الطب الشرعي من النيابة العامة في رام الله، إلا أنها لم تتمكن من ذلك، وأبلغت بأن النيابة العامة شرعت بالتحقيق في ظروف الوفاة.

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

شهد العام ٢٠٠٨ تدهوراً غير مسبوق في أوضاع حالة الحق في حرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية في ظل ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد اقترف طرفا الأزمة، حكومة غزة برئاسة اسماعيل هنية، وحكومة رام الله برئاسة سلام فياض، وأجهزتهما التنفيذية انتهاكات واسعة لهذا الحق كل في منطقة سيطرته، فقد منع تلفزيون فلسطين ومراسليه من العمل في قطاع غزة، فيما منع تلفزيون الأقصى ومراسليه من العمل في الضفة الغربية. عدا عن ذلك مارست الحكومتان انتهاكات أخرى فرضت المزيد من القيود على هذا الحق المكفول دستورياً. وقد شملت تلك الانتهاكات: اعتقال صحفيين؛ اعتداءات بالضرب والإهانة؛ منع توزيع صحف؛ منع صحفيين من القيام بعملهم؛ واقتحام مؤسسات ومكاتب إعلامية.

ففي قطاع غزة،كانت أبرز الانتهاكات على النحو التالي:

- بتاريخ ٧ يناير ٢٠٠٨، اقتحم مجهولون مقر الهيئة العامة للاستعلامات، المكون من خمسة طوابق، والواقع بالقرب من مفترق حيدر عبد الشافي، غرب مدينة غزة. وقد قام المجهولون بتفتيش المقر بالكامل، واستولوا على أكثر من ٢٠ جهاز حاسوب وأجهزة ومعدات أخرى تابعة للهيئة.

- بتاريخ ١٥ يناير، اعتقل أفراد جهاز الأمن الداخلي التابع للحكومة المقالة في غزة الصحفي منير محمود أبو رزق، ٤٠ عاماً، واقتادوه إلى مقر «المشتل» بالقرب من مخيم الشاطئ، غرب مدينة غزة.

- بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٠٨، أصدرت محكمة صلح غزة، قراراً يقضي بتعطيل إصدار ونشر وتوزيع صحيفة الأيام الفلسطينية، بعد نظره في قضية الشكوى التي تقدم بها رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر ضد رئيس تحرير صحيفة الأيام لنشر الصحيفة رسماً كاريكاتورياً في عددها رقم (٤٢٤٢) واعتبره المجلس بأنه يتضمن قدحاً وذماً بحق المجلس. ورغم صدور قرار المحكمة إلا أن صحيفة الأيام استمرت في توزيع أعدادها في قطاع غزة حتى تاريخ ١١ فبراير ٢٠٠٧، ، حيث تلقى مدير مكتب الصحيفة في غزة، سامي القيشاوي، اتصالاً هاتفياً من أحد المسئولين في وزارة الداخلية، أبلغه خلاله بضرورة توقف الصحيفة عن التوزيع في قطاع غزة وإلا سيتم منعها بالقوة، وبناء عليه توقفت الصحيفة عن التوزيع في القطاع اعتباراً من تاريخ ١٢ فبراير. وبعد ٧٨ يوماً عادت صحيفة الأيام للتوزيع من جديد في قطاع غزة بتاريخ ١ مايو ٢٠٠٨.

- بتاريخ ٤ مارس، تلقى مراسل تلفزيون فلسطين في غزة، سمير سعد خليفة، ٣٨ عاماً، اتصالاً هاتفياً من الناطق باسم وزارة الداخلية في الحكومة المقالة، إيهاب الغصين، يخبره بوجود قرار يقضي بوقف عمله وزميله عادل الزعنون في تلفزيون فلسطين، بما في ذلك منع إرسال الرسائل الصوتية لتلفزيون فلسطين.

- بتاريخ ٣ أبريل، صادر أفراد الشرطة أشرطة التسجيل وبطاقة الذاكرة من الكاميرا الخاصة بباحث المركز وليد زقوت، والمصورين الصحفيين إبراهيم أبو مصطفي ونهاد شناعة، وهما يعملان لصالح وكالة رويترز العالمية للأنباء، بعد انتهائهم من متابعة الانفجار الذي وقع في المقبرة الانجليزية في قرية الزوايدة وسط قطاع غزة.

- بتاريخ ١٨ أبريل، اعترض أفراد من الشرطة المصور الصحفي عماد العجرمي، ويعمل لدى قناة العالم الفضائية، بينما كان ينتظر بدء تجمع لأنصار حركة فتح للمشاركة في مسيرة تضامن مع الأسرى في سجون الاحتلال، وصادروا الكاميرا التي بحوزته بالقوة.

- بتاريخ ٢٣ مايو، اعتقلت الشرطة الفلسطينية المواطن محمد عبد الرؤوف كلاب، ٥٦ عاماً، من سكان مدينة خان يونس، بعد نشره مقال بعنوان «رسالة من حمار في غزة إلى صديقة في الضِفة، على شبكة القدس نت الإخبارية الإلكترونية، والتي هاجم فيها حركة حماس والحكومة في غزة. و أُفرج عنه بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٨.

- بتاريخ ٢٤ مايو، احتجزت الشرطة الصحفي سمير خليفة، مراسل تلفزيون السودان[٨]، والمصور الصحفي أحمد الراس مصور وكالة رامتان للأنباء خلال قيامهما بعملهما في ساحة فلسطين وسط قطاع غزة.

- بتاريخ ١٩ يونيو، تعرض مكتب رئيس تحرير صحيفة فلسطين، الصحفي مصطفى الصواف، ٥٣ عاماً، الواقع في الطابق السادس من بناية كحيل، بالقرب من حي السامر وسط مدينة غزة، لإطلاق نار من قبل مجهولين. وقد اخترق أحد الأعيرة النارية نافذة المكتب المتواجد به الصحفي الصواف، دون وقوع إصابات.

- بتاريخ ٢٦ يوليو، اعتقل مسلحون مقنعون من جهاز الأمن الداخلي المصور الصحفي سواح إسماعيل أبو سيف، ٤١ عاماً، ويعمل لصالح التلفزيون الألماني (ARD)، وصادروا جهاز حاسوب محمول (لاب توب) الخاص به، من منزله في تل الهوى، جنوب مدينة غزة. وتعرض الصحفي أبو سيف خلال فترة اعتقاله للضرب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية على أيدي أفراد الأمن، حتى أُفرج عنه بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٠٨.

- بتاريخ ٢٦ يوليو، اقتحم مسلحون تابعون لجهاز الأمن الداخلي مقر وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، الواقع في عمارة العايدي بحي تل الهوى، وصادروا كافة محتوياته وقاموا بتحميلها في شاحنات ونقلها إلى جهة غير معلومة.

- بتاريخ ٢٧ يوليو، اقتحم مسلحون مركز تطوير الإعلام، التابع لجامعة بير زيت، والواقع في عمارة اليازجي، بالقرب من مجمع (أنصار) العسكري غرب مدينة غزة، وصادروا جميع محتوياته.

- بتاريخ ٢٧ يوليو، أغلقت الشرطة الفلسطينية أحد مكتبي مركز غزة للإعلام، الواقعان في الطابق الرابع عشر من برج الشروق، غرب مدينة غزة، لفترة قصيرة قبل تدخل عدد من الوساطات بادعاء أنه يقدم أخباراً لحركة فتح. جدير بالذكر أن مركز غزة للإعلام، يقدم مواد إخبارية لقناة أبو ظبي الفضائية، وعدة قنوات إخبارية أجنبية مثل شبكة (FOX) الأمريكية، وشبكة (SKY) البريطانية.

- بتاريخ ٢٨ يوليو، صادرت الشرطة الفلسطينية أعداد الصحف الفلسطينية الثلاثة (القدس، الأيام، الحياة) بالقرب من معبر بيت حانون (إيرز) شمال قطاع غزة، وذلك بعد أن استلمها مندوبو تلك الصحف من المعبر. وفي اليوم التالي الموافق ٢٩ يوليو، منع أفراد الشرطة موزعي الصحف من الوصول إلى معبر بيت حانون لاستلام الصحف، ولا تزال صحيفتي الحياة الجديدة والأيام ممنوعتين من دخول قطاع غزة، فيما سمحت الشرطة بدخول صحيفة القدس بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠٠٨.

- بتاريخ ٣٠ يوليو، اعتقلت الشرطة الفلسطينية الصحفي عماد محمود عيد، ٣٦ عاماً، مدير مكتب وكالة معاً الإخبارية في مدينة غزة ومراسل قناة المنار الفضائية، وقد جرى استجواب الصحفي عيد في مركز العباس حول خبر نشرته وكالة معاً الإخبارية بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٠٨، ومن ثم أُخلِيَ سبيله بعد نصف ساعة.

- بتاريخ ١٢ أكتوبر، اعتقل جهاز الأمن الداخلي ثلاثة مواطنين من سكان مدينة دير البلح، ويعملون في الحقل الإعلامي من منازلهم. وقد صادر أفراد الأمن الداخلي حواسيب يملكونها بعد تفتيش منازلهم. والإعلاميون هم كل من: ١) أكرم خالد اللوح، ٢٤ عاماً؛ ٢) يوسف علي فياض، ٢٧ عاماً؛ و٣) هاني أحمد إسماعيل، ٢٩ عاماً. وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣، أفرج جهاز الأمن الداخلي عن الإعلاميين الثلاثة في

[٨] يشار إلى أن خليفة انتقل للعمل كمراسل لتلفزيون السودان بعد وقفه عن العمل مع تلفزيون فلسطين.

مقر مجمع الأجهزة الأمنية السرايا بمدينة غزة، وعقد المتحدث باسم الحكومة في غزة طاهر النونو مؤتمراً صحفياً أعلن فيه «إن الحكومة قررت الإفراج عن هؤلاء الثلاثة الذين كانوا يعملون لصالح جهاز الدعاية التابع لحركة فتح.»

- بتاريخ ٢٩ نوفمبر، احتجز عدد من أفراد الشرطة الصحفي علاء سلامة، مراسل إذاعة صوت القدس، بعد أن أنهى عمله الصحفي في تغطية التطورات المتصلة بسفر حجاج قطاع غزة، في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، واقتادوه في سيارة شرطة إلى مكان مجهول. وقد تعرض الصحفي سلامة خلال فترة احتجازه التي استمرت بضع ساعات للضرب على أيدي أفراد الشرطة، كما أجبروه على أكل طعام ملوث رغم صيامه في ذلك اليوم.

وفي الضفة الغربية، كانت أبرز الانتهاكات على النحو التالي:

- بتاريخ ٧ فبراير، اعتقل جهاز المخابرات العامة في مدينة قلقيلية الصحفي مصطفى علي صبري، من سكان المدينة. وقد خضع الصحفي صبري خلال اعتقاله الذي استمر لمدة أربعة أيام للتحقيق حول عمله الصحفي والجهات التي يعمل لصالحها.

- بتاريخ ١٤ فبراير، اعتقل جهاز المخابرات العامة في مدينة سلفيت مدير مكتب السهل للصحافة والإعلام، خالد معالي، على خلفية نشر مادة صحفية على الموقع الالكتروني لإحدى الصحف، تبين لاحقا أن لا علاقة له بها، وقد أطلق سراحه بعد يومين من الاعتقال

- تاريخ ٢٤ فبراير، استدعى جهاز المخابرات العامة في مدينة الخليل الكاتب الصحفي خالد محمد عمايرة، ٥١ عاماً، من سكان بلدة دورا، وهو يعمل مراسلاً لصحيفة "الأهرام ويكلي" المصرية

- بتاريخ ٥ مارس، اعتقل جهاز المخابرات العامة في مدينة نابلس الصحفي مصعب حسام الدين قتلوني، ٢٤ عاماً، وكان يعمل لصالح فضائية الأقصى، وقد أُخضع قتلوني للتحقيق حول علاقته بفضائية الأقصى وانتمائه السياسي، حتى أُفرج عنه من قبل جهاز المخابرات العامة بعد ٧٧ يوماً من الاعتقال بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٨.

- بتاريخ ١١ مارس، اعتقلت الأجهزة الأمنية الصحفي محمد القيق من سكان بلدة دورا، ويعمل لصالح عدة مواقع اخبارية الكترونية محلية وعربية، وذلك خلال تغطيته لمسيرة نظمتها مؤسسات أهلية فلسطينية في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية احتجاجاً على إغلاق قوات الاحتلال عدة مؤسسات أهلية في المدينة. وقد أُفرج عنه من قبل جهاز المخابرات العامة بتاريخ ٢٧ مارس بعد ١٦ يوماً من الاعتقال

- بتاريخ ١٢ مارس، اقتحم مسلحون من جهاز الأمن الوقائي، مقر وكالة رامتان للأنباء الواقع في عمارة الوحيدي في حي المصيون بمدينة رام الله وعبثوا بمحتوياته، وقبل مغادرتهم المقر، اعتقل عناصر الوقائي الصحفي نواف إبراهيم العامر، ٤٦ عاماً، ويعمل سكرتيراً للتحرير في الوكالة. وقد أُخلي سبيله بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٨.

- بتاريخ ٨ مايو، اعتقل جهاز المخابرات العامة، المصور الصحفي أسيد عبد المجيد عطا عمارنة، ٢٣ عاماً، وكان يعمل لصالح فضائية الأقصى، التابعة لحركة حماس، بينما كان يقوم بتصوير مسيرة إحياء الذكرى الستين للنكبة في مدينة بيت لحم. كما اعتقل الجهاز ذاته في مدينة قلقيلية المصور الصحفي مصطفى علي صبري، ٤١ عاماً، يعمل صحفياً مستقلاً، المصور الصحفي محمد درويش (عذبة)، ٣٢ عاماً، ويعمل مصورا صحفياً لدى وكالة الأنباء الأمريكية (اسوشيتد برس)، والدكتور عصام محمد يوسف شاور، ٤٢ عاماً، وهو كاتب رأي في صحيفة فلسطين اليومية التي تصدر في قطاع غزة.

- بتاريخ ٢ يوليو، احتجز جهاز الاستخبارات العسكرية في مدينة قلقيلية الصحفي مصطفى صبري، وقد خضع صبري للتحقيق حول حالته الاجتماعية وطبيعة عمله الصحفي، و أُفرج عنه في ساعة متأخرة من اليوم ذاته.

- بتاريخ ٢٦ يوليو، اعتقل جهاز المخابرات العامة في قلقيلية الصحفي مصطفى صبري، واقتادته إلى مقرها، حيث تعرض للضرب والشتائم على أيدي عناصر الجهاز، وأفرج عن اصبري في اليوم التالي دون توجيه أي تهم له.

- بتاريخ ٢٦ يوليو، اعتقل جهاز المخابرات العامة في مدينة الخليل، الصحفي علاء جبر الطيطي، ٢٦ عاماً، ويعمل مراسلاً لدى فضائية الأقصى، وجرى التحقيق مع الصحفي الطيطي حول طبيعة عمله لصالح فضائية الأقصى، وتغطية الأخبار، واستمر الصحفي الطيطي رهن الاعتقال لمدة ٢٣ يوماً، حيث أُفرج عنه بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠٠٨.

- بتاريخ ٢٩ يوليو، اقتحمت قوة تابعة لجهاز الأمن الوقائي مكتب المركز العربي للإعلام وسط مدينة دورا، جنوب غربي محافظة الخليل، واعتقلت مديره الصحفي عوض إبراهيم محمد الرجوب، ٣١ عاماً، ويعمل مراسلاً لموقع "الجزيرة نت" ووسائل إعلام أخرى.

- بتاريخ ٢٩ يوليو، اعتقلت أجهزة الأمن الصحفي فريد حمّاد، ٣٥ عاماً، من سكان بلدة سلواد، شمال شرقي مدينة رام الله، ويعمل في قسم التحرير في صحيفة الأيام الفلسطينية.

- بتاريخ ٢٩ يوليو، منع رجال الأمن عدد من الصحفيين والمصورين الصحفيين من القيام بواجبهم المهني في تغطية المسيرة النسوية التي نظمها حزب التحرير في مدينة الخليل، ومنعوهم من التصوير. وقد تقدم رجلا أمن باتجاه المصور الصحفي يسري محمود الجمل، ٣٢ عاماً، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح وكالة الأنباء العالمية (رويترز)، وانتزعوا منه كاميرا التصوير وشرع أحدهما بضربها في هيكل سيارة كانت متوقفة في المكان.

- بتاريخ ١٠ سبتمبر، رفض جهاز المخابرات العامة في مدينة قلقيلية تطبيق قرار محكمة العدل العليا الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٠، والقاضي بالإفراج عن الصحفي مصطفى علي صبري، من سكان المدينة. يذكر أن صبري كان موقوفاً لدى الجهاز المذكور منذ تاريخ ٢٠٠٨/٧/٣١، وقد أحيل للنيابة العسكرية والموقوف على ذمتها منذ تاريخ ٢٠٠٨/٨/١٣، علماً بأنه مواطن مدني.

- بتاريخ ٢٦ نوفمبر، اعتقل جهاز المخابرات العامة الصحفي نائل نخلة، ٣٢ عاماً، من سكان مدينة البيرة، ويعمل مراسلاً صحفياً لصحيفتي الجزيرة السعودية والبيان الإماراتية، وقد تعرض الصحفي نخلة خلال فترة اعتقاله التي استمرت ثلاثة أيام للشبح وهو معصوب العينين طوال ليل اليوم الأول.

- بتاريخ ٢٩ نوفمبر، علقت وكالة رامتان للأنباء عملها في الأراضي الفلسطينية احتجاجاً على المضايقات التي تتعرض لها مكاتبها في الضفة الغربية من قبل السلطة الفلسطينية.

يُشار إلى أنه لا تزال صحيفتا فلسطين والرسالة ممنوعتين من الطباعة والتوزيع في الضفة الغربية منذ تاريخ ١٦ يونيو ٢٠٠٧.

انتهاك الحق في التجمع السلمي

شهد العام ٢٠٠٨ المزيد من التدهور في حالة الحق في التجمع السلمي، حيث واصلت الحكومتان في قطاع غزة وفي الضفة الغربية وأجهزتهما الأمنية فرض القيود على هذا الحق المكفول بموجب القانون الأساسي (٢٠٠٣) وقانون الاجتماعات العامة (١٩٩٨) والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن المفارقات أن الحكومتين تختلفان في كثير من المسائل القانونية والسياسية ولكنهما تجمعان على التشبث بتطبيق اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة الصادرة عن وزير الداخلية عام ٢٠٠٠ والتي سبق أن انتقدها المركز ومنظمات حقوق الإنسان بشدة لأنها تنسف مفهوم الحق في التجمع الكفول بموجب القانون وتجعله رهناً للترخيص من قبل وزارة الداخلية. ووثق المركز المزيد من حالات منع تنظيم مسيرات سلمية واعتصامات سلمية واجتماعات عامة ومهرجانات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. ومع أن عدد حالات الاعتداء على الحق في التجمع السلمي الموثقة خلال العام ٢٠٠٨ كانت أقل من تلك الموثقة للعام ٢٠٠٧، إلا أن ذلك لا يدل على أي تحسن في أداء الحكومتين بقدر ما يشير إلى الامتناع عن تنظيم أو المشاركة في تجمعات سلمية خوفاً من الملاحقات الأمنية. كما كان ملاحظاً ارتباط الكثير من تلك الاعتداءات بحالة الانقسام القائمة في السلطة الفلسطينية، حيث مُنعت حركة فتح في القطاع من تنظيم تجمعات سلمية، بما في ذلك منعها من الاحتفال بذكرى انطلاقتها، فيما مُنعت حركة حماس من تنظيم فعاليات مماثلة في الضفة الغربية، بما في ذلك منعها من الاحتفال بذكرى انطلاقتها أيضاً.

وفيما يلي أبرز ما وثقه المركز من انتهاكات للحق في التجمع السلمي في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

أولاً:

انتهاكات الحق في التجمع السلمي في قطاع غزة

- حظرت الحكومة في غزة فعاليات إحياء ذكرى انطلاقة حركة فتح التي تصادف الأول من يناير من كل عام، وقد رافق هذا الحظر حملة اعتقالات لنشطاء من حركة فتح وتفتيش مقرات مقربة من الحركة ومنازل المواطنين نفذتها الشرطة الفلسطينية ومسلحون ينتمون لحركة حماس، مما أسفر عن وقوع أحداث دامية بين نشطاء من حركة فتح من جهة، والأجهزة الأمنية من جهة أخرى، راح ضحيتها سبعة مواطنين، وإصابة عشرات آخرين بجراح.
- بتاريخ ٢٥ فبراير، هاجمت الشرطة الفلسطينية، مسيرة تشييع جثماني المواطنين محمد إبراهيم حسنين، ٢١ عاماً، وإبراهيم زيدان أبو جراد، ٢٢ عاماً، وكلاهما من سكان بيت حانون، بالقرب من المقبرة الرئيسية في البلدة، والتي نظمتها حركة فتح[٩].

- بتاريخ ١٣ أبريل، أصدر مدير شرطة مخيم الشاطئ تعميماً إلى مديري الصالات يطلب منهم عند إقامة أي حفل إرسال صاحب الحفل إلى مركز الشرطة للحصول على تصريح بذلك وتعبئة نموذج خاص. ويشكل ذلك تجاوزاً حتى للقيود الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة بفرض قيود جديدة على الاجتماعات الخاصة والتي تعقد في أماكن مغلقة، كالندوات والمؤتمرات.

- بتاريخ ١٨ أبريل، اعتدت الشرطة على أنصار حركة فتح بالضرب باستخدام الهراوات من أجل منعهم من المشاركة في مسيرة للتضامن مع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، كان مقرراً لها أن تنطلق من ميدان العودة وسط مدينة رفح، جنوب قطاع غزة. كما اعتقلت الشرطة اثنين من أنصار الحركة، جرى الإفراج عنهما في وقت لاحق من اليوم ذاته بعد تدخل وساطات محلية.

٩ بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤، قتل كل من محمد حسنين، إبراهيم أبو جراد ومحمد الزعانين في قصف إسرائيلي استهدفهم في بلدة بيت حانون وهم يتناولون طعام الغداء.

- بتاريخ ١ مايو، منعت الشرطة الفلسطينية عقد مهرجان دعت له ستة فصائل وقوى فلسطينية في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، بمناسبة عيد العمال. وكانت الفصائل الستة وهي: ١) حركة فتح؛ ٢) جبهة النضال الشعبي؛ ٣) الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)؛ ٤) جبهة التحرير العربية؛ ٥) جبهة التحرير الفلسطينية؛ و٦) المبادرة الوطنية الفلسطينية، قد وزعت دعوات لعقد مهرجان خطابي بمناسبة عيد العمال العالمي في نادي خدمات رفح.

- بتاريخ ١٠ مايو، اقتحم أربعة عناصر من المباحث العامة المؤتمر السنوي الذي عقده المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (بدائل) في فندق الكومودور في غزة، وقاموا بقطع الاتصال التلفزيوني وصادروا شريط التسجيل وكشفاً بأسماء الحضور، بادعاء أن منظمي المؤتمر لم يحصلوا على ترخيص من الشرطة. وكان مركز بدائل قد عقد مؤتمره السنوي تحت عنوان «المفاوضات والمقاومة: البحث عن مقاربة جديدة» في فندقي بست ايسترن في مدينة البيرة، والكومودور عبر الربط التلفزيوني «فيديو كونفرانس.»

- بتاريخ ١٣ مايو، منع مسلحون عرفوا أنفسهم بأنهم من جهاز الأمن الداخلي استكمال جلسات ورشة عمل نظمها مكتب السلامة للمؤسسات الأهلية في قطاع غزة (GANSO) في فندق الكومودور غرب مدينة غزة، بادعاء عدم وجود تنسيق مسبق مع الحكومة في غزة.

- بتاريخ ١٣ مايو، فرقت الشرطة الفلسطينية مسيرة شموع نظمتها هيئة العمل الوطني، لإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية، في بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة. وقد اعتقلت الشرطة أربعة من المشاركين في المسيرة بادعاء عدم الحصول على تصريح مسبق من وزارة الداخلية، وأفرج عنهم في وقت لاحق.

- بتاريخ ١٤ يونيو، قام نشطاء من حركة حماس وعناصر من الشرطة بتفريق تجمع لعشرات الأطفال ونشطاء من حركة فتح، بالقرب من منزل المواطن إياد عاشور، الذي قتل خلال عمليات الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس العام الماضي، والواقع في حي تل السلطان، غرب مدينة رفح، جنوب قطاع غزة. وقد أصيب عدد من المشاركين بكدمات ورضوض جراء الاعتداء عليهم بالضرب باستخدام أكعاب البنادق.

- بتاريخ ١٥ يونيو، اعترضت الشرطة عشرات المواطنين المتجهين للمشاركة في مهرجان جماهيري إحياءً للذكرى الستين للنكبة دعت اللجنة العليا لإحياء ذكرى النكبة المنبثقة عن هيئة العمل الوطني في محافظة شمال غزة، واعتدت على بعضهم بالضرب. كما توجهت قوة من الشرطة إلى المكان المزمع إقامة المهرجان فيه، وطردت عشرات المنظمين، واعتدت عليهم بالضرب بالعصي، ومن بينهم أعضاء في هيئة العمل الوطني ونشطاء في فصائل العمل الوطني الفلسطينية.

- بتاريخ ١٩ مايو، اعتقل جهاز الأمن الداخلي في مدينة خان يونس الدكتور أسامة الفرا، محافظ خان يونس، إضافة إلى ثلاثة من قادة حركة فتح في المدينة، وقام باستجوابهم حول احتفال كانت الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية تنوي إقامته تكريماً للعمال في مقر المحافظة في اليوم ذاته.

ثانياً

انتهاكات الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية

- بتاريخ ١٠ يناير، استخدم أفراد الأمن والشرطة الفلسطينية القوة في تفريق مسيرة احتجاجية في مدينة رام الله، نظمتها قوى اليسار، ممثلة بالجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني والمبادرة الوطنية الفلسطينية، وبمشاركة العديد من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وقادة المجتمع المدني، احتجاجاً على زيارة الرئيس الأمريكي، جورج بوش، لمقر المقاطعة في المدينة. أسفر ذلك عن إصابة عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المحامي بشير الخيري، بكسر في كتفه الأيسر، نقل على إثره إلى مستشفى الشيخ زايد لتلقي العلاج. وأصيب أربعة من المشاركين بحالات اختناق جراء استنشاقهم الغاز، من بينهم النائبان في المجلس التشريعي خالدة جرار وبسام الصالحي.

- بتاريخ ٢٤ فبراير، فرقت الأجهزة الأمنية في مدينة رام الله، مسيرة تشييع جثمان المواطن مجد البرغوثي والذي توفي بتاريخ ٢٢ فبراير، خلال احتجازه لدى جهاز المخابرات العامة في مدينة البيرة، والتي انطلقت من دوار المنارة وسط المدينة. وقد قام أفراد أجهزة الأمن بالاعتداء بالضرب على المشاركين في المسيرة بواسطة العصي والهراوات.

- بتاريخ ١٥ يوليو، منع جهاز الأمن الوقائي في مدينة الخليل، مسيرة سلمية نظمها عدد من أهالي بلدة السموع، جنوب المدينة، باتجاه مقر الوقائي احتجاجاً على اعتقال رئيس البلدية، على أيدي عناصر الجهاز. وفور وصول الأهالي إلى المقر، تجمع عدد كبير من عناصر الجهاز وقاموا بتفريق المشاركين في المسيرة. يُشار إلى أن جهاز الأمن الوقائي قد اعتقل رئيس بلدية السموع، جمال أبو الجدايل، بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٨.

- بتاريخ ٢٩ يوليو، منعت أجهزة الأمن عدداً من النساء من التوجه إلى صالة تاج محل الواقعة في شارع السلام، بمدينة الخليل، للمشاركة في ندوة سياسية نسائية دعا إليها حزب التحرير الإسلامي. كما قام أفراد الشرطة بفض النساء اللاتي تجمعن في المكان بالقوة.

- بتاريخ ٢ أغسطس، فرقت الأجهزة الأمنية بالقوة مسيرة سلمية نظمها حزب التحرير الإسلامي - فلسطين، وسط مدينة طولكرم، خرجت بمناسبة "ذكرى هدم الخلافة الإسلامية"، واعتدت على المشاركين فيها بالضرب بالهراوات، مما أدى إلى إصابة أربعة منهم بجراح، نقل أحدهم إلى مستشفى د.ثابت ثابت الحكومي لتلقي العلاج. وكان محافظ طولكرم، العميد طلال دويكات، قد أعلن بتاريخ ٢٨ يوليو، خلال اجتماع المجلس التنفيذي للمحافظة عن اتخاذه قراراً بمنع المسيرات والمهرجانات التي ينوي حزب التحرير الإسلامي القيام بها، وبرر المحافظ هذا القرار بضمان الحفاظ على الأمن والاستقرار.

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

شهد العام ٢٠٠٨، فرض مزيد من القيود والانتهاكات للحق في تكوين الجمعيات في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تصاعدت وتيرة هذه الانتهاكات في سياق الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. فعلى مدار العام اقترفت الحكومتان في غزة ورام الله واجهزتهما الامنية اعتداءات طالت خاصة مؤسسات محسوبة على الطرف الآخر، بما في ذلك جمعيات واتحادات، أندية رياضية، مقار حزبية، وغير ذلك من أشكال الحق في تكوين الجمعيات.

وتعد تلك الانتهاكات مخالفة واضحة للقانون الأساسي الفلسطيني الذي كفل الحق في تكوين الجمعيات، بما فيها «تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والاندية والمؤسسات الشعبية وفقا للقانون». كما تعتبر تلك الاعتداءات مخالفة أيضاً للمعايير الدولية لحقوق الانسان الذي كفل الحق في تكوين الجمعيات بموجب الاعلان العالمي العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ففي قطاع غزة، شهد العام ٢٠٠٨ حملة واسعة النطاق قامت بها الحكومة في غزة واجهزتها الامنية ضد عشرات المؤسسات الاهلية من بينها جمعيات وأندية رياضية ومقار حزبية مرتبطة معظمها بحركة فتح، وذلك في اطار الاجراءات التي اتخذتها بعد جريمة شاطئ غزة، بما في ذلك اعتقال العشرات من انصار وقادة حركة فتح[١٠].

وكان مجهولون قد قاموا بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٠٨، بتفجير عبوة ناسفة موجهة عن بعد في استراحة على شاطئ مدينة غزة، يؤمها نشطاء من حركة حماس، قد أسفر عن مقتل ستة مواطنين، بينهم طفلة في الرابعة من عمرها، وأصابة٢٧ آخرون بجراح. وقد جاء رد الحكومة في غزة وأجهزتها الأمنية موجهاً ضد أنصار حركة فتح ومؤسساتها، بما يوحي بأنها كانت الجهة الضالعة في تلك الجريمة، بما في ذلك اعتقال العشرات من نشطاء فتح ومداهمة وإغلاق عشرات المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية والأندية الرياضية المقربة من حركة فتح.

وتعرض عدد من مكاتب حركة فتح وعشرات المؤسسات الأهلية للمداهمة والإغلاق من قبل عناصر الشرطة في كافة محافظات قطاع غزة. ووفقاً للمعلومات التي وثقها المركز فقد داهمت الشرطة أكثر من (٢١٤) مقراً ومكتباً لمنظمات أهلية، بينها أندية رياضية وجمعيات خيرية وثقافية وتنموية، وقامت بالاستيلاء عليها ومصادرة ونقل محتوياتها إلى أماكن غير معلومة. كما طالت الحملة أيضاً مؤسسات مثل المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية، وهو منظمة أهلية في مدينة غزة يديرها د. زياد أبو عمرو، النائب المستقل عن دائرة غزة الذي دعمته حركة حماس نفسها في الانتخابات التشريعية الأخيرة، ومقر هيئة العمل الوطني في غزة، وهي هيئة تضم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد متابعات حثيثة من قبل منظمات المجتمع المدني، أعلنت وزارة الداخلية في غزة، عن إعادة فتح العشرات من الجمعيات التي تم إغلاقها، ضمن الحملة الامنية، فيما ما يزال العشرات من الجمعيات مغلقة بادعاء مخالفة القانون. ومن بين الجمعيات التي أعيد فتحها، صادرت الاجهزة الامنية والجهات الرسمية حكومة غزة بعضاً من محتوياتها، ولم تعدها اليها، كأجهزة الحاسوب وبعض ومحتويات أخرى. أما المؤسسات التي لا تزال مغلقة بادعاء عدم قانونيتها، فقد صودرت معظم محتوياتها، من أجهزة حاسوب وأثاث، وملفات، وسيارات، وغيرها من محتويات تلك المؤسسات.

[١٠] راجع بهذا الشأن ص(٧٩) من هذا التقرير.

وعلى مدار العام، رصد المركز اعتداءات أخرى للحق في تكوين الجمعيات في قطاع غزة، نفذها أفراد مجهولون. وكانت أبرز تلك الاعتداءات التي وثقها المركز على النحو التالي:

بتاريخ ٩ يناير، قام ثلاثة مسلحون، كانوا يستقلون سيارة مدنية، بإطلاق قذيفة (أر. بي. جي) باتجاه مبنى المدرسة الأمريكية الواقعة شمال غرب بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة. وأسفر ذلك عن وقوع انفجار قوي واشتعال النيران في الطابق الثاني من المبنى، حيث تتواجد صالتي الرسم والكافتيريا. وقد لاذ المسلحون بالفرار على الفور، ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

وبتاريخ ١٢ يناير، تعرضت المدرسة الامريكية لاعتداء آخر من قبل مجهولين، حيث اقتحم عدد من المسلحين المقنعين، كانوا يستقلون باص من نوع (تيفور) أبيض اللون، المدرسة الأمريكية، واحتجزوا حارسي المدرسة في غرفة الحراسة، وقاموا بسرقة أجهزة حاسوب ومعدات أخرى من مقر المدرسة، وقبل مغادرتهم المكان، أضرم المسلحون النار في ٥ باصات لنقل الطلاب وسيارة من نوع (فولكس فاجن جولف) تعود ملكيتها للمدرسة.

وبتاريخ ١٥ فبراير، اقتحم مسلحون مجهولون، يقدر عددهم بأكثر من ١٠ أشخاص، بعضهم مقنعين، مقر جمعية الشبان المسيحية في شارع الجلاء وسط مدينة غزة، وعبثوا بمحتويات الجمعية، ووضعوا قبيل انسحابهم عبوة ناسفة في المكتبة التابعة للجمعية مما أدى إلى تدميرها بالكامل. وفي وقت لاحق، عثرت الشرطة على عبوة ناسفة أخرى لم تنفجر، وضعت أمام مدخل قاعة الاجتماعات وقاموا بتفكيكها. كما قام المسلحون أيضاً بسرقة جهاز حاسوب وجهاز تلفاز من مقر الإدارة. كما تبين أنهم قاموا بسرقة سيارة كانت تتواجد في مقر الجمعية، وهي ذات السيارة التي تم بواسطتها اختطاف الحارسين وإلقائهما في منطقة بعيدة في وقت سابق، وتعود ملكيتها لمعهد كنعان التربوي النمائي في غزة.

وبتاريخ ٢ مارس، اعترضت مجموعة مسلحة كانت تستقل سيارتين أحداهما من نوع (متسوبيشي ماغنوم) خضراء اللون، والأخرى من نوع (سوبارو) بيضاء اللون، مدير برنامج غزة للصحة النفسية **د. أحمد خضر أبو طواحينة**، ٤٧ **عاماً**، بينما كان يستقل سيارته الخاصة وهي من نوع (فيات) بيضاء اللون في شارع البحر وسط مدينة دير البلح وسط قطاع غزة. ترجل عشرة مسلحين مقنعين من السيارتين وأطلق احدهم عيارين ناريين بالقرب من رأسه لإرهابه، ومن ثم أطلق عياراً نارياً ثالثاً أصاب أحد إطارات السيارة، واعتدوا عليه بالضرب. ووفقاً لإفادة د. أبو طواحينة، هناك اشتباه بأن خلفية الاعتداء تتصل بعمله في برنامج غزة للصحة النفسية.

ووثق المركز على مدار العام سيطرة الذراع العسكري لحركة حماس على عدد من الأندية الرياضية في قطاع غزة، بعد اقصاء مجالس ادراتها، وتعيين مجالس ادارة جديدة تابعة لحركة حماس. من بين هذه الاندية، بتاريخ ٢١ مايو، استولى مسلحون ملثمون، يضعون عصبات على رؤوسهم مكتوب عليها كتائب الشهيد عز الدين القسام، على نادي شباب خان يونس، بعد أخذ مفاتيحه من مسئوليه بالقوة، وقاموا بتنصيب هيئة إدارية جديدة للنادي، محسوبة على حركة حماس.

وفي الضفة الغربية، لم يكن وضع الحق في تكوين الجمعيات أقل سوءاً عنه في قطاع غزة، حيث تواصلت الاعتداءات خاصة على الجمعيات والمؤسسات المقربة من حركة حماس.

يشار إلى أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، والحكومة الفلسطينية في رام الله، قد اتخذوا خلال العام المنصرم، وفي أعقاب احداث يونيو وسيطرة حركة حماس على القطاع، العديد من الاجراءات الادارية التي تفرض مزيداً من القيود على الحق في تكوين الجمعيات في إطار إعلان حالة الطوارئ القائمة في الاراضي الفلسطينية[١١]. وعلى ما يبدو، فإن هذه الاجراءات التي جاءت في سياق اعلان حالة الطوارئ التي فرضها الرئيس عباس في أعقاب احداث يونيو، كانت مقدمة للانقضاض على منظمات المجتمع المدني. وتوجت هذه الاجراءات بقرار رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله، د. سلام فياض، الذي أعلنه في ٢٨ أغسطس، الذي

[١١] للمزيد من الاطلاع على هذه القرارات، مراجعة التقرير السنوي للمركز للعام ٢٠٠٧.

يقضي بحل ١٠٣ جمعيات وهيئات أهلية عاملة في الضفة الغربية على خلفية «ارتكابها مخالفات قانونية، إدارية أو مالية وفقاً لأحكام قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بشان الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.»

وخلال العام، رصد المركز المزيد من الاعتداءات للحق في تكوين الجمعيات، كان أبرزها:
بتاريخ ٦ أغسطس، داهمت الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أربع جمعيات خيرية، ومطبعتين في محافظة الخليل، ومصادرة عدد من محتوياتها. ففي أوقات متزامنة تقريباً، داهمت قوات من تلك الأجهزة مقر «**المجمع الإسلامي**» في بلدة الظاهرية، جنوبي مدينة الخليل، و«**المركز الثقافي الإسلامي**» في بلدة تفوح، غربي المدينة، و«**الجمعية الخيرية الإسلامية**» في بلدة بيت أولا، شمال غربي المدينة، و«**دار الأيتام الإسلامية**» في بلدة بيت أمر شمالي المدينة. وقامت تلك الأجهزة بمصادرة حافلتين لنقل الطلبة تابعتين لمدرسة الجمعية الخيرية في بلدة بيت أولا، وعدد من أجهزة الحاسوب والملفات من مقرات الجمعيات المذكورة.

وبتاريخ ٩ أغسطس، داهمت قوة من جهاز المخابرات العامة في الخليل، مخازن تابعة **لمشاغل الخياطة التابعة للجمعية الخيرية الإسلامية** في الخليل، وقام أفرادها بحملة تفتيش واسعة بالمخازن الواقعة في حي عين سارة، شمالي المدينة، ومصادرة كمية من محتويات تلك المخازن.

وبتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٨، تلقى المركز شكوى من إحدى المرشحات لانتخابات الهيئة الإدارية لجمعية الاتحاد النسائي، تؤكد فيها على قيام وزارة الداخلية بحرمانها وأربع مرشحات أخريات من حق الترشح، رغم استيفائهن الشروط المطلوبة للترشح بما في ذلك تسديد الرسوم والالتزام بالنظام الداخلي للجمعية. ووفقاً لحيثيات الشكوى، فقد قام مدير عام مكتب وزير الداخلية بنابلس قد وجه كتاباً بتاريخ ٨ يوليو إلى رئيسة جمعية الاتحاد النسائي، جاء فيه أن لجنة مشكلة برئاسة وزارة الداخلية وعضوية كل من جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوقائي قد وافقت على اعتماد ١١ مرشحة فقط من أصل ١٦ مرشحة، حيث تم شطب أسماء ٥ مرشحات، بما يعني فوز المرشحات الموافق عليهن بالتزكية بدون انتخابات وتنافس حر بين المرشحات.

استمرار العمل بعقوبة الإعدام

شهد العام ٢٠٠٨ تطوراً سلبياً على صعيد ملف تطبيق عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد صدرت العديد من الأحكام الجديدة مسجلة انتكاسة واضحة لما شهده العامان ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ من تطور ايجابي، حيث إن المحاكم الفلسطينية لم تصدر خلالهما أي حكم بالإعدام، ولم تنفذ أيضاً أي من الأحكام الصادرة في الاعوام السابقة. وخلال العام ٢٠٠٨، صدرت تسعة أحكام بالإعدام، أربعة منها في قطاع غزة وخمسة في الضفة الغربية، معظمها صدر عن محاكم عسكرية. علاوة على ذلك تم تأييد ثلاثة أحكام بالإعدام كانت قد صدرت بحق ثلاثة مواطنين آخرين خلال الأعوام السابقة. وبصدور هذه الأحكام يرتفع عدد أحكام الإعدام الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشاتها في العام ١٩٩٤، حتى نهاية العام ٢٠٠٨، ٨٣ حكماً بالإعدام، نفذ منها ثلاثة عشر حكماً. ومع أن أي من تلك الأحكام لم ينفذ بطريقة رسمية هذا العام إلا أنه في أعقاب قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لسجن غزة المركزي خلال عدوانها على القطاع في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، وفرار عدد من السجناء، من بينهم عدد من المحكوم عليهم بالإعدام، فقد تمت ملاحقتهم وقتلهم من قبل مسلحين. وقد وثق المركز تصريحات عدة لمسؤولين في حركة حماس تشير إلى ضلوع الحركة في عمليات القتل تلك.

كانت قد صدرت أول هذه الأحكام بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٤ عن المحكمة العسكرية بغزة بحق المواطن ياسر سعيد زنون، ٤١ عاماً من مخيم رفح، حيث وجهت له تهمة قتل ضابط المخابرات الفلسطيني إسماعيل سلامة المشوخي. وبتاريخ ٢٠٠٨/٤/٦، أصدرت المحكمة العسكرية العليا في مدينة طولكرم، حكماً بالإعدام على المواطن، ثائر محمود حسني رميلات، ٢٣ عاماً، وذلك بتهمة قتل المواطن علاء عايش مبارك من مرتبات الأمن الوطني. وبتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٨، أصدرت المحكمة العسكرية العليا في الخليل حكماً بالإعدام على المواطن عماد محمود سعد سعد، ٢٥ عاما، من بلدة يطا ، وذلك بتهمة الخيانة والتخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. وبتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٥، أصدرت المحكمة العسكرية العليا في الخليل حكماً بالإعدام على كل من: وائل سعيد سعد سعد، ٢٧ عاماً، ومحمد سعد محمود سعد ٤٤ عاماً وكلاهما من سكان بلدة يطا، وذلك بتهمة الخيانة والتخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. وبتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٠، أصدرت المحكمة العسكرية في غزة حكماً بالإعدام على المواطن إياد أحمد ذياب سكر، ٣٥عاماً، من غزة ، بتهمة القيام بأعمال عدائية ضد أبناء الثورة والعمليات الحربية للثورة الفلسطينية. وبتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٢، صدر عن محكمة النقض في غزة حكماً بالإعدام على المواطن سعيد جميل زهد، على خلفية اغتصاب وقتل الطفلة ميادة أبو لمظي في العام ٢٠٠٣ . وبتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٢ أصدرت المحكمة العسكرية في بيت لحم حكماً بالإعدام على المواطن أيمن أحمد عواد دغاغمة، ٢٤ عاماً من مخيم العروب، وذلك بتهمة التخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٦ ، أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة بغزة حكماً بالإعدام شنقاً على المواطن محمد علي حسن صيدم، ٣٤ عاماً، من سكان مدينة رفح وذلك بتهمةالخيانة، التجسس والمؤامرة.

كما أيدت محكمة النقض في غزة، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨، قرار محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٥، والذي يقضي بتأييد الحكم بالإعدام شنقاً بحق كل من: ١) إيهاب دياب أبو العمرين، ٢٨ عاماً؛ ٢) رامي سعيد جحا،٢٨ عاماً؛ و٣) عبد الفتاح محمد سمور،٢٦ عاماً، وتعديل عقوبة المتهم سعيد جميل زهد، ٢٢ عاماً، لتصبح الإعدام شنقاً. وكان حكماً قد صدر بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٠٤، عن محكمة بداية غزة يقضي بإعدام ثلاثة متهمين وهم كل من أبو العمرين، جحا وسمور، والحبس المؤبد بحق المتهم الرابع زهد لصغر سنه في ذلك التاريخ، والذي تعدل بقرار محكمة الاستئناف، بعد إدانتهم باغتصاب وقتل الطفلة ميادة خليل أبو لمظي بتاريخ ٢٥ سبتمبر، ٢٠٠٣. وفي هذا السياق، يؤكد المركز أن أستبدال

الحكم بحق المواطن، سعيد زهد يعبر عن إنتهاك واضح للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (٦)، البند (٥)،»لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر، ولا تنفيذ هذه العقوبة بالحوامل».

ومن الجدير ذكره، أن غالبية هذه الأحكام صدرت عن محاكم أمن الدولة، حيث أصدرت هذه المحاكم ٣٨ حكماً من مجمل الأحكام الصادرة عن محاكم السلطة الفلسطينية، وهي محاكم سبق وأن إنتقدها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان منذ نشأتها بقرار رئاسي في العام ١٩٩٥، لافتقارها لأبسط المعايير الواجب توافرها لضمان أسس المحاكمة العادلة. كما أن بعض الأحكام الأخرى صدرت عن محاكم عسكرية حيث بلغ عدد الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم ٢٦ حكماً. وفي كلا الحالتين فإن القانون المطبق هو قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام ١٩٧٩. وهو قانون غير دستوري في السلطة الوطنية الفلسطينية، ولم يعرض على السلطة التشريعية ولم يقر منها، ولطالما طالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بوقف العمل به كلياً. ويتناقض هذا القانون مع المعايير الدولية المتعلقة بضمانات المحاكمة العادلة، خاصة وأنه لا يتضمن آلية منصفة ومستقلة للاستئناف على الأحكام الصادرة.

كما يؤكد المركز على أن القرارات الصادرة بتطبيق عقوبة الإعدام لا يمكن تنفيذها إلا بمصادقة الرئيس الفلسطيني عليها. وعليه فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يعبرعن ارتياحه لعدم مصادقة الرئيس علي أي من تلك الأحكام، كما يأمل المركز أن يكون امتناع الرئيس عن المصادقة خطوة الى الأمام في رفض تطبيق هذه العقوبة. فقد كان أخر تنفيذ لهذه العقوبة في ٢٠٠٥/٧/٢٧ ، الأمر الذي كان محل انتقاد دولي واسع النطاق، خاصة في ظل التنامي المتزايد للاتجاه الدولي المناهض للعقوبة. وقد توج ذلك بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٨، القاضي بوقف استخدام عقوبة الإعدام تمهيدا لإلغاء هذه العقوبة إلغاء تاما، حيث تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار بأغلبية ١٠٤ أصوات في مقابل ٥٤ صوت ضد القرار وامتناع ٢٩ عضواً. ويعتبر المركز ذلك تطوراً ايجابياً على طريق مناهضة هذه العقوبة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية.

ويؤكد المركز على أن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكاً سافراً للحق في الحياة، كما أنها عقوبة قاسية ومهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية، بالإضافة الى كونها عقوبة غير رادعة

ويؤكد المركز على أن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكاً سافراً للحق في الحياة، كما أنها عقوبة قاسية ومهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية، بالإضافة الى كونها عقوبة غير رادعة. وعليه فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يطالب السلطة الوطنية الفلسطينية باجراء التعديلات القانونية اللازمة لالغاء القوانين التي تنص على تطبيق هذه العقوبة في القانون الفلسطيني.

من ناحية أخرى، يطالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بإعادة استكمال محاكمة المدانين في محاكم أمن الدولة والمحكوم عليهم بالإعدام أمام محاكم مدنية، وذلك وفقاً لقرار الرئيس الفلسطيني، محمود عباس الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٢. كما يؤكد المركز ترحيبه بالقرار الصادر بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠٠٣، عن السلطة الوطنية الفلسطينية، والقاضي بتجميد العمل بمحاكم أمن الدولة التي تشكل انتهاك خطيراً لأسس المحاكمة العادلة ولمبدأ سيادة القانون. وعليه فان المركز يدعوالرئيس الفلسطيني إلى إصدار مرسوم رئاسي يلغي هذه المحاكم ويبطل المرسوم الرئاسي رقم ٤٩ لعام ١٩٩٥ القاضي بانشائها.

ويعبر المركز عن خيبة أمله من الإنتكاسة الخطيرة التي وقعت في الأيام الأخيرة من العام ٢٠٠٨ أثناء الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية على قطاع غزة، حيث تم إعدام العديد من المواطنين، ممن كانوا محتجزين وصادرة بحقهم أحكام إعدام. وأثناء الحرب وبعدها، فقد تم ملاحقة العديد من هؤلاء السجناء إثر فرارهم من سجن غزة المركزي، ووثق المركز قتل ١٧ سجيناً فاراً على أيدي مسلحين، بينهم سبعة سجناء كانت صدرت بحقهم أحكام إعدام منهم علي أيدي مسلحين. وفيما يلي التفاصيل المتصلة بأربعة سجناء قتلوا خلال فترة نطاق هذا التقرير إي قبل نهاية العام ٢٠٠٨:

- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨ ، قتل المواطن إياد أحمد دياب سكر محمدين، ٣٥ عاما من حي الشجاعية في مدينة غزة، وقد قتل في مدينة غزة، وكان قد صدر بحقه حكماً بالإعدام في ٢٠٠٨/٧/٢٠، على خلفية التخابرمع قوات الاحتلال.

- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٩، قتل المواطن ياسر سعيد زنون، ٤١ عاماً من مدينة، وقد قتل في مدينة رفح، كان قد صدر بحقه حكماً بالإعدام بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٤، على خلفية قتل المواطن إسماعيل المشوخي.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٩، قتل المواطن أكرم محمد الزطمة، ٢٩عاماً من مدينة رفح، وقد قتل في مدينة غزة، وكان قد صدر بحقه حكماً بالإعدام بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٤، بتهمة التخابر مع قوات الاحتلال.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٩، قتل المواطن محمد علي حسن صيدم، ٣٤ عاماً من مدينة رفح، وقد قتل بمدينة غزة، وكان قد صدر بحقه حكماً بالإعدام بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٦، بتهمة التخابر مع قوات الاحتلال.

وكان المركز قد تابع بقلق عميق التصريحات المتكررة الصادرة عن المسؤلين الحكومين في غزة والمتعلقة بموضوع تطبيق عقوبة الإعدام ويطالبها بعدم المصادقة علي هذه الأحكام الصادرة بحق المواطنين في غزة. من بين هذه التصريحات المتعددة رصد المركز الفلسطيني العديد منها، فقد صرح العقيد أحمد عطا الله، رئيس القضاء العسكري في حكومة غزة: بإننا لن نعجز في استرداد حقوق المواطنين وتطبيق القانون في حال رفض الرئيس المصادقة على قرار المحكمة ، من خلال «الفقه القانوني المقاوم» الذي ابتدعه الفلسطينيون لخصوصية حالتهم.[١٢] كما صرح الدكتور محمود الزهار القيادي في حركة حماس بالقول، «أن الحكومة في غزة وجدت الآلية القانونية المناسبة التي تستطيع من خلالها تطبيق وتنفيذ عقوبات الإعدام بحق العملاء و القتلة».[١٣] ويؤكد المركز على أن التصريحات الصادرة أيضاً عن وزير العدل في الحكومة المقالة، محمد فرج الغول والقاضية بنية الحكومة بالبحث عن بدائل قانونية وأن القانون فية فسحة كبيرة جداً لتنفيد أحكام الإعدام بطريق قانونية، هو أمر في غاية الخطورة، لأن القانون واضح في هذا الأمر، والقاضي بضرورة مصادقة الرئيس على أحكام الإعدام. وتحدث الغول قائلاً: نحن نتعامل بالقانون ونتعامل وفق مصلحة الشعب الفلسطيني العليا مع احترام سيادة القانون واستقلال القضاء وهي أحكام يجب تنفيدها وذلك طبقاً للمادة ١٠٦ من القانون الفلسطيني والتي تجعل من يحاول أن يعيق هذه الأحكام أو لا ينفذها أو يعطلها يعتبر مرتكب جريمة...)[١٤].

وعليه فان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذ ينظر بخطورة لاستمرار العمل بهذه العقوبة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنه:

١. يطالب السلطة الوطنية بالكف عن العمل بهذه العقوبة لما تشكله من انتهاك سافر لكافة الأعراف والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦، والاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب في العام ١٩٨٤.
٢. يناشد الرئيس الفلسطيني محمود عباس من أجل عدم المصادقة على تطبيق هذه العقوبة القاسية وغير الإنسانية، وبالتالي وقف تنفيذ أحكام الإعدام.
٣. يود المركز الإشارة إلى أن مطالبته بإلغاء هذه العقوبة لا يعني التسامح مع المدانين بجرائم خطيرة، ولكن ينبغي النظر في عقوبات رادعة وتحافظ على إنسانيتنا في آن.
٤. يدعو المركز السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إعادة النظر في التشريعات والقوانين الفلسطينية الخاصة بهذه العقوبة، بما في ذلك قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام ١٩٧٩ باعتباره غير دستوري، وقانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦، المعمول به في قطاع غزة، وقانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠، المعمول به في الضفة الغربية، وسن قانون عقوبات موحد وحديث ينسجم مع روح الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الخاصة بإلغاء عقوبة الإعدام.

يناشد الرئيس الفلسطيني محمود عباس من أجل عدم المصادقة على تطبيق هذه العقوبة القاسية وغير الإنسانية، وبالتالي وقف تنفيذ أحكام الإعدام.

[١٢] تصريحات عطا الله وردت على موقع وزارة الداخلية –غزة(www.moi.ps)، وذلك بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٣

[١٣] تصريحات الزهار وردت على الموقع الالكتروني www.paltimes.net ذلك بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩، وجاءت أقوال الزهار في ندوة سياسية عقدت في الجامعة الاسلامية.

[١٤] وردت أقوال الغول على موقع مركز البيان للإعلام (www.albian.ps) وذلك بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٥.

تدهور أوضاع الوظيفة المدنية في قطاع غزة

استمر تنازع الصلاحيات بين كل من حكومة غزة وحكومة الطوارئ في رام الله خلال العام ٢٠٠٨. وانعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لموظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وبشقيها العسكري والمدني. وقد مست تلك الإجراءات المختلفة التي اتخذتها كل من الحكومتين، ومن بينها استمرار قطع رواتب الآلاف من هؤلاء الموظفين، توظيف موظفين جدد بطريقة تتجاوز قانون الخدمة المدنية، إحلال، إقصاء، تهميش، طرد واستبدال المئات من الموظفين الآخرين في كل من الوظيفة المدنية أو الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، إلى آثار خطيرة على أوضاعهم المعيشية، وبشكل مس قدرتهم على توفير مصادر رزقهم وأفراد أسرهم. وخلال العام ٢٠٠٨ تعرضت المرافق الخدمية إلى أضرار خطيرة بعد أن نفذ موظفو الخدمة المدنية في كافة القطاعات والمرافق الحكومية إضراباً شاملاً، وخاصة قطاعي الصحة والتعليم، حيث تدهورت الخدمات الصحية المقدمة للسكان، وشاعت حالة اضطراب في المدارس الحكومية بكافة مراحلها الابتدائية، الإعدادية والثانوية. وقد انتقد المركز بشدة تلك الإضرابات معتبراً أنها غير مهنية ولا مطلبية وأنها تمثل تسييساً لقطاع الخدمة المدنية وزجاً لموظفيها في أتون الصراع السياسي.

وكانت الأمانة العامة للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، المقربة من حركة فتح، قد أعلنت عن تنفيذ الإضراب الشامل لخمسة أيام في كافة المدارس الحكومية في قطاع غزة تبدأ مع بدء العام الدراسي الجديد بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٤، وذلك احتجاجاً على ما وصفته بالقرارات التعسفية التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم في حكومة غزة، والتي شملت جملة من قرارات التنقلات للمدراء والمعلمين، واعتقال عدد منهم والاعتداء على عدد من أذنة المدارس ومصادرة مفاتيحها منهم. وقد عم الإضراب الجزئي كافة مؤسسات التربية والتعليم الحكومية في قطاع غزة، وبنسبة تراوحت بين ٤٥-٥٥٪. وقد تعطلت المسيرة التعليمية بشكل كبير جراء التزام عدد كبير من المدراء والمعلمين والموظفين الإداريين في قطاع التعليم الحكومي بقرار الاتحاد العام للمعلمين تنفيذ إضراب شامل يستمر لخمسة أيام، احتجاجاً على ما وصفه بيان الاتحاد بإجراءات تعسفية، وبأنها تخدم مصالح حزبية، قامت باتخاذها وزارة التربية والتعليم في حكومة غزة، وشملت جملة من القرارات الإدارية، بما فيها حملة واسعة من التنقلات بين مدراء ومعلمي المدارس الحكومية في القطاع. وفي تطور لاحق أصدر جهاز الأمن الداخلي، التابع لوزارة الداخلية في حكومة غزة، تعميماً وصل مدراء ومديرات المدارس الحكومية، يهدد فيه باتخاذ ما سماها الإجراءات القانونية اللازمة بحق كل من يقوم بالتشويش على المسيرة التعليمية. ومن جهة أخرى اعتقلت شرطة إدارة المباحث الجنائية، التابعة لحكومة غزة عدداً من نظار المدارس في قطاع غزة، ويبدو أن الاعتقالات قد جاءت على خلفية تنفيذ الإضراب.

وخلال العام ٢٠٠٨ تعرضت المرافق الخدمية إلى أضرار خطيرة بعد أن نفذ موظفو الخدمة المدنية في كافة القطاعات والمرافق الحكومية إضراباً شاملاً، وخاصة قطاعي الصحة والتعليم

وقد تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بقلق شديد كافة التطورات المتلاحقة والتي مست قطاع التعليم الحكومي، وخلفت أضراراً بالغة بمستقبل الطلبة في كافة مراحل التعليم الابتدائية والإعدادية والثانوية. وقد دعا المركز كافة الأطراف، بما فيها حكومتي غزة ورام الله، إلى التوقف الفوري عن كافة الإجراءات والقرارات التي أدت إلى توقف العمل كلياً أو جزئياً في مدارس القطاع. وأهاب المركز بكافة الأطراف بالعمل على احترام وتعزيز حق كافة المواطنين في التربية والتعليم، بما يكفل تنمية الشخصية الإنسانية وتنمية قدراتهم من أجل تمكينهم من المشاركة في بناء مجتمعهم الحر. وطالب المركز كافة الأطراف بالتوقف الفوري عن كافة الإجراءات التي تمت، وعدم إقحام قطاع التربية والتعليم في أتون الصراع السياسي القائم بين حركتي فتح وحماس، وتشويش مصالح الطلبة والعام الدراسي الجديد. ودعا الشرطة الفلسطينية إلى الإفراج الفوري عن المدراء والمعلمين الذين تم اعتقالهم على خلفية تنفيذ الإضراب في مدارس القطاع الحكومية. واستهجن التهديدات المختلفة الصادرة عن مختلف الجهات ضد العاملين في قطاع التعليم، والتي خلقت أجواءً من القلق والخوف على مستقبل المعلمين والمدراء والموظفين الإداريين في

هذا القطاع. واعتبر المركز أن القانون الفلسطيني يكفل لكل شخص الحق في ممارسة الإضراب كتعبير احتجاجي ودفاعاً عن مصالح الجماعات المختلفة، ولكنه يقوم على أساس اختياري وتطوعي دون ممارسة إكراه أو تهديد بعقوبات ضد من يتخلف عن المشاركة فيه، بغض النظر عن الجهة التي تمارس هذا التهديد أو الإكراه. وطالب المركز وزارة التربية والتعليم في غزة بدعوة الاتحاد العام للمعلمين للتفاوض حول كافة القضايا الإشكالية، بما فيها القرارات التي تم الاحتجاج عليها في حينه، بما يكفل التوصل لاتفاق يكفل تغليب المصالح الفضلى لطلبة وطالبات قطاع التعليم الحكومي في قطاع غزة، ويحقق المصالح المشتركة للوزارة وللعاملين في هذا القطاع، بما في ذلك عودة الدراسة في كافة المرافق تحقيقاً لمصالح الطلبة.

وفي تطور خطير، وبتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣٠، أعلن موظفو الوظيفة العمومية تنفيذ الإضراب الشامل في كافة المرافق الحكومية في قطاع غزة، وذلك إثر دعوة أصدرتها نقابة العاملين في الوظيفة العمومية في فلسطين. وقد انضم الآلاف من موظفي القطاع الحكومي في قطاع غزة إلى الإضراب الشامل، بعد أن كان موظفو قطاع التعليم الحكومي قد بدأوا إضراباً مفتوحاً عن العمل قبل ذلك بأسبوع، وذلك بدعوة من الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. وقد تزامن ذلك مع دعم حكومة رام الله الإضراب وتهديدها باتخاذ إجراءات عقابية لمن لا يلتزم به، بما في ذلك الفصل من الخدمة وقطع الرواتب. وفي المقابل أعلنت الحكومة المقالة في غزة عن إجراءات، شملت الملاحقة والمتابعة الأمنية للعشرات من موظفي التعليم الحكومي، وهددت بفصل من يلتزم بالإضراب واتهمته بتدمير المسيرة التعليمية. وقد عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في حينه عن قلقه جراء التداعيات الخطيرة التي نجم عنها شلل في قطاع الوظيفة العمومية، ووقف كافة الخدمات التي يتلقاها المواطنين في قطاع غزة. كما اعتبر أن ذلك يمثل قتل لهيبة المعلم وللروح الإنسانية في الطبيب. وأكد المركز في حينه على ما يلي:

- استهجن وبشدة، وعلى ضوء المعرفة الجيدة لتاريخ علاقات العمل على الصعيد العالمي والمحلي، أن يدعم المشغل(ممثلاً هنا بالحكومة في رام الله) الإضراب، وأن يطالب المشتغلين بالالتزام بالمشاركة في فعاليات الإضراب، وأن يهدد من لا يلتزم به بالفصل من الوظيفة والحرمان من الراتب والمستحقات المالية. وقال أنه قد جرت العادة أن يستخدم المشغل، سواء كان خاصاً أو حكومياً، كافة الإجراءات التي تمنع تنفيذ الإضراب وتوقف العمل، وأن تاريخ الحركة النقابية يوضح دوماً أن أرباب العمل هم من يلجأون إلى إجراءات مختلفة كخصم أيام الإضراب، الفصل من الخدمة أو قطع الراتب ومنع صرف المستحقات المالية للمشتغلين الذين يضربون أو يقومون بفعاليات احتجاجية. واعتبر انعكاس المعادلة فيما يتعلق بالإضراب في قطاع غزة بأنه يمثل تقويضاً للإضراب ذاته، وينزع عنه الطابع الشرعي من حيث كونه إضراباً مسيساً تماماً، ولا علاقة له بقضايا النضال المطلبي الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق مصالح الجماعات المختلفة من موظفي القطاع الحكومي. وأن تنفيذ ذلك الإضراب يمثل أحد تجليات حالة الانقسام السياسي الحاد في المجتمع الفلسطيني، وتتويجاً لأفعال مختلفة تصدر عن طرفي الصراع والانقسام السياسي بما يستجيب لرؤية كل طرف منهما.

وأن تنفيذ ذلك الإضراب يمثل أحد تجليات حالة الانقسام السياسي الحاد في المجتمع الفلسطيني

- واستغرب ألا ينظر إلى المصالح الفضلى للشرائح المختلفة التي دفعت ثمن تنفيذ تلك القرارات، ولا حجم المخاطر التي أحاقت بالمواطنين جراء استمرار توقف قطاع الخدمات العمومية كلياً، بما في ذلك قطاع الخدمات الصحية ومرافق الخدمات الحكومية الأخرى. وانتقد عدم قيام النقابة بتحديد فرق طوارئ، وخاصة في قطاعي الصحة والبيئة، وعلى غير العادة في إضرابات سابقة، كان بإمكانها أن تغطي كافة المشاكل التي نجمت في حينه بسبب الإضراب. واعتبر المركز أن الإضراب هو أرقى أشكال التعبير الاحتجاجي الذي تمارسه جماعة ما ضد مشغلها، وذلك من أجل تحقيق مطالب ومصالح لها. غير أنه طوعي وباختيار الفرد العضو من تلقاء نفسه، ولا يكون إجبارياً أو بإكراه الفرد بالتهديد أو التخويف أو الإرهاب. وأن ما جري في هذا الشأن هو وضع موظف الخدمة المدنية رهينة للتهديد بالفصل من الوظيفة من قبل حكومة رام الله إذا ما لم يستجب لتنفيذ الإضراب، وحرمانهم من رواتبهم ومستحقاتهم المالية هو أحد التعبيرات الخطيرة لوسائل الإكراه.

- واعتبر أن الموظف العمومي في قطاع غزة بات ضحية لسياسات رسمية تحاربه في وسائل عيشه، وتستغل الحاجة والعوز له ولأفراد أسرته في إطار التهديد بالفصل من الخدمة، قطع الرتب والحرمان من

المستحقات المالية. وأكد أن الحكومة لا تملك، وفقاً لقانون الخدمة المدنية المعدل (رقم ٤) لسنة ٢٠٠٥، حق قطع الراتب عن أي من موظفي الخدمة المدنية، إلا في نطاق مخالفات القانون ذاته. وعليه فإن التهديدات المختلفة، التي ذكرت أعلاه، هي إجراءات غير قانونية، بل وتعسفية وتمثل انتهاكاً صارخاً لحق كل إنسان في العمل والتمتع بمستوى معيشي لائق، وأنه يمكن ملاحقة من يرتكبها أو يأمر بارتكابها قضائياً. وذكر بأن المركز سبق وأن حذر من النتائج الكارثية لوقف العمل في جهاز النيابة العامة والأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون بعد أحداث يونيو ٢٠٠٧، وأن الجميع دفع ثمن ذلك باهظاً، بما في ذلك انهيار المنظومة القضائية الفلسطينية. وبات الجمهور هو الضحية لذلك، فيما تكرر ما جرى رغم التحذيرات المختلفة بأن الضحية هنا هو الجمهور أيضاً.

- وأشاد المركز بمواقف النقابات المهنية الطبية في قطاع غزة بكافة أطيافها، والأطر النقابية الأخرى، وكذلك هيئة العمل الوطني، والتي أعلنت رفضها الالتزام بالإضراب، ودعوتها أعضائها إلى الالتزام بالعمل والدوام في الدوائر الصحية حفاظاً على المصلحة العليا للمواطن الفلسطيني في القطاع.

- وحذر المركز في حينه من وضع موظف الخدمة المدنية بين مطرقة التهديد بالفصل من الوظيفة من حكومة رام الله إذا ما لم يستجيبوا لتنفيذ الإضراب، وسندان متابعتهم وملاحقتهم أمنياً وإحلال موظفين جدد في أماكنهم من قبل حكومة غزة في حال تنفيذهم الإضراب.

لا تملك الحكومة حق قطع الراتب عن أي من موظفي الخدمة المدنية إلا في نطاق مخالفة القانون ذاته.

- وأدان كافة الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها الأجهزة الأمنية في حكومة غزة، والتي شملت المتابعة والملاحقة الأمنية للعشرات من الموظفين في الوظيفة العمومية، واعتقال عدد منهم وإساءة معاملة آخرين، ودعا إلى الإفراج الفوري عن كل من جرى اعتقاله على خلفية الإضراب. وأعاد المركز التأكيد على مواقفه السابقة والتي تدعو إلى فتح حوار ومفاوضات فورية لطرح كافة قضايا الخلاف وفقاً لمنظور نقابي ومطلبي محض، وبعيداً عن أي من أشكال التسييس، وذلك بهدف الارتقاء بالوظيفة العمومية على قاعدة الكفاءة والأقدمية، لا على أساس الانتماءات السياسية. ودعا جميع الأطراف إلى تغليب المصلحة العليا للمواطن الفلسطيني، الطالب والمريض على حد سواء.

وفي خطوة جديدة مخالفة للقانون الفلسطيني، وجهت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في الضفة الغربية كتباً لعشرات المعلمين والمعلمات من المحسوبين على حركة (حماس) قررت فيه إلغاء تعيينهم في الوزارة المذكورة اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٤. وقد أدان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في حينه هذا الإجراء غير القانوني، والذي زج بموظفي الخدمة المدنية في أتون الصراع السياسي الدائر بين حركتي فتح وحماس. ودعا المركز السلطة الفلسطينية إلى إلغاء القرارات المشار إليها، والسماح لكافة المعلمين والمعلمات الذين أبلغوا به بالعودة الفورية إلى أماكن عملهم. وطالب المركز بتحييد قطاع الوظيفة المدنية، واعتماد قانون الخدمة المدنية أساساً في التعامل مع كافة القضايا المتعلقة بعمل الموظف العمومي، وكفالة حماية واحترام وتعزيز الحق في العمل، والحق في تقلد الوظائف العامة في البلاد، وذلك على قاعدة المساواة في التمتع بفرص العمل على أساس مبدأي الكفاءة والأقدمية، ودونما تمييز لأي سبب كان، بما في ذلك التمييز على أساس الرأي السياسي أو الانتماء الحزبي.

القسم الثاني

تقرير نشاطات المركز
خلال العام ٢٠٠٨

تقارير نشاطات الوحدات

مقدمة

تناول القسم السابق من التقرير حالة التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد شهد العام ٢٠٠٨، تدهوراً غير مسبوق على صعيد الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويظهر التقرير مجموع العوامل التي دفعت وتدفع بشكل متزايد الى الحالة غير المسبوقة من التدهور في أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد كان التصعيد الإسرائيلي المستمر بحق المدنيين الفلسطينين وممتلكاتهم العامل الأبرز في تلك الإنتهاكات التي يرتقي معظمها الى جرائم حرب، وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي. بالإضافة الى تشديد وتيرة الحصار الإسرائيلي على نحو خطير وغير مسبوق تركت أثارها المدمرة على الاوضاع الإنسانية والمعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحديداً في قطاع غزة. كما أن حالة الانقسام الفلسطيني لم تترك تداعياتها على حالة حقوق الإنسان فقط، بل طالت كل مكونات المجتمع الفلسطيني، واستمرت الانتهاكات من كلا طرفي النزاع، حركتي فتح وحماس، مسجلة بتلك الانتهاكات حالة غير مسبوقة بالتعدي على سيادة القانون وكافة حقوق الإنسان المكفولة في القانون الفلسطيني والقانون الدولي لحقوق لإنسان. وقد ترافق كل ذلك مع استمرار المقاطعة الدولية على قطاع غزة، والصمت الدولي غير المبرر والمرفوض على ما تقترفه قوات الاحتلال من جرائم يومية بحق المدنين بمنع أبسط الأساسيات الحياتية لبقاء الإنسان.

وتتصادف هذه الحالة المأساوية لأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع الذكرى الستون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذكرى النكبة الفلسطينية ١٩٤٨ (ذكرى إقتلاع الشعب الفلسطيني من جذوره). ستون عاماً مضت ولا يزال الشعب الفلسطيني يحرم من حقوقه المكفولة في القوانين الدولية وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وحق العودة للاجئين الفلسطينين.

وفي خضم هذه الأوضاع، واصل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مسيرته في الدفاع عن حقوق الإنسان وبالتأكيد على إلتزاماته بتنفيذ برامجه، خططه ونشاطاته التي تضاعفت بتضاعف مسئولياته في ظل الأوضاع المأساوية التي شهدها العام ٢٠٠٨.

وقبل الخوض في تفاصيل النشاطات، نرى من الأهمية بمكان التشديد على بعض العناوين التي تميزت بها نشاطات المركز خلال العام ٢٠٠٨، وقد كان أبرزها ما يلي:

١. تكثيف الجهود لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيلين وتقديمهم للعدالة الدولية

واصل المركز في العام ٢٠٠٨ جهوداً مكثفة وحثيثة لملاحقة مجرمي الحرب من القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين لمحاكمتهم أمام المحاكم الدولية في إطار مسؤولياتهم عما تقترفه قوات الاحتلال الإسرائيلي من جرائم بحق المدنيين الفلسطينين. وقد توجت هذه الجهود المنظمة التي يبذلها المركز، منذ سنوات عدة، بالعديد من النجاحات أعطت مردودات ايجابية متصاعدة ومستمرة على صعيد الملاحقة القضائية لقادة الإحتلال. فقد تابع المركز خلال العام ٢٠٠٨ ، جهوده المكثفة من خلال مضاعفة الاتصالات واللقاءات بهدف الاستشارات القانونية والتنسيق على كافة المستويات. ونجح المركز في بناء العديد من الملفات القانونية من خلال الدائرة القانونية وبالتنسيق الكامل مع العديد من المنظمات الحقوقية والمحامين في العديد من البلدان العربية والأوروبية. كما قام مدير المركز المحامي راجي الصوراني وبمساندة طاقم المركز بعقد العشرات من اللقاءات، الإجتماعات والمؤتمرات، في إطار العمل المستمر على صعيد هذا الملف، حيث توجت جهودهم خلال العام ٢٠٠٨، بقضيتين هامتين:

• قضية اسبانيا

تقدم المركز بدعوى قضائية أمام المحكمة الوطنية الأسبانية، وهي أعلى هيئة قضائية اسبانية بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٨، ضد سبعة مسئولين عسكريين إسرائيليين سابقين، متهمين باقتراف جريمة حرب في قطاع غزة في العام ٢٠٠٢، أسفرت عن قتل وإصابة عشرات المدنيين الفلسطينيين. من بين المتهمين الإسرائيليين، وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، بنيامين بن اليعازر، ومستشاره العسكري، مايكل هيرتسوغ، ورئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق، موشيه يعالون، وقائد العملية، قائد سلاح الجو، دان حالوتس.

• قضية هولندا

وهي قضية أخرى، تقدم فيها المركز بشكوى إلى النيابة العامة الهولندية، وعبرشركة قانونية وسيطة للمطالبة باعتقال ومحاكمة الجنرال عامي أيالون، رئيس جهاز الأمن العام الاسرائيلي السابق، خلال الفترة بين ١٨ فبراير ١٩٩٦-١٤ مايو، ٢٠٠٠. وقد أعد المركز الملف القانوني للمسؤول الإسرائيلي على خلفية قضية تعذيب بحق المواطن الفلسطيني، خالد الشامي، أحد ضحايا التعذيب في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠ عندما كان ايالون في منصبه.

• مؤتمر القاهرة

بالتعاون مع مؤسستين شريكتين في مصر، هما المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، استضاف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في القاهرة، بتاريخ ٨-١١-٢٠٠٨، مؤتمراً حول حقوق الإنسان. وركز المؤتمر الذي استمرت فعالياته ليوم واحد على جرائم الإعدام خارج إطار القانون وملاحقة الإسرائيليين المشتبه فيهم بارتكاب جرائم حرب. حضر المؤتمر أكثر من ٦٠ موفداً دولياً، من بينهم محامون ومدافعون عن حقوق الإنسان من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مصر، المغرب، إسبانيا، جنوب إفريقيا والمملكة المتحدة. كذلك حضر إلى المؤتمر ممثلون من لجنة الحقوقيين الدوليين، مؤسسة دياكونيا السويدية، مركز العدالة الانتقالية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان. وناقش المؤتمرون القضايا

القانونية والقضائية حول جرائم الإعدام خارج إطار القانون التي ترتكبها القوات الإسرائيلية التي تحتل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقضايا متعلقة بالمحاسبة والعدالة الانتقالية.

لقد خلق مؤتمر القاهرة فرصة نادرة للمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان لمناقشة الوضع الحالي للولاية القضائية الدولية من مناظير دولية مختلفة، وإمكانية توسيع إنفاذ الولاية القضائية الدولية في ٢٧ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وعلى هامش أعمال المؤتمر، عقد لقاء في بتاريخ ٩ نوفمبر، خصص للحديث عن الملاحقة القضائية لمجرمي الحرب من قادة وضباط الإحتلال، خاصة وأن جرائم الإغتيالات كانت من أبرز الجرائم التي اُرتكبت وتم بناء ملفات قانونية بشأنها من أجل الملاحقة القضائية. وقد عقد المحامي راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، اجتماعات مكثفة مع المحامين الدولين من بينهم المحامي دانيال ماكوفر، كيت مينارد، غونز الو بوي، انطونيو سيجورا بالإضافة الى عدد من المحامين من المركز الدولي للعدالة القضائية. وتركز النقاش على استعراض ما تم عمله على صعيد إعداد الملفات القضائية الخاصة بمقاضاة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيلين.

٢. تعزيز العمل مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مواجهة التدهور في أوضاع حقوق الإنسان

يبرز جهد المركز في هذا الإطار من خلال العمل المستمر لكافة الوحدات في المركز بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني على مختلف الأصعدة المتعلقة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. بالاضافة الى النشاطات الرئيسة للوحدات المختلفة في المركز، خاصة وحدة التدريب، حقوق المرأة، تطوير الديمقراطية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عمد المركز على مضاعفة جهده بما أقتضته الظروف الاستثنائية للحالة الفلسطينية، فقد شارك المركز في:

• لجنة الوفاق والمصالحة الوطنية

شارك المركز خلال العام ٢٠٠٨، في الجهود المبذولة من خلال لجنة الوفاق والمصالحة الوطنية لانهاء حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني. تشكلت اللجنة من شخصيات وطنية، سياسية واكاديمية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني بهدف إنهاء حالة الانقسام والصراع الداخلي. كثف المركز من نشاطاته في إطار اللجنة في متابعة العديد من قضايا الخلاف الداخلي عبر سلسلة من النشاطات والفعاليات، تضمنت نشاطات إعلامية واتصالات مكثفة مع طرفي النزاع في غزة ورام الله في محاولة لانهاء قضية الانقسام السياسي ومعالجة تداعياتها المختلفة على المجتمع والقضية الوطنية الفلسطنية.

• لجنة الافراج عن المعتقلين السياسين

نشط المركز خلال العام ٢٠٠٨، في إطار اللجنة المعنية بالافراج عن المعتقلين السياسين في كل من غزة ورام الله. شُكلت اللجنة من مجموعة من الشخصيات الوطنيبة (سياسية، أكاديمية واعتبارية) لمتابعة وإنهاء ملف الاعتقال السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية. وعمل المركز، وبشكل مكثف، في إطار اللجنة لوضع حد لهذا الانتهاك الواضح للقانون الفلسطيني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك من خلال جملة من الاتصالات والمبادرات الهادفة إلى إنهاء هذا الملف.

• الحملة الدولية الفلسطينية لفك الحصار عن غزة

هي مبادرة من شخصيات وطنية ومؤسسات المجتمع المدني تهدف الى تكيف الجهود المحلية والدولية من أجل فك الحصار المفروض على قطاع غزة. نشط المركز في إطار الحملة عبر جملة من المبادرات التي اطلقتها الحملة لحشد التأييد والمناصرة الدولية لفك الحصار المفروض على قطاع غزة. وقد توجت جهود اللجنة بالنجاح في العديد من المبادرات حيث إنضم الى اللجنة العديد من المنظمات والشخصيات الدولية ولجان التضامن مع الشعب الفلسطيني. ونجحت اللجان الدولية بتسيير العديد من الرحلات البحرية، عبر ما عرف بسفن فك الحصارعن غزة، حيث وصلت هذه السفن الى شواطئ قطاع غزة وعلى متنها العشرات من المتضامنين الأجانب وبعض المساعدات الإنسانية.

• **لجنة متابعة إغلاق الجمعيات والمؤسسات الأهلية**

هي لجنة تشكلت عقب اجتماع دعت اليه شبكة المنظمات الأهلية في أعقاب قيام الحكومة في غزة بإغلاق أكثر من ٢٠٠ جمعية ومؤسسة أهلية، في إطار حملتها التي نفذتها بعد جريمة تفجير الشاطئ. شارك في اللجنة مجموعة من منظمات المجتمع المدني وممثلي الأحزاب والقوى السياسية حيث مثل المركز، حمدي شقورة، مدير وحدة تطوير الديمقراطية. وقد عقدت اللجنة عدة لقاءات واجتماعات لتنسيق المواقف وتحديد أولويات الاتصالات مع الجهات المختصة، وتمكنت من عقد العديد من الاجتماعات مع عدد من المسؤلين وممثلي الحكومة في غزة منهم: رئيس الوزراء في غزة، اسماعيل هنية؛ القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي، د. أحمد بحر؛ لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي. وخلال جميع تلك اللقاءات تم التأكيد على ضرورة احترام الحق في تكوين الجمعيات وإعادة فتح الجمعيات والمؤسسات المغلقة وإعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها أو مصادرتها.

٣. تعزيز التعاون مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية

في ظل التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً للعمل الجماعي وتعزيز التنسيق والتعاون بين منظمات حقوق الإنسان على المستوى المحلي. ويشمل ذلك منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي داخل إسرائيل ومنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية. وقد تميز العام ٢٠٠٨ بدرجة أعلى من التنسيق والتعاون بين المركز وهذه المنظمات، ويتضح ذلك من الزيادة الملحوظة في الفعاليات والأعمال المشتركة، مثل إصدار البيانات الصحفية والرسائل والاتصالات والقضايا المرفوعة أمام المحاكم. بعض النشاطات كان بمبادرة من قبل المركز، فيما بعضها الآخر كان بمبادرة من منظمات زميلة. علماً بأن جميع الاتصالات مع المنظمات خارج قطاع غزة كانت تتم بواسطة الهاتف – الفيديو كونفرنس أو غير ذلك من وسائل الاتصال، حيث حالت إجراءات الحصار والقيود المفروضة على حركة المدنيين دون التواصل المباشر بين المدافعين عن حقوق الإنسان في قطاع غزة وخارجه.

• **التحالف الفلسطيني لمناهضة عقوبة الإعدام**

شارك المركز الفلسطيني بالتعاون عدد من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية على تشكيل التحالف الفلسطيني لمناهضة عقوبة الإعدام. وتقوم استراتيجية التحالف على رؤية واضحة بضرورة إلغاء عقوبة الإعدام من القوانين الفلسطينية، وذلك من خلال الضغط والمناصرة، التوعية والتجنيد لقوى المجتمع المدني. وقد نفذ التحالف مجموعة من النشاطات المتميزة خلال العام ٢٠٠٨، كان أبرزها المؤتمر الفلسطيني الأول لمناهضة عقوبة الإعدام والذي عقد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢، في مدينة البيرة.

٤. تعزيز العمل مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان على المستوى الدولي

واصل المركز في العام ٢٠٠٨، تعزيزه جهود التعاون مع منظمات حقوق الإنسان الدولية على صعيد الحشد والمناصرة وبناء التحالفات من أجل التعريف بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد شارك المركز في العديد من المؤتمرات والندوات المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان من أجل طرح قضية الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال بحق المواطنين الفلسطينيين. ويهدف المركز الى تشكيل توجه دولي ضاغط وفاعل من خلال حث الأطراف السامية المتعاقدة لإتفاقية جنيف الرابعة والاتحاد الأوروبي لممارسة الضغط على حكومة الإحتلال لوقف انهاكاتها بحق المواطنين الفلسطينيين.

٥. استمرار الجهود لتعزيز العمل على قضايا النوع الاجتماعي

واصل المركز خلال العام ٢٠٠٨، جهوده في دعم وتعزيز قضايا النوع الاجتماعي والمتعلقة بكافة القضايا النسوية في المجتمع الفلسطيني. فقد استمر المركز في تطبيق سياسة متوازنة تراعي النوع الاجتماعي، سواء كان ذلك في إطار التعينات الدائمة والمؤقتة التي قام بها المركز أو حتى

على صعيد البرامج التدريبية.خلال العام ٢٠٠٨، رفد المركز الى طاقمه أعضاء جدد ، أثنتان من النساء ، إحداهما محامية عملت في وحدة المرأة و الأخرى مترجمة عملت في وحدة الترجمة.

في الإطار التتدريبي، استوعب المركز مجموعة من المتدربين في صفوف طاقم العاميلن في المركز، كان من بين المتدربين الثلاثة عشر اللذين استوعبهم المركز ، عشر نساء.

كما واصل المركز مراعاة سياسة الفرص المتكافئة في الترقية الادارية بين موظفيه، بإتباعه سياسة متوازنة فيما بين الجنسين من العاملين في المركز. وواصل المركز سياسته في تعزيز دور المرأة في المشاركة في عملية صنع القرار بمفاصل ومراحل العملية المختلفة من التخطيط ورسم السياسات إلى خطط العمل والتنفيذ. ومن الجديرذكره أن المركز يضم إمرأتين من مجموع لجنة البرنامج السبعة، وهي اللجنة المعنية برسم سياسات وخطط المركز وتنفيدها.

وعمل المركز خلال العام٢٠٠٨ على مواصلة توجهاته باستهداف قطاعات واسعة من النساء ومن كافة الخلفيات الاجتماعية والتعليمية والعمرية. فقد أفردت الوحدات الرئيسية في المركز: وحدة المرأة، وحدة التدريب، وحدة تطوير الديمقراطية ووحدة الحقوق الاقتصادية والإجتماعية برامج خاصة بالمرأة. كما عملت وحدات المركز على رصد كافة الانتهاكات بحق المرأة وتسليط الضوء على هذه الانتهاكات في سبيل كشفها وفضحها كأحد وسائل التصدي لها.

. . . . . .

وحدة المساعدة القانونية

استمرت وحدة المساعدة القانونية بالعمل على كافة النشاطات التي أدرجت في خطتها السنوية للعام ٢٠٠٨، وبذلت جهوداً حثيثة لإنجاز كافة النشاطات المدرجة في الخطة السنوية. علماً بأن الوحدة تعمل على تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على الأجندتين الإسرائيلية والفلسطينية وفيما يلي استعراض لجميع نشاطات وحدة المساعدة القانونية خلال عام ٢٠٠٨.

أولاً: على الأجندة الإسرائيلية

أنجزت الوحدة القانونية ما ورد في خطتها السنوية من أنشطة خاصة بتقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وقد انتزعت الوحدة عدداً من السوابق القضائية هذا العام، وسيجري تفصيلها لاحقاً، وفيما يلي استعراض نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.

مخرج رقم (١)

تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

١) الحد من ظاهرة التعذيب

٢) توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

٣) الإفراج عن المعتقلين

٤) تحقيق ظروف اعتقال أفضل

٥) تحديد الوضع القانوني و أماكن اعتقال المعتقلين

النشاطات

واصلت الوحدة تقديم خدمات قانونية للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال توفير محامين لزيارتهم والدفاع عنهم، وتقديم الشكاوى والالتماسات للجهات المختصة، فقد بلغ عدد المعتقلين اللذين استفادوا من الخدمات القانونية ٦٩ معتقلاً فلسطينياً، ويمكن إجمال هذه الخدمات على الشكل التالي:

تمثيل المعتقلين في المحاكم الإسرائيلية

قامت الوحدة خلال العام ٢٠٠٨ بتقديم المساعدة القانونية لـ ٦٩ معتقلاً فلسطينياً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من أجل تحديد أماكن اعتقالهم، وكذلك تحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية.

كما بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي الوحدة المنتدب ١٠٥ زيارات للمعتقلين في أماكن اعتقالهم من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني، جدير ذكره بأن كل معتقل يتلقى العديد من الزيارات من قبل المحامي.

تقديم الشكاوى والالتماسات

أولاً الشكاوى

تقدمت الوحدة بعدد ٢٠ شكوى لجهات مختصة منها مصلحة السجون الإسرائيلية، المستشار القانوني لمصلحة السجون، المستشار القانوني الإسرائيلي، النيابة العامة الإسرائيلية، ويمكن توضيح هذه الشكاوى على الشكل التالي:

- تابعت الوحدة ١١ شكوى لوقف التعذيب قدمت هذه الشكاوى للنيابة العامة الإسرائيلية من أجل فتح تحقيق في شكاوى تعذيب، وهي متابعة من السنوات السابقة.
- تقديم ٥ شكاوى لمصلحة السجون الإسرائيلية، وللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب، لمعرفة الوضع الصحي للمعتقلين، بالإضافة إلى قيام محامي المركز المنتدب بعمل زيارة خاصة لـ ٧ معتقلين مرضى.
- تقديم شكوى واحدة لكل من مصلحة السجون الإسرائيلية، و المستشار القانوني لمصلحة السجون، وللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب، من أجل التحقيق في وفاة أحد المعتقلين داخل سجن بئر السبع نتيجة عدم تلقيه العلاج اللازم.
- تقديم شكوى واحدة لمصلحة السجون الإسرائيلية بخصوص استرداد أمانات لمعتقل مفرج عنه.
- تقديم شكوى واحدة للصليب الأحمر بخصوص منع عائلة معتقل مريض من زيارته في مكان اعتقاله.
- تقديم شكوى واحدة لنيابة الدولة في إسرائيل، وللمستشار القانوني لمصلحة السجون الإسرائيلية بخصوص قرار إبعاد معتقل فلسطيني من سكان قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية.
- واصدرت الوحدة بياناً واحداً يتعلق بالتحقيق في وفاة المعتقل داخل سجون الاحتلال فضل شاهين خلال العام ٢٠٠٨.
- يضاف إلى ذلك، الحصول على لوائح اتهام لـ (١٥) معتقل، ومساعدة ذوي المعتقلين في دفع كانتينا لاثنين من المعتقلين.

ثانياً الالتماسات

خلال العام ٢٠٠٨ تقدمت الوحدة بـ (٣) التماسات، وهم كالتالي:

- التماس قدم بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠٠٨ لمحكمة الشؤون الإدارية ببئر السبع من أجل الاعتراض على عدم سماح إدارة سجن المجدل من زيارة محامي المركز للمعتقلين.
- التماس قدم بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٨، مع عدد من المؤسسات الحقوقية للمحكمة العليا الإسرائيلية من أجل طلب إعادة وتجديد الزيارات لأهالي المعتقلين بزيارة أبنائهم داخل السجون الإسرائيلية.
- التماس قدم بتاريخ ٠١ ديسمبر ٢٠٠٨ للمحكمة العليا الإسرائيلية بالقدس من أجل إلغاء قرار إبعاد معتقل فلسطيني من سكان قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية.

توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

تعمل الوحدة القانونية ضمن برنامج توفير الرعاية الصحية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية من أجل تحقيق ظروف اعتقال أفضل لهم وذلك عبر التنسيق والتعاون مع مؤسسات صحية إسرائيلية، منها رابطة أطباء لحقوق الإنسان واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب، من أجل متابعة أوضاع المعتقلين الصحية في السجون الإسرائيلية الذين بحاجة لتوفير أطباء لزيارتهم والمساعدة فيما يخص أوضاعهم الصحية، وقد قامت الوحدة خلال العام ٢٠٠٨ بتقديم مراسلات لكل من رابطة أطباء لحقوق الإنسان و اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب من أجل زيارة ٧ معتقلين مرضى في أماكن اعتقالهم لتقييم وضعهم الصحي والعمل على تحسينه.

تقديم الاستشارات القانونية لأهالي المعتقلين

واصلت الوحدة استقبال أهالي المعتقلين وتقديم الاستشارات القانونية لهم وذلك من خلال المحامين في مقر المركز بمدينة غزة وفرعيه في مدينة خان يونس ومخيم جباليا، حيث بلغ عدد الاستشارات المقدمة لهم ٢٦٧ استشارة خلال العام ٢٠٠٨.

الأبحاث المتعلقة بالمعتقلين الفلسطينيين

عملت وحدة المساعدة القانونية خلال العام ٢٠٠٨ على إصدار تقرير قانوني خاص حول معاناة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وكان بعنوان «معاناة خلف القضبان».

مؤشر القياس

- بلغ عدد المعتقلين الذين تابعتهم الوحدة ٦٩ معتقلاً فلسطينياً.
- بلغ عدد المعتقلين المفرج عنهم بعد متابعة الوحدة لملفاتهم ١٥ معتقل، حيث تم الإفراج عنهم دون توجيه لوائح اتهام بحقهم.
- بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي الوحدة المنتدب ١٠٥ زيارات للمعتقلين في أماكن اعتقالهم لمعرفة ظروف اعتقالهم.
- تابعت الوحدة الوضع الصحي لـ ٧ من المعتقلين الفلسطينيين المرضى وذلك من أجل تحسين ظروفهم الصحية.
- الحصول على لائحة الاتهام لـ ١٥ معتقلين.
- الحصول على قرار حكم لمعتقل واحد.
- بلغ عدد الشكاوى التي وجهت لجهات مختصة بخصوص التحقيق في وفاة معتقل داخل سجن المجدل شكوى واحدة.
- بلغ عدد البيانات الصحفية التي أصدرتها الوحدة بيان واحد.
- بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة في شكاوى التعذيب رد سلبي واحد بخصوص تعذيب معتقل فلسطيني داخل السجون الإسرائيلية.
- بلغ عدد القرارات السلبية الصادرة عن نيابة الدولة في إسرائيل رداً واحداً وكان بخصوص الشكوى المتعلقة بقرار إبعاد معتقل فلسطيني من سكان قطاع غزة لجمهورية مصر العربية.
- استرداد أمانات لمعتقل سابق.
- بلغ عدد القرارات الإيجابية قرر واحد، صادر عن محكمة الشؤون الإدارية ببئر السبع على عدم سماح إدارة سجن المجدل من زيارة محامي المركز للمعتقلين. وعلى إثر ذلك قام محامي المركز المنتدب بعدد (١٠٥) زيارات لمعتقلين خلال العام ٢٠٠٨.
- تقديم ٢٦٧ استشارة لأهالي المعتقلين الذين زاروا الوحدة في مقرات المركز.
- نشرت الوحدة القانونية تقرير "معاناة خلف القضبان" على الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ويتسنى لكل زائر للموقع الحصول على نسخة منه.
- زيادة عدد المراجعين يعكس مدى ارتياحهم للمساعدات القانونية التي تقدم لهم.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة زيادة واضحة لعدد حالات الاعتقال من سكان قطاع غزة.
- تلقى المعتقل في مكان اعتقاله أكثر من زيارة من قبل محامي الوحدة المنتدب.
- من خلال متابعة الوحدة لهذا الملف رصدت عددا من المعتقلين الذين يعانون من مشاكل صحية.
- تلقت الوحدة رداً سلبياً من النيابة الإسرائيلية بخصوص شكوى قدمت حول تعذيب أحد المعتقلين.
- تلقت الوحدة رداً سلبيا من النيابة الإسرائيلية بخصوص قرار إبعاد معتقل فلسطيني من سكان قطاع غزة لجمهورية مصر العربية.
- رصدت الوحدة قراراً واحداً من محكمة الشؤون الإدارية ببئر السبع بالسماح لمحامي المركز من زيارة المعتقلين.
- مساعدة الوحدة لاثنين من المعتقلين السابقين في الحصول على أماناتهم بعد الإفراج عنهم.
- مساعدة الوحدة لذوي معتقلين في دفع كانتينا لأبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية.
- رصدت الوحدة عدد من البيانات الصحفية، والتي لاقت صدى واسع من المهتمين في هذا المجال.
- رصد المركز قيام حوالي ١٠٠٠ زائر بزيارة وتحميل تقرير "معاناة خلف القضبان" من الموقع الالكتروني الخاص بالمركز.

مخرج رقم (٢)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحقهم في التعويضات

١) الحصول على تعويضات للضحايا

٢) ملاحقة مجرمي الحرب

٣) تنظيم لقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية العالمية

النشاطات

١) الحصول على تعويضات للضحايا

ولتنفيذ هذا المخرج تم تنفيذ النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

التوثيق القانوني

واصلت الوحدة القانونية عملها على مستوى التوثيق القانوني لجرائم الحرب الإسرائيلية. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها ٢٣٥ ملفاً، موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١): الملفات القانونية الخاصة بجرائم الحرب الإسرائيلية التي أعدتها الوحدة

نوع الجريمة	عدد الملفات
قتل	٧٧
إصابة	٨٩
تدمير وسلب ممتلكات	٦٩
المجموع	**٢٣٥**

تقديم الشكاوى والمراسلات

استمرت وحدة المساعدة القانونية في استقبال شكاوى المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة وصارخة من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، فخلال العام ٢٠٠٨ قامت الوحدة القانونية باستقبال ٢٣٥ شكوى من الضحايا التي تتعلق بانتهاكات إسرائيلية، حيث تم توجيه الشكاوى نيابة عنهم إلى كل من النيابة العسكرية الإسرائيلية وضابط ركن التعويضات في وزارة الدفاع الإسرائيلية للتحقيق فيها وجبر الضرر عن المواطنين المتضررين. تتعلق هذه الشكاوى بجرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات، وهي موزعه كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) شكاوى بشأن جرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة
قتل	٧٧	قيد المتابعة
إصابة	٨٩	قيد المتابعة
تدمير ممتلكات	٦٩	قيد المتابعة
المجموع	٢٣٥	**قيد المتابعة**

هذا بالإضافة إلى أن الوحدة القانونية خلال نفس الفترة السابقة قامت بإرسال ٢٢٣ بلاغاً خطياً إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية، وهذا طبقاً للتعديلات التي طرأت على قانون التعويضات بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٤.

إرسال كتاب للنيابة العسكرية الإسرائيلية بخصوص الرد على خطابهم الذي يفيدون فيه بضرورة تحديد نوع إطلاق النار على ٥ مصابين ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية.

- تقديم شكوى للإدارة المدنية التابعة لقوات الاحتلال في مركز مستوطنة بيت إيل المقامة على أراضي

الضفة الغربية المحتلة من أجل إعادة جواز سفر أردني لمواطن فلسطيني يحمل الجنسية الأردنية.

- تقديم كتاب لبنك لؤومي – فرع المجدل – بإسرائيل من أجل الحصول على ادخار مواطن فلسطيني.
- ناهيك عن متابعة الوحدة للعديد من الشكاوى التي قدمت في العام الماضي حيث وجهت العشرات من رسائل التذكير للنيابة العسكرية الإسرائيلية وضابط ركن التعويضات، بالإضافة إلى إرسال تصاريح مشفوعة بالقسم بناءً على طلب مكتب التعويضات في وزارة الدفاع الإسرائيلية والنيابة العسكرية الإسرائيلية والشرطة العسكرية الإسرائيلية بخصوص العديد من الشكاوى المتابعة منذ العام ٢٠٠٧، والعام ٢٠٠٨.
- إصدار بيان صحفي حول منع إسرائيل نقل الوقود إلى سكان قطاع غزة خرقاً لقرار المحكمة العليا الاسرائيلية.

شكاوى اعتداءات على الصيادين

تابعت الوحدة القانونية العديد من الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة، والتي تمثلت في مطاردة واعتراض قوارب الصيد؛ استهداف صيادين بأعيرة نارية في عرض البحر؛ واحتجاز قوارب صيد دون مبرر. وقد قدمت الوحدة خلال العام، (١٣) شكوى بهذا الخصوص للمستشار القانوني العسكري في قيادة المنطقة الجنوبية التابعة لقوات الاحتلال غزة، موزعه كما هو مبين في الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣) شكاوى الصيادين ونتائج متابعتها

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة
احتجاز قارب صيد	١١	٧ إيجابي- ٣ سلبي – ١ قيد المتابعة
المجموع	١١	**٧ إيجابي- ٣ سلبي– ١ قيد المتابعة**

قضايا ومحاكم

لا تزال الوحدة القانونية تتابع العديد من القضايا في المحاكم الإسرائيلية ضد دولة إسرائيل نيابةً عن ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين نتيجة الجرائم التي ارتكبتها قوات الجيش الإسرائيلي بحقهم، حيث وزعت هذه القضايا ما بين قتل، وإصابة، وتدمير ممتلكات، واعتداءات على معتقلين فلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

مؤشر القياس

- رفع قضية تعويض واحدة نيابة عن ٧ من الضحايا.
- متابعة ٨٩ قضية تعويض تم رفعها أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن الضحايا.
- دفع كفالات مالية للعديد من القضايا المرفوعة أمام المحاكم الإسرائيلية والخاصة بالتعويض.
- بلغ عدد القضايا التي تم شطبها ٢٠ قضية، وبذلك لا تزال الوحدة تتابع ٦٩ قضية تعويض أمام المحاكم الإسرائيلية.
- إصدار بيان صحفي واحد، حول الإفراج عن ثلاثة قوارب صيد كانت تحتجزها قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وسائل القياس

- رصد لعدد الملفات: بلغ عدد الملفات التي تم إرسالها نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ٢٣٥ ملفاً تتعلق بجرائم القتل والإصابة والتدمير وسلب الممتلكات.
- رصد عدد الردود: تلقت الوحدة القانونية العديد من الردود من جهات إسرائيلية رسمية مختلفة حول الشكاوى التي قامت الوحدة بإرسالها، وهي موزعه كما هو مبين في الجدول رقم (٤) على الشكل التالي:
- رصدت الوحدة رداً ايجابياً من المستشار القانوني في قيادة المنطقة الجنوبية في جيش الاحتلال حول إعادة ٦ قوارب صيد صغيرة إلى قطاع غزة.

جدول رقم (٤) الردود التي تلقتها الوحدة من الجهات الإسرائيلية المختصة خلال العام ٢٠٠٨

الجهة ذات العلاقة	رد ايجابي	رد سلبي	قيد المتابعة	المجموع
ضابط ركن التعويضات	لا يوجد	٢٠٨	١٣١	٣٣٩
وزارة الدفاع				
النيابة العسكرية الإسرائيلية – المنطقة الجنوبية	لا يوجد	١١	١٠٦	١١٧
الشرطة العسكرية الإسرائيلية	لا يوجد	--	٥	٥
المجموع	--	**٢١٩**	**٢٤٢**	**٤٦١**

رصد لعدد القرارات والسوابق القضائية

رصد العديد من القرارات التعسفية من المحاكم الإسرائيلية والخاصة في قضايا التعويض والقاضية بدفع كفالات عالية جداً، لا يستطيع أحد من الضحايا دفعها، لصعوبة الأوضاع الاقتصادية.

رصد الوحدة لحالة من التهديد الخطير والحقيقي على العديد من القضايا التي لم تدفع كفالتهم بشطبها وإضاعة حق الضحايا من التعويض.

رصد العديد من قرارات الشطب الصادرة عن المحاكم الإسرائيلية في قضايا التعويض.

٢) ملاحقة مجرمي الحرب

نفذت الوحدة القانونية كافة النشاطات المدرجة في الخطة السنوية للعام ٢٠٠٨ فيما يتعلق بمهام ملاحقة مجرمي الحرب من قادة دولة إسرائيل، وقد كانت تلك النشاطات على النحو التالي:

■ التوثيق القانوني وبناء الملفات

عمل محامو الوحدة القانونية خلال العام على العديد من الإجراءات القانونية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب. وكان أبرز تلك الإجراءات أعمال التوثيق القانوني، الزيارات الميدانية لمكان الجريمة، وأخذ التصاريح المشفوعة بالقسم من الضحايا وشهود العيان. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها قانونياً من قبل الوحدة ٢٣٥ ملفاً، موزعة على النحو التالي:

جدول الملفات التي وثقتها الوحدة قانونياً خلال العام ٢٠٠٨ موزعة حسب الموضوع

نوع الجريمة	عدد الملفات
قتل	٧٧
إصابة	٨٩
تدمير وسلب ممتلكات	٦٩
المجموع	**٢٣٥**

■ شكاوي وقضايا أمام المحاكم الإسرائيلية

- قامت الوحدة برفع قضية تعويض واحدة نيابة عن ٧ من ضحايا، للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة الجرائم التي ارتكبتها قوات الجيش الإسرائيلي بحقهم. ولا تزال الوحدة تتابع العديد من قضايا التعويض ضد دولة إسرائيل نيابة عن الضحايا.
- بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٨، تقدمت الوحدة نيابة عن مالكي ٣ قوارب صيد، وبالتعاون مع مكتب المحامية ليئا تسيمل، بالتماس للمحكمة العليا الإسرائيلية ضد وزير الدفاع الإسرائيلي، وقائد سلاح البحرية الإسرائيلي، للإفراج عن قواربهم المحتجزة لدى قوات الاحتلال. وبتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، أفرجت تلك القوات عن القوارب الثلاثة قبل أن تصدر المحكمة الإسرائيلية العليا أي قرار، خاصة في ظل عدم وجود أي مسوغ قانوني يبرر ما اقترفته قوات الاحتلال بحق الصيادين وقواربهم.

نسج علاقات مع خبراء ومحامين دوليين

لا تزال وحدة المساعدة القانونية مستمرة في توطيد علاقاتها مع العديد من الخبراء والمحامين الدوليين من أجل ملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب.

- واستثماراً لعلاقات المركز مع محامين أصدقاء تم رفع قضية أمام هيئة قضائية هولندية في شهر مايو من هذا العام ضد أحد القادة العسكريين الإسرائيليين بناء على ادعاء المواطن خالد جمعة الشامي، الذي كان أحد ضحايا التعذيب في الفترة من ١٩٩٩- ٢٠٠٠. وقد تقدم الضحية بطلب للسلطات القضائية الهولندية التي أخفقت في اعتقال مدير المخابرات الإسرائيلية في حينه، عامي أيلون، بسبب تأخر مجمع النواب العامين الهولنديين في إصدار قرار يقضي بأن عامي أيلون لا يتمتع بالحصانة، الذي يشغل حالياً منصب وزير بلا حقيبة وزارية في الحكومة الإسرائيلية، بينما كان في زيارة لهولندا وكان يشغل سابقاً منصب رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشين بيت) في الفترة الممتدة من ١٨ فبراير ١٩٩٦ إلى ١٤ مايو ٢٠٠٠. وقد تقدّم الشامي بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠٠٨، بطلب إلى محكمة الاستئناف في لاهاي من أجل إصدار أمر إلى النيابة لفتح تحقيق جنائي مع أيلون، وإصدار أمر تسليم أو أمر اعتقال دولي لضمان تواجده في هولندا خلال أية محاكمة، وكخيار آخر، يطالب السيد الشامي على الأقل بإصدار أمر بإجراء "تحقيق استباقي" لكي يكون بالإمكان فتح ملف تحقيق جنائي.
- وتتويجا لنجاح علاقات المركز مع العديد من خبراء ومحامين دوليين تم رفع دعوى قضائية ضد مسئولين إسرائيليين أمام القضاء الإسباني، في شهر يونيو ٢٠٠٨، وذلك بالتعاون مع كل من الخبراء القانونيين الدوليين (أنتونيو سيجورا، جونزالو بوي، خوان مورينو و راؤول مايلو). جاءت هذه الدعوي بناء على توكيل ٦ من المدنيين الناجين من أسر ضحايا عملية الاغتيال الإسرائيلية في قطاع غزة والتي نفذت في منتصف ليلة ٢٢يوليو ٢٠٠٢ من قبل طائرة إسرائيلية من نوع أف ١٦ حيث أطلقت قذيفة تزن قرابة نصف طن على منزل كان يقطنه صلاح شحادة بحي الدرج بمدينة غزة، أسفرت عن مقتل ١٨ مدنيا وإصابة ٧٧ آخرين وتدمير ١١ منزلا بالكامل و ٣٢ منزلا جزئي.
- هذا بالإضافة لعلاقة المركز مع العديد من المراكز الحقوقية منها مركز الحقوق الدستورية في نيويورك و التي تعنى في عملها بملاحقة مجرمي الحرب، وكذلك مؤسسة هيكمان أند روز في لندن بالمملكة المتحدة، حيث تم التعاون معهم في قضايا مماثلة، ضد مجرمين حرب إسرائيليين من بينهم اللواء المتقاعد دورون ألموج الذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي ، حيث صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ أمر توقيف من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان، بحقه وبسبب فراره من العدالة لم يتم تنفيذ هذا القرار.

مؤشر القياس

لا تزال الوحدة مستمرة في ملاحقة مجرمي الحرب من خلال القضاء المحلي في بعض الدول الأوروبية لجلبهم ومحاكمتهم حيث تقتضي الإجراءات القانونية اعتقال أو توقيف لمجرمي الحرب للتحقيق معهم، وفي ذلك تقييد لحركة مجرمي الحرب الإسرائيليين على المستوى الدولي لإيداع قضايا ضدهم.

- بلغ عدد الدعاوي القضائية التي تم رفعها ضد مجرمين حرب إسرائيليين (٢) قضية، حيث رفعت أمام القضاء الاسباني والقضاء الهولندي.
- قبول المحكمة الوطنية الاسبانية الدعوي القضائية المقدمة من قبل المركز وشركائه ضد سبعة من مسئولين عسكريين سابقين.
- قبول المحكمة الوطنية الهولندية الدعوى القضائية المقدمة ضد عامي ايالون الذي كان يشغل منصب رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشين بيت).
- تقديم طلب لمحكمة استئناف لاهاي من أجل إصدار أمر إلى النيابة لفتح تحقيق جنائي مع عامي أيلون، وإصدار أمر تسليم أو أمر اعتقال دولي لضمان تواجده في هولندا خلال أية محاكمة. وكخيار آخر، يطالب الضحية خالد الشامي على الأقل بإصدار أمر بإجراء "تحقيق استباقي" لكي يكون بالإمكان فتح ملف تحقيق جنائي.
- الاستمرار في ملاحقة مجرمي الحرب من خلال القضاء المحلي لبعض الدول الأوروبية لجلبهم ومحاكمتهم.

- تقييد حركة عدد من المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب ضد الفلسطينيين على المستوى الدولي بسبب رفع قضايا ضدهم.
- لا يزال أمر التوقيف الذي صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بحق اللواء المتقاعد دورون ألموج والذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، ساري المفعول.
- إصدار بيان صحفي عدد (٣)، حول ملاحقي مجرمي الحرب من القادة الإسرائيليين.

وسائل القياس

- رصد الوحدة اهتماماً بالغاً بين الأوساط القانونية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية.
- مجرد إثارة هذا الموضوع يشكل أحد عوامل الردع للحيلولة دون إقدام الكثيرين على اقتراف جرائم حرب خوفاً من الملاحقة القانونية لهم كأفراد أمام القضاء الدولي.

٣. تنظيم اجتماعات خبراء و لقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية:

العمل على الاجتماعات المكملة لمؤتمر ملجا (Malaga):

تم العمل على استكمال الاجتماعات المكملة لمؤتمر ملجا والذي نظمة المركز بتاريخ ٢٨- ٣٠ ابريل ٢٠٠٦ في ملجا – أسبانيا بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومؤسسة هيكمان أند روز، وجمعية القدس، مؤتمرا حول الولاية القضائية الدولية، من اجل تعزيز سيادة القانون ومواجهة الحصانة. حيث أنه بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ تم عقد مؤتمر في العاصمة المصرية القاهرة الذي نظمه المركز بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، حول تطبيق مبدأ الولاية القضائية الدولية فيما يتعلق بمحاكمة المشتبه فيهم بارتكاب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مخرج رقم (٣)

تقديم المساعدة القانونية للمحرومين من حرية الحركة

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من حرية الحركة والتنقل سواء بغرض تلقي العلاج، التعليم، ممارسة الشعائر الدينية، العمل، التواصل الإنساني. فقد شهد العام ٢٠٠٨ استمراراً لإغلاق كافة معابر القطاع الحدودية واستمرار سلطات الاحتلال إحكام حالة الحصار الشامل لنحو مليون ونصف المليون فلسطيني، بالإضافة إلى تدهور خطير في الأوضاع الصحية لسكان قطاع غزة وزيادة أعداد حالات الوفيات نتيجة عرقلة السماح لهم من السفر لتلقي العلاج سواء في المستشفيات الإسرائيلية، مستشفيات الضفة الغربية أو في مستشفيات الدول العربية المجاورة. واستثنى من ذلك فتح المعابر جزئياً ولأيام معدودة، ولفئات محددة جداً. حيث تم تنفيذ هذا المخرج بموجب النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

شكاوى واعتراضات

تابعت الوحدة القانونية ٣١٠ شكوى خلال للعام ٢٠٠٨، حيث قدمت فيها شكاوى لمركز الحالات الإنساني بحاجز ايرز، الجدول التالي يوضح النشاط.

جدول يوضح تفاصيل شكاوى حرية الحركة خلال العام ٢٠٠٨

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة
حرمان مرضى من دخول إسرائيل للعلاج	١٠٣	٥٥ ايجابي- ٣٤ سلبي- ١٤ دون رد
حرمان مواطنين من دخول الضفة الغربية للعلاج	٤٠	١٥ ايجابي- ١٨ سلبي- ٧ دون رد

منع مواطنين من مرافقة مرضى للعلاج	٧٥	٣٦ ايجابي–٢٥ سلبي– ١٤ دون رد
منع مواطنين من حاملي الهوية الإسرائيلية من العودة إلى قطاع غزة للالتحاق بأسرهم	١٠	٥ إيجابي – ٥ دون رد
منع مرضى من السفر للخارج لتلقي العلاج، والدراسة، وأسباب أخرى	٣١	١٣ ايجابي — ٨ سلبي — ١٠ دون رد
منع مواطنين من السفر للضفة الغربية	٣٤	٣ ايجابي – ٢٥ سلبي– ٦ دون رد
منع مواطنين من دخول إسرائيل للالتحاق بأسرهم	٣	٣ دون رد
منع مواطنين من السفر داخل إسرائيل لإجراء مقابلة في السفارة الأمريكية للسفر للدراسة	٢	٢ سلبي
حرمان مواطنين من العودة لقطاع غزة	٦	٦ سلبي
رفض تجديد ممغنط وتجديد تصريح	٥	٥ سلبي
رفض إصدار بطاقة هوية	١	١ دون رد
المجموع	**٣١٠**	**١٢٧ ايجابي- ١٢٣ سلبي- ٦٠ دون رد**

نتيجة لعدم تلقي ردود وللردود السلبية التي تلقتها الوحدة القانونية وتحديداً في المنوعين من الحرية والتنقل لتلقي العلاج قامت الوحدة بالتوجه بـ (٦٢) اعتراضاً إلى دائرة الالتماسات التابعة لنيابة الدولة الإسرائيلية. وكانت النتيجة ٢٨ سلبي، ١٩ ايجابي،١٥ دون رد. ناهيك عن إرسال العديد من رسائل التذكير في شكاوى سابقة لم يتم الرد فيها.

قضايا والتماسات

قامت الوحدة بتقديم عدد (٧) التماسات للمحكمة الإدارية الإسرائيلية في بئر السبع من أجل السماح للمواطنين من ممارسة حقهم في حرية التنقل والحركة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح تفاصيل الالتماسات التي تابعتها الوحدة أمام المحكمة الإدارية ببئر السبع خلال العام ٢٠٠٨

الموضوع	العدد	نتيجة المتابعة
منع مرضى ومرافقيهم من السفر لتلقي العلاج	٦	٤ إيجابي — ٢ سلبي
منع مواطنين حاملي الهوية الإسرائيلية من العودة لقطاع غزة للالتحاق بأسرهم	١	١ إيجابي
المجموع	٧	**٥ إيجابي — ٢ سلبي**

تابعت الوحدة الالتماس المقدم بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٠٨، مع عدد من المؤسسات الحقوقية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص منع نق الوقود لسكان قطاع غزة، وذلك خرقاً لقرار المحكمة الصادر في شهر يناير من العام ذاته.

تقدمت الوحدة مع عدد من المؤسسات الحقوقية بالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص منع نقل الوقود لسكان قطاع غزة، وذلك خرقاً لقرار المحكمة الصادر في يناير ٢٠٠٨.

علاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان

قامت الوحدة بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل حرية الحركة والتنقل للمواطنين الفلسطينيين، ومن بين تلك المؤسسات رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل، وذلك نتيجة حرمان سكان القطاع من حرية التنقل والحركة للخارج، واقتصارها على فئات محدودة جداً من المرضى الذين يصنفون كحالات حرجة جداً وخطيرة، وفق قيود مشددة وإجراءات معقدة.

قامت الوحدة بتقديم المساعدة لرابطة أطباء لحقوق الإنسان في التقرير الذي صدر عنهم والخاص بمعاناة المرضى سكان قطاع غزة على حاجز ايرز والابتزاز الذي يتعرض له المرضى وهم في أمس الحاجة للعلاج من قبل المحققين في جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشين بيت)، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان المرضى من تلقي العلاج في حال رفضهم التعامل والتعاون مع جهاز الأمن الإسرائيلي.

توجيه (١٦) خطاب للرابطة من أجل تحديد موعد مع طبيب أخصائي في المستشفيات الإسرائيلية لـ (١٦) مريض لم تتوفر إمكانية تشخيص حالتهم المرضية في قطاع غزة، وكانت النتيجة – ١٥ ايجابي - ١ قيد المتابعة.

توجيه عدة خطابات لدائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية لتوفير التغطية المالية لـ ٣٥ مريض من سكان قطاع غزة لعلاجهم في الخارج (مصر – إسرائيل – الأردن – الضفة الغربية)، وكانت النتيجة – ٢٨ ايجابي، ٤ سلبي ، ٣ قيد المتابعة.

توجيه كتاب لمدير مستشفى المقاصد الخيرية الإسلامية بالقدس من أجل إعفاء طفلة مريضة من المستحقات المالية المترتبة على مصاريف علاجها – قيد المتابعة.

مؤشر القياس

- بلغ عدد الشكاوى التي تابعتها الوحدة ٣١٠ شكوى.
- عدد الردود التي تلقتها الوحدة ٢٥٠ ردا حول الشكاوى التي قدمتها حول حرية الحركة، منهم ١٢٣ سلبي- ١٢٧ ايجابي.
- بلغ عدد الاعتراضات التي قدمت إلى دائرة الالتماسات التابعة لنيابة الدولة ٦٢ اعتراضا.
- بلغ عدد الردود في الاعتراضات ٤٧ رد، بينهم ٢٨ سلبي- ١٩ ايجابي.
- بلغ عدد الالتماسات المقدمة أمام المحاكم الإسرائيلية (٧) التماس.
- بلغ عدد القرارات الصادرة عن الالتماسات ٧ ردود، نتيجتها ٥ ايجابي، ٢ سلبي.
- بلغ عدد الردود الإيجابية ٤٣ رد من أصل ٥١ رد على ٥٥ حالة مرضية التي تلقتها الوحدة على الخطابات الموجه لمؤسسات مختصة بالمرضى.
- بلغ عدد الالتماسات المتابعة مع مؤسسات حقوق الإنسان التماسان وهما خاصان بمنع تزويد قطاع غزة بالكهرباء والوقود.
- تلقت الوحدة قراراً سلبياً من المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص منع تزويد قطاع غزة بالكهرباء.
- إصدار بيان صحفي واحد بخصوص التماس تقدمت به ٩ منظمات حقوق إنسان للمحكمة العليا الاسرائيلية لمنع إسرائيل نقل الوقود إلى سكان قطاع غزة.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة من خلال متابعة ملف المحرومين من حرية الحركة عدداً من الردود المتنوعة.
- رصدت الوحدة عدد من القرارات النوعية الصادرة من المحاكم الإسرائيلية بخصوص المرضى ومرافقيهم بعدم السماح لهم بالسفر للعلاج داخل إسرائيل ولكن سمحت لهم بالسفر للعلاج إلى مصر أو الأردن.
- رصدت الوحدة عدد حالات الوفيات جراء منعهم وإعاقة مرورهم عبر معبر ايرز والذي يمثل المعبر الوحيد للفلسطينيين من أجل تلق العلاج.
- رصدت الوحدة قراراً من المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص منع تزويد قطاع غزة بالكهرباء.

المعيقات

استمرار فرض الحصار الشامل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلال إغلاق المعابر الحدودية لقطاع غزة، أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وعرقلة مرور عشرات المرضى وحرمان مئات ممن هم بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، بالإضافة إلى فرض قيود مشددة وإجراءات أمنية معقدة.

إضراب قطاع الخدمات الصحية التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية.

مخرج رقم (٤)

حشد التأييد و المساهمة في جهود المركز في فضح انتهاكات قوات الاحتلال والتعريف بها على المستوي الدولي وحث المجتمع الدولي على التدخل لمواجهتها

١) المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).

٢) الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

٣) تقديم المساعدة والعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز.

١) المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).

خلال عام ٢٠٠٨ لم تساهم الوحدة في إعداد مداخلات أمام الأجسام الدولية.

٢) الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة.

لم يدل مدير الوحدة القانونية بشهادته أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة، والتي كان من المفروض الادلاء بها بشهر يونيو ٢٠٠٨، بسبب قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق المعابر، ومنع المشاركين من السفر إلى الخارج، علماً بأن المشاركة قد تم تأجيلها أكثر من مرة.

٣) تقديم المساعدة والعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز.

قدمت الوحدة القانونية المساعدة والعون لعدد من المنظمات الدولية التي تتابع وتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن أبرز النشاطات ذات الصلة التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠٠٨ كان:

- بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢، مرافقة كرستين رويز من مؤسسة القدس للتضامن مع الشعوب في الدول العربية إلى منزل عائلة أبو معتق في عزبة بيت حانون.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٨، عقد لقاء مع لجنة تقصي الحقائق المعينة من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بخصوص التحقيق في المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق آل العثامنة في ٢٠٠٦ يرأس هذه اللجنة القس ديز موند توتو.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩، عقد لقاء مع وفد من منظمة ترويكر الايرلندية وممثلين عدد من منظمات التنمية الكاثوليكية من بلجيكا وفرنسا في المركز، شرح طاقم المركز خلاله حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة وتدهور الأوضاع الإنسانية فيه، وتنظيم زيارة ميدانية لهذا الوفد.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١، عقد لقاء مع وفد أمريكي من مجلس المصالح القومية برئاسة ريتشارد فيتس، شرح طاقم المركز خلاله حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١، عقد لقاء مع وفد من أعضاء البرلمان الأوروبي مكون من ٦ أعضاء، من بينهم لويزا مورغانتيني نائب رئيس البرلمان الأوروبي، استعرض طاقم المركز خلاله حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة الأوضاع في غزة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢، عقد لقاء مع وفد من مكتب المفوض العام للأنروا يترأسه مدير المكتب التنفيذي فرانسيك كلاريت في مقر المركز بغزة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٤، استقبل المركز السيد جون كير ممثل المفوضية الاوربية، والسيد جروم بليون جوردانو مايا سفير براغ، استعراض طاقم المركز خلاله حالة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة الأوضاع في غزة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٥، استقبل المركز وفداً من منظمة التعاون الاسباني في القدس برئاسة السيدة

باربرا ديمورتيس والسيد أسير رودريغيزفيا، استعرض طاقم المركز خلاله حالة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة الأوضاع في غزة.

- بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٦، المشاركة في لقاء عقد مع عدد من المؤسسات الحقوقية بنائب وزير خارجية النرويج السيد ريموند يوهانسون ومرافقيه، في مقر «UNDP» حيث استعرض حالة حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة والواجبات الملقاة تجاه الدول الاوروبية في حماية المدنيين الفلسطينيين والضغط على اسرائيل لوقف الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الفلسطينيين.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٠٧/٠٦، عقد لقاء مع المستشارة القانونية لمؤسسة الدياكونيا، جريتشا بارس، حيث خصص اللقاء للتشاور حول المؤتمر المزمع عقده في بروكسل من أجل توظيف التشريع الدولي لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين في المحاكم الوطنية الأوروبية.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٠٧/٨، عقد لقاء مع وفد من مجموعة المعلومات الدولية حول الأراضي الفلسطينية ضم عدداً من البرلمانيين من مجموعة لجنة فلسطين في البرلمان الفرنسي. استعراض طاقم المركز معه حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة الوضع الكارثي في قطاع غزة وما يتعرض له من حصار.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٠٧/١٥، استقبل في مقر المركز بغزة القنصل البريطاني (الدائرة السياسية) ، استعرض طاقم المركز معه حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة ومعاناة السكان المدنيين بفعل استمرار اسرائيل في التنكر لحقوقهم المختلفة المكفولة بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٠٧/٢٣ عقد لقاء مع مدير مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية، استعرض طاقم المركز معه الأوضاع المأساوية في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠٦ عقد لقاء مع مديرة مركز المساعدات الإنسانية في الأمم المتحدة لمكتب قطاع غزة، واستعرض طاقم المركز معها الأوضاع المأساوية في قطاع غزة وحالة حقوق الإنسان.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠٩ لقاء مع وفد من مؤسسة كويكرز الأمريكية حول أوضاع حقوق الإنسان.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٥ لقاء مع وفد ايرلندي استعرض خلال اللقاء حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة وكان اللقاء منظم من قبل وكالة الغوث الدولية.

مؤشر القياس

- بلغ عدد اللجان التي قامت الوحدة بتقديم المساعدة لهم ١٦ لجنة تابعة لجهات دولية.
- القيام مع لجان التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الجهات ذات العلاقة بزيارتين ميدانيتين لمكان الانتهاك.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة حالة من الارتياح من قبل اللجان في التعامل مع الوحدة.
- رصدت الوحدة اعتماد بعض اللجان والجهات المعلومات القانونية من الوحدة من خلال الاطلاع على الملفات القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وخلال الزيارات الميدانية لمكان الانتهاك، وتضمينها في تقاريرهم.

المخرج رقم (٥)

المساهمة في التوعية القانونية

١) الاستشارات القانونية للمراجعين.

٢) المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز.

١) الاستشارات القانونية للمراجعين:

تعتبر الاستشارة القانونية شكلاً من أشكال التوعية القانونية لجمهور المراجعين من المواطنين الذين

يترددون على الوحدة في مقر المركز في مدينة غزة وفرعيه في كل من مخيم جباليا ومدينة خان يونس. بلغ عدد المراجعين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ٢٩٣٥ مراجعاً، وبلغ عدد الاستشارات التي تقدم بها محامو الوحدة ١٤٢٠ استشارة لهم.

مؤشر القياس

- زيادة عدد المراجعين، حيث بلغ عددهم ٢٩٣٥ مراجعاً.
- زيادة عدد الاستشارات القانونية التي قدمت للمواطنين، حيث بلغت ١٤٢٠ استشارة متنوعة.

وسائل القياس

- آراء المراجعين: أبدى المراجعون ارتياحهم للخدمات والاستشارات القانونية المقدمة لهم من الوحدة.

٢) المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز

شاركت الوحدة القانونية في العديد من الدورات التدريبية التي تنظمها وحدة التدريب في المركز، وكانت تتمحور هذه المحاضرات حول سيادة حكم القانون واستقلال القضاء.

مؤشر القياس

- آراء المتدربين: لمس محامو الوحدة تفاعلاً كبيراً من قبل المتدربين، الذين قيموا الدورة في نهايتها بالجيدة.

وسائل القياس

- عدد الجلسات التدريبية التي نفذها محامو الوحدة ٧ جلسات.
- عدد المتدربين الذين استفادوا من خلال الدورة التدريبية التي شارك فيها محامو الوحدة ١٧٢ متدرباً ومتدربة.

مخرج رقم (٦)

تقديم المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدي إسرائيل

١) شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال.

١) رفع قضايا.

١) شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال:

تابعت الوحدة القانونية عدد من الشكاوى التي تتعلق باحتجاز قوات الاحتلال الإسرائيلي جثامين عدد من الشهداء الفلسطينيين، منها جثامين مضى على احتجازها عدة سنوات. وقد بلغت عدد ملفات الجثامين المحتجزة التي قامت الدائرة بمتابعتها ١٨ ملفاً من بينهم ملفات متابعة منذ سنوات وما زالت قوات الاحتلال تحتجز جثامين عدد من الفلسطينيين وترفض تسليمها إلى ذويها، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

٢) رفع قضايا

ونتيجة لعدم تسليم الجثامين لذويهم يجري حاليا تجهيز الملف لرفع قضية أمام المحكمة الإسرائيلية العليا للإفراج عن الجثامين المحتجزة.

مؤشر القياس

- لا تزال قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تحتجز جثامين المواطنين الفلسطينيين وترفض تسليمها إلى ذويهم.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة حجز قوات الاحتلال الإسرائيلي ١٨ جثة لديها.

المعيقات

- لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تخضع ملف الجثامين المحتجزة لديها للابتزاز السياسي، وفي ذلك انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

مخرج رقم (٧)

توفير الرعاية الصحية لذوي الحاجة:

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين المرضى، حيث قامت بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية والمعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل تحديد مواعيد تلقي العلاج داخل المستشفيات وضمان توفير كفالة مالية لهم. وقد كان من بين تلك المؤسسات رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل، والمؤسسات الصحية، ودائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، وذلك نتيجة حرمان سكان القطاع من حرية الحركة والتنقل للخارج، واقتصارها على فئات محدودة جداً من المرضى الذين يصنفون كحالات حرجة جداً وخطيرة، وفق قيود مشددة وإجراءات معقدة. وقد نفذ هذا المخرج على النحو التالي:

١) شكاوى.

٢) علاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان وتحديد مواعيد وضمان وجود كفالة مالية:

١) شكاوى:

قامت الوحدة بمساعدة عدد من المرضى الذين بحاجة لرعاية صحية وقد بلغ عددهم ٦٧ مريض.

٢) علاقات مع مؤسسات صحية و حقوق إنسان و تحديد مواعيد وضمان وجود كفالة مالية:

قامت الوحدة بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل وتوفير حجز طبي للمرضى في مستشفيات داخل إسرائيل وداخل الضفة الغربية و توفير كفالة مالية لهم، ومن بين تلك المؤسسات رابطة أطباء من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل، ودائرة العلاج بالخارج في وزارة الصحة الفلسطينية.

مؤشر القياس

- بلغ عدد الملفات التي تابعتها الوحدة ٦٧ ملف خاصة بالمرضى الذين يحتاجون رعاية صحية.
- توفير أطباء أجانب مختصين قاموا بفحص ١٩ مريض فلسطيني من أجل تشخيص مشاكلهم الصحية وتحديد علاجهم الملائم، وتوفير تغطية مالية لهم.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة من خلال المتابعة ارتياح المواطنين المرضى من المساعدة الطبية المقدمة لهم .
- نجاح العلاقات مع المؤسسات الطبية ويظهر ذلك من خلال العمل المتعاون معهم في العديد من الملفات.

المعيقات

- استمرار فرض الحصار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلال إغلاق المعابر الحدودية للقطاع أمام خروج وتنقل سكان القطاع، وعرقلة مرور عشرات المرضى وحرمان مئات ممن هم بحاجة ماسة للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية، بالإضافة لفرض قيود مشددة وإجراءات أمنية معقدة.
- إضراب القطاع الصحي التابع للقطاع الحكومي.

ثانياً: على الأجندة الفلسطينية

شهدت الساحة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٨ العديد من الظواهر أهمها استمرار حالة الفتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ استمرار الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة جراء استمرار النزاع السياسي بين حركتي فتح وحماس؛ لجوء الحكومتين في رام الله وغزة لظاهرة الاعتقال السياسي والاعتداء على المؤسسات والجمعيات الأهلية؛ والإضرابات التي نفذت في القطاع الحكومي. هذه الظواهر أثرت بشكل واضح على تنفيذ الأنشطة التي وردت في الخطة السنوية للوحدة القانونية، وفيما يلي استعراض لما تم تنفيذه من نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.

المخرج رقم (١)

تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية

١) وقف الاعتقالات السياسية.

٢) توفير ضمانات للمحاكمات العادلة.

٣) تحقيق ظروف أفضل للمعتقلين.

٤) الإفراج عن المعتقلين السياسيين.

النشاطات

واصلت الوحدة تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية، وذلك من خلال زيارة محاميي الوحدة لمراكز التوقيف والاعتقال، من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني، وضمان تحسين ظروف اعتقال أفضل لهم. أما فيما يتعلق بملف الاعتقال السياسي، فقد عملت الوحدة على ضمان الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، وأجرت زيارات لهم للاطمئنان على وضعهم الصحي، وتحسين ظروف احتجازهم. ويمكن تفصيل هذه الخدمات على الشكل التالي:

■ شكاوى و بيانات صحفية وضمان الزيارة:

- تلقت الوحدة ٢٦٥ بلاغاً عن موقوفين داخل مراكز توقيف متنوعة وهي: سجن غزة المركزي» السرايا»، مركز توقيف المشتل و نظارة خان يونس. منهم ١٩ معتقل على خلفية الانتماء السياسي.
- إرسال كتاب بتاريخ ٠٦ إبريل ٢٠٠٨، لوزير الداخلية بخصوص منع محاميي المركز من زيارة المعتقلين في أماكن احتجازهم.
- مساعدة معتقل فلسطيني في الحصول على أماناته بعد الإفراج عنه.
- مساعدة عدد ٧ معتقلين فلسطينيين في الحصول على شهادة لمن يهمه الأمر عن فترة اعتقاله لدى جهاز الأمن الداخلي.
- مساعدة ٢ معتقل فلسطيني في عمل وكالات لهما من أجل الحصول على راتبهم الشهري من البنك.
- نشر بيان صحفي بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ حول منع الأمن الداخلي محاميي المركز من زيارة العميد جمال كايد.
- نشر بيان صحفي بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٠ حول منع الأمن الداخلي محاميي المركز من زيارة المعتقلين داخل السجون.
- نشر بيان صحفي بتاريخ ٢٠٠٨/٠٨/٠٦ حول منع الأمن الداخلي محامي المركز من زيارة موكليهم المعتقلين، والمحتجزين على خلفية انتمائهم السياسي داخل سجون الأجهزة الأمنية في قطاع غزة.

■ رقابة المحاكم ونشر التقارير

لا يزال العمل في محاكم السلطة الفلسطينية غير مستقر، بسبب حالة الانقسام السياسي في السلطة الفلسطينية، وما أفرزته الإجراءات اتخذتها الحكومة في غزة، وكان أبرزها التعدي على مرفق القضاء واللجوء إلى استخدام المحاكم الخاصة – العسكرية – وتشكيل «مجلس العدل الأعلى». وهذا يحد بشكل كبير من التمتع بحقوق الإنسان وباحترام مبدأ الفصل بين السلطات.

- بلغ عدد الجلسات التي حضرها محامو الوحدة ٤٥ جلسة في المحكمة العسكرية.
- أصدرت المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٤ قرار بالإعدام بحق المواطن ياسر زنون المتهم في قضية قتل المواطن إسماعيل المشوخي، والحكم على المتهمين الآخرين المشاركين في الجريمة بالأشغال الشاقة المؤبدة.
- متابعة استدعاء قدم لدي المحكمة العليا بغزة بخصوص اعتقال مواطن خلافا للقانون، حيث يعتبر هذا الاستدعاء الأول الذي يقدم للمحكمة بعد الحسم العسكري.
- أصدرت المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٠٠٨/٠٧/٢٠ قراراً بالإعدام بحق المواطن إياد سكر المتهم بالقيام بأعمال عدائية وكان قد أسقطت عنه خلال جلسات المحاكمة تهمة التخابر وإضعاف الروح المعنوية لعدم كفاية الأدلة وانطباقها مع وقائع القضية.
- أيدت المحكمة العليا بمدينة غزة بصفتها محكمة نقض بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٩ قرار يقضي بتأييد قرار محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٥ والذي يقضي الحكم بالإعدام شنقا بحق كل من إيهاب دياب أبو العمرين ٢٨ عام ورامي سعيد جحا ٢٨ عام و عبد الفتاح سمور ٢٦ عام، وتعديل حكم المتهم الرابع سعيد جميل زهد ٢٢ عام من السجن المؤبد الى الاعدام شنقاً. وقد أدين هؤلاء المتهمون باغتصاب وقتل الطفلة / ميادة خليل أبو لمظي بتاريخ ٢٠٠٣/٠٩/٢٥.
- أصدرت المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٧ قراراً بالإعدام بحق المواطن محمد صيدم المتهم بالخيانة والتجسس والمؤامرة ضد أفراد من الشعب الفلسطيني.
- وبهذا يرتفع عدد أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية منذ بداية العام الحالي الى ٩ أحكام ٤ بقطاع غزة و ٥ بالضفة الغربية معظمها صدرت عن محاكم عسكرية.

■ ورش عمل (لقاءات ومراسلات):

بسبب استمرار حالة الانقسام السياسي، والتعدي على مرفق القضاء باستمرار العمل في مجلس العدل الأعلى في قطاع غزة، لوحظ بشكل واضح إشكالات ملف المعتقلين والجهاز القضائي بشكل عام، وللإطلاع على تلك الإشكالات قام محامو الوحدة بعقد العديد من اللقاءات حيث بلغ عددها ١٦ لقاء، وهي على الشكل التالي:

- عقد لقاء بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٠، مع قاضي صلح غزة "حسن الهسي" لمناقشة قرار منع نشر جريدة الأيام، الصادر عن محكمة صلح غزة بتاريخ ٠٦ فبراير ٢٠٠٨.
- عقد لقاء في شهر فبراير ٢٠٠٨، مع النائب العسكري العام أمين نوفل لمناقشة العديد من المواضع الخاصة بالقضاء العسكري.
- إجراء ٨ مقابلات خلال العام ٢٠٠٨، مع مدير مكتب التنسيق لزيارة المعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في مقر جهاز الأمن الداخلي التابع للحكومة المقالة بقطاع غزة بخصوص منع محاميي المركز من زيارة المعتقلين.
- حضور ورشة عمل في شهر مايو ٢٠٠٨، بعنوان "الحق في إجراءات قانونية عادلة، المحاكمة العادلة"، في مقر الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.
- عقد لقاء بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣، مع السيد/ عبد الرؤوف الحلبي، رئيس مجلس العدل الأعلى المعين من قبل الحكومة في غزة حول الاعتقال السياسي، إضراب موظفي الخدمة العامة، الأموال المحتجزة لدى مجلس القضاء الأعلى الخاص بالأرامل والمطلقات، وكيفية اللقاء مجدداً مع القضاة السابقين وإجراء حوارات لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه وبالتوافق لإخراج مرفق القضاء من دائرة المناكفات السياسية.
- إجراء مقابلتين مع مدير عام جهاز الأمن الداخلي ومدير التنسيق لزيارة المعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في مقر جهاز الأمن الداخلي التابع للحكومة المقالة بغزة، وذلك بخصوص منع زيارة المحامين لموكليهم المعتقلين، بالإضافة إلى مناقشة ملف الاعتقال السياسي.
- إجراء مقابلتين مع مدير عام المباحث العامة و مدير التحقيق في القسم بمدينة غزة بخصوص تحديد ومعرفة أماكن احتجاز ١٤ مواطن.
- إجراء مقابلة خاصة مع المدعي العام العسكري بالنيابة العسكرية بخصوص تحسين أوضاع المعتقلين وظروف زيارة ذويهم لهم.

- إجراء مقابلة مع السيد وزير الداخلية ووزير العدل في حكومة غزة حول أوضاع المعتقلين وتحسين ظروف اعتقالهم والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني بخصوص الشكاوى التي تقدم لهم من أجل الإفراج عن المعتقلين وتحسين ظروف اعتقالهم.

مؤشر القياس

- بلغ عدد الزيارات الميدانية التي قام بها محامو الوحدة لمراكز التوقيف ٥٤ زيارة.
- بلغ عدد المعتقلين الذين قام محامو االوحدة بزيارتهم ٢٦٥ معتقل.
- بلغ عدد المعتقلين المفرج عنهم بعد تدخل الوحدة ٦٥ معتقل.
- بلغ عدد مراكز التوقيف التي زارها محامو المركز ٣ مراكز توقيف.
- بلغ عدد الجلسات التي حضرها محامو الوحدة في القضاء العسكري ٤٥ جلسة.
- بلغ عدد اللقاءات التي أجراها محامو الوحدة ١٨ لقاء.
- توجيه كتابين لوزير الداخلية بخصوص منع محامي المركز من زيارة المعتقلين داخل السجون.
- عمل زيارة عامة لجميع المعتقلين في مركز الإصلاح والتأهيل.
- بلغ عدد ورش العمل التي حضرها محامو الوحدة ورشة واحدة.

وسائل القياس

- تلقت الوحدة ردين إيجابيين عدد ٢ من وزير الداخلية وذلك بالسماح للمحامين بزيارة المعتقلين داخل سجن غزة المركزي ومراكز التوقيف والاطلاع على أوضاعهم المعيشية والصحية.
- رصد محامو الوحدة خلال زياراتهم داخل مراكز التوقيف تجاوب واهتمام من قبل المحتجزين وذلك باطلاعهم على بعض إشكاليات يواجهونها داخل المركز.
- رصد محامو الوحدة تجاوب ملحوظ من قبل القائمين على تلك المراكز.
- رصد العديد من حالات المنع لعدد من المعتقلين.
- رصد الوحدة اهتماماً بالغا وملحوظا حول البيانات التي صدرت بخصوص منع المحامون من زيارة المعتقلين داخل السجون الفلسطينية .
- توثيق الوحدة لعدد من القضايا المنظورة أمام القضاء العسكري.
- تلق محامي الوحدة تجاوباً من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.

المعيقات

الظروف المعقدة التي تمر بها الساحة الفلسطينية من عدم انعقاد المجلس التشريعي التي بموجبها أثرت على عمله في سن القوانين، بالإضافة لغياب سيادة القانون التي أثرت بشكل واضح في استمرار حالة الفلتان الأمني، أعاقت من عقد لقاءات مع وزراء وأعضاء من المجلس التشريعي لبحث إلغاء المحاكم العسكرية، بالإضافة إلى استمرار عمل مجلس العدل الأعلى واللجوء إلى استخدام المحاكم الخاصة – العسكرية.

مخرج رقم (٢)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا التعسف باستخدام السلطة

١) ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية

٢) ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي

النشاطات

١) ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية

■ تقديم شكاوى ورفع قضايا نيابة عن ضحايا سوء استخدام السلطة

بسبب عدم وجود جهة قانونية لمخاطبتها، فقد اقتصر عمل الوحدة حالياً على التوثيق وعقد لقاءات مع ذوي الاختصاص، وفي حالات طارئة تمت مخاطبة بعض الوزارات، حيث تم توجيه:

- شكاوى لوزير الصحة عدد (٥).
- شكوى لوزير الزراعة عدد (١).
- شكوى لرئيس وحدة المستشار القانوني ببلدية غزة بخصوص إخطار أحد المواطنين بإخلاء قطعة أرض ينتفع بها تعود ملكيتها للبلدية.
- عقد اجتماع مع مؤسسة ILAC وبعض القضاه الفلسطينيين – أعضاء مجلس القضاء الأعلى في مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بخصوص الوضع الحالي الذي يمر به القضاء الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة.
- عقد لقاء مع رئيس وحدة المستشار القانوني ببلدية غزة بخصوص إخطار أحد المواطنين بإخلاء قطعة أرض ينتفع بها وتعود للبلدية .

ناهيك عن العديد من الشكاوى والقضايا المتابعة منذ العام الماضي و المعلقة والمتوقفة حالياً بسبب عدم استقرار العمل في المحاكم والجهات الوزارية، حيث يبلغ عدد الشكاوى المقدمة للجهات ذات العلاقة ٢٩ وهي متابعة منذ عام ٢٠٠٧، وعدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم ١٧ قضية وهي متابعة منذ العام ٢٠٠٧. الجداول التالية توضح الشكاوى والقضايا المتوقفة والمعلقة منذ العام ٢٠٠٧.

جدول يوضح تفاصيل الشكاوى المعلقة والمتوقفة حالياً لدى النيابة العامة والوزارات والجهات المختصة

الجهة ذات العلاقة	عدد المراسلات والشكاوى	النتيجة
ديوان الموظفين العام	٤	٤ متوقفة
وزارة المالية	٤	٤ متوقفة
الهيئة العامة للتأمين والمعاشات	٨	٨ متوقفة
وزارة الداخلية	٢	٢ متوقفة
وزارة الصحة	١	١ متوقفة
وزارة النقل والمواصلات	٢	٢ متوقفة
النيابة العامة	١	١ متوقفة
محافظ سلطة النقد	١	١ متوقفة
مدير بنك فلسطين المحدود	١	١ متوقفة
مدير بنك الإسكان	١	١ متوقفة
هيئة الإدارة والتنظيم	١	١ متوقفة
الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق	٣	٣ متوقفة
المجموع	**٢٩**	**٢٩ متوقفة**

جدول يوضح تفاصيل القضايا المعلقة المرفوعة أمام المحاكم الفلسطينية

الموضوع	عدد القضايا	نتيجة المتابعة
ترقية قضاة شرعيين	٢	٢٠٠٧، متوقفة
صرف مستحقات موظفين	٥	٢٠٠٥، متوقفة
إعادة صرف راتب تقاعدي	١	٢٠٠٧، متوقفة
الاعتراض على قرار لرئيس مجلس القضاء الأعلى	١	٢٠٠٦، متوقفة
طلب تنفيذ قرار صادر عن المحكمة العليا	١	٢٠٠٦، متوقفة
مستحقات مالية	١	٢٠٠٧، متوقفة
الاعتراض بخصوص تعديل سنة التخرج لطالب جامعي	١	٢٠٠٥، متوقفة
الاعتراض على عدم تسجيل جمعية خيرية من قبل وزارة الداخلية	١	٢٠٠٥، متوقفة

تعديل المسمي الوظيفي	٣	٢٠٠٧، متوقفة
إلغاء قرار استقالة وصرف الراتب	١	٢٠٠٧، متوقفة
المجموع	١٧	**١٧ متوقفة**

مؤشر القياس

- توثيق حالات من ضحايا سوء استخدام السلطة.
- بلغ عدد الشكاوى الموجهة لوزارة الصحة ٥ شكاوى.
- بلغ عدد الشكاوى الموجهة لوزير الزراعة ١ شكوى.
- بلغ عدد الشكاوى الموجهة للمستشار القانون لبلدية غزة ١ شكوى.
- بلغ عدد الردود ٧ ردود، ٣ إيجابي، ٢ سلبي، ٢ قيد المتابعة.
- بلغ عدد الشكاوى المعلقة والمتوقفة منذ عام ٢٠٠٧، ٢٩ شكوى مع جهات مختصة، وذلك نيابة عن ضحايا التعسف في استخدام السلطة.
- بلغ عدد الالتماسات المعلقة والمتوقفة منذ عام ٢٠٠٧ ، ١٧ التماس أمام المحاكم الفلسطينية المختصة.
- بلغ عدد اللقاءات ٢ لقاء.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة عدد من الردود من وزارات وجهات رسمية فلسطينية.
- رصدت الوحدة لحالة من عدم الاستقرار في عمل المحاكم والجهات المختصة.
- رصدت الوحدة صدى واهتمام واسع من قبل بعض القضاة الفلسطينيين خلال عقد الاجتماع مع مؤسسة ILAC.

المعيقات

استمرار حالة الانقسام السياسي التي تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة، واتخاذ إجراءات تعزز الانقسام من قبل الحكومة في غزة والحكومة في رام الله، وأهمها استمرار العمل في مجلس العدل الأعلى في قطاع غزة، وما رافقه من تعطيل عمل المحاكم مما أدى إلى استمرار تعليق العمل في المحاكم، مما كان له الأثر الأكبر في عدد قرارات المحاكم.

٢) ضمان الحق في تكوين الجمعيات

- بتاريخ ٢٠٠٨/٠٧/٢٦ قام جهاز وأفراد الشرطة الفلسطينية في الحكومة المقالة بقطاع غزة بحملة على الجمعيات في قطاع غزة سيطرت من خلالها على عدد من الجمعيات والمؤسسات حيث تم اقتحامها بالقوة وصودرت محتوياتها وتم إغلاقها دون أي مبرر قانوني.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٠٧/٢٩ أرسلت شكوى لوزير الداخلية في الحكومة المقالة بقطاع غزة بسبب الحملة التي قام بها جهاز وأفراد الشرطة على الجمعيات في قطاع غزة وإغلاقها ومصادرة محتوياتها دون أي مبرر.
- بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨، قام محامي الوحدة في فرع المركز بخان يونس بالرقابة على انتخابات مجلس إدارة جمعية المجتمع السعيد للتنمية الواقعة في القرارة بناء على طلب تقدمت به الجمعية للمركز.

مؤشر القياس

- تلقينا رد من وزير الداخلية على الشكوى يفيد بفتح بعض الجمعيات التي تم إغلاقها عدد ٢.
- حصول الوحدة على قوائم توضح الجمعيات المحلولة وغير المحلولة.
- حضر الانتخابات مراقب من وزارة الداخلية وسمح لمحامي المركز بالرقابة على سير الانتخابات، وتمت الانتخابات بصورة ايجابية دون أية عراقيل حسب الأصول.

وسائل القياس

- رصد الوحدة تشكيل لجنة تحقيق من قبل وزارة الداخلية لمتابعة موضوع الجمعيات التي تم إغلاقها.
- رصد الوحدة لعدد من الجمعيات التي تمت إعادة فتحها.
- رصد الوحدة لعدم إعادة محتويات العديد من الجمعيات التي صودرت بعد إعادة فتحها.
- رصد الوحدة لمجموعة من الجمعيات التي ما زالت مغلقة بحجة مخالفة الأصول القانونية.

المعيقات

- الظروف التي شهدتها الساحة الفلسطينية من غياب سيادة القانون، و استمرار تعليق العمل من قبل النيابة العامة والمحاكم في قطاع غزة ، أثرت بشكل واضح في استمرار حالة الفوضى والفلتان الأمني.
- استمرار حالة الانقسام ووجود حكومتين.

مخرج رقم (٣)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا الفوضى والفلتان الأمني

١) التصدي لظاهرة فوضي السلاح والفلتان الأمني، وضمان محاكمة ومعاقبة مرتكبيها.

٢) وقف الاعتداء على أملاك الدولة.

بسبب استمرار توقف عمل المحاكم والنيابة العامة عن عملها، وعدم وجود أي جهة قانونية لمخاطبتها، وبسبب استمرار حالة الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية، لم تتمكن الوحدة من تنفيذ جميع بنود هذا النشاط واقتصر عملها على التالي:

- جمع إفادات من ضحايا الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة في غزة في منطقة التركمان في حي الشجاعية الواقعة شرق مدينة غزة من جراء العملية العسكرية التي قامت بها ضد عائلة حلس على خلفية رفض العائلة تسليم أشخاص يعتقد بأنهم معتدين على سيادة القانون.
- بناء ملفات قانونية لضحايا ظاهرة الانفلات الأمني.
- إصدار عدد من البيانات الصحفية بالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية بالمركز حول الاعتداء على سيادة القانون.

مؤشر القياس

وسائل القياس

- تلق ردود أفعال وصدى واسع حول البيانات الصحفية التي صدرت.

المعيقات

- استمرار حالة الفوضى والفلتان الأمني التي تشهدها المنطقة.
- فشل السلطة في فرض النظام والأمن.
- توقف النيابة العامة في محافظات قطاع غزة عن عملها بشكل تام.
- عدم النظر في القضايا ذات الطابع الجزائي.
- استمرار تعليق العمل في المحاكم.

مخرج رقم (٤)

تقديم المساعدة القانونية من أجل ضمان محاكمة وجبر الضرر عن ضحايا الإهمال الطبي

ولتنفيذ هذا المخرج تم تنفيذ النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

■ **تقديم الشكاوى**

- تقديم شكوى لوزير الصحة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٢، بخصوص التحقيق في ملابسات وفاة مواطنة جراء إهمال وخطأ طبي.

- تقديم شكوى لوزير الصحة بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٣، بخصوص جبر الضرر عن عائلة المواطنة التي توفيت جراء إهمال وخطأ طبي.

■ جمع البيانات وبناء الملفات

توثيق ومتابعة حالة إهمال وخطأ طبي أدى إلى وفاة مواطنة.

■ قضايا وطلبات تعويض

قامت الوحدة وبسبب أوضاع المحاكم في قطاع غزة بتأجيل قضية التعويض والتي تم إيداعها أمام المحاكم الفلسطينية عام ٢٠٠٦ ، تأجيلاً عاماً لمدة ٦ شهور.

مؤشر القياس

- تلقي رد إيجابي من وزير الصحة بخصوص تشكيل لجنة للتحقيق في ظروف وفاة مواطنة جراء إهمال وخطأ طبي.
- تلقت رد سلبي من وزير الصحة بخصوص جبر الضرر عن عائلة المواطنة التي توفيق جراء إهمال وخطأ طبي.
- عدد المستفيدين من التعويض: بسبب تأجيل القضية تأجيلا عاما لمدة ٦ شهور لم يتم البت فيها ولكن في حال دفع التعويض فيبلغ عدد المستفيدين (٢) وهم الأب والأم.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة رد إيجابي من وزير الصحة بخصوص تشكيل لجنة للتحقيق في ظروف وفاة مواطنة جراء إهمال وخطأ طبي.
- رصدت الوحدة رد سلبي من وزير الصحة بخصوص جبر الضرر عن عائلة المواطنة التي توفيت جراء إهمال وخطأ طبي.
- أبدى المراجعون ارتياحهم للمساعدات القانونية التي قدمت لهم من خلال محامي المركز.

المعيقات

تواجه الوحدة القانونية ومن خلال متابعتها لشكاوى الإهمال الطبي العديد من الصعوبات، ومن أهمها استمرار العمل بمجلس العدل الأعلى الذي تم تشكيله من قبل الحكومة في قطاع غزة.

■ تنفيذ نشاط خارج إطار الخطة

- بتاريخ ٢٠٠٨/٠٨/٢٧، عقد لقاء مع القائم بأعمال مدير عام المجلس التشريعي، ولقاء آخر مع القائم بأعمال دائرة شئون جلسات المجلس التشريعي. وكان اللقاءان بخصوص مشاريع القوانين التي تعرض على المجلس التشريعي لمناقشتها والقوانين التي تم إقرارها والقرارات التي صدرت وكيفية عقد جلسات المجلس التشريعي على الرغم من استمرار اعتقال ٣٢ نائبا وعضواً من المجلس في السجون الإسرائيلية.

■ ربط علاقات مع منظمات حقوق إنسان عربية:

من خلال حضور المركز وتمتعه بعلاقات مهنية مع مؤسسات عربية تنشط في مجال حقوق الإنسان قامت الوحدة القانونية بتوجيه عدد من الرسائل لكل من:

١. الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية وللمنظمة المصرية لحقوق الإنسان من أجل: **معرفة الوضع الصحي والقانوني لـ ٢٠ مواطن فلسطيني معتقل لدى السلطات المصرية.**
٢. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن من أجل: **معرفة الوضع الصحي والقانوني لمواطن فلسطيني معتقل لدى السلطات الأردنية.**

مؤشر القياس

- بلغ عدد الرسائل التي وجهتها الوحدة خلال العام ٢١ رسالة لكل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان في كل من مصر والأردن، وللمنظمة المصرية لحقوق الإنسان في مصر.
- توجيه كتاب من المنظمة العربية لحقوق الإنسان فرع الأردن إلى رئيس مكتب المنظمة لمتابعة الأمر.

وسائل القياس

١. التمتع بعلاقات مهنية مع مؤسسات عربية تنشط في مجال حقوق الإنسان.
٢. تلقي ردود إيجابية بالترحيب بالتعامل مع المركز.

وحدة تطوير الديمقراطية

أنجزت وحدة تطوير الديمقراطية خلال العام ٢٠٠٨ كافة النشاطات المقرة في خطتها للسنة الثالثة والأخيرة من خطة المركز للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. كما تم تنفيذ نشاطات إضافية لم تكن مدرجة في الخطة ولكنها كانت مهمة للاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة. وأسوة بالعام ٢٠٠٧، استحوذت التطورات الداخلية الفلسطينية على اهتمام خاص من قبل الوحدة، خاصة في ضوء استمرار الشرخ السياسي في السلطة الفلسطينية وتداعيات ذلك على مكونات النظام السياسي الفلسطيني وعلى أوضاع حقوق الإنسان في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. يشمل التقرير التالي عرضاً لكل نشاط، وفقاً لما ورد في الخطة السنوية، وشرحاً عن التقدم فيه ضمن مؤشرات قياس الأثر المفصلة في الخطة السنوية، كما يتم التطرق إلى وسائل التحقق من المؤشرات المذكورة.

مخرج رقم (١)

زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي والجمهور المحلي بانتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

النشاطات

١) التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والذي يحتوي على وثيقة شاملة بتقييم أوضاع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أساس سنوي.

- صدر التقرير عن المركز في مايو ٢٠٠٨ باللغتين العربية والإنجليزية. كما صدر ملخص عن التقرير ونشرت الوثيقتان على نطاق واسع محلياً ودولياً.

٢) تقارير متخصصة

- بتاريخ ٢ يوليو، صدر عن المركز تقرير جديد في سلسلة التقارير الدورية التي تصدرها الوحدة حول جرائم الإعدام خارج إطار القانون التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الناشطين الفلسطينيين. يغطي التقرير الفترة من ١ أغسطس ٢٠٠٧ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ وهو التقرير التاسع من نوعه.

٣) بيانات صحفية ومواد إعلامية أخرى

- أصدرت الوحدة ٧٧ بياناً صحفياً تعالج انتهاكات فلسطينية لحقوق الإنسان.
- أصدرت الوحدة ثلاث صحف وقائع جديدة (factsheet) تسلط الضوء على جرائم القتل خارج إطار القانون التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الناشطين الفلسطينيين خلال العام ٢٠٠٨.

٤) لقاءات واتصالات

١. مقابلات مع وسائل الإعلام:

- – أجرى طاقم الوحدة ٤١ مقابلة مع وسائل إعلام محلية وعربية ودولية، شملت صحفاً ومحطات إذاعة وتلفزة ومواقع إخبارية. تناولت المقابلات قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك جرائم الحرب التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي، عقوبة الإعدام، الانتخابات، الانفلات الأمني وغيرها.

٢. المشاركة في لقاءات وندوات تنظمها مؤسسات المجتمع المدني:

تم تلبية عدد من الدعوات لحضور والمشاركة في لقاءات نظمتها منظمات مجتمع مدني، وفيما يلي اللقاءات التي شارك فيها أعضاء الوحدة بأوراق عمل:[١٥]

- بتاريخ ٠٧/٠٧، شارك مدير الوحدة في ندوة نظمتها مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بعنوان «التمتع بالحريات والأمن...واقع الحريات في فلسطين بعد مرور عام واحد على أحداث يونيو.» وكان مدير الوحدة أحد المتحدثين في الندوة وقدم ورقة عمل بعنوان «حالة حقوق الإنسان بعد عام من أحداث يونيو.» وتحدث في الندوة أيضاً كل من: د. يحيى موسى، عضو المجلس التشريعي؛ د. مخيمر أبو سعدة، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر؛ خليل أبو شمالة، مدير مؤسسة الضمير؛ وسامر موسى، محامي مؤسسة الضمير.
- بتاريخ ١٠/٢٣، شارك مدير الوحدة في ورشة العمل التي نظمها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة حول نشاطات الدفاع والمناصرة في ميدان حقوق الإنسان. وقدم مدير الوحدة ورقة عمل عن نشاطات الدفاع والمناصرة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
- بتاريخ ١٠/٢٧، شارك مدير الوحدة في أعمال المؤتمر الدولي الذي نظمه برنامج غزة للصحة النفسية بعنوان «الحصار والصحة النفسية... الحواجز والجسور،» حيث أدار جلسة بعنوان « الحصار من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان.»
- بتاريخ ١٢/٤، شارك مدير الوحدة في المؤتمر الذي نظمه مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان بعنوان «ستون عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،» وقدم ورقة عمل بعنوان «آليات الحماية المتوفرة للفلسطينيين: استخدام الولاية القضائية الدولية.»
- بتاريخ ١٢/١٦، شارك مدير الوحدة في أعمال المؤتمر الذي نظمه مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة للاحتفال بمرور ستين عام على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد ترأس مدير الوحدة إحدى جلسات العمل في المؤتمر التي خصصت لتسليط الضوء على موضوع الاعتقال وما يتعرض له الفلسطينيون من اعتقال إن كان على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي أم من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣. المشاركة في برامج وحدة التدريب بالمركز

شارك أعضاء الوحدة في برنامج التدريب الذي تنفذه وحدة التدريب بالمركز. بلغ عدد الجلسات التدريبية التي نفذها أعضاء الطاقم ٦ جلسات بواقع ١٢ساعات تدريبية. وقد تناولت الجلسات المواضيع التالية: حرية الرأي والتعبير، المشاركة السياسية للمرأة، وعقوبة الإعدام.[١٦]

مؤشرات قياس النشاط

- التغطية الإعلامية: تغطية موسعة لهذه النشاطات في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية؛ تم نشر وبث مقابلات مع أعضاء الوحدة في صحف ومحطات إذاعية وتلفزيونية ومواقع إخبارية محلية ودولية.
- الطلب على المعلومات التي ينشرها المركز: هناك طلبات عديدة على ما ينشر محلياً ودولياً.

وسائل التحقق

- يحتفظ المركز بتوثيق لما تم نشره في وسائل الإعلام.يحتفظ المركز بتوثيق لبعض ما نشرته المؤسسات الدولية من تقارير واعتمدت فيه جزئياً على ما نشره المركز.

[١٥] هناك مشاركات أخرى سيتم استعراضها في بنود أخرى من هذا التقرير ذات صلة مباشرة بمضمون المشاركة.

[١٦] تفاصيل تلك النشاطات موجودة أدناه في تقرير وحدة التدريب.

محرج رقم (٢)

٢) المساهمة في مكافحة الاعتداءات على سيادة القانون وظاهرة الانفلات الأمني من خلال الكشف عنها ونشرها

النشاطات

١) تطورات ميدانية

وهي نشرة إعلامية تصدر باستمرار وتتضمن آخر المعلومات حول انتهاكات تتصل بحالة الانفلات الأمني والاعتداءات على سيادة القانون. وخلال العام ٢٠٠٧، أصدرت الوحدة ٤٤ نشرة .

٢) بيانات صحفية

- عدد من البيانات المذكورة أعلاه تعالج قضايا الانفلات الأمني.

مؤشرات القياس

- تغطية موسعة للنشاطات في وسائل الإعلام
- تغذية استرجاعية إيجابية من المستفيدين

وسائل التحقق

- تحتفظ الوحدة بتوثيق لما يصدر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٣)

المساهمة في حماية الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي من خلال نشر الانتهاكات، خاصة الانتهاكات ضد الصحفيين والجماعات السياسية، ومن خلال نشاطات حشد ومناصرة.

النشاطات

١. تقرير دوري حول الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في السلطة الوطنية الفلسطينية.

- صدر التقرير عن المركز بتاريخ ١٠/١٩ وغطى الفترة من ١ نوفمبر ٢٠٠٦ وحتى ٣١ يوليو ٢٠٠٨، كما صدر خبر صحفي عن التقرير.
- تم توزيع نسخة الكترونية عن التقرير على نطاق واسع محلياً وعربياً ويجري العمل على ترجمته إلى اللغة الإنجليزية.

٢. تقرير دوري حول اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين ووسائل الإعلام – سلسلة تقارير إخراس الصحافة

- تم إعداد مسودة التقرير ولكن لم يتسن إصداره حتى نهاية العام.

٣. إصدار بيانات صحفية

- أصدرت الوحدة ١٨ بياناً صحفياً تتصل بانتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، منها اعتداءات على الصحفيين ومنع تنظيم مسيرات سلمية واجتماعات عامة، على أيدي الأجهزة الأمنية والحكومتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. [١٧]

٤. تنظيم حلقات نقاش حول الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي

في ضوء إصدار التقرير الجديد حول حرية التعبير والتجمع السلمي، نظمت الوحدة ثلاث حلقات نقاش بهدف التعريف بالتقرير وما تضمنه من توصيات وبهدف تسليط الضوء على انتهاكات حرية التعبير والحق في التجمع السلمي.

[١٧] أنظر تفاصيل هذه البيانات ضمن إصدارات المركز خلال العام ٢٠٠٨، ص ص (٢٠١-٢٠٥).

- الحلقة الأولى عقدت في مدينة رفح في مقر وبالتعاون مع الجمعية الوطنية للقانون والديمقراطية. وقد شارك في اللقاء نحو ٣٠ شخصاً من ممثلي المجتمع المدني والقوى السياسية وأعضاء المجلس التشريعي في رفح.
- عقدت الحلقة الثانية في مقر فرع المركز بمدينة خان يونس بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٩، وشارك فيها نحو ٢٥ شخصاً من الإعلاميين وممثلي المجتمع المدني والقوى السياسية.
- عقدت الحلقة الثالثة في فندق كومودور في مدينة غزة، وشارك فيها أكثر من ٥٠ شخصاً من الإعلاميين وممثلي منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية وأعضاء من المجلس التشريعي.

٥. المشاركة في فعاليات ونشاطات حشد ومناصرة لدعم الحريات الصحفية وحرية التعبير والحق في التجمع السلمي

شارك أعضاء الوحدة في كافة الفعاليات التي تنظم لدعم الحريات الصحفية وحرية التعبير والحق في التجمع السلمي. وفيما يلي اللقاءات التي شارك فيها أعضاء من الوحدة كمتحدثين:

- بتاريخ ٠٥/٢٠، شارك مدير الوحدة في لقاء مفتوح نظمته الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون في رفح بعنوان «الحق في التظاهر والتجمع السلمي.» وقدم مدير الوحدة ورقة عمل حول دور منظمات حقوق الإنسان في الدفاع عن الحق في التجمع السلمي.
- بتاريخ ١٠/٢٣، ألقى مدير الوحدة كلمة في الاعتصام الذي نظمه منتدى الإعلاميين الفلسطينيين في ساحة المجلس التشريعي تضامناً مع الصحفيين المعتقلين في غزة والضفة. تحدث في الاعتصام أيضاً عضو المجلس التشريعي هدى نعيم ورئيس المنتدى عماد الافرنجي. تركزت المطالب في الاعتصام على الإفراج عن جميع الصحفيين المعتقلين في السجون الفلسطينية بغزة والضفة وضمان حرية الرأي والتعبير.
- بتاريخ ١٠/٢٨، ألقى حمدي شقورة، مدير الوحدة، محاضرة حول حرية التعبير في المرصد الوطني للإعلام، ضمن برنامج تدريبي نظمه المرصد لنحو ٢٠ إعلامياً وإعلامية.
- بتاريخ ١١/١٣، شارك مدير الوحدة حمدي شقورة في ورشة عمل نظمها المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية بعنوان «حرية الرأي والتعبير في الضفة وغزة، إلى أين؟»، حيث قدم ورقة عمل حول حرية التعبير في منظومة حقوق الإنسان وفي التشريعات الفلسطينية. عقدت الورشة في مقري شبكة المنظمات الأهلية في غزة ورام الله عبر تقنية الفيديو كونفرنس.
- بتاريخ ١٢/٢٠، شارك مدير الوحدة حمدي شقورة في مؤتمر نظمه المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية بعنوان «حرية الرأي والإعلام في الأراضي الفلسطينية.. الواقع والآمال،» حيث قدم ورقة عمل بعنوان «البيئة القانونية لحرية التعبير والإعلام وسبل تطويرها. عقد المؤتمر في مدينتي غزة ورام الله عبر تقنية الفيديو كونفرنس.

مؤشرات القياس

- تراجع في الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام: للأسف الشديد فإن حالة الانقسام والصراع القائم بين فتح وحماس قد ساهمت في تزايد الاعتداءات على حرية التعبير والتجمع السلمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة.
- تنظيم مسيرات واجتماعات عامة سلمية بصورة أكثر من السابق: سجل تراجع في هذه النشاطات للأسباب المذكورة آنفاً.
- تغطية إعلامية للتقارير وغيرها من النشاطات: تمت تغطية نشاطات الوحدة في وسائل الإعلام بشكل واسع.

وسائل التحقق

- رصد ومراقبة الاعتداءات من قبل طاقم المركز.
- توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٤)

المساهمة في حماية الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات من خلال النشر عن الانتهاكات ذات الصلة ومن خلال الحشد والمناصرة

النشاطات

١. بيانات صحفية

أصدر المركز خلال هذه الفترة ٧ بيانات صحفية حول انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات، كما تضمنت نشرتان من سلسلة تطورات ميدانية تغطية وإدانة لاعتداءات على مؤسسات مجتمع مدني.[١٨]

٢. تقرير دوري حول الحق في تكوين الجمعيات

- تم أعداد مسودة أولى للتقرير ولكن حتى نهاية العام لم يتم إعداد التقرير بصورة نهائية.

٣. نشاطات حشد ومناصرة

شارك المركز في سلسلة من النشاطات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني لمواجهة الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة في غزة من خلال إغلاق نحو ٢٠٠ جمعية ومؤسسة في قطاع غزة خلال شهر يوليو ٢٠٠٨. وبدعوة من شبكة المنظمات الأهلية، عقد اجتماع بتاريخ ٢٦ يوليو ضم منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية، قد مثل مدير الوحدة حمدي شقورة المركز في ذلك الاجتماع وكان عضواً في اللجنة التي تم تشكيلها وتفويضها بإجراء اتصالات مع صناع القرار في غزة. وقد عقدت اللجنة عدة لقاءات لتنسيق المواقف وتحديد أولويات الاتصالات، وتمكنت من عقد الاجتماعات التالية:

- اجتماع مع رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، د. أحمد بحر، بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٩.
- اجتماع مع رئيس الوزراء في غزة، اسماعيل هنية، بتاريخ ٢٠٠٨/٠٨/٠٥.
- اجتماع مع لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي بتاريخ ٢٠٠٨/٠٨/٠٥.
- اجتماع مع وزير الداخلية في غزة، سعيد صيام، بتاريخ٢٠٠٨/٠٨/٠٦

في جميع تلك اللقاءات تم التأكيد على ضرورة احترام الحق في تكوين الجمعيات وإعادة فتح الجمعيات والمؤسسات المغلقة وإعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها أو مصادرتها. وبتاريخ ٢٠٠٨/٠٨/٠٧، عقد اجتماع للمنظمات ومؤتمر صحفي تم خلاله توضيح ما جرى من اتصالات، كما تم توزيع بيان صحفي يعبر عن موقف المنظمات الأهلية المشاركة.

مؤشر القياس

- تراجع الاعتداءات على الحق في تكوين الجمعيات: تمت إعادة فتح عشرات الجمعيات التي أغلقت في قطاع غزة ولكن ما تزال عشرات أخرى مغلقة.
- التغطية الإعلامية: تمت تغطية النشاطات في وسائل الإعلام المحلية

وسائل القياس

- – يحتفظ المركز بمعلومات وقوائم وافية حول الجمعيات المذكورة.
- – يحتفظ المركز بتوثيق لما يصدر عن وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٥)

إلغاء عقوبة الإعدام أو وقف العمل بها

النشاطات (وفق خطة العمل المحددة للسنة الثالثة والأخيرة من مشروع عقوبة الإعدام)

١. عقد ورش عمل ولقاءات جماهيرية

تم تنفيذ جميع ورش العمل واللقاءات والجلسات وفقاً لما هو محدد في المشروع، وبلغ عددها (٨) لقاءات

[١٨] أنظر تفاصيل هذه البيانات والنشرات ضمن بند إصدارات المركز خلال العام ٢٠٠٨، ص ص (٢٠١-٢٠٨).

عقدت في أنحاء مختلفة من قطاع غزة وشارك فيها (٣٠٣) أشخاص، أكثر من نصفهم من النساء كما هو موضح في الجدول التالي.

تاريخ اللقاء	المكان	الجهة	الفئة + العدد	ملاحظات
٢٠٠٨/١/٣٠	مخيم البريج / جمعية تطوير المرأة الفلسطينية	جمعية تطوير المرأة الفلسطينية	خريجات جامعيات (عدد ١٦)	اللقاء ضم مجموعة من الفتيات الجامعيات من مختلف التخصصات العلمية، وتضمن النقاش المخاطر المترتبة على تطبيق عقوبة الإعدام. في نهاية اللقاء أكدت المشاركات على اقتناعهن بالمخاطر المترتبة على تطبيق العقوبة، و أكدن على استعدادهن على المشاركة في الفعاليات المناهضة لتطبيق هذه العقوبة في الأراضي الفلسطينية. (ورشة عمل).
٢٠٠٨/٢/١٨	مدينة غزة	طاقم شؤون المرأة.	مجموعة من الطالبات الجامعيات، عدد (٢٥) .	عبرت مجموعة من المشاركات والهيئة الإدارية للطاقم عن دعمهم لأي جهود تبدل من اجل التحريض على العقوبة. و أن استعدادهم للتعاون في أي نشاطات تساهم في تعزيز الوعي لدى المواطنين بخاطر تطبيق العقوبة.
٢٠٠٨/٢/٢٦	مدينة غزة	مركز بانوراما	قيادات شابة من الجنسين (العدد٢٧)	ضمت الورشة مجموعة كبيرة من القيادات الشابة من كلا الجنسين و التي تعمل في إطار مشروع إعداد قيادات شابة تحت رعاية ائتلاف من المؤسسات غير الحكومية. في إطار التوصيات التي أعقبت نهاية الورشة أكد المشاركون على استعدادهم للمشاركة في أي ائتلاف يهدف إلى مناهضة تطبيق العقوبة. (ورشة عمل)
٢٠٠٨/٣/١٣	قرية الفخاري/خان يونس	جمعية الفخاري للتنمية و الثقافة	نساء من المجتمع المحلي(٢٥) بالإضافة إلى مجموعة من منتسبي الجمعية عدد (٥)	
٢٠٠٨/٣/١٧	جامعة القدس المفتوحة/ رفح	جامعة القدس المفتوحة	طلاب الجامعة عدد ما يقارب (٧٠)	كان لقاء جماهيري حاشد و موسع، افتتح اللقاء رئيس الجامعة الدكتور /محمد زيدان و تحدث عن أهمية احترام حقوق الإنسان و عبر عن استعداد الجامعة للعمل والتعاون مع المركز الفلسطيني.
٢٠٠٨/٣/١٨	الفرارة/ خان يونس	جمعية مركز الفرارة للتنمية الاجتماعية	حضر اللقاء مجموعة من النساء المحليات عدد(١٧)	
٢٠٠٨/٣/٢٣	الفرارة /خان يونس	جمعية منتدى شباب الفرارة	حضر اللقاء مجموعة من النساء المحليات(١٦)	
٢٠٠٨/٤/٢	مخيم البريج	التجمع الإعلامي الشبابي الفلسطيني	٢١ إعلامياً، بينهم ٨ إعلاميات	
٢٠٠٨/٤/١٦	خان يونس	الهيئة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية	١٤ شخصاً، بينهم ٥ سيدات	
٢٠٠٨/٤/٢٠	دير البلح		عدد الحضور ٢٢ من بينهم ٨ سيدات	
٢٠٠٨/٦/١١	قرية بني سهيلا/ محافظة خان يونس	جمعية الهواء و النور	عدد الحضور ٢١ بينهم ٤ نساء	عقد هذا اللقاء بالتعاون مع المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية و تنمية المجتمع في إطار مشروع القيادات الشابة من أجل حقوق الإنسان.
٢٠٠٨/٦/١٥	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	جمعية الوحدات الخيرية	عدد الحضور ٢٤ غالبيتهم من النساء. نسبة النساء كانت حوالي ٨٠٪	نظم هذا اللقاء بالتعاون مع جمعية الوحدات الخيرية في مخيم خان يونس و التي بدورها قامت بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الأهلية وهي جمعية نادي الصداقة، مركز النشاط النسائي، المواطنة و التنمية الاجتماعية و حملة وطني حبيبي

٢. إدماج جلسات تدريبية حول عقوبة الإعدام ضمن برنامج التدريب في المركز

تم تنفيذ ٧ جلسات تدريبية حول عقوبة الإعدام ضمن الدورات التدريبية التي تنفذها وحدة التدريب في المركز. وقد استفاد من تلك الجلسات نحو ١٥٠ شخصاً، بينهم نحو ٧٠ إمرأة.

٣. فيلم وثائقي حول جرائم الإعدام خارج إطار القانون التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد ناشطين فلسطينيين

- تم انتاج الفيلم من قبل المركز، وهو يسلط الضوء على جرائم الإعدام خارج نطاق القضاء التي تمارسها قوات الاحتلال ضد ناشطين فلسطينيين، ومدته ٤٥ دقيقة ومن إخراج المخرج الفلسطيني الألماني حسام وهبة ومن تنفيذ وكالة رامتان.
- تم بث الفيلم في قناة الجزيرة الوثائقية، لخمس مرات متتالية خلال الفترة من ٢٧/١١-٠٢/١٢.
- الاتصالات جارية لعرضه في قنوات تلفزيونية أخرى. كما يجري العمل على توزيعه محلياً ودولياً، بوسائل مختلفة، حيث تتوفر نسخة مترجمة إلى الإنجليزية.

٤. بوستر حول عقوبة الإعدام

- تم إصدار بوسترين اثنين خلال هذا العام، الأول لمناهضة جرائم الإعدام خارج إطار القانون التي تقترفها قوات الاحتلال ضد المدنين الفلسطينيين؛ والثاني لمناهضة عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية وصدر بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام الذي يصادف ١٠ أكتوبر.

٥. بيانات صحفية

صدر عن المركز ٧ بيانات صحفية أعدتها الوحدة وتتعلق بإدانة إصدار أحكام بالإعدام في قطاع غزة والضفة الغربية.

٦. اتصالات مع جهات رسمية

- رسالة بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٤ إلى رئيس الوزراء في الحكومة المقالة، إسماعيل هنية، تناشده عدم تنفيذ حكم إعدام صدر عن محكمة عسكرية بغزة ضد ياسر زنون.
- رسالة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٠٧ للرئيس محمود عباس تناشده عدم تنفيذ حكم إعدام صدر عن محكمة عسكرية في الضفة الغربية ضد محمود رميلات.

٧. لقاءات إعلامية

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، وبالتعاون مع راديو ألوان، أجرى مدير الوحدة ثلاثة حوارات إذاعية على راديو ألوان مدة كل منهما ٦٠ دقيقة، اثنان منها لمناقشة موضوع عقوبة الإعدام وشرح موقف المركز المناهض لهذه العقوبة، أجريا بتاريخي ٩ أكتوبر و١٦ أكتوبر، فيما خصص الحوار الثالث لموضوع جرائم الإعدام بدون محاكمة التي تواصل قوات الاحتلال اقترافها ضد المدنيين الفلسطينيين، وكان بتاريخ ٢٠ نوفمبر.

مؤشرات قياس النشاط

- عدم إصدار أحكام إعدام وعدم تنفيذ أحكام صادرة: لم ينفذ أي حكم بالإعدام على الرغم من صدور تسعة أحكام إعدام جديدة على مدار العام ٢٠٠٨.
- تعديلات تشريعية: لم يطرأ أي تعديل على التشريعات القائمة التي ما تزال تسمح باستخدام عقوبة الإعدام
- تصريحات وبيانات من قبل السلطة الوطنية: رصد المركز عدد من التصريحات الرسمية التي تشدد على ضرورة تطبيق العقوبة.
- تغطية النشاطات في وسائل الإعلام: تمت تغطية النشاطات والبيانات في وسائل الإعلام
- المساهمة في إثارة جدل مجتمعي حول عقوبة الإعدام

وسائل التحقق

- الرصد والمراقبة للقضاء وما يصدر من أحكام.
- الرصد والمراقبة لأعمال المجلس التشريعي.
- الرصد والتوثيق لما يصدر من تصريحات رسمية
- يتوفر في الوحدة توثيق بالمقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية التي نفذتها الوحدة وتم خلالها التطرق لموقف المركز المناهض لعقوبة الإعدام
- تلقى المركز عدد من الردود المؤيدة لموقفه المناهض لعقوبة الإعدام.
- أظهرت المناقشات في الندوات وورش العمل انقساماً في وجهات النظر، فيما لا تزال تطغى وجهات نظر مؤيدة لتطبيق العقوبة.

مخرج رقم (٦)

تحسين أداء المجلس التشريعي في المجالات التالية: أ) الالتزام بالقانون في عملية التشريع؛ ب) التزام الأعضاء بحضور جلسات المجلس؛ ج) وقف الازدواج الوظيفي لبعض الأعضاء في الوظائف العامة؛ ود) استخدام أدوات المحاسبة والرقابة على الحكومة

النشاطات

١) اجتماعات ولقاءات مع أعضاء المجلس التشريعي

- تم الالتقاء بعدد من أعضاء المجلس

٢) حضور الجلسات ومراقبة النشاطات

- يقوم الباحثون في الوحدة بمتابعة وجمع المعلومات حول الجلسات التي تعقدها كتلة التغيير والإصلاح وتقاطعها بقية الكتل البرلمانية، وهي جلسات سبق وأن انتقدها المركز في ضوء الشرخ السياسي القائم في السلطة الفلسطينية والذي انسحب أيضاً على المجلس التشريعي.

٣) دراسة لتقييم أداء المجلس التشريعي خلال الفترة من مارس ٢٠٠٦ وحتى مارس ٢٠٠٧

- صدرت الدراسة في مارس ٢٠٠٨، وهي جزء من نشاطات لم تنجز العام الماضي.
- صدر عن المركز خبر صحفي حول الدراسة.

٤) المشاركة في ورش عمل حول أداء المجلس التشريعي

- بتاريخ٠٣/١٩، شارك مدير الوحدة في ورشة العمل التي نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق المواطن حول دور المجلس التشريعي في حماية الحقوق والحريات العامة. المتحدثون في الورشة كانوا كل من: د. أحمد بحر، نائب رئيس المجلس التشريعي والقائم بأعماله؛ باسم بشناق، مدير فرع الهيئة المستقلة في غزة؛ عصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان؛ وحمدي شقورة، مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز. تزامن عقد هذه الورشة مع نشر دراسة المركز حول أداء المجلس التشريعي، وكانت الورشة مناسبة لإثارة النقاش بشأنه والاستماع إلى ردود الفعل من نائب رئيس المجلس وغيره من المشاركين وجميعهم من أعضاء المجلس والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني.
- بتاريخ ٠٨/٠٧/١٢، شارك مدير الوحدة حمدي شقورة، في ورشة العمل التي نظمها مركز هدف لحقوق الإنسان حول المجلس التشريعي. وقدم شقورة ورقة عمل بعنوان «دور المجلس التشريعي في ترسيخ قيم الديمقراطية وفصل السلطات».

مؤشرات قياس النشاط

- تغطية النشاطات في وسائل الإعلام: تمت تغطية النشاطات في وسائل الإعلام
- معرفة أكبر بآليات عمل المجلس التشريعي وأهم الانتقادات حول أدائه: تساهم نشاطات المركز في نشر الوعي بين الجمهور بآليات عمل المجلس التشريعي والانتقادات على أدائه.

- التغذية الاسترجاعية الإيجابية من المستفيدين: تفاوتت الردود بين دعم مواقف المركز ومعارضته.

وسائل التحقق

- تحتفظ الوحدة أيضاً بتوثيق ما تنشره وسائل الإعلام حول النشاطات التي تنفذها.
- تم توثيق عدد من التصريحات حول ما ينفذه المركز، بما في ذلك انتقادات من قبل د. أحمد بحر، القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي، للدراسة التي أصدرها المركز.

مخرج رقم (٧)

تقييم مستقل وموضوعي للانتخابات العامة والمحلية التي تجريها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تشجيع إجراء انتخابات حرة ونزيهة ولزيادة ثقة الجمهور في الانتخابات

لم يطرأ تطورات على البيئة السياسية وحالة الانقسام الحاد في هرم السلطة الفلسطينية. احتدم هذا العام الصراع بين حماس وفتح حول الانتخابات الرئاسية. حركة حماس طالبت بإجراء الانتخابات وفقاً لموعدها المحدد دستورياً قبل ٩ يناير ٢٠٠٩، أي بعد أربع سنوات من الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وهددت بأنه ما لم تجرِ الانتخابات في موعدها، سيكون منصب الرئاسة شاغراً وسيتسلمها مؤقتاً رئيس المجلس التشريعي لمدة ٦٠ يوماً تجرى خلالها انتخابات جديدة. أما حركة فتح فأكدت أن ولاية الرئيس تنتهي مع الانتخابات التشريعية أي في يناير ٢٠١٠، وفقاً لتعديل تم إدخاله على قانون الانتخابات.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان كان حاضراً وبقوة في خضم هذا الجدل والنقاش، خاصة من خلال:

١) ورقة موقف حول الجدل بشأن مدة الرئاسة

بتاريخ ٠٨/٠٩/١٨، أصدر المركز ورقة موقف حول الجدل بشأن مدة الرئاسة، أوضح فيها أنه فيما يؤيد إجراء الانتخابات الرئاسية في موعد استحقاقها الدستوري، إلا أنه يرى أن الظروف القائمة لا تسمح بإجراء انتخابات نزيهة في ظل حالة الصراع والانقسام القائمة. ودعا المركز فتح وحماس بالوصول إلى توافق عبر الحوار كشرط لإجراء الانتخابات. كما رفض المركز القول بوجود شاغر رئاسي بانتهاء مدة الرئاسة وحذر من خطورة قيام رئيس المجلس التشريعي بتسلم مهام الرئاسة.

٢) حلقات نقاش حول مدة الرئاسة

نظم المركز ثلاث حلقات نقاش لشرح ورقة الموقف حول الجدل بشأن مدة الرئاسة دعي للمشاركة فيها أعضاء من المجلس التشريعي وممثلين عن القوى الوطنية والإسلامية ومنظمات المجتمع المدني. وقد تخلل تلك اللقاءات نقاشات معمقة، وساهمت في انخراط أكبر للمجتمع المدني والقوى السياسية في الجدل بين حماس وفتح.

- عقدت الحلقة الأولى في فندق كومودور بغزة بتاريخ ٠٩/٢٢ وشارك فيها نحو ٥٠ من أعضاء المجلس التشريعي وممثلي القوى السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الخبراء القانونيين والأكاديميين والشخصيات الاعتبارية.
- عقدت الحلقة الثانية في مقر فرع المركز بمدينة خان يونس وشارك فيها نحو ٣٠ من ممثلي القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني.
- عقدت الحلقة الثالثة بتاريخ ١٠/١٢، بالتعاون مع الجمعية الفلسطينية للديمقراطية والقانون، وذلك في مقر الجمعية بمدينة رفح، وشارك فيها نحو ٣٠ شخصاً من ممثلي القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء المجلس التشريعي.

مؤشرات قياس النشاط

- نشر النتائج الموضوعية والمحايدة حول الرقابة على الانتخابات: لم تجرَ انتخابات خلال العام ٢٠٠٨.
- التغطية الإعلامية لورقة الموقف: تم تغطية الورقة بشكل واسع في وسائل الإعلام المحلية والعربية
- التغطية الإعلامية لحلقات النقاش: حظيت الحلقات على اهتمام كبير من وسائل الإعلام وتم بث

إحداها على الهواء مباشرة على قناة الجزيرة مباشر الفضائية

- تلبية دعوة المركز للمشاركة في اللقاءات المذكورة: لبى غالبية المدعوين دعوة المركز وشاركوا بفعالية في الحلقات الثلاث.
- ردود الفعل والتغذية الاسترجاعية من المشاركين: أيد غالبية المشاركين موقف المركز بشأن مدة الرئاسة، باستثناء المشاركين من حركة حماس.

وسائل التحقق

- التقارير والمواد الصادرة عن المركز: لم تتوفر لعدم إجراء انتخابات.
- آراء المراقبين والمنظمات المشاركة في الرقابة: لم تتوفر لعدم إجراء انتخابات.
- توثيق ما يصدر في وسائل الإعلام.
- الاحتفاظ بقوائم المشاركين في النشاطات.
- توثيق ما يصدر من ردود فعل.

قائمة بالنشاطات مع وسائل الإعلام

رقم	تاريخ	الصحفي و/أو المؤسسة الإعلامية	ملاحظات
١	١/١٤	تلفزيون أبو ظبي	لقاء ضمن نشرة الأخبار حول تصريحات رئيس الشاباك بقتل ١٠٠٠ مقاتل فلسطيني خلال العامين الأخيرين.
٢	٢/١٤	Daniel Williams. Bloomberg News	حول انتهاكات حقوق الإنسان وأوضاع المسيحيين في غزة
٣	٣/٥	راديو صوت فلسطين	لقاء بواسطة الهاتف حول فشل مجلس الأمن في إدانة جرائم قوات الاحتلال في غزة
٤	٣/١٩	عاطف أبو عامر، الجزيرة نت	حول أداء المجلس التشريعي. – تم نشر اللقاء على موقع الجزيرة نت في اليوم التالي.
٥	٠٤/٢٤	راديو فرنسا ٢	أوضاع حقوق الإنسان
٦	٠٤/٢٤	قناة (ANN) التلفزيونية الإخبارية	أوضاع حقوق الإنسان
٧	٠٥/٢٧	عادل الزعنون، تلفزيون البحرين	حول لجنة تقصي الحقائق الدولية برئاسة ديزموند توتو في مقتل مدنيين في بيت حانون في نوفمبر ٢٠٠٦
٨	٠٥/٢٨	راديو فرنسا ٢	حول زيارة ديزموند توتو
٩	٠٥/٢٨	نشرة الحال (جامعة بيرزيت)	مرور عام على أحداث غزة
١٠	٠٥/٢٩	راديو صوت فلسطين	زيارة ديزموند توتو
١١	٠٥/٣١	قناة بي بي سي الإخبارية	اختطاف مواطنين والتحقيق معهم من قبل سرايا القدس
١٢	٠٦/٠٣	عادل الزعنون، وكالة الأنباء الفرنسية	عام على أحداث غزة
١٣	٠٦/١٩	تلفزيون الآن	أوضاع حقوق الإنسان
١٤	٠٨/٠٦	توني أولوغلين، صحيفة الغارديان	عقوبة الإعدام والمحاكم العسكرية
١٥	٠٨/١٧	إذاعة الشرق في رام الله	قرار المحامي العام في قوات الاحتلال عدم اتخاذ إجراء قانوني بحق طاقم الدبابة التي قتلت الصحفي فضل شناعة
١٦	٠٩/٢١	تلفزيون القدس	انتهاكات قوات الاحتلال وتقرير لجنة التحقيق الدولية في قصف بيت حانون
١٧	١٠/١٢	تلفزيون القدس	انتهاكات قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين

١٨	١٠/٢٢	تلفزيون القدس؛ راديو القدس	الاعتداءات على الصحفيين في غزة والضفة
١٩	١٠/٠٩	راديو ألوان	حلقة حوارية مدتها ٦٠ دقيقة حول عقوبة الإعدام
٢٠	١٠/١٦	راديو ألوان	حلقة حوارية مدتها ٦٠ دقيقة حول عقوبة الإعدام
٢١	١١/٠٣	راديو البراق	حوار مدته ٦٠ دقيقة حول عقوبة الإعدام شارك فيه حمدي شقورة، مدير الوحدة، ود. ماهر السوسي، أستاذ الفقه المقارن في الجامعة الإسلامية
٢٢	١١/٠٥	راديو الأقصى	مداخلة عبر الهاتف في حلقة لدعم الحوار في القاهرة، بثتها عدة محطات إذاعية في الضفة والقطاع
٢٣	١١/٠٦	راديو ألوان	حوار مدته ٦٠ دقيقة حول حرية التعبير في ضوء إصدار تقرير جديد عن المركز
٢٤	١١/٢٠	راديو ألوان	حوار مدته ٦٠ دقيقة حول جرائم الإعدام بدون محاكمة التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.
٢٥	١١/٢٠	عميرة هس، صحيفة هآرتس	عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية
٢٦	١١/٢٢	تلفزيون الجزيرة	لقاء مباشر خلال نشرة الأخبار حول تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع
٢٧	١١/٢٢	تلفزيون القدس	لقاء مباشر خلال نشرة الأخبار حول تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع
٢٨	١٢/١٠	قناة الساعة	لقاء مباشر في نشرة الأخبار للتعليق على تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة الذي ينتقد إسرائيل
٢٩	١٢/١٠	تلفزيون (BBC)	لقاء مباشر في نشرة الأخبار للحديث عن أوضاع حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان
٣٠	١٢/١٠	تلفزيون القدس	لقاء مباشر في نشرة الأخبار للحديث عن أوضاع حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان
٣١	١٢/١٤	راديو ألوان	حوار على الهواء لمدة ساعة بمناسبة ستين عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
٣٢	١٢/٢٩	راديو فرنسا ٢	مقابلة حول الحرب التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة.
٣٣	١٢/٣٠	تلفزيون المستقبل	مباشر على الهواء لنشرة أخبار حول الحرب التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة.
٣٤	١٢/٣٠	تلفزيون القدس	مقابلة حول الحرب التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة.
٣٥	١٢/٣١	تلفزيون العالم	مباشر على الهواء لنشرة أخبار حول الحرب التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة.
٣٦	١٢/٣١	تلفزيون دبي	مقابلة حول الحرب التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة.
٣٧	١٢/٣١	تلفزيون البحرين	مقابلة حول الحرب التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة.
٣٨	١٢/٣١	قناة النيل الإخبارية	مقابلة حول الحرب التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة.
٣٩	١٢/٣١	تلفزيون الدليل	مقابلة حول الحرب التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة.
٤٠	١٢/٣١	وكالة الأنباء الفرنسية	مقابلة حول الحرب التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة.
٤١	١٢/٣١	راديو (BNN) – بيت لحم	مقابلة حول الحرب التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة.

وحدة البحث الميداني والتوثيق

استمرت وحدة البحث الميداني والتوثيق القيام بنشاطاتها لهذا العام في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، وفقاً لما ورد في خطتها السنوية. تعتبر الوحدة هي الشريان الرئيسي الذي يغذي باقي الوحدات العاملة في المركز بالمعلومات التي تسهل لها عملها، فضلاً عن بعض المهام الأخرى والمتعلقة بالنشاطات المجتمعية لتعزيز دور المركز مع مؤسسات المجتمع المدني وتقوية أواصره مع أفراد المجتمع المحلي. وقد شهد هذا العام تصعيدا لافتا من قبل سلطات الاحتلال الحربي في الأراضي المحتلة، فمن حصار غير مسبوق على قطاع غزة، ضرب كل مكونات الحياة المدنية للسكان إلى زيادة وتيرة الانتهاكات الجسيمة في الضفة الغربية من اعتداءات يومية سواءً من قبل جنود الاحتلال أو مستوطنيه، فضلاً عن الاستمرار في تهويد مدينة القدس الشرقية وتفريغها من سكانها الأصليين. هذا وقد شهد النصف الثاني من هذا العام الإعلان عن تهدئة ما بين الجانب الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، إلا أن هذا الإعلان قد ذهب أدراج الرياح قبل الإعلان عن انتهاء مدة التهدئة، الأمر الذي جعل القطاع على شفا كارثة إنسانية حادة. أما على المستوى الفلسطيني، فقد استمرت حالة الصراع الداخلي بين القطبين الرئيسين في الحياة السياسية الفلسطينية، حركتا فتح وحماس، في ظل تواصل حالة الانقسام السياسي وتكريس الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية. وقد عكست حالة الصراع نفسها ليس فقط على أداء مؤسسات الحكم ووظائفها، إنما أيضاً في استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعزى الغالبية العظمى من انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الداخلي إلى الصراع بين حماس وفتح وردود الفعل المتبادلة بين الجانبين والاجراءات المتخذة من قبل الحكومتين وأجهزتهما الأمنية في غزة ورام الله ضد نشطاء وأنصار الحركتين. وخلال الأيام الأخيرة من هذا العام شنت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عدواناً غير مسبوق على قطاع غزة من البر والبحر والجو، واقترفت جرائم حرب مركبة استمرت حتى منتصف الشهر الاول من العام ٢٠٠٩. وفي ظل هذه المعطيات، بذل باحثو الوحدة قصارى جهدهم للوقوف على تلك الانتهاكات برمتها من خلال رصدها وتوثيقها، وكانوا يعملون على مدار الساعة لكشف تلك الجرائم والحديث عنها.

نشاطات وحدة البحث الميداني والتوثيق وفقاً لما ورد في الخطة السنوية ٢٠٠٨

١) **توثيق شامل لكافة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها:**

أ. انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ب. الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان.

٢) **زيادة الوعي المحلي والدولي بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية على الأجندتين الإسرائيلية والفلسطينية.**

ا. إعداد وتوزيع نشرة أسبوعية و بيانات صحفية حول انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

ب. المساهمة في جولات ميدانية مع الوفود المحلية والدولية في زيارات ميدانية

ج. إقامة وتعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي.

١) توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها:

أ. انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.
ب. الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان.

واصلت الوحدة القيام بهذا النشاط من خلال العمل في عدة مستويات:

أ. توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

تنوعت النشاطات التي قامت بها الوحدة وفقا لحجم الانتهاكات وكانت على النحو التالي:

النشاط الأول

- رصد وتوثيق عمليات القتل بكافة أشكاله» من اغتيالات، قتل عمد، قتل عشوائي، إصابات—الخ»، القصف، الاعتقالات، الاجتياحات والمداهمات.

رصدت الوحدة ووثقت خلال هذا العام (٨٦٨) حالة قتل، (٢٢٥٨) إصابة، (٢٥٠١) حالة اعتقال؛ نحو ٢٠٠٠ حالة مداهمة وتوغل واعتداءات مختلفة. كما رصدت الوحدة ٥٠٠ حالة قصف بري وجوي وبحري.

النشاط الثاني

- رصد وتوثيق القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على الحركة والتحقيق فيها، بما فيها حالة الحصار المشدد على قطاع غزة، وآثاره السلبية على مجمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- الحواجز العسكرية، وحظر التجول في الضفة الغربية، الاغلاقات للمعابر الحدودية والوفيات على المعابر والحواجز.
- الاعتقالات على الحواجز في الضفة الغربية، منع تحويل المرضى للعلاج بالخارج، فرض الإقامات الجبرية، وأعمال التنكيل على الحواجز العسكرية.

كان هناك رصد يومي لحركة المعابر سواءً التجارية أو المعابر المخصصة لحركة الأفراد في قطاع غزة، حيث وثقت الوحدة واعدت مئات التقارير عن حركة البضائع والأفراد من بينهم المرضى. رصدت الوحدة ووثقت (١٦٢) حالة اعتقال على الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، (حالتين) وفاة على الحواجز العسكرية، (٢٠٠) حالة تنكيل، (٥٠) حالة وفاة بسبب الحصار على القطاع. أعدت الوحدة (مئات) التقارير عن تأثير الحصار على البنية التحتية في قطاع غزة، وعلى التعليم والصحة وجميع القطاعات الحيوية.

النشاط الثالث

- رصد وتوثيق عمليات الاعتداء على الأعيان والممتلكات المدنية:
- مصادرة الأراضي وهدم المنازل، والاعتداء على الممتلكات الخاصة بالمدنيين، التي تقوم بها قوات الاحتلال أثناء عمليات التوغل والاجتياحات للمدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية،

رصدت الوحدة ووثقت نحو (١٤٠٣) حالة تدمير مصنفة حسب الآتي: نحو (٦٠٩) منزلا ومنشأة في قطاع غزة، فيما تم رصد وتوثيق تجريف نحو (٣٤٢٠,٥) دونما من الأراضي الزراعية. وفي الضفة الغربية رصدت الوحدة ووثقت هدم (٤٧) منزلا، جرفت (مئات) الدونمات من الأراضي الزراعية. وفي القدس الشرقية هدمت (٦٠) منزلا بحجة البناء بدون ترخيص.

النشاط الرابع

- رصد وتوثيق الاعتداءات الاستيطانية على المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية.
- رصد وتوثيق معاناة السكان جراء بناء جدار الضم في الضفة الغربية، حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم، أعمال إطلاق النار على الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين المناهضين للجدار.

رصدت الوحدة ووثقت نحو (٢٥٤) حالة اعتداء على السكان المدنيين وممتلكاتهم من قبل المستوطنين، فيما رصدت الوحدة ووثقت مئات الاعتداءات من قبل جنود الاحتلال على المناهضين لبناء الجدار، وسجلت الوحدة نحو (٢٩٦) إصابة على نفس الخلفية، وعشرات حالات اعتقال على نفس الخلفية أيضا. كما أعدت الوحدة عشرات التقارير عن حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم والاعتداء عليهم.

النشاط الخامس

- رصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتضييق على الصحافيين.
- الاعتداءات على الصحافيين العرب والأجانب منهم.
- الاعتداء على وسائل الأعلام بشكل عام.
- إغلاق المقرات الإعلامية.

رصدت الوحدة ووثقت (١٣٢) حالة اعتداء على الصحافيين، ووسائل الإعلام المختلفة بما فيها إغلاق مقرات إعلامية.

ولتنفيذ هذه النشاطات يقوم الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على التوجه لمناطق الأحداث للإطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرض لها. ويقوم الباحث بعدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث، فقد يحتاج الباحث أحياناً لزيارتين أو ثلاث للحدث الواحد.

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي الزيارات الميدانية للباحثين الميدانيين في قطاع غزة والضفة الغربية أكثر من (١٠٠٠٠) زيارة ميدانية.

٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات.

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر. وهذا يتطلب مجهوداً إضافياً من الباحث، كون عملية المقابلة بحد ذاتها تأخذ وقتاً لا يستهان به من الباحث الميداني، ومحاولة الباحث حصر أكبر قدر ممكن من الأشخاص القريبين من الحدث نفسه وأكثرهم منطقاً.

وسائل التحقق

- بلغ عدد المقابلات التي قام بها الباحثون مع الضحايا أو مع شهود العيان أكثر من ٦٠٠٠ مقابلة.
- بلغ عدد الإفادات التي قام الباحثون بجمعها من شهود العيان أو الضحايا حوالي (٤٠٠٠) إفادة.

٣. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تهدف الاستمارة إلى تحصيل بيانات دقيقة وواضحة لتفريغها على برنامج الـdata base للخروج بأرقام حقيقية وبيانات وافية عن مجمل الانتهاكات وحجمها. وتتضمن كل استمارة معلومات أساسية عن الانتهاك و طبيعة الأشخاص أو الأماكن التي تعرضت للانتهاك. تعبئة الاستمارة تأخذ وقتاً وجهداً كبيراً من الباحث الميداني، يتطلب في كثير من الأحيان العودة لمكان الحدث أو للضحية مرة أخرى.

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي الاستمارات التي تمت تعبئتها من قطاع غزة والضفة الغربية (٦٩٥٥) استمارة مصنفة كالتالي:

القتلى : (٨٦٨) استمارة، الجرحى: (٢٢٥٨) استمارة، المعتقلين: (٢٥٠١) استمارة: أعمال التجريف في قطاع غزة فقط: (٧٩٤) استمارة (لـ٣٤٢٠,٥٥)دونم زراعي، تدمير المنشآت: (١٥٨) استمارة، تدمير المنازل في القطاع أيضاً: (٤٥١)استمارة. لازالت الوحدة تفتقر إلى العمل بنظام الاستمارات فيما يتعلق بموضوع الهدم والتجريف في الضفة الغربية بسبب اتساع المناطق وقلة الباحثين الميدانيين، فضلاً عن صعوبة الوصول لجميع المناطق.

٤. تصوير فوتوغرافي وتصوير عبر الفيديو للانتهاك

يقوم كل باحث ميداني بالتقاط صور فوتوغرافية لكل انتهاك، ويتراوح عدد هذه الصور وفقاً لطبيعة الانتهاك نفسه. وعملية التصوير مهمة جداً وهي من الآليات المهمة في نقل صورة واضحة عن حجم الانتهاك وبشاعته، ومن الوثائق الهامة في فضح الجريمة والوقوف عليها.

- التقاط مئات الصور لمئات الأحداث والجرائم.

٥. جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك

وتكمن أهمية هذه الوثائق في كونها دليلاً واضحاً على الانتهاك، والوثائق عبارة عن (تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط والرسم الكروكي).

تم جمع مئات الوثائق وترحيلها للدوائر المختصة في المركز.

استخدمت العديد من تلك الوثائق من قبل تلك الدوائر.

٦. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

- أعدت الوحدة أكثر من (٥٠٠٠)تقرير.

٧. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الإسرائيلية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة.

أعدت الوحدة خلال هذا العام مجموعة من الملفات تستعرض مجمل الانتهاكات التي تتعرض لها محافظات الوطن، حيث تحتفظ الوحدة الآن بملفات مقسمة وفقاً للمحافظات، ووفق نوعين من الأجندة، يوضع في كل ملف ما تتعرض له المنطقة المعنية من انتهاكات سواءً قتل أو تدمير أو تجريف أو اعتقال أو قصف --الخ

٨. تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى برنامج الـ data base المركزي لتستفيد منه باقي الوحدات.

مؤشرات القياس لكافة الأنشطة السابقة.

- إدخال جميع ما تم توثيقه على قاعدة البيانات الخاصة بالمركز، والتي بدورها تعطي مؤشرات عن طبيعة الحدث، فضلاً عن استخدامها اليومي كإحصائية مهمة في جميع التقارير واللقاءات الصحفية والمجتمعية.
- استخدام ما تم توفيره في الميدان لنشرة التقرير الأسبوعي والذي يتم توزيعه على نطاق واسع والبالغ عددها (٥٠ تقريرا).
- تحويل العديد من القضايا المتعلقة بارتكاب جرائم حرم مثل تجريف الأراضي وهدم المنازل، حالات القتل العمد، منع المرضى من السفر للعلاج في الخارج، المعتقلين في السجون الإسرائيلية للدائرة القانونية لمتابعتها.
- تحويل كافة المواد المتعلقة بالحصار على قطاع غزة إلى وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، لاستخدامها في النشرة الدورية عن الإغلاق والتقارير المتخصصة عن حالة المعابر، ونشرها على الصفحة الالكترونية للمركز.

- تستخدم المادة المتوفرة للإعداد للتقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية
- استخدمت الصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها على صفحة المركز الالكترونية والتقارير والنشرات الصادرة عنه.
- استخدام المعلومات في البيانات الصحفية الصادرة عن المركز وتحديدا وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- استخدمت المادة المتوفرة في الوحدة في إعداد التقارير المتخصصة الصادرة عن المركز.
- تلقت مديرة الوحدة عشرات الاتصالات الهاتفية للاستفسار عن أحداث معينة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعلام والتنمية سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة.
- استخدمت المادة المتوفرة لدى الوحدة من أرقام وإحصائيات وبيانات في اللقاءات الصحفية والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية التي يجريها سواء طاقم الوحدة أو الأفراد العاملين في المركز.

وسائل التحقق لمجمل النشاطات السابقة

- يوجد لدى الوحدة مئات التقارير الميدانية عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة بما فيها القدس المحتلة.
- أعدت الوحدة ١٥ ملفاً ضمن تصنيفات محددة ارتأتها رهناً بالوضع القائم.
- نشر على صفحة المركز نحو ١٠٠ صورة تم التقاطها من الباحثين الميدانيين.
- إعداد أرشيف للصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها من الميدان.
- استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- تلقت الوحدة عشرات الاتصالات الهاتفية من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين للاستفسار عن العديد من الانتهاكات.
- اعدت الوحدة ٥٠ تقريرا أسبوعيا، وأصدرت (٢١) بيانا صحفيا.
- نشر التقرير الأسبوعي والبيانات الصحفية على الموقع الالكتروني للمركز.
- أدخلت جميع البيانات الخاصة بالقتلى والمصابين وهدم المنازل والمعتقلين والوفيات على الحواجز في قاعدة البيانات.وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ومن قبل وسائل الإعلام المختلفة.
- استخدمت جميع البيانات في التقرير السنوي الذي سيصدر عن المركز نهاية العام.
- أجرى الزملاء في الوحدة نحو(١٤) لقاء إعلامي حول الانتهاكات وطبيعتها.
- تابعت الوحدة القانونية في المركز العديد من القضايا المحولة لها.
- صدر عن وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (١١)تقرير عن حالة المعابر في قطاع غزة، و(٤) متنوعة ، و(٨) بيانات صحفية عن آثار الحصار..
- صدور تقرير متخصص عن الاغتيالات من قبل وحدة تطوير الديمقراطية اعتمد على المادة التوثيقية من وحدة البحث الميداني.

المخاطر أو المعيقات

- اتساع مساحة الضفة الغربية وقلة عدد الباحثين الميدانيين وتقسيم المناطق لكانتونات صغيرة أثر على المادة التوثيقية المرسلة من الضفة الغربية وخصوصاً تعبئة الاستمارات، فضلاً عن صعوبة الوصول لمنطقة الحدث في اللحظة المطلوبة، مما يشوش مسألة التدخل القانوني.
- خطورة مناطق التماس في قطاع غزة، وصعوبة وصول الباحث الميداني للمنطقة في اللحظة المناسبة.
- فقد الثقة من قبل الضحايا في موضوع جبر الضرر من قبل سلطات الاحتلال يؤثر على تعاونهم مع الباحث الميداني والإدلاء بالمعلومات.
- التغير في مستوى الصراع في المنطقة وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وصعوبة التواصل الحقيقي مع باحثين الضفة الغربية.

ب. توثيق الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

النشاط الأول

- رصد وتوثيق جميع حالات القتل ضمن حالة الفوضى والفلتان الأمني وانتشار السلاح في الأراضي الفلسطينية المحتلة:
- رصدت الوحدة ووثقت (١٥٣) حالة قتل ضمن سوء استخدام السلاح وحالة الفلتان الأمني فيما رصدت (٤١١) إصابة على نفس الخلفية .

النشاط الثاني

- رصد وتوثيق معظم حالات الاعتقال الفردي والجماعي " الاعتقال السياسي" سواء على أيدي أفراد الشرطة التابعة للحكومة المقالة في غزة أو أجهزة الأمن الفلسطيني في الضفة:
- رصدت الوحدة ووثقت عشرات حالات الاعتقال.

النشاط الثالث

- رصد حالات التعذيب في السجون والمقرات التابعة لحركة حماس في قطاع غزة وحالات التعذيب التي تقوم بها أجهزة الأمن في سجون الضفة الغربية.
- رصدت الوحدة ووثقت نحو عشرات حالات التعذيب

النشاط الرابع

- رصد حالات القتل على خلفية الشرف.
- رصدت الوحدة (٤) حالات قتل على خلفية ما يسمى الشرف.

النشاط الخامس

- رصد وتوثيق الانتهاكات ضد حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وملاحقة الصحفيين والاعتداء عليهم أو الاعتداء على المؤسسات الإعلامية.
- رصدت الوحدة ووثقت عشرات الحالات التي تم فيها مهاجمة مؤسسات إعلامية أو صحفية أو صحفيين أو الاعتداء على أشخاص بسبب اعتقاداتهم أو مواقفهم أو أثناء تأديتهم لمهامهم ، أو مشاركتهم في التجمعات السلمية

النشاط السادس

- رصد حالات الاعتداء على مؤسسات المجتمع المدني بكافة أشكالها وأهدافها سواءً من قبل اجهزة الامن التابعة لحكومة غزة أو أجهزة امن السلطة في رام الله. رصدت الوحدة عشرات حالات الاعتداء على المؤسسات الأهلية، وكان اللافت خلال هذا العام وضمن المناكفات السياسية بين الحكومتين، إغلاق عشرات الجمعيات والمؤسسات الأهلية، حيث رصدت الوحدة ووثقت (١٩٤) حالة إغلاق لمؤسسات في القطاع، بينما رصدت ووثقت نحو عشر حالات مداهمة و اعتداء على مؤسسات أهلية في الضفة الغربية.

النشاط السابع

- رصد حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة : وثقت الوحدة العديد من الحالات مثل إضراب البلديات، المستشفيات ، القطاع العام، مشاكل بيئية ، ومشاكل الصرف الصحي وما نجم عنها من كوارث إنسانية-الخ. وكان الموضوع الأبرز خلال هذا العام هو إضراب القطاعين التعليمي والصحي في قطاع غزة، بسبب التنقلات التعسفية والإقصاء الوظيفي من قبل حكومة غزة والتداعيات والآثار الناجمة عنها.

ولتنفيذ هذه النشاطات قام الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على زيارة الأماكن التي تقع فيها الانتهاكات، ليطلع عن كثب على طبيعة الانتهاك وحجمه، وليستطيع الوصول لشهود العيان من خلال زيارته للموقع. ويتوجه الباحث في كثير في الأحيان إلى مقترف الانتهاك سواء مسئول رسمي أو مواطن عادي لسؤاله أيضاً عن ملابسات الحادث. كما يقوم الباحث الميداني بعمل زيارات ميدانية لأقسام الشرطة، وللمراكز الصحية، كونه في كثير من الأحيان لا يتم الإفصاح عن الحدث.

* تم انجاز آلاف الزيارات الميدانية.

٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات

يحرص الباحث في عمله وتوثيقه للانتهاكات على مقابلة الضحايا أو شهود العيان أو القائمين على الانتهاك، لكي يخرج بصورة حقيقية عن طبيعة الحدث وملابساته. ويواجه الباحث صعوبة كبيرة في تحصيل المعلومات، حيث أن هناك تخوف من قبل الأفراد الذين يتعرضون للانتهاك بالإفصاح عنه أو عن الأشخاص المسئولين عنه. كما يواجه الباحث في بعض الأحيان بعدم دقة المعلومات من قبل الضحايا أو ذويهم، أو شهود العيان، تكلفه وقتاً وجهداً للبحث عن الحقيقة.

- بلغ إجمالي المقابلات الشخصية مع الضحايا أو الشهود نحو(٧٠٠٠) مقابلة، فيما بلغ عدد الإفادات أكثر من(٣٠٠٠) إفادة.

٣. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تم تعبئة استمارات خاصة بالجرائم المتعلقة بأعمال القتل والإصابات، حيث يقوم الباحث الميداني بتعبئة الاستمارة، لما تحويه من معلومات دقيقة وواضحة عن الانتهاك. بلغ إجمالي الاستمارات٥٥٧ استمارة.

٤. تصوير فوتوغرافي

تم توضيح أهمية هذه الآلية في استعرا ضنا للنشاطات المتعلقة بتوثيق الانتهاكات في الجانب الإسرائيلي.

٥. جمع وثائق ومستندات حول الانتهاكات

تتنوع هذه الوثائق والمستندات حسب طبيعة الانتهاك، وتعتبر من أهم الآليات التي يستطيع المواطن الذي تعرض للانتهاك من المطالبة بحقه، أو رفع الضرر عنه. وعملية تحصيل أي وثيقة أو مستند ليست عملية سهلة،إلا ان الباحث الميداني يحرص على الحصول من الضحية على أي مستند أو وثيقة تثبت وقوع الضرر.

٦. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

- بلغ إجمالي التقارير الميدانية نحو ٥٠٠٠ تقرير.

٧. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الفلسطينية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة

اتبع في تصنيف الملفات نفس النظام في تصنيف الملفات على الأجندة الإسرائيلية «انظر البند المتعلق بذلك».

مؤشرات القياس لكافة الأنشطة السابقة:

- استخدام كافة المعلومات عن حالات القتل والإصابات على برنامج الـ databas واستخدامه من قبل المعنيين.
- تحويل كل ما تم توثيقه حول حالة الفلتان الأمني بكافة أشكاله إلى وحدة تطوير الديمقراطية في المركز.

- أجملت معظم الانتهاكات في بيانات صحفية أعدت من قبل وحدة تطوير الديمقراطية، فيما نشرت المادة المتوفرة لدى الوحدة بشكل يومي على صفحة المركز تحت مسمى تطورات ميدانية.
- صدور عدة بيانات صحفية حول حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً بما يتعلق بإضراب قطاعي الصحة والتعليم والفصل التعسفي والإقصاء الوظيفي، وسفر الحجاج والمناكفات السياسية وأثرها على مجمل الحقوق الأساسية للإنسان.
- تحويل ما وثقته الوحدة حول القتل على خلفية الشرف إلى وحدتي المرأة وتطوير الديمقراطية.
- تغطية موسعة في وسائل الإعلام.
- استخدام المعلومات المتوفرة في الوحدة للتقرير السنوي الذي يصدره المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- استخدمت الصور الفوتوغرافية على صفحة المركز وفي التقارير المتخصصة.
- حولت عدة حالات للدائرة القانونية بما يتعلق بتعديات على الحريات العامة أو الممتلكات الخاصة، الاعتقال السياسي والتعذيب في السجون، فيما حول ملف كامل لوحدتي تطوير الديمقراطية والقانونية حول إغلاق المؤسسات الخيرية.
- اعتماد المركز كمصدر موثوق به للإحصائيات والمعلومات من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، حيث تلقت الوحدة العديد من الرسائل والاتصالات للحصول على المعلومات، ونشرها على لسان المركز.

وسائل التحقق لكافة الأنشطة السابقة:

- توفر قاعدة بيانات واضحة ودقيقة ومصنفة حول الانتهاكات في مجالي القتل والإصابات، وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ووسائل الإعلام المحلية.
- صدر ونشر على صفحة المركز بشكل يومي نحو (٤٤) متابعة ميدانية عن حالة الفلتان الأمني بكافة أشكاله.
- يوجد لدى الوحدة نحو (٥٠٠٠) تقرير ميداني عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة بما فيها القدس المحتلة.
- صدر عن وحدة تطوير الديمقراطية دراسة حول حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي في ظل السلطة الفلسطينية.
- صدر عن وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقرير حول تأثير ارتفاع الأسعار على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- إعداد أرشيف للصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها من الميدان.
- استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- تلقت الوحدة أكثر من (١٠٠) اتصال هاتفي من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين حول الانتهاكات والاستفسار عنها.
- استخدمت جميع البيانات في التقرير السنوي الذي سيصدر عن المركز.
- أجرى الزملاء في الوحدة نحو (٧) لقاءات إعلامية حول الانتهاكات وطبيعتها.

المخاطر والمعيقات

- فرض عقوبات صارمة من قبل المتنفذين لمن يدلي بمعلومات، مما يولد حالة من الخوف لدى الضحايا الذين يتلقون تهديدات، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة في تحصيل المعلومة.
- عدم تلقي ردود أو إجابات من قبل الجهات الرسمية في الضفة الغربية تؤكد المعلومات حول حالات الاعتقال السياسي في صفوف حركة حماس من قبل أجهزة الأمن الفلسطيني.
- تلقي الباحثين الميدانيين بعض التهديدات من قبل أفراد بسبب نشر معلومات تم جمعها من الميدان.

٢) زيادة الوعي المحلي والدولي بانتهاكات حقوق الإنسان

النشاط الأول

إعداد وتوزيع نشرة أسبوعية، تستعرض انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي

النشاط الثاني

إعداد وتوزيع البيانات الصحفية المتعلقة بالانتهاكات وجرائم الحرب الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

النشاط الثالث

إقامة وتعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي.

النشاط الرابع

المساهمة في جولات ميدانية مع الوفود المحلية والدولية في زيارات ميدانية.

واصلت الوحدة عملها في هذا المجال على النحو التالي:

١. إعداد وتوزيع نشرة أسبوعية عن كافة الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يتضمن كل تقرير توثيق لجميع الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنين الفلسطينين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة يومياً على مدار الأسبوع. ويعتبر التقرير الأسبوعي الوثيقة الأساسية التي تصدر عن الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تعطي صورة حقيقية عما يحدث في الأراضي المحتلة. وتقوم مديرة الوحدة بإعداد هذا التقرير بناءً على التقارير والإفادات التي يعدها الباحثون الميدانيون في قطاع غزة والضفة الغربية والتي لا تستثني أي انتهاك مهما كان حجمه. وهذا يتطلب وقت وجهد غير عادي، وتحقيق في كل حادثة، حرصاً من المركز على الموضوعية. وتحرص الوحدة على إصدار هذا التقرير بصورة منتظمة، وتكون ملزمة أمام لجنة البرنامج في المركز بجاهزية التقرير بشكله النهائي يوم الخميس من كل أسبوع، فيما تكون الوحدة ملزمة بتوريد مادة التقرير أولاً بأول للترجمة باللغة الإنجليزية.

مؤشرات القياس

- إعداد تقرير أسبوعي عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- توزيع النشرة الأسبوعية عن كافة الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة الكترونيا ويدويا. القصد على الانترنت والمطبوع .....ززصياغة

وسائل التحقق

- بلغ عدد التقارير الأسبوعية الصادرة عن الوحدة خلال هذا العام(٥٠) تقريرا أسبوعياً.
- هناك تغطية إعلامية واسعة للتقرير حيث يتم بين فترة وأخرى نشر ملخص له في الصحف المحلية تستخدمه بعض مواقع الانترنت يتم نشره أسبوعيا على صفحة المركز الالكترونية – تستخدم عناوين محددة منه في عمل تقارير متخصصة وتحقيقات صحفية.
- الطلبات للحصول على التقارير لا نستطيع حصرها برقم بسبب أن الطلب على التقرير الأسبوعي لا يتم فقط من قبل الوحدة بل يطلب في كثير من المرات من قبل العاملين في المركز.
- تلقت الوحدة العديد من الاتصالات الهاتفية من المؤسسات والأشخاص والمعنيين ووسائل الإعلام الأجنبية للاستفسار عن العديد من القضايا التي يتم عرضها في التقرير.
- تم استخدام مواد التقرير في العديد من المداخلات التي قام بها أشخاص من المركز مع وسائل الإعلام المختلفة المحلية والاقليمية والمداخلات التي قام بها أشخاص يمثلون جهات رسمية او حكومية في المؤتمرات أو اللقاءات الخارجية.

٢. إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحالة الفلتان الأمني داخل مناطق السلطة الفلسطينية

البيان الصحفي هو آلية رئيسية في فضح الانتهاك وإبراز حجمه وتوضيح موقف المركز منه. وتكمن أهمية البيان أيضاً في سرعته ودقته. وتقوم الوحدة بإعداد البيان الصحفي، فور وقوع الحدث مباشرة، وفي عدة مرات أصدرت الوحدة بيانين أو أكثر في نفس اليوم.

مؤشرات القياس

- إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وسائل التحقق

- بلغ عدد البيانات الصحفية التي قامت الوحدة بإعدادها خلال العام (٢١) بيانا صحفيا، معظم هذه البيانات خاص بالانتهاكات الإسرائيلية، فيما أعدت الوحدة(١٤)بيانا آخراً عن الوضع الداخلي الفلسطيني.
- التغطية الإعلامية بنشر كل بيان صحفي على صفحة المركز الالكترونية ويتم نشره في الصحافة المحلية.

٣. إقامة وتعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي، ويشمل هذا البند:

تعريف الضحايا والمواطنين بعمل المركز وخدماته

يحرص الباحثون في جميع زياراتهم ومقابلاتهم مع الضحايا أو المواطنين ذوي العلاقة على تعريفهم بالمركز وإعطائهم شرحاً وافياً عن الخدمات التي يقدمها وسقف تعاملاته مع الضحايا، ويترك بين أيديهم البطاقات الخاصة بالمركز.

حث ضحايا الانتهاكات على التوجه للمركز لطلب المساعدة القانونية

يقوم الباحث الميداني خلال توثيقه لأي انتهاك بتقديم النصيحة وحث الضحية أو أقارب الضحية بالتوجه للدائرة القانونية في المركز لتقديم شكوى ضد الجهة المسئولة عن الانتهاك. كما يساهم الباحث الميداني في كثير من الأحيان بتسهيل مهمة المحامي في الوصول للضحية أو اخذ توكيل أو إبلاغ عن نتائج القضية.

المساهمة في توزيع إصدارات المركز على المؤسسات والأفراد

يقوم بعض الباحثين الميدانيين بتوزيع ما يصدر عن المركز من تقارير ودراسات في المناطق التي لا يتواجد فيها موظف يقوم بهذه المهمة، وتحديدا في الضفة الغربية. كما يساعد الباحثون الميدانيون في تحديث قوائم التوزيع بشكل منتظم.

المشاركة في النشاطات الإعلامية

يشارك الباحثون الميدانيون ومديرة الوحدة في العديد من اللقاءات الإعلامية او التلفزيونية أو الإدلاء ببعض التصريحات للصحف المحلية وفقاً لرؤية المركز وخصوصا عندما يكون هناك جرائم متنوعة بالمناطق من قبل قوات الاحتلال أو تدهور الأوضاع الداخلية. وقد وثقت الوحدة العديد من المقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية مع وسائل إعلام دولية ومحلية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

مؤشرات القياس

- زيارة المركز من قبل العديد من الإفراد إما بهدف لقاء المحامي أو التعرف على نشاطات المركز.
- توزيع التقرير الأسبوعي في القطاع وفي معظم محافظات الضفة الغربية.
- اللقاءات الإعلامية والاتصالات.
- تجاوب الضحايا مع باحثي المركز.
- تعاون المؤسسات وبعض أجهزة الأمن مع باحثي المركز.
- القضايا التي حقق فيها المركز جبر ضرر أو تقديم مساعدة قانونية

- المشاركة في الفعاليات المجتمعية.
- قدم العديد من الباحثين الميدانيين ومن ضمنهم مديرة الوحدة مداخلات في العديد من الندوات وورش العمل.
- طلب العديد من الطلبة والباحثين الدارسين لمعلومات تخص أبحاثهم من خلال الوحدة.

وسائل التحقق

- زار المركز منذ بداية العام المئات من المواطنين في جميع فروعه.
- قدوم عشرات المواطنين للمركز لتقديم شكاوي.
- مشاركة المئات من فئات المجتمع المختلفة في فعاليات المركز من ندوات ودورات تدريبية وورش عمل.
- توزيع آلاف النسخ من التقرير الأسبوعي في المناطق المشار لها أعلاه.
- توزيع (٧٠٠) نسخة من التقرير السنوي للعام ٢٠٠٧ في معظم محافظات الضفة الغربية.
- تغطية اللقاءات في وسائل الإعلام المحلية.
- شارك اثنين من الباحثين الميدانيين في الضفة الغربية بدورة نظمتها مؤسسة الحق في رام الله عن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني
- استطاعت الدائرة القانونية في المركز من تحصيل استحقاقات للعديد من الضحايا، وتقديم الاستشارة القانونية لعدد آخر.
- استطاعت باحثة المركز في رام الله وبالتنسيق مع جهاز الأمن الوقائي من تمكين أهالي اثنين من المعتقلين السياسيين من زيارتهم.
- شاركت مديرة المؤسسة في إعطاء دورة تدريبية حول إعداد التقارير الميدانية لموظفي الهيئة المستقلة في غزة نظمتها المؤسسة نفسها.
- مساعدة العديد من الباحثين والدارسين في تلقى معلومات حول حالة حقوق الإنسان ومدهم بالإحصائيات اللازمة.
- إجراء العديد من المقابلات على النحو التالي:

التاريخ	المؤسسة الإعلامية	الموضوع
١٢ يناير	صحيفة فلسطين	اختراق قوات الاحتلال الإسرائيلي لموجات المحطات المحلية
٦فبراير	صحيفة الحياة اللندنية	قتل الأطفال الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال
١٨ فبراير	صوت فلسطين	جرائم القتل على خلفية الشرف
٨ مارس	إذاعة الجزائر	اليوم العالمي للمرأة—تداعيات الحصار على النساء الفلسطينيات
ابريل	الجزيرة نت	الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية
٢٩ ابريل	تلفزيون وطن المحلي	اثر الانقسام السياسي على الحقوق المدنية والسياسية
١٩ مايو	تلفزيون نابلس المحلي	حول عقوبة الإعدام
٢٠ مايو	صوت القدس	تأثير النزاعات الفلسطينية على المرأة
٢١مايو	لقاء هاتفي مع وكالة رويتر	حرية الحركة على الحواجز العسكرية
٢٤ يونيو	تلفزيون القدس	الاعتقال السياسي
٢٧ يونيو	الجزيرة نت	حركة معابر قطاع غزة في ظل التهدئة
١٤ يوليو	صوت فلسطين	الانتهاكات والتنكيل على الحواجز العسكرية
٣١ يوليو	تلفزيون وطن المحلي	تطورات الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة.
٥ أغسطس	راديو ألوان	تأثير الحصار على نساء قطاع غزة
٥ أكتوبر	BBCتلفزيون	استخدام مادة الظربان في مسيرات بلعين ونعلين ضد الجدار
١٨ أكتوبر	صحيفتي البيان والخليج الاماريتان	توثيق المركز للأحداث الداخلية في ظل الانقسام السياسي
٤نوفمبر	فضائية القدس	سياسة هدم المنازل من قبل قوات الاحتلال
٨ نوفمبر	إذاعة أجيال	حول مؤتمر القاهرة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.
٢٧ نوفمبر	فضائية العالم	جرائم القتل خارج إطار القانون
٢٨ ديسمبر	فضائية القدس	جرائم العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة
٣٠ ديسمبر	راديو أجيال	حول كيفية توثيق جرائم العدوان في قطاع غزة

٤. مساهمة في جولات ميدانية مع الوفود المحلية والدولية لإطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان

يسهم هذا النشاط في تعريف الوفود الدولية الزائرة بأوضاع حقوق الإنسان والاطلاع على آثار الدمار الناجم عن الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي كثير من الحالات كان الباحثون يقومون بالتنسيق للعديد من الوفود لمقابلة الضحايا ومرافقتهم في الوصول لأماكن سكناهم.

مؤشرات القياس

- اطلاع الوفود التي تم مرافقتها على حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي ساهمت بالتحقيق في بعض الانتهاكات ورفع تقارير متخصصة في بلدانهم أو مؤسساتهم.

وسائل التحقق

- بلغ عدد الجولات التي تم فيها مرافقة أشخاص أجانب أو ووفود (٤) وكان من بين المستفيدين لويزا من العاملين الدوليين في المركز، كرستينا من جمعية القدس في ملجا باسبانيا، اجنتا وانيكا من مؤسسو ايلاك.
- استضافة بعض العاملين الدوليين في مكتب رام الله.

وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

عملت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال العام ٢٠٠٨ على تنفيذ خطتها السنوية، وشمل ذلك مراقبة، توثيق ودراسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد تركزت نشاطات الوحدة بشكل خاص على متابعة التطورات الخطيرة التي نجمت عن التدهور الكارثي الناجم عن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، وما رافقه من انتهاكات جسيمة لحقوق السكان المدنيين، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تفاقمت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة جراء تشديد سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للعقاب الجماعي ضد سكانه المدنيين، وتشديد سياسة الحصار والإغلاق الشامل. وقد أدى ذلك إلى مزيد من الأزمات الخطيرة والمتتالية بسبب النقص المستمر في إمدادات الغذاء والدواء والاحتياجات الأخرى، وبسبب حظر التنقل والحركة للسكان المدنيين من وإلى قطاع غزة. وأمام هذه التحديات والواقع الأليم ركزت الوحدة عملها بشكل أساسي على الآثار الناجمة عن تلك السياسة على حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية. واستكملت الوحدة إصدار سلسلة جديدة من التقارير الدورية لرصد حالة المعابر الحدودية للقطاع وتدهور الأوضاع الصحية والمعيشية للسكان المدنيين، والناجمة عن تشديد السلطات المحتلة لحالة الخنق الاقتصادي والاجتماعي للحياة اليومية للفلسطينيين في قطاع غزة، عبر الإغلاق المستمر للمعابر الحدودية فيه، وخاصة معبر رفح البري، وذلك في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة تاريخ ٢٠٠٧/٠٦/١٥. وفي المقابل كرست الوحدة اهتمامها لتنفيذ مضمون الخطة السنوية، واستمرت في متابعة إصدار التقارير والدراسات الخاصة بانتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تابعت الوحدة عملها على أجندة السلطة الفلسطينية في ميدان تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني.

وأنجزت الوحدة العديد من التقارير الدورية والتقارير الخاصة، وساهمت في إنجاز العديد من النشاطات الأخرى على مستوى المركز، خاصة أنشطة وحدة التدريب. كما تميز العام ٢٠٠٨ بتنفيذ العديد من النشاطات في إطار الشراكة والتنسيق مع المنظمات الأهلية، وتجلى ذلك عبر تعزيز الوحدة لعلاقات التعاون والتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، عبر تنظيم وعقد مؤتمر حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتنسيق مع العديد من مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين. وشاركت الوحدة خلال العام في العديد من النشاطات التي قامت بها العديد من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة، فيما اتسع النشاط الإعلامي مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، المحلية والدولية. والتقرير التالي يمثل عرضاً لإنجازات الوحدة ونشاطاتها، وذلك وفقاً لخطة الوحدة للعام ٢٠٠٨:

مخرج رقم (١)

رفع مستوى الوعي المحلي والدولي بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة.

النشاطات

عملت الوحدة على تنفيذ وإنجاز كافة النشاطات الواردة ضمن هذا المخرج خلال العام ٢٠٠٨، وقد كرست الوحدة معظم وقتها لرصد ومراقبة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، وتداعيات وآثار الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على القطاع. وقد اضطرت الوحدة إلى إجراء بعض التعديلات على هذه النشاطات، حيث مثلت تلك النشاطات الجانب الأكبر من عملها طيلة العام. وقد عملت الوحدة على تسليط الضوء على آثار تلك السياسات على حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي عرضاً لتلك النشاطات:

١) بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

استمرت الوحدة خلال العام ٢٠٠٨ في بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وكانت تلك المعلومات مصدراً أساسياً لحجم انتهاكات تلك الحقوق، كانتهاكات الحق في التعليم، السكن الملائم، العمل، الصيادين، المنشآت الصناعية، الإغلاق، تدمير مشاريع البنية التحتية، شهداء وجرحى الطواقم الطبية، الاعتداءات على المنشآت الطبية، وفيات المرضى على المعابر الحدودية، المعاقين، انتهاكات الحق في الصحة، الفقر والبطالة، التعليم والتنمية.

٢) لقاءات مع ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية

عقدت الوحدة خلال العام ٢٠٠٨ العديد من اللقاءات الهادفة للتعريف بتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. وقد شملت تلك اللقاءات ممثلين عن المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الدولية، مندوبي وسائل الإعلام الدولية والمؤسسات المانحة. وقد تركزت معظم تلك اللقاءات على شرح سياسة الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وآثارها على استمرار انتهاك حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد حدة الفقر والبطالة. وكانت أبرز تلك اللقاءات كما يلي:

- اجتماعات ولقاءات مع وفود دولية تمثل المؤسسات غير الحكومية، بما فيها منظمات الإغاثة الدولية، وأعضاء الوفود الدبلوماسية الأوروبية، وفود حركات التضامن الدولية وممثلي البنك الدولي.
- اجتماعات ولقاءات مع ممثلي هيئات ووكالات الأمم المتحدة، بمن فيها الأنروا، منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- اجتماعات ولقاءات مع وزراء في حكومة غزة، أعضاء في المجلس التشريعي وممثلي المؤسسات المحلية.

٣) إصدار تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

مع استمرار تدهور الأوضاع المعيشية وحقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اضطرت الوحدة إلى تركيز العمل على هذا المحور، وشكل العنوان الأساسي لعملها. وقامت الوحدة بإصدار تقريراً بعنوان: الأوضاع الإنسانية في ظل الحصار. رصد التقرير تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، جراء تصعيد سياسة الحصار الشامل وإغلاق المعابر الحدودية وأثرها على حياة السكان المدنيين في قطاع غزة بعد ٤ أشهر من سريان التهدئة التي تم التوصل إليها برعاية مصرية بين السلطات الحربية المحتلة وفصائل المقاومة الفلسطينية. وغطى الفترة من ٢٠٠٨/٦/٢٦ وحتى ٢٠٠٨/١٠/٣١، وتناول حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة، بما فيها المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد والمعابر التجارية المخصصة للواردات والصادرات من البضائع. ورصد التقرير آثار إغلاق تلك المعابر على تدهور الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين، وخاصة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

٤)سلسلة تقارير حول حالة المعابر وآثار الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة

استمرت الوحدة، وفي ضوء تصعيد إجراءات الحصار الشامل وإغلاق المعابر الحدودية لقطاع غزة، في إصدار تقارير دورية تسلط الضوء على حالة المعابر الحدودية. وتميزت تلك التقارير باتساع مضمونها لتشمل تغطية كاملة للأوضاع الإنسانية وتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في القطاع، فضلاً عن رصدها لحالة المعابر الحدودية. وقد أصدرت الوحدة ٩ تقارير دورية، وكانت كما يلي:

١. بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٠، أصدرت الوحدة تقرير حالة المعابر، الذي يغطي الفترة ٢٠٠٧/١٢/١١، وحتى ٢٠٠٨/١/٩. وقد ركز التقرير على معاناة حجاج بيت الله الحرام في رحلتي الذهاب والإياب إلى الديار الحجازية بسبب إغلاق معبر رفح أمام المواطنين الفلسطينيين.

٢. بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٤، أصدرت الوحدة تقرير حالة المعابر، الذي يغطي الفترة من ٢٠٠٨/١/١٠، و حتى ٢٠٠٨/١/٣١. وركز التقرير على اثر تقليص كميات الوقود الواردة إلى قطاع غزة على الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للسكان الفلسطينيين.
٣. بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٨، أصدرت الوحدة تقرير حالة المعابر الذي يغطي الفترة من ٢٠٠٨/٢/١، وحتى ٢٠٠٨/٢/١٧. وركز التقرير على الظروف القاسية والمذلة التي يعانيها مرضى قطاع غزة على حاجز بيت حانون " ايريز" في طريقهم للعلاج في مستشفيات إسرائيل والضفة الغربية.
٤. بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٤، أصدرت الوحدة تقرير حالة المعابر الذي يغطي الفترة من ٢٠٠٨/٢/١٨، وحتى ٢٠٠٨/٢/٢٩. وقد ركز التقرير على اثر إغلاق المعابر على الصحة العامة في قطاع غزة، و خاصة مياه الشرب.
٥. بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢، أصدرت الوحدة تقرير حالة المعابر التي تغطي الفترة من ٢٠٠٨/٣/١، وحتى ٢٠٠٨/٣/٣١. وركز التقرير على تدهور قطاع الصيد البحري، والأوضاع الصعبة التي يعانيها الصيادين نتيجة إغلاق المعابر والحصار البحري.
٦. بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١١، أصدرت الوحدة تقرير حالة المعابر، والذي يغطي الفترة من ٢٠٠٨/٤/١، وحتى ٢٠٠٨/٥/٧. وقد ركز التقرير على الأوضاع المأساوية التي يعيشها ذوي الأسرى في قطاع غزة جراء حرمانهم من زيارة أبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية.
٧. بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٨، أصدرت الوحدة تقرير حالة المعابر التي يغطي الفترة من٢٠٠٨/٥/٨، وحتى ٢٠٠٨/٥/٢٥. وركز التقرير على اثر نفاد الوقود على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.
٨. بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢، أصدرت الوحدة تقرير حالة المعابر التي يغطي الفترة من٢٠٠٨/٥/٢٦، وحتى ٢٠٠٨/٦/٢٥. وركز التقرير على تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة جراء استمرار إغلاق المعابر.
٩. بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥، أصدرت الوحدة تقرير حالة المعابر التي يغطي الفترة من٢٠٠٨/١١/١، وحتى ٢٠٠٨/١١/٢٥. وركز التقرير على اثر نفاد الوقود على مظاهر الأزمة المستعصية التي عايشها سكان قطاع غزة جراء تشديد إغلاق كافة المعابر.

٥) عقد ورشات عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

عقدت الوحدة ورشة عمل ومؤتمر تناولت فيهما كلاً من تداعيات إضراب موظفي الخدمة المدنية في قطاع غزة على قطاعي الصحة والتعليم، وآثار الحصار الإسرائيلي على السكان المدنيين في قطاع غزة. وفيما يلي عرضاً لذلك:

ورشة عمل بعنوان: إضراب موظفي الخدمة المدنية في قطاع غزة وأثره على قطاعي الصحة والتعليم

بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٨ نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان:»تداعيات إضراب موظفي القطاع الحكومي على الحق في الصحة والتعليم «، وذلك في فندق جراند بالاس في مدينة غزة. حضر الورشة ممثلون عن الأطر النقابية المهنية الصحية والتعليمية، وعدد من العاملين في مجالات الصحة، التعليم، حقوق الإنسان وممثلي وسائل الإعلام. وقد تناول المتحدثون في مداخلاتهم التطورات الخطيرة التي تمس قطاعي الصحة والتعليم جراء الإضراب الذي لم يتم بالتنسيق مع الأطر النقابية. وفي نهاية الورشة دارت نقاشات وحوارات مستفيضة بين المشاركات والمشاركين فيها، تطرقوا خلالها للعديد من الموضوعات والقضايا المتعلقة بحيثيات الإضراب. وأوصى الحضور بالعديد من التوصيات أهمها: ١) تعليق الإضراب المعلن وترك المجال للحوار البناء. ٢) وقف سياسة التحريض الإعلامي المتبادل الذي من شأنه توتير الأجواء. ٣) تشكيل لجنة مهنية مستقلة ومحايدة للبحث والتدقيق حول ملابسات التنقلات التي تمت.٤) إعادة رواتب جميع الموظفين التي قطعت على خلفية سياسية.٥) الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين على خلفية الإضراب.٦) عودة جميع الموظفين إلى أماكن عملهم.٧) تشكيل لجنة وطنية لمعالجة كافة الخلافات والقضايا ذات الطابع النقابي.٨) تعويض الطلاب والطالبات ما فاتهم من دروس.٩) تراجع الحكومة في غزة عن كافة القرارات من فصل وإقصاء وظيفي وتنقلات غير مهنية.

مؤتمر حول تداعيات الحصار على السكان المدنيين في قطاع غزة

بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٦، نظمت الوحدة مؤتمراً بعنوان « تداعيات الحصار على السكان المدنيين في قطاع غزة». وقد حضر المؤتمر ممثلون عن المؤسسات الأهلية العاملة في مجالات الصحة، التعليم، الاقتصاد، حقوق الإنسان، والعديد من ممثلي وسائل الإعلام والصحافيين والأكاديميين. وتميز المؤتمر بحضور واسع النطاق، وانقسم إلى جلستين، تناولت تداعيات الحصار من منظور القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي. وتناول المؤتمر آثار الحصار على التعليم، الصحة، المياه والبيئة، المرأة والأوضاع الاقتصادية في القطاع. وقدمت خلال المؤتمر عدة أوراق عمل، تحدث فيها مقدموها حول أثر الحصار على حياة سكان القطاع المدنيين. وقد جرت مداولات ونقاشات عديدة بين الجلستين، فيما توصل المؤتمرون إلى جملة من التوصيات في نهاية المؤتمر.

٦) البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية.

أصدرت الوحدة خلال العام ٢٢ بياناً صحفياً تركزت على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وشملت دعوات ومناشدات للمجتمع الدولي بالتدخل لوقف سياسة العقاب الجماعي، وتعزيز وحماية حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتدخل لمنع تدهور الأوضاع الإنسانية فيها، ووقف انتهاكها على أيدي سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. كما نفذت الوحدة العديد من النشاطات والفعاليات الإعلامية. وشمل ذلك تغطية النشاطات المختلفة ضمن هذا المخرج، وتسليط الضوء على أبرز القضايا والانتهاكات التي يتعرض لها السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد شملت تلك النشاطات تسجيل الأفلام الوثائقية، المقابلات الصحفية الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات الإعلامية مع وسائل الإعلام المكتوبة، بما فيها وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية. وفيما يلي أبرز تلك اللقاءات:

- بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٧ أجري الصحفي صالح حجازي، من حملة غزة على بالي، مقابلة إذاعية مع مدير الوحدة. تركزت المقابلة على آثار الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة.
- وفي نفس اليوم أجرت الصحفية ديانا المغربي، من مجلة زهرة الخليج، مقابلة مع مدير الوحدة تناولت أوضاع الأطفال في المناطق الحدودية في قطاع غزة، ووسائل حمايتهم.
- وبتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٣ زود مدير الوحدة السيدة سعاد أبو كاملة، من مكتب يونيفام في القدس، بمعلومات عول أثر الحصار الشامل على مرضى القطاع. وقد تم تزويدها بتفاصيل واحصاءات عن عدد المرضى والوفيات الناجمة عن تشديد الحصار على قطاع غزة وفقاً لتوثيق الوحدة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٩ ساهمت الوحدة في إعداد مداخلة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول الوضع الإنساني في غزة. وقد وفرت الوحدة بيانات واحصاءات حول الأوضاع الإنسانية في القطاع في ظل تشديد الحصار الإسرائيلي عليه.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ أجرى مدير الوحدة مقابلة صحفية مع الصحفي شبتاي غولد، من القدس، مقابلة صحفية تناولت آثار الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ أجرى الصحفي رجب الخريبي، من الجزيرة نت، مقابلة صحفية مع مدير الوحدة تناولت أثر الحصار الإسرائيلي على حياة الأطفال في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٦ زود مدير الوحدة السيدة رنا الهندي، من مؤسسة Save the Children، بمعلومات وإحصاءات عن وفيات المرضى بسبب الحصار الإسرائيلي، وخاصة وفيات الأطفال المرضى.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٧ أجرى حاتم أبو دقة، من وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، مقابلة مع مدير الوحدة تناولت أوضاع المرضى في القطاع في ضوء الحصار الإسرائيلي.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٦ أجرت الصحفية ميرفت عوف مقابلة صحفية مع مدير الوحدة، تناولت معاناة مرضى القطاع بسبب الحصار الإسرائيلي. وقد نشرت المقابلة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٨ على الموقع الالكتروني نافذة الخبر.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٣ أجرى مدير الوحدة مقابلة تلفزيونية مع قناة دبي الفضائية حول أثر الحصار الإسرائيلي وقطع توريد المحروقات على الصيادين في قطاع غزة.

- بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٦ أجرت الصحفية ميرفت عوف مقابلة صحفية، مع مدير الوحدة حول دور المنظمات الدولية في حماية وتعزيز الحق في الصحة، وتوفير الخدمات الصحية للسكان المدنيين في قطاع غزة. وقد نشرت المقابلة في الموقع الالكتروني Insanonline.net .
- بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢ أجرى راديو صوت السلام مقابلة إذاعية مع مدير الوحدة، مباشرة على الهواء، تناولت أثر الحصار الشامل على حرية تنقل وسفر مرضى القطاع ومعاناتهم.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٨ أجرى الصحفي شبتاي غولد من القدس مقابلة صحفية مع مدير الوحدة حول أثر تشديد الحصار على سكان قطاع غزة. وقد تركزت المقابلة حول أثر تقليص كميات الوقود الواردة إلى القطاع، وأثرها على حياة السكان المدنيين.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٦ أجرى مدير الوحدة مقابلة تلفزيونية مع قناة دبي الفضائية أثر الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة على الأوضاع الصحية للأطفال، في ظل تدهور المؤشرات الصحية لأطفال القطاع. وركزت المقابلة على الوضع التغذوي لأطفال القطاع.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٨ أجرى مدير الوحدة مقابلة تلفزيونية مع قناة بيئتي الفضائية حول أثر الحصار على أوضاع البيئة في القطاع، وخاصة معاناة السكان من نقص مياه الشرب ونقص الوقود اللازم لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٣ أجرت الصحفية لينا رضوان، محررة مجلة الضمير، مقابلة صحفية مع مدير الوحدة. تناولت المقابلة تدهور الأوضاع الصحية لمرضى القطاع جراء استمرار تشديد الحصار المفروض على القطاع. وقد نشرت المقابلة في المجلة التي تصدرها مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٨ أجرت الصحفية لنا شاهين، مراسلة قناة النيل الفضائية للأخبار، مقابلة تلفزيونية مع مدير الوحدة. تناولت المقابلة أثر الحصار المفروض على قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ أجرى مدير الوحدة مقابلة تلفزيونية لصالح المؤسسة العالمية للإعلام والإنتاج الفني حول الوضع البيئي في قطاع غزة، وذلك لصالح فيلم وثائقي حول تدهور البيئة في القطاع.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١١ أجرى مدير الوحدة مقابلة صحفية مع الصحفي شبتاي غولد حول المنطقة العازلة في قطاع غزة، ومعاناة السكان القاطنين فيها.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٠ أجرى مدير الوحدة مقابلتين تلفزيونيتين منفصلتين مع كل من تلفزيون معاً وتلفزيون المسار، وذلك حول أثر الحصار الشامل على الأوضاع الصحية للأطفال في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٨ أجرى الصحفي شبتاي غولد من القدس مقابلة صحفية مع مدير الوحدة حول أثر تشديد الحصار على طلبة قطاع غزة الدارسين في الجامعات في الخارج. وقد تركزت المقابلة حول معاناة الطلبة ومنعهم من السفر لاستكمال دراستهم والالتحاق بجامعاتهم في الخارج.

وسائل التحقق

- أصدرت الوحدة تقريراً حول آثار الحصار الشامل والإغلاق المفروض على قطاع غزة.
- أصدرت الوحدة ٩ تقارير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة.
- أصدرت الوحدة عدداً من التقارير الخاصة الأخرى تناولت آثار الحصار الاقتصادية والاجتماعية مجمل نواحي حياة السكان المدنيين في قطاع غزة.
- أصدرت الوحدة أخباراً صحفية حول صدور التقارير، تمت تغطيتها في الصحف المحلية الثلاثة، وهي القدس، الأيام والحياة الجديدة، صدور التقارير.
- وزعت التقارير على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشرت التقارير أو أجزاء منها في العديد من المواقع الالكترونية المحلية والعربية.
- أجرى طاقم الوحدة العديد من المقابلات الصحفية المسموعة والمرئية والمكتوبة حول الموضوعات التي عالجتها التقارير.
- اعتمدت العديد من الدوائر الحكومية، كالوزارات والمؤسسات الأهلية المحلية على معلومات التقارير.
- استخدم التقارير عدد من الطالبات والطلاب الجامعيين في إعداد أبحاث ذات علاقة بموضوعاتها.

- زاد اهتمام المؤسسات المحلية والدولية بالتقارير الدورية، وذلك عبر الاتصالات المستمرة مع الوحدة.
- شكلت الاحصاءات الخاصة بإغلاق المعابر الحدودية اهتماماً خاصاً لدى العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية المحلية والدولية.
- وفرت التقارير قاعدة معلومات أساسية لرصد أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة قطاع غزة، للعديد من الباحثين والأكاديميين والإعلاميين.
- بلغ إجمالي عدد البيانات الصحفية التي أعدتها الوحدة وصدرت عن المركز ٢٢ بياناً حول انتهاكات حقوق الإنسان.
- تم توزيع البيانات الصحفية على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشرت البيانات أو أجزاء منها في العديد من المواقع الالكترونية المحلية.

مخرج رقم (٢)

تطبيق قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم ٤ لسنة ١٩٩٩

نفذت الوحدة مجموعة من النشاطات في إطار الضغط من أجل إعمال قانون حقوق المعاق، وإصدار بطاقة المعوق التي ينص عليها القانون. ونظراً لأهمية هذا المخرج ضمن نشاطات الوحدة عقدت الوحدة مؤتمراً هاماً حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بالتنسيق مع كل من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع التأهيل في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في القطاع. وقد تميز المؤتمر بالعديد من المداخلات وأوراق العمل المتخصصة في كافة الجوانب ذات العلاقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونتج عنها العديد من التوصيات الهامة التي تعمل الوحدة على متابعتها. وقد حظي المؤتمر ان بتغطية إعلامية واسعة النطاق على الصعيد المحلي. كما جرى تنظيم معرضاً للإبداع الفني لعدد من الأشخاص ذوي الإعاقة، ونظمت مسابقة فنية وأدبية وزعت جوائزها في نهاية المؤتمر. وقد شملت هذه النشاطات ما يلي:

١) تشكيل لجنة لدعم حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠ بادرت الوحدة إلى دعوة عدد من المؤسسات الأهلية العاملة في ميدان رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل تشكيل لجنة لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد جرى تشكيل هذه اللجنة، وضمت قطاع التأهيل في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. وعقدت هذه اللجنة ٤ اجتماعات خلال العام، تلتها ٥ اجتماعات تحضيرية لتنظيم مؤتمر حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٣ ديسمبر ٢٠٠٨، وتحضير الفعاليات والنشاطات المختلفة الخاصة بمناسبة اليوم العالمي للمعاق. وقد ساهمت الوحدة في أعمال اللجنة عبر رعايتها لمعظم الاجتماعات، والتعاون والتنسيق مع العديد من مؤسسات رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢) مراقبة ورصد واقع حقوق المعاقين

واصلت الوحدة عملها خلال العام ٢٠٠٨ الخاص ببناء قاعدة معلومات حول واقع حقوق المعاقين، وشملت ذلك رصد انتهاك حقوق المعاقين في ميدان الحق في العمل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. كما شمل ذلك إعداد جداول إحصائية حول القتلى والجرحى من المعاقين، وتدمير منشآت رعايتهم وتأهيلهم. وقد أعدت تلك الاحصاءات والبيانات عبر مقابلات أجريت مع الضحايا أو أفراد أسرهم، ومقابلة العاملين في المؤسسات التي تعرضت للأضرار أو التدمير. كما أجرت الوحدة تحديثاً للمسح الخاص بالمؤسسات الأهلية العاملة في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين، وطبيعة الخدمات التي تقدمها.

٣) لقاءات مع مؤسسات المعاقين

عملت الوحدة على تعزيز العلاقة مع العديد من مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين، وذلك عبر الاجتماع بها وتقديم المساعدة والاستشارة القانونية لها، وخاصة فيما يتعلق بإعمال قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم ٤ لسنة ١٩٩٩. ومن بين هذه المؤسسات مدرسة مركز النور للمعاقين بصرياً، اللجنة الوطنية للتأهيل، جمعية

ميثاق، الاتحاد العام للمعاقين، الهيئة الوطنية للدفاع عن المعاقين وجمعية أطفالنا للصم. كما وطدت الوحدة علاقاتها مع إذاعة الإرادة المحلية، والناطقة باسم الأشخاص ذوي الإعاقة. وساهم مدير الوحدة عبر التدخل لدى وزارة الإعلام في السماح للإذاعة بإعادة مزاولة نشاطها بعد أن توقفت لفترة زمنية.

٤) حلقات إذاعية لدعم حقوق المعاقين.

- بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٦ شارك مدير الوحدة في حلقة إذاعية بث عل الهواء مباشرة مع إذاعة صوت الإرادة، الناطقة باسم المعاقين في قطاع غزة. وتركزت الحلقة على توضيح الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية موائمة التشريعات الفلسطينية معها. كما تناولت الحلقة أهمية الضغط والتحشيد لدعم حقوق المعاقين الفلسطينيين.
- وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣ أجرت إذاعة فرسان الإرادة حلقة إذاعية مع مدير الوحدة، وعلى هامش المؤتمر الذي عقد في حينه، تناولت تقييم لأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، وأهمية تضافر الجهود من أجل الضغط لإصدار بطاقة المعوق وفقاً للقانون الفلسطيني.

٥) ورشة عمل حول تعزيز وحماية حقوق المعاقين الفلسطينيين.

كان من المقرر أن يجري تنظيم هذا النشاط خلال شهر مايو من العام، غير أن تنفيذه تأجل بسبب التوقف شبه الكلي للمواصلات في قطاع غزة، بسبب وقف سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لإمدادات القطاع من المحروقات. وجرى الاتفاق مع لجنة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتنظيم مؤتمر يغطي محاور الورشة بتوسع أكبر، على أن يتم عقده في ٢٠٠٨/١٢/٣، وهو ما جرى فعلياً.

٦) ورشة عمل لتدريب المعاقين على أنشطة الضغط والمناصرة

لم يتم تنفيذ هذا النشاط لأسباب عديدة أهمها تدهور الأوضاع الإنسانية وعدم مقدرة العديد من المرشحات والمرشحين للمشاركة في ورشة التدريب من الوصول إلى مؤسساتهم، وبسبب توقف العديد من تلك المؤسسات عن العمل وتنفيذ نشاطاتها، ولانشغال الوحدة اللاحق بتنفيذ نشاطات أخرى.

٧) تقرير تقييمي حول الانجازات

لم يتم تنفيذ هذا النشاط، وأعدت الوحدة تقريراً حول أثر الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة على عمل مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين في قطاع غزة. ومن المتوقع أن يصدر هذا التقرير خلال العام ٢٠٠٩.

٨) إصدار بوستر بمناسبة اليوم العالمي للمعاق

أصدرت الوحدة، وبالتعاون والتنسيق مع كل من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وقطاع التأهيل في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بوستراً بمناسبة اليوم العالمي للمعاق. وقد جرى توزيع البوستر خلال يوم انعقاد المؤتمر في ٢٠٠٨/١٢/٣ على ممثلي المؤسسات والشخصيات التي شاركت في المؤتمر.

٩) إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية.

- أصدرت الوحدة بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للمعاق، والذي صادف ٢٠٠٨/١٢/٣، تناولت فيه أوضاع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطيني. ودعت إلى الارتقاء بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية.
- وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤ أصدرت الوحدة بياناً صحفياً غطت فيه أعمال المؤتمر الذي عقدته، بالتعاون والتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وقطاع التأهيل في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. تناول البيان أهم القضايا التي عرضت خلال أعمال المؤتمر، والتوصيات التي تبناها المشاركات والمشاركون في المؤتمر.
- أجرى مدير الوحدة العديد من المقابلات الإعلامية مع عدد من وسائل الإعلام المسموعة المكتوبة والمرئية حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعقبات التي تعترض تطبيق القانون الفلسطيني لحقوق المعاق رقم ٤ لسنة ١٩٩٩.

وسائل التحقق

- سجل زيادة في الطلب على المعلومات والإحصاءات الخاصة بحقوق المعاقين من قبل المؤسسات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين.
- نشرت الصحف المحلية والمواقع الالكترونية العديد من المقابلات الصحفية التي أجراها مدير الوحدة حول حقوق المعاقين.
- شاركت الوحدة في فعاليات مختلفة نظمتها مؤسسات تعمل في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين بمناسبة اليوم العالمي للمعاق للمطالبة بحقوقهم.
- لاقى البوستر والفعاليات الثقافية التي نفذتها الوحدة قبل وبعد انعقاد المؤتمر انطباعاً إيجابياً، خاصة ميثاق الشرف الذي وقعه ما يزيد عن ٥٠ مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وأكثر من ١٠٠ مشاركة ومشارك في المؤتمر. كما عبر الأشخاص ذوي الإعاقة عن تقديرهم لدور المركز في دعم وتعزيز حقوقهم، وتنفيذ المسابقة الفنية والأدبية. وكان المركز قد قدم الجائزتين الثانيتين للفائزين في كل من المسابقة الفنية والأدبية، فيما قدم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الجائزتين الأوليتين.

مخرج (٣)

تعزيز الحق في الصحة

طرأ تعديل على مجمل نشاطات هذا المخرج، بناءً على قرار لجنة البرنامج في المركز، ونفذت الوحدة العديد من النشاطات في هذا الشأن، شملت ما يلي:

١) لقاءات مع الأطراف المقدمة للخدمات الصحية.

- قامت الوحدة خلال العام ٢٠٠٨ بتوثيق علاقاتها مع كافة الأطراف المقدمة للخدمات الصحية، بما فيها المؤسسات الدولية المانحة. وقد شملت تلك اللقاءات تزويد تلك المؤسسات بمعلومات وإحصاءات شاملة عن واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، وخاصة في ظل استمرار النقص الشديد في إمدادات القطاع من الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية، وفي ظل استمرار حرمان مرضى القطاع من السفر خارجه للحصول على العلاج المعدوم في مستشفيات القطاع. وقد شملت تلك اللقاءات زيارات ميدانية للعديد من المستشفيات للاطلاع على أوضاعها، كما شملت مقابلة العديد من المرضى وضحايا انتهاك الحق في الصحة.
- وشكلت الوحدة أحد أهم مصادر المعلومات، وخاصة في مجال رصد وتوثيق نقص الأدوية في مشافي القطاع ورصد حالات وفيات مرضى القطاع بسبب منع أو عرقلة وصولهم إلى العلاج اللازم لهم خارج القطاع، أو بسبب نقص الدواء في مشافي القطاع.
- قامت الوحدة بمتابعة توفير قاعدة معلومات حول حالات الوفيات لمرضى القطاع بسبب الحصار لوكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة(الأنروا)، منظمة الصحة العالمية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والعديد من المؤسسات الدولية الإنسانية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- قدمت الوحدة بيانات وإحصاءات حول آثار الحصار المفروض على الخدمات الصحية في قطاع غزة لمؤسسة MAP البريطانية، حيث جرى تزويدها بالتطورات الخاصة بالأوضاع الصحية في القطاع بشكل شبه دوري.

٢)ورشة عمل حول العلاج في الخارج

لم تنفذ الوحدة هذا النشاط، وقامت بتنفيذ نشاطات أخرى ذات علاقة بالحق في الصحة.

٣) تقرير حول واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة في ظل الحصار

قامت الوحدة بإعداد تقرير خاص حول أثر الحصار على الخدمات الصحية في قطاع غزة، وقد جرى تحديث التقرير، وكان من المتوقع أن يعرض على لجنة البرنامج في نهاية ديسمبر من العام. غير أن التطورات الميدانية، والخاصة ببدء العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة أدى إلى تأجيله. وسيتم تحديثه خلال العام ٢٠٠٩ من أجل إصداره.

٤) إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية

وسائل التحقق

- سجل زيادة في الطلب على المعلومات والإحصاءات الخاصة بالحق في الصحة في قطاع غزة على الصعيد المحلي.
- نشرت الصحف المحلية والمواقع الالكترونية العديد من المقابلات الصحفية التي أجراها مدير الوحدة حول تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة بسبب نقص الأدوية وتدهور الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية في قطاع غزة.
- شاركت الوحدة في فعاليات مختلفة نظمتها مؤسسات تعمل في ميدان حقوق الإنسان وتقديم الخدمات الصحية.
- مثلت الوحدة المرجعية الأساسية للمؤسسات الدولية فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات الخاصة بعدد المرضى الذين توفوا بسبب منعهم من الحصول على تصاريح مرور عبر معبر بيت حانون(إيريز) للعلاج في المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية و/ أو المستشفيات الإسرائيلية، أو بسبب عرقلة مرورهم أو بسبب نقص العلاج في مستشفيات القطاع.
- كما شكلت تقارير حالة المعابر، والتي أصدرتها الوحدة خلال العام، مرجعاً أساسياً للعديد من المؤسسات الدولية والمحلية في رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، بما في ذلك الصحة البيئية.

مخرج رقم (٤)

تعزيز الحق في السكن الملائم

عملت الوحدة على تنفيذ عدد من النشاطات ضمن هذا المخرج، وكانت كما يلي:

١) رصد ومراقبة انتهاكات الحق في السكن.

تابعت الوحدة عملية رصد وتوثيق انتهاكات الحق في السكن الملائم في قطاع غزة، وشمل ذلك رصد وتوثيق عدد المنازل التي دمرت في قطاع غزة. كما شمل ذلك توثيق الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال عملياتها الحربية في قطاع غزة، بما في ذلك البيوت البلاستيكية، شبكات الري، آبار المياه، مزارع الحيوانات والطيور وبرك المياه.

٢) تقرير بعنوان: ويقتلون الأشجار أيضاً

تم تأجيل هذا التقرير على أن يتم العمل عليه خلال العام ٢٠٠٩.

٣)النشاطات الإعلامية

أجرى مدير الوحدة العديد من المقابلات الصحفية حول استمرار سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في تدمير المنازل وتجريف الأراضي الزراعية في قطاع غزة. كما رافق العشرات من الوفود الدولية في جولات ميدانية في مدن وقرى ومخيمات القطاع لإطلاعهم على تلك الممارسات، والالتقاء بضحايا تلك الانتهاكات.

نشاطات أخرى غير مدرجة في الخطة السنوية

قامت الوحدة بإصدار عدد من التقارير التي لم تكن مدرجة في الخطة السنوية، وذلك وفقاً لقرار لجنة البرنامج. كما نفذت الوحدة العديد من أنشطة التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز، والمؤسسات الأهلية، وأصدرت عدداً آخراً من البيانات الصحفية، فيما أجرى مدير الوحدة عدداً من المقابلات الإعلامية. وفيما يلي عرضاً لذلك:

تقارير غير مدرجة ضمن الخطة

أصدرت الوحدة عدة تقارير لم تكن مدرجة ضمن الخطة السنوية، وجرى إقرارها والعمل عليها وفقاً لقرار لجنة البرنامج في المركز. وفيما يلي عرضاً لتلك التقارير:

١. بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٠ أعدت الوحدة تقريراً حول أثار الحصار الشامل على قطاع غزة، وذلك للتقرير السنوي للعام ٢٠٠٧. وقد نشر التقرير ضمن التقرير السنوي للمركز للعام ٢٠٠٧.

٢. بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٣ أعدت الوحدة تقريراً حول أثر تنازع الصلاحيات على الوظيفة العمومية وظاهرة قطاع الرواتب. وقد نشر التقرير في إطار التقرير السنوي للعام ٢٠٠٧.

٣. بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٣، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان «تأثير سياسة الحصار على صادرات قطاع غزة من التوت الأرضي والزهور». سلط التقرير الضوء على معاناة مزارعي القطاع بسبب منع تصدير منتجات القطاع من الزهور والتوت الأرضي، وأثر ذلك على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القطاع.

٤. بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٥، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان «حرمان طلبة القطاع من التعليم في الخارج». وقد ركز التقرير على معاناة طلبة القطاع الذين يتلقون تحصيلهم العلمي العالي في معاهد وجامعات في خارج قطاع غزة.

٥. بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٤، أصدرت الوحدة تقريرا بعنوان «ظاهرة ارتفاع الأسعار في قطاع غزة». وقد تناول التقرير أثر ظاهرة ارتفاع الأسعار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في قطاع غزة في الفترة من ١ يوليو ٢٠٠٧ – ٣٠ يونيو ٢٠٠٨.

٦. بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٧، أصدرت الوحدة تقريرا خاصا بعنوان «تدمير اقتصاد قطاع غزة» وقد سلط التقرير الضوء على أثر سياسة الإغلاق على القطاعات الاقتصادية، خلال الفترة من ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ إلى ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

٧. أنجزت الوحدة تقريراً حول تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بعد بدء العدوان الحربي الإسرائيلي في ٢٠٠٨/١٢/٢٧. وقد صدر التقرير في ٢٠٠٩/١/٣، حيث ركز على معاناة السكان المدنيين والنقص الشديد في إمدادات الغذاء والدواء.

نشاطات التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز

ساهمت الوحدة بشكل فعال في نشاطات التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز، وشملت أيضاً مساهمة الوحدة في نقاش برامج التدريب المختلفة مع منسق وحدة التدريب، بالإضافة إلى متابعتها وتقديم الجلسات التدريبية المختلفة وفقاً لبرامج هذه الدورات. وفيما يلي جدولاً بتلك النشاطات:

التاريخ	عنوان الجلسة	الفئة المستهدفة	مكان انعقاد الدورة
٢/١٨	العهد الولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	أعضاء المؤسسات الأهلية	خان يونس
٣/١١	العهد الولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	أعضاء المؤسسات الأهلية	رفح
٣/٣١	العهد الولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	أعضاء المؤسسات الأهلية	شمال غزة
٦/١٠	العهد الولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	إعلاميين وإعلاميات	غزة
٦/١٦	العهد الولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	أعضاء المؤسسات الأهلية	دير البلح
٧/١	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة	ناشطات العمل النسوي	خان يونس
٧/١٥	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة	ناشطات العمل النسوي	دير البلح
٧/٢٢	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة	ناشطات العمل النسوي	شمال غزة
٨/١٩	العهد الولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	أعضاء المؤسسات الأهلية	غزة
١٠/٢٧	العهد الولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	نقابة المحامين	غزة
١٠/٢٨	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	معلمي حقوق الإنسان	خان يونس
١٠/٢٨	العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و المدنية و السياسية	معلمي حقوق الإنسان	خان يونس
١٠/٢٨	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	معلمي حقوق الإنسان	خان يونس
١٠/٢٨	العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و المدنية و السياسية	معلمي حقوق الإنسان	خان يونس
١٠/٢٩	القانون الدولي الإنساني	معلمي حقوق الإنسان	خان يونس
١٠/٢٩	القانون الدولي الإنساني	معلمي حقوق الإنسان	خان يونس

١١/١	العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و المدنية و السياسية	معلمي حقوق الإنسان	المنطقة الوسطى
١١/١	العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و المدنية و السياسية	معلمي حقوق الإنسان	المنطقة الوسطى
١١/٣	القانون الدولي الإنساني	معلمي حقوق الإنسان	المنطقة الوسطى
١١/٣	القانون الدولي الإنساني	معلمي حقوق الإنسان	المنطقة الوسطى
١١/٤	العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و المدنية و السياسية	معلمي حقوق الإنسان	غزة
١١/٤	العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و المدنية و السياسية	معلمي حقوق الإنسان	غزة
١١/٥	القانون الدولي الإنساني	معلمي حقوق الإنسان	غزة
١١/٥	القانون الدولي الإنساني	معلمي حقوق الإنسان	غزة

نشاطات مع مؤسسات أهلية

- بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٤ شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في ورشة عمل نظمها مركز التنمية والدراسات العمالية بغزة، بعنوان: آثار الحصار على قطاع غزة. وقدم خلالها مداخلة بعنوان: أثر الحصار الشامل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع. وقد شارك في الندوة ما يزيد عن المائة مشاركة ومشارك من ممثلي منظمات المجتمع المدني والباحثين والإعلاميين.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٩ ألقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، محاضرة حول القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وعلاقتهما بالقضية الفسطينية، وذلك لطلبة السنة الثالثة في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة. شارك في المحاضرة ٧٧ طالباً وأعقبها نقاش موسع بين شاهين والطلبة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٠ شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في ورشة عمل نظمها مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، بعنوان: حماية حق الطفل في الصحة. وقدم خلالها مداخلة بعنوان: حق الطفل في الصحة في المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد شارك في الندوة ما يزيد عن ٥٠ مشاركة ومشاركاً من ممثلي منظمات المجتمع المدني والباحثين والإعلاميين.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢١ ألقى مدير الوحدة محاضرة لنحو ٣٥ طالباً من طلبة مدرسة ذكور دير البلح الإعدادية حول مفاهيم حقوق الإنسان وعمل منظمات حقوق الإنسان، وذلك في مقر المركز في مدينة غزة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٨ قدم مدير الوحدة مداخلة حول حماية المدنيين في المناطق الحدودية وفق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي، وذلك في ورشة العمل التي نظمتها المبادرة المحلية لرفع الحصار في مدينة بيت حانون. شارك في الورشة أكثر من ٧٠ شخصاً.

جدول رقم (٢) شكاوى بشأن جرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة
قتل	٧٧	قيد المتابعة
إصابة	٨٩	قيد المتابعة
تدمير ممتلكات	٦٩	قيد المتابعة
المجموع	٢٣٥	**قيد المتابعة**

وحدة حقوق المرأة والطفل

تابعت وحدة حقوق المرأة والطفل نشاطاتها خلال العام ٢٠٠٨ وفق الخطة السنوية التي وضعتها، وقد أنجزت الوحدة معظم النشاطات المقررة، ولم يتم تنفيذ بعض النشاطات وبالأخص تلك المتعلقة بحشد التأييد وذلك لاستمرار حالة الانقسام وانعكاسها على عمل المجلس التشريعي الأمر الذي أدى إلى صعوبة العمل على تعديل القوانين وفق ما ورد في الخطة السنوية. وقد كان ابرز ما ميز عمل الوحدة خلال العام ٢٠٠٨ الزيادة الواضحة في عدد القضايا التي تابعتها الوحدة عن العام الماضي، ويرجع ذلك إلى زيادة طاقم المحاميين الشرعيين في الوحدة بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الوحدة والمحاكم الشرعية والمؤسسات الناشطة في مجال تقديم المساعدة القانونية للنساء في قطاع غزة.

مخرج رقم (١): المساعدة القانونية للنساء

١,١ تمثيل ٢٠٠ امرأة في المحاكم الشرعية
١,٢ تقديم الاستشارات القانونية لـ ١٠٠ امرأة
١,٣ مساعدة ٥٠ حالة من ضحايا العنف

واصلت الوحدة عملها في تقديم المساعدة القانونية للنساء من خلال تمثيل النساء في المحاكم الشرعية وتقديم الاستشارات القانونية من خلال التنسيق مع المحاكم الشرعية، التنسيق مع المؤسسات النسوية.

١,١ تمثيل النساء في المحاكم الشرعية

بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية (١٠٧٨) قضية، بينها (٩٨٤) قضية وردت إلى الوحدة خلال العام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى (٩٤) قضية شرعية حولت من العام ٢٠٠٧، وتوضح الجداول التالية القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية والنتائج المحصلة على مدار العام:

جدول رقم (١) تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام ٢٠٠٨

نفقة	عضل بيت	حضانة	رؤية أبناء	مصاريف ولادة	مهر مؤجل	تفريق	طاعة	إثبات طلاق	أجرة حضانة ورضاعة	إثبات نسب	أجرة سكن	المجموع
٥٧٢	٢٣١	٦٠	٢٣	٣٠	٥٠	٧٤	٩	٣	٢٤	١	١	١٠٧٨

جدول رقم (٢) نتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام ٢٠٠٨

قضايا أخذت احكام	قضايا مازالت في المحاكم	قضايا أسقطت بسبب التصالح	قضايا أوقفت لعدم متابعة المدعية	قضايا مرحلة للعام ٢٠٠٩	مجموع القضايا
٦١٥	٥٣	٣٣٢	٤٦	٣٢	١٠٧٨

جدول يوضح عدد القضايا الواردة الى فروع المركز

الفرع الرئيسي	فرع جباليا	فرع خان يونس	المجموع
٤٢٩	٣٧٨	٢٧١	١٠٧٨

١,٢ تقديم الاستشارات القانونية للنساء

قامت الوحدة بتقديم (٤٠٦) استشارة قانونية خلال العام ٢٠٠٨، وذلك للنساء اللواتي قدمن إلى طلب الاستشارة أو النساء اللواتي قمن بالاتصال بالوحدة عبر الهاتف ، وقد بلغ عدد الاستشارات التي تم تقديمها في فرع جباليا (١٥٨) استشارة ، أما في فرع خان يونس تم تقديم (١٠٧) استشارة ، وفي مقر المركز بمدينة غزة (١٤١) استشارة.

١,٣ مساعدة (٥٠) امرأة من ضحايا العنف عن طريق المحاكم

تم تقديم المساعدة القانونية لـ(٦٥) امرأة ضحية من ضحايا العنف من خلال المحاكم الشرعية

مؤشرات القياس

خلال العام ٢٠٠٨ كان هناك زيادة ملحوظة في عدد القضايا الواردة إلى وحدة المرأة بنسبة ٥٥ ٪عن العام ٢٠٠٧، كما كان هناك زيادة بنسبة ٥٩٪ في مجمل عدد القضايا التي تابعتها الوحدة بالمحاكم الشرعية في العام الماضي.

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها :

- زيادة طاقم المحاميين الشرعيين في الوحدة.
- زيادة عدد القضايا الواردة إلى فروع المركز في كل من خان يونس وجباليا إذ شهدت هذه الفروع زيادة ملحوظة في عدد القضايا الواردة لها.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الوحدة والمؤسسات الناشطة في مجال تقديم المساعدة القانونية للنساء في قطاع غزة من خلال تحويل العديد من القضايا للوحدة لمتابعتها.
- تردي الأوضاع الاقتصادية بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة

حصلت الوحدة على أحكام لصالح النساء في ٥٢ ٪ من القضايا التي تابعتها.
تابعت الوحدة العديد من القضايا المحولة من المؤسسات النسوية

وسائل التحقق

- بلغ عدد القضايا التي وردت الى وحدة المرأة خلال هذا العام (٩٨٤) قضية
- بلغ عدد الأحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء (٦١٥) حكم.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء (٤٠٦) استشارة
- بلغ عدد القضايا التي حولتها المحاكم الشرعية للوحدة لمتابعتها (١٢٣) قضية
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل المؤسسات النسوية والمجتمعية (٧٠) قضية

مخرج رقم (٢) : التوعية القانونية للنساء، توعية ٢٠٠٠ امرأة في الحقوق والقوانين المحلية والدولية وفي قضايا العنف ضد المراة.

٢,١ تنظيم محاضرات توعية قانونية للنساء
٢,٢ اصدار مطويات خاصة بحقوق المرأة
٢,٣ التعاون مع وسائل الاعلام من خلال الاشتراك في برامج تلفزيونية واذاعية ومقابلات صحفية
٢,٤ المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها الوحدة مع وحدة التدريب
٢,٥ تنفيذ عدد من النشاطات بمناسبة حملة (١٦) من النشاط العالمي لمواجهة العنف ضد المرأة

٢,١ تنظيم محاضرات توعية قانونية للنساء

تميز برنامج التوعية القانونية خلال هذا العام بما يلي :

- تنفيذ (٣٧) محاضرة توعية قانونية في قانون الاحوال الشخصية (عقد الزواج ، الاثار المترتبة عليه، الطلاق، الحالات التي يحق فيها للمرأة طلب التفريق عن طريق القضاء).
- تنفيذ (٤٨) محاضرة خاصة بالعنف ضد المرأة.

- تنفيذ (٤) محاضرات خاصة بحقوق الطفل.
- تنفيذ (٨) محاضرات خاصة باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.
- العمل مع مؤسسات مجتمعية ونسوية لأول مرة بالاضافة الى العمل مع مدارس اعدادية وثانوية.
- تنفيذ العديد من محاضرات التوعية بدعوة من مؤسسات مجتمعية ونسوية.

مؤشرات القياس

- خلال العام ٢٠٠٨ تلقت الوحدة (١٠) مراسلات من مؤسسات مجتمعية ونسوية بالاضافة الى (٥) مدارس اعدادية وثانوية لتنفيذ محاضرات توعية قانونية.
- قامت الوحدة بعمل اكثر من محاضرة في عدد من المؤسسات التي تعاونت معها وذلك بناء على طلب النساء مثل جمعية زاخر ، اتحاد الكنائس، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية –فرع جباليا.
- تعاونت الوحدة خلال هذا العام مع مؤسسات مجتمعية لم يسبق وأن تعاونت معها من قبل في مناطق مهمشة من قطاع غزة مثل : جمعية زاخر /فرع الشيخ رضوان، الشعف، الزيتون، جمعية التطوير المجتمعي عبسان، جمعية شراكة للتنمية بمنطقة المشاعلة في مدينة دير البلح، جمعية دير البلح للتأهيل،جمعية الوفاء الخيرية القرارة.

وسائل التحقق

نظمت الوحدة خلال العام ٢٠٠٨ (٩٧) محاضرة توعية قانونية.

- (٤٨) محاضرة في موضوع العنف ضد المرأة
- (٣٧) محاضرة في قانون الاحوال الشخصية
- (٨) محاضرات في اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة
- (٤) محاضرات في اتفاقية حقوق الطفل
- بلغ عدد المشاركات في المحاضرات (٢٥٨٣) مشاركة
- بلغ عدد النساء اللواتي توجهن الى الوحدة طلبا للمساعدة القانونية على اثر مشاركتهن في المحاضرات (٦٧) امرأة.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء اثناء المحاضرات (٢٩١) استشارة
- تم عقد هذه المحاضرات بالتعاون مع (٣٦) مؤسسة في جميع أنحاء قطاع غزة بالاضافة الى (٥) مدارس.
- تم التعاون خلال هذا العام مع (٧) مؤسسات لأول مرة.

معوقات العمل

واجهت الوحدة العديد من المعيقات أثناء تنفيذها لبرنامج التوعية القانونية أهمها:

تفاقم أزمة المواصلات نتيجة تشديد الحصار على قطاع غزة مما حال دون تنفيذ محاضرات التوعية وفق ما كان مقررا.

٢,٢ اصدار مطويات خاصة بحقوق المرأة

قامت الوحدة باعادة طباعة الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتم توزيعه خلال المحاضرات التي نظمتها الوحدة خلال حملة ١٦ يوم من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.

- إصدار بوستر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة «الثامن من آذار»

أصدرت الوحدة بيانا بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف الثامن من اذار من كل عام بعنوان «معاناة النساء تتفاقم»

مؤشرات القياس

قامت الوحدة بتوزيع البوستر الخاص باليوم العالمي للمرأة على العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، تلقت الوحدة ردود أفعال ايجابية على البيان الذي اصدرته بمناسبة اليوم المرأة العالمي.

وسائل التحقق

- تم طباعة ١٠٠٠ نسخة من البوستر الخاص بيوم المرأة العالمي.
- تم طباعة ٥٠٠ نسخة من البوستر الخاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.
- تم وضع البوستر الخاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة على الصفحة الالكترونية للمركز.

٢,٣ التعاون مع وسائل الاعلام من خلال الاشتراك في برامج اذاعية اوتلفزيونية او مقابلات صحفية:

اهتمت الوحدة بالتعاون مع وسائل الاعلام سواء المكتوبة أو المرئية أو المسموعة وتسعى الوحدة من خلال ذلك الى توعية النساء بالحقوق التي يكفلها القانون المحلي والدولي واثارة القضايا ذات العلاقة بحقوق المرأة. وخلال العام ٢٠٠٨ عززت الوحدة تعاونها مع وسائل الاعلام خصوصا المحلية منها والدولية وذلك على النحو التالي:

اللقاءات الصحفية:

- ٢٠٠٨/٣/١٥ مقابلة صحفية مع الاستاذ سمير حسنية حول احكام اللقيط في القانون الفلسطيني اجرتها معه الصحفية انوار هنية من مجلة السعادة.
- ٢٠٠٨/٤/١ التقت منى الشوا مع مراسلة الاسوشيتد برس حول أوضاع النساء في قطاع غزة.
- ٢٠٠٨/٥/٢٩ التقت منى الشوا بصحفية سويسرية حول اوضاع النساء في قطاع غزة بعد عام من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة .
- ٢٠٠٨/١١/٢٦ التقت منى الشوا بضياء حديد مراسلة الاسوشيتد برس حول الزواج في قطاع غزة.

اللقاءات الاذاعية:

- ٢٠٠٨/٣/٨ مقابلة اذاعية مع منى الشوا مديرة وحدة المرأة مع راديو بيت لحم ٢٠٠٠ حول أوضاع النساء في قطاع غزة بمناسبة يوم المرأة العالمي.
- ٢٠٠٨/٣/٢٦ شاركت منى الشوا في الحلقة الإذاعية حول العنف ضد المرأة في القوانين المحلية الذي بثه راديو الوان بدعوة من مؤسسة صوت المجتمع.
- ٢٠٠٨ /١١/٢٥ شاركت منى الشوا في برنامج حلم امرأة الذي بثه راديو الوان حول العنف ضد المرأة وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.

مؤشرات القياس

تلقت الوحدة العديد من الاتصالات سواء على المستوى الدولي أو المحلي فيما يخص بالاستفسار عن حالات القتل على خلفية الشرف.

وسائل التحقق:

- تم عقد (٤) لقاءات صحفية
- تم عقد (٣) لقاءات إذاعية
- تم نشر العديد من الأخبار الصحفية المتعلقة بنشاطات الوحدة المختلفة في نشرة المنطار التي يصدرها المركز
- تم نشر العديد من الأخبار الصحفية المتعلقة بنشاطات الوحدة المختلفة في الصحف اليومية .

٢,٤ المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها وحدة التدريب في المركز

شاركت الوحدة في (١٧) دورة تدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز بينها دورات عامة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، الى جانب (٣) دورات خاصة بالناشطات النسوية خاصة باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، قامت الوحدة بتنفيذها بالتنسيق مع وحدة التدريب، وذلك بواقع ٤٩ جلسة تدريبية بمعدل ٧٣ ساعة تدريبية.

٢,٥ تنظيم عدد من النشاطات بمناسبة حملة (١٦) من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة:

نظمت الوحدة خلال العام جملة نشاطات بمناسبة حملة (١٦) يوم من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد النساء والتي تمتد من الفترة ما بين ٢٥ نوفمبر وهو اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء و١٠ ديسمبر وهو اليوم العالمي لحقوق الانسان وقد كانت النشاطات على النحو التالي:

تنظيم محاضرات توعية قانونية خاصة بموضوع العنف بالتنسيق مع المؤسسات النسوية والمجتمعية

نظمت الوحدة خلال الفترة الممتدة من ٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر (٧) محاضرات خاصة بالتوعية على موضوع العنف وفق الاعلان العالمي لمناهضة العنف الصادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٣ ، وكانت هذه المحاضرات على النحو التالي:

- ٢٠٠٨/١١/٢٥ محاضرة في جمعية الفخاري للتنمية- شارك فيها (٢٧) امرأة
- ٢٠٠٨/١١/٢٦ محاضرة في مركز النشاط النسائي –رفح شارك فيها (٢٠) امرأة
- ٢٠٠٨/١١/٢٧ محاضرة في جمعية زاخر –فرع الزيتون شارك فيها (٣٥) امرأة
- ٢٠٠٨/١١/٣٠ محاضرة في جمعية تطوير المرأة الفلسطينية – البريج شارك فيها (٤١)
- ٢٠٠٨/١٢/١ محاضرة في مقر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية –فرع جباليا شارك فيها (٣٥)
- ٢٠٠٨/١٢/٢ محاضرة في مقر غسان كنفاني – بيت حانون شارك فيها (٢٥)
- ٢٠٠٨/١٢/٣ محاضرة في جمعية زاخر –فرع الشعف شارك فيها (٤٢)

تنظيم ورشة عمل حول «ظاهرة العنف ضد المرأة واليات الحماية» وذلك في مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - فرع خانيونس

بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤ نظمت وحدة المرأة ورشة عمل حول العنف ضد المرأة واليات الحماية شارك فيها (٣٩) مشارك ومشاركة من مؤسسات نسوية ومجتمعية ناشطة في المنطقة الجنوبية ، وقد جاءت هذه الورشة في اطار اختتام النشاطات التي قامت بها الوحدة بمناسبة حملة ال١٦ يوم من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة ، وقد تحدث في الورشة كل من ابتسام الزريعي، مديرة مركز الشرق للصحة النفسية والمجتمعية بخان يونس، عن ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني ، كما تحدثت المحامية حنان مطر من وحدة المرأة عن العنف ضد المرأة في المواثيق الدولية، وتحدثت السيدة نعيمة الرواغ، مديرة مشروع دعم وتأهيل المرأة عن دور المؤسسات الأهلية في حماية النساء من العنف.

اصدار بوستر خاص بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة «٢٥ نوفمبر»

قامت الوحدة باصدار بوستر خاص بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي يصادف الخامس والعشرون من كل عام وتهدف من خلاله توعية الجمهور بقضية العنف ضد المرأة.

اصدار بيان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

أصدرت الوحدة بيانا خاصا بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي يصادف ٢٥ نوفمبر من كل عام بعنوان «معاناة نساء غزة تتواصل في ظل الحصار وانعكاساته»

مخرج رقم (٣): حشد التأييد

العمل من أجل تضمين المعايير الدولية الخاصة بالمرأة والطفل في القوانين ومشاريع القوانين الفلسطينية

قانون الأحوال الشخصية:

- ٣,١ العمل على رفع سن الزواج الى ١٨ سنة
- ٣,٢ العمل على ضمان مساواة المرأة والرجل في الشهادة أمام المحاكم الشرعية
- ٣,٣ العمل من أجل رفع سن الحضانة
- ٣,٤ العمل على توفير قانون خاص بحماية النساء من ضحايا العنف

وضعت الوحدة في خطتها استكمال العمل على قانون الأحوال الشخصية، وتحديدًا فيما يتعلق برفع سن الزواج والمساواة في الشهادة أمام المحاكم الشرعية والحضانة وتوفير قانون خاص بحماية النساء من العنف إلا أن حالة الانقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكل خاص بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة والشلل الذي أصاب عمل المجلس التشريعي حال تنفيذ النشاطات المتعلقة بحشد التأييد والضغط على صناع القرار.

في المقابل قامت الوحدة بتفعيل لقاءاتها مع قضاة المحاكم الشرعية وتم بحث العديد من القضايا معهم المتعلقة في عمل المحاكم الشرعية. كما قامت بتنظيم ورشة عمل متخصصة حول إشكاليات التقاضي لدى المحاكم الشرعية وذلك بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٣ بمشاركة عدد من قضاة المحاكم الشرعية وعلى رأسهم الشيخ حسن الجوجو رئيس محكمة الاستئناف الشرعية إضافة الى عدد من المحامين الشرعيين وممثلين عن المؤسسات النسوية والحقوقية الناشطة في مجال الدفاع عن النساء. وقد عرضت المحامية في وحدة المرأة، حنان مطر، خلال الورشة ورقة عمل حول إشكاليات التقاضي أمام المحاكم الشرعية وتضمنت شقين: الشق المتعلق بقانون الأحوال الشخصية، والشق الأخر المتعلق بالإجراءات القانونية والعملية التي يواجهها المحامون الشرعيون خلال عملهم مع المحاكم الشرعية. كما قدم المحامون الشرعيون المشاركون في الورشة جملة من الاستفسارات والملاحظات المتعلقة بإجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية. وبدوره قام الشيخ حسن الجوجو، بالرد على جميع الملاحظات والإشكاليات التي تم استعراضها في ورقة العمل ووعد بالعمل على حل تلك الإشكاليات في المستقبل. كما تم الخروج بالعديد من التوصيات وأهمها ضرورة تنظيم لقاءات دورية ما بين المحاكم الشرعية وبين المحامين والمؤسسات العاملة في مجال حقوق المرأة.

العمل والتعاون مع المؤسسات النسوية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بالمرأة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي

تنظيم لقاءات مع المؤسسات النسوية في قطاع غزة

- بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٠، نظمت الوحدة لقاءً للمؤسسات النسوية الناشطة في المنطقة الجنوبية يهدف إلى بحث آليات التعاون والتنسيق بين المؤسسات النسوية ووحدة المرأة شارك فيه (٣٠) مشاركة ممثلين عن ١٦ مؤسسة ناشطة في المنطقة الجنوبية .
- بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ نظمت وحدة المرأة لقاءا للمؤسسات النسوية في المنطقة الجنوبية لمناقشة فعاليات يوم المرأة العالمي شارك فيها (١٦) مشاركة.
- بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٣ نظمت وحدة المرأة لقاءا تنسيقياً للمؤسسات العاملة في مجال تقديم المساعدة القانونية ، وقد هدف اللقاء إلى تفعيل التنسيق والتعاون بين المؤسسات الناشطة في هذا المجال والتعاون لوضع آليات لتعزيز التعاون وقد شارك في اللقاء (٢٠) مشارك ومشاركة ممثلين وممثلات عن مراكز النشاط النسائي التابعة لوكالة الغوث والمؤسسات الناشطة في مجال تقديم المساعدة القانونية.

المشاركة في اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات التي تنظمها المؤسسات

- ٢٠٠٨/٣/٦ شاركت منى الشوا في ورشة العمل التي نظمها مركز المرأة للاستشارات القانونية وقدمت ورقة عمل حول (دور المراكز الحقوقية في حماية النساء من العنف)
- ٢٠٠٨/٣/٢١ شاركت منى الشوا في الاحتفال الذي نظمته جمعية تطوير المرأة الفلسطينية بمناسبة الثامن من آذار وألقت كلمة بهذه المناسبة.
- ١٨ /٢٠٠٨/٣ تم تكريم وحدة المرأة في الاحتفال الذي نظمته محافظة غزة بمناسبة الثامن من آذار وقد تم تسليم الوحدة شهادة تقدير على ما تقدمه من خدمات للنساء في قطاع غزة.
- ٠٨/٣/٢٦ شاركت منى الشوا في اللقاء الذي نظمته اليونيفم لمناقشة الخطة الاستراتيجية لليونيفم خلال ثلاث سنوات ٢٠٠٨-٩-٢٠١٠
- ٠٨/٣/٢٧ شاركت منى الشوا في المؤتمر الذي نظمته مؤسسة التعاون لمناقشة الخطة الاستراتيجية لمؤسسة التعاون خلال الثلاث سنوات ٢٠٠٨-٩-٢٠١٠

- ٢٠٠٨ /٤/٣ شاركت منى الشوا مديرة وحدة المرأة في الاجتماع الذي نظمه الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لمناقشة تعديل قانون الأسرة.
- ٢٠٠٨/٦/٢٥ المشاركة في لقاء بين المؤسسات التي تعمل على تقديم المساعدة القانونية للنساء لبحث آليات التنسيق والتعاون وذلك بدعوة من مركز صحة المرأة – البريج.
- ٢٠٠٨ /١١ /٢٤ شاركت منى الشوا في ورشة العمل حول العنف ضد المرأة التي نظمتها الحملة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في مقر جمعية العطاء الخيرية ببيت حانون.
- ٢٠٠٨/١١/٢٦ شاركت حنان مطر في ورشة عمل بعنوان «العنف ضد المرأة بين تأصيل الموروث الثقافي وتحيز القانون قدمت ورقة عمل بعنوان الحماية القانونية للنساء من العنف.

المشاركة في الحملة الوطنية لمكافحة العنف

شاركت منى الشوا ممثلة للمركز في عضوية اللجنة الاستشارية للحملة الوطنية لمكافحة العنف ، وهي حملة نظمها كل من المركز الفلسطيني لحل النزاعات وشبكة المنظمات الأهلية ، وتتكون اللجنة الاستشارية من مجموعة من المؤسسات النسوية والحقوقية وشخصيات اعتبارية وقد انطلقت الحملة في ١ نوفمبر وانتهت في٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

مخرج رقم (٤): توثيق حالات العنف وانتهاكات حقوق المرأة

النشاطات

تتعاون وحدة المرأة مع وحدة البحث الميداني ووحدة تطوير الديمقراطية في توثيق انتهاكات حقوق المرأة وبشكل خاص حالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف ، وقد كان من الملاحظ انخفاض حالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف خلال العام ٢٠٠٨ اذ تم توثيق (٤) حالات قتل على خلفية الشرف (٣) في قطاع غزة ، (١) في الضفة الغربية .

مؤشرات القياس

- يتوفر لدى المركز توثيق لحالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف خاصة في قطاع غزة من خلال وحدة البحث الميداني.
- تم استخدام الحالات الموثقة لدى الوحدة في المقابلات الصحفية والإذاعية الخاصة بالعنف.
- تم التنديد بجرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف في البيانات الصادرة عن وحدة المرأة بمناسبة يوم المرأة العالمي (الثامن من آذار) واليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء (٢٥ نوفمبر).

نشاطات اضافية غير مدرجة في الخطة

تقرير حول جرائم قتل الاطفال على ايدي قوات الاحتلال في غزة (أياديهم ملطخة بالدماء)

أصدر المركز في أكتوبر ٢٠٠٨، تقريراً بعنوان «أياديهم ملطخة بالدماء». وهو تقرير يحقق ويسلط الضوء على جرائم التقل التي اقترفتها قوات الاحتلال الاسرائيلي بحق الاطفال الفلسطينين في قطاع غزة خلال الفترة بين يونيو ٢٠٠٧-يونيو ٢٠٠٨. ويظهر التقرير أن قوات الاحتلال قتلت خلال تلك الفترة ٦٨ طفلاً في قطاع غزة. ويوفر التقرير يوفر قاعدة معلومات وتحليل وإفادات حول تلك الجرائم بما في ذلك معلومات مفصلة من شهود عيان وعائلات الثكلى، تظهرفظاعة تلك الجرائم. كما يفحص التقرير الاتعكاسات النفسية على الاطفال خاصة أولئك الذين شاهدوا جرائم القتل. ومع أن التركيز على غزة لكنه يتناول جرائم القتل التي اقترفتها قوات الاحتلال بحق الاطفال في الضفة خلال تلك الفترة، والتي توضح مقتل ١٢ طفلاً.
يشار الى أن التقرير متوفر على موقع الامركز باللغة الانجليزية.

وقد تمت تغطية التقرير على نطاق واسع في وسائل الاعلام، كان أبرزها في صحيفة الغارديان اللندنية بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٠٨.

وحدة التدريب

أنجزت وحدة التدريب خطتها خلال العام ٢٠٠٨، وفقاً لما ورد فيها، مع إجرائها تعديلات ثانوية عليها، لم تؤثر على مجملها، فرضتها المستجدات والاحتياجات الطارئة، التي خلقتها الظروف السياسية والأمنية والميدانية المعقدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سيما وأن سياسة الحصار التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي شلت مناحي الحياة المختلفة خصوصاً في قطاع غزة، وسيجري تفصيلها عند الحديث عن كل نشاط.

شهد العام ٢٠٠٨ تدهوراً شديداً لأوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني، بسبب الحصار المشدد الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة خصوصاً في قطاع غزة. أدى الحصار إلى شلل تام وغير مسبوق طال جميع جوانب الحياة خصوصاً في قطاع غزة. أجبر الحصار الوحدة على تجميد نشاطاتها المحددة في شهري أبريل ومايو بشكل كامل، بسبب منع إدخال الوقود إلى قطاع غزة، الأمر الذي عطل حركة المواصلات بشكل تام، ومنعنا من الوصول نحن والمشاركين في أنشطة الوحدة إلى أماكن تنفيذها. إضافة إلى ذلك ولد الحصار وآثاره السيئة جداً على أوضاع حقوق الإنسان حالة إحباط شديدة سادت الأراضي الفلسطينية المحتلة، أفقدت فكرة حقوق الإنسان الكثير من قوتها خصوصاً في قطاع غزة. كما أدى قيام الحكومة المقالة في غزة بإغلاق العشرات من المؤسسات في القطاع إلى عدم انتظام عمل الوحدة. كل هذا ترك آثاراً سلبيةً على عملية التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي ضوء ذلك، عدلت الوحدة خطتها في أضيق الحدود بما يسمح لها بتنفيذها دون المساس بجوهرها، وفي هذا الإطار تم تخفيض نشاطات والتوسع في أخرى، وإلغاء نشاطاً مقرراً في الخطة، وتجميد ثلاثة نشاطات بعد الاتفاق على مواعيد التنفيذ وتوجيه الدعوات، خصوصاً خلال الشهور الثلاثة (مايو – يونيو – يوليو) من هذا العام، وتم تنفيذها في مواعيد لاحقة، وسيتم تفصيل ذلك عند الحديث عن كل نشاط.

مخرج رقم (١)

تدريب ٤٠٠ شاب وشابة من بين طلاب وطالبات الجامعات والخريجين والخريجات الجدد، والمتطوعين والمتطوعات في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، محامي ومحامية، مدرسة ومدرس، صحافي وصحافية امرأة، نشطاء مجتمع مدني، في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية

تم توزيع هذا المخرج على ١٨ نشاطاً، وقد فرضت الأوضاع الصعبة الناتجة عن الحصار المفروض على الأراضي لفلسطينية المحتلة، خصوصاً في قطاع غزة على الوحدة إجراء تعديلات لا تمس بمجمل المخرج، وسيجري تفصيل ذلك لاحقاً.

جدول يوضح إجمالي عدد الدورات التي نفذتها الوحدة، الفئات المستهدفة، عدد المشاركين، ساعات التدريب ونسبة مشاركة النساء

الرقم	عدد الدورات والفئة المستهدفة	المشاركين	ساعات التدريب	مشاركة النساء
١	٧ دورات لأطراف البيئة المدرسية	١٧٣	٦٦	٥٠٪
٢	٣ دورات لناشطات مجتمعيات في مجال حقوق المرأة	٦٠	٦٠	١٠٠٪
٣	٥ دورات لأعضاء في مؤسسات مجتمعية	١١٦	١٠٠	٥٣٪
٤	١ دورات خاصة بالمحامين الشبان (تحت التمرين)	٢٠	٢٠	٣٥٪
٥	٣ دورة تدريبية للإعلاميين والإعلاميات وخريجو كليات الصحافة	٧٠	٥٨	٦١٪

بشكل إجمالي، دربت الوحدة ٤٣٩ شخصاً من الفئات المذكورة في المخرج بدلاً من ٤٠٠ شخصاً، موزعين على ١٩ دورة تدريبية، حسب الفئة المستهدفة. بلغت نسبة مشاركة النساء في الدورات ٥٩٪، مقابل ٤١٪ رجال، فيما بلغت نسبة الالتزام بحضور الدورات التدريبية ٨٠٪، واشتملت على ٣٠٤ ساعة تدريبية.

نفذت الوحدة نشاطاتها بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات إقليمية ومحلية غير حكومية أهمها: نقابة محامي فلسطين، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ومعهد الحقوق في جامعة بير زيت، واستفاد من نشاطاتها ٤٣٩ شخصاً، مثلوا أكثر من ٧٥ مركز وجمعية واتحاد شبابي، ومؤسسة تعمل في أوساط قطاعات مجتمعية مختلفة، وموزعة على مختلف مناطق قطاع غزة ومحافظاته، علاوة على قطاع التعليم التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والمحامين.

يذكر أن طاقماً من المدربين المتخصصين، يشارك فيه مدربون من جميع وحدات المركز، إضافة إلى مدربين من خارج المركز يشرفون على إدارة الجلسات التدريبية.

جدول يوضح تفاصيل (النشاطات) الدورات التدريبية التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠٠٧

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	أعضاء البرلمان الطلابي في كلية تدريب غزة التابعة للوكالة	قاعة كلية تدريب غزة في مدينة غزة	٢٨	١٢	٤ – ٢٠٠٨/٢/٧	٤٢٪
٢	أعضاء وعضوات في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة خان يونس	مقر المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٥	٢٠	١٧- ٢٠٠٧/٢/٢١	٢٠٪
٣	أعضاء وعضوات في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة رفح	قاعة الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون في مدينة رفح	٣٠	٢٠	٩ – ٢٠٠٨/٣/١٣	٢٧٪
٤	أعضاء وعضوات في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة شمال غزة	مقر المركز الفلسطيني في جباليا	٢٥	٢٠	٣/٣٠ – ٢٠٠٨/٤/٣	٦٠٪
٥	إعلاميون وإعلاميات وخريجي كليات الإعلام في محافظة دير البلح	قاعة التجمع الإعلامي في النصيرات	٢٧	٢٠	٨ – ٢٠٠٧/٦/١٢	٢٦٪
٦	أعضاء وعضوات في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة دير البلح	قاعة مركز المغازي الثقافي	١٩	٢٠	١٥ – ٢٠٠٧/٦/١٩	٥٨٪
٧	ناشطات نسويات في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٤	٢٠	٦/٢٩ – ٢٠٠٨/٧/٣	١٠٠٪
٨	ناشطات نسويات في محافظة دير البلح	قاعة مركز المغازي الثقافي	١٩	٢٠	١٣ – ٢٠٠٨/٧/١٧	١٠٠٪
٩	ناشطات نسويات في محافظة شمال غزة	قاعة المركز الفلسطيني في جباليا	١٧	٢٠	٢٠ – ٢٠٠٨/٧/٢٤	١٠٠٪
١٠	عضوات في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة غزة	قاعة مركز الصداقة الفلسطيني للتنمية في غزة	١٧	٢٠	١٧ – ٢٠٠٨/٨/٢١	١٠٠٪
١١	إعلاميات وخريجات كليات الإعلام	مقر جمعية المرأة المبدعة في غزة	٢١	٢٠	١٢ – ٢٠٠٨/١٠/١٦	١٠٠٪
١٢	محامون ومحاميات تحت التمرين (شبان)	مقر نقابة المحامين في غزة	٢٠	٢٠	٢٦ – ٢٠٠٨/١٠/٣٠	٣٥٪
١٣	معلمو ومعلمات مادة حقوق الإنسان في مدارس الوكالة في منطقة خان يونس التعليمية	قاعة مدرسة خان يونس الابتدائية المشتركة «أ»	٢١	٩	٢٨ – ٢٠٠٨/١٠/٣٠ (فترة صباحية)	٤٢٪

١٤	معلمو ومعلمات مادة حقوق الإنسان في مدارس الوكالة في منطقة خان يونس التعليمية	قاعة مدرسة خان يونس الابتدائية المشتركة «أ»	٢٢	٩	٢٨ – ٢٠٠٨/١٠/٣٠ (فترة مسائية)	٥٤٪
١٥	معلمو ومعلمات مادة حقوق الإنسان في مدارس الوكالة في منطقة الوسطى التعليمية	قاعة مدرسة بنات النصيرات الإعدادية «أ»	١٦	٩	١- ٢٠٠٨/١١/٣ (فترة صباحية)	٤٢٪
١٦	معلمو ومعلمات مادة حقوق الإنسان في مدارس الوكالة في منطقة الوسطى التعليمية	قاعة مدرسة بنات النصيرات الإعدادية «أ»	٢٦	٩	١ – ٢٠٠٨/١١/٣ (فترة مسائية)	٥٣٪
١٧	معلمو ومعلمات مادة حقوق الإنسان في مدارس الوكالة في منطقة غزة التعليمية	قاعة مدرسة ذكور غزة الجديدة الإعدادية	٣١	٩	٤ – ٢٠٠٨/١١/٦ (فترة صباحية)	٥٨٪
١٨	معلمو ومعلمات مادة حقوق الإنسان في مدارس الوكالة في منطقة غزة التعليمية	قاعة مدرسة ذكور غزة الجديدة الإعدادية	٣١	٩	٤ – ٢٠٠٨/١١/٦ (فترة مسائية)	٥٤٪
١٩	إعلاميون وإعلاميات شبان	قاعة معهد الحقوق التابع لجامعة بيرزيت في مدينة غزة	٢٢	١٨	١٦ – ٢٠٠٨/١٢/١٨	٦٨٪

نجحت الوحدة خلال هذا العام في تنفيذ النشاطات الـ ١٨ المقررة لتنفيذ هذا المخرج ونفذت نشاطاً إضافياً خصص للإعلاميين والإعلاميات، ليصبح عدد نشاطات هذا المخرج ١٩ بدلاً من ١٨. ولأسباب موضوعية لا تتعلق بالوحدة والمركز، لكنها تتعلق بآثار الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحديداً قطاع غزة، ومواكبة التطورات والظواهر التي طرأت على القطاع أجرت الوحدة عدداً من التعديلات. الجدول التالي يوضح التفاصيل:

الرقم	ما ورد في المخرج	التعديل إن وجد	السبب
١	٥ دورات خاصة بأطراف البيئة المدرسية	زيادة ٢ دورة	قرار وكالة الغوث تضمين مادة محقوق الإنسان كمادة مستقلة في منهجها التعليمي لأول مرة، فكان من الضروري تأهيل معلمي مادة حقوق الإنسان عبر دورات تدريبية.
٢	دورات خاصة بالشباب	لا يوجد	
٣	٣ دورات خاصة بحقوق المرأة والنوع الاجتماعي	لا يوجد	
٤	٣ دورات خاصة بالمحامين الشبان.	تخفيض العدد إلى دورة واحدة	تم التخفيض لصالح دورات المعلمين
٥	١ دورة خاصة بالإعلاميين الشباب	زيادة ٢ دورة	بسبب الدور الذي لعبه الإعلام الحزبي في التحريض لهذا الحزب أو ذاك.
٦	١ دورة حول الرصد والتوثيق في مجال حقوق الإنسان	لم ينفذ	لصالح الدورات المخصصة للإعلاميين والإعلاميات.

كما جمدت الوحدة ثلاث دورات تدريبية كانت قد اتفقت مع المؤسسات الشريكة على تنفيذها وتم تحديد مواعيد وأماكن التنفيذ، فيما ألغت الدورة التدريبية الرابعة لتعارض المواعيد مع المؤسسة الشريكة. الجدول التالي يوضح التفاصيل:

الرقم	النشاط	المكان	سبب عدم التنفيذ
١	دورة تدريبية للعاملين في مؤسسات محافظة رفح	مقر الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون في مدينة رفح	كان من المقرر تنفيذها في الفترة ٢ – ٣/٦، تم تأجيلها لمدة أسبوع بسبب قصف وتدمير قوات الاحتلال لأحد مساجد مدينة رفح.

٢	دورة تدريبية للعاملين في مؤسسات محافظة دير البلح	مقر مركز المغازي الثقافي في المغازي	كان من المقرر تنفيذها في الفترة ١٣ – ٤/١٧ تم تأجيلها بسبب الشلل الذي أصاب قطاع المواصلات. تم تنفيذها في شهر يونيو.
٣	دورة تدريبية للناشطات النسويات في مؤسسات محافظة شمال غزة	مقر المركز الفلسطيني في جباليا	كان من المقرر تنفيذها في الفترة ٢٦ – ٤/٣٠ تم تأجيلها بسبب الشلل الذي أصاب قطاع المواصلات. تم تنفيذها في شهر يوليو.
٤	دورة تدريبية لطلاب من جامعة القدس المفتوحة في محافظة رفح.	جامعة القدس المفتوحة في مدينة رفح	كان من المقرر تنفيذها في منتصف شهر مايو، وتم تأجيلها بسبب الشلل الذي أصاب قطاع المواصلات. لم تنفذ بسبب تعارض المواعيد.

جدير بالذكر أن الوحدة اعتمدت مؤشرات ووسائل قياس موحدة لمعرفة أثر التدريب في النشاطات المذكورة جميعها، وعلى مدار العام قامت الوحدة برصد أثر التدريب، وكانت نتائج هذه العملية متشابهة في النشاطات.

الجدول يوضح وسائل القياس والمؤشرات على مدار العام

الرقم	وسيلة القياس	المؤشرات
١	الملاحظة	لاحظ مدير وحدة التدريب الذي حضر جميع الدورات التدريبية: ١) أن حالة الإحباط السائدة قد تراجعت نسبياً؛ و٢) أن تطوراً إيجابياً قد طرأ على قدرات المشاركين والمشاركات على التعبير عن رأيهم وما يفكرون به؛ و٣) أن تطوراً ملحوظاً قد طرأ على المشاركين والمشاركات على صعيد احترام قواعد المناقشة واحترام الرأي الآخر، واختفاء أسلوب مقاطعة المتحدث؛ و٤) أن نسبة الالتزام بالجلسات التدريبية قد تدنت هذا العام بسبب توقف قطاع المواصلات عن العمل في أوقات كثيرة بسبب الحصار، وإن بقيت مرضية.
٢	عقد لقاءات مباشرة، أو تعبئة استمارات بعد انتهاء التدريب لمعرفة مدى استفادتهم على المستوى المعرفي والسلوكي.	استخدمت الوحدة منهجية موحدة، تمثلت في عقد لقاء قبلي للمشاركين، ولقاء بعدي معهم، إضافة إلى تعبئة استمارة خاصة بكل جلسة تدريبية، وتسجيل اقتراحاتهم للاستفادة منها عند عقد دورت تدريبية جديدة. **وقد صرح المشاركون في اللقاءات القبلية بحاجتهم إلى:** ١) اكتساب معارف ومعلومات جديدة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل عام وتطوير معلومات البعض منهم، مع ملاحظة أن التفاصيل اختلفت حسب مستوى وحاجة كل فئة، مثلاً فئة معلمي ومعلمات مادة حقوق الإنسان، ركزوا على التعرف والتعمق في حقوق الطفل وطرق تعليمها في المدارس، أما فئة الإعلاميين والإعلاميات فقد ركزوا على حرية الرأي والتعبير وحدودها؛ ٢) الحصول على شهادة مشاركة في الدورات؛ ٣) اكتساب أصدقاء جدد؛ ٤) التعرف على دور مؤسسات حقوق الإنسان، لا سيما المركز . **وعند انتهاء الدورات التدريبية صرح المشاركون في اللقاءات البعدية بأنهم:** ١) حصلوا على معلومات ومعارف جديدة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل وغيره من موضوعات حقوق الإنسان، وأن تطوراً طرأ على المعلومات التي كانت لديهم مع ملاحظة أن اختلافاً قد لوحظ حسب كل فئة من الفئات المستهدفة؛ ٢) حصلوا على شهادات مشاركة في الدورات التدريبية؛ ٣) اكتسبوا أصدقاء جدد وتطورت معرفتهم بمن كانت معرفتهم بهم سطحية؛ ٤) تعمقت معرفتهم بالمؤسسات العاملة في مناطقهم ويفكرون في تنظيم نشاطات مشتركة؛ ٥) أشادوا بالدليل الذي أصدرته الوحدة لأنه يمثل مرجعاً لهم عند الحاجة له، وتلقى المركز طلبات من عدد من المؤسسات للحصول على نسخ منه؛ ٦) التعرف على دور المركز وأهمية اللجوء له عند الضرورة. **فيما تمثلت اقتراحات المشاركين في هذه اللقاءات (الموثقة لدى الوحدة) في:** ١) أن المجتمع بحاجة ماسة لهذه الدورات لنشر الثقافة الحقوق إنسانية وحثهم على التمسك بها والمطالبة بها عبر القانون، وبالتالي أكدوا على الاستمرار في عقد هذه الدورات في السنوات القادمة، مع ملاحظة أن كل فئة ركزت على عقدها لآخرين من الفئة نفسها؛ ٢) تنظيم دورات متخصصة في مجالات المرأة والطفل، إضافة إلى دورات عملية أكثر منها نظرية؛ ٣) تنظيم دورات تدريب مدربين ومدربات في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. **وأوضحت نتائج الاستمارات الخاصة بالجلسات التدريبية ما يلي:** ١)ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ و٢)كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ و٣)تنوع الطرق التدريبية والوسائل المعينة؛ و٤)ارتفاع مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركين وبين المشاركين والمحتوى التدريبي؛ ٥) نسبة الالتزام بحضور التدريب كانت جيدة؛ ٦) الالتزام بقواعد المناقشة واحترام الرأي والرأي الآخر كانت جيدة؛ ٧) عدم مناسبة قاعتين للتدريب من القاعات التي استخدمت للتدريب.

٣	رصد حالات تأثرت بمحتوى الدورات على المستوى الشخصي والمهني.	على الرغم من صعوبة رصد مدى تأثر المشاركين في الدورات بمحتواها على الصعيد الشخصي والمهني، إلا أن الوحدة تابعت بطرق مختلفة عدداً من المشاركين في التدريب على مدار العام، وسجلت التالي: ١) تصريح عدد من مدراء المؤسسات لمدير الوحدة بأن أغلب من يرسلونهم للمشاركة في الدورات تتطور مهاراتهم وعلاقاتهم مع زملائهم ويعزز ذلك طلب عدد من المؤسسات عقد دورات خاصة لأعضاء مؤسستهم بعد أن سمعوا عنها؛ ٢) تكون مجموعة من المشاركين في التدريب تتكون من ٥ أشخاص تدير لقاءات وورش عمل ومحاضرات بسيطة حول حقوق الإنسان والديمقراطية، وقامت الوحدة بمتابعتهم وتزويدهم بالمواد اللازمة؛ ٤) تقديم ٦ من المتدربين أوراقهم للعمل في مشاريع تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية؛ ٥) تصريح عدد من المشاركات والمشاركات برغبتهم في التطوع في المركز؛ ٦) زار المركز على مدار العام أكثر من ٦٠ شخصاً من الذين شاركوا في التدريب؛ ٧) رتب ٢١ معلماً ومعلمة من الذين تلقوا تدريباً في المركز زيارات ميدانية لوفود من أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية في المدارس التي يعملون فيها لمقرات المركز الثلاث، وضمت الوفود الزائرة أكثر من ٩٠٠ طالباً وطالبةً.
٤	رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا للمركز.	على الرغم من صعوبة حصر عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا للمركز، إلا أن الوحدة رصدت أكثر من ٣٦ حالة تبليغ عن الانتهاكات مباشرة لمدير الوحدة، فيما حضر ٤ من المشاركين للتبليغ عن انتهاكات تعرضوا لها، هم أو مؤسساتهم، فيما حضر ٤ آخرون بصحبة ضحايا إلى المركز أو مدير الوحدة مباشرة، الذي بدوره تعامل معها.
٥	رصد عدد مرات مشاركة المتدربين في نشاطات المركز المختلفة	شارك عدد كبير من المتدربين يصعب حصره في نشاطات المركز، ولعل أبرز المشاركات كانت كالتالي: ١) حضور ورش العمل التي نظمها المركز؛ ٢) استعانت الوحدة بعدد من المتدربين لتنظيم ٥ دورات تدريبية، وذلك عبر تشجيع زملائهم للمشاركة في الدورات، رغم الظروف المحبطة التي سادت القطاع؛ ٣) استعانت الوحدة بعدد من المتدربين ومؤسساتهم لعقد ٩ محاضرات ولقاءات حول عقوبة الإعدام في الأراضي الفلسطينية وحقوق الطفل والحق في التجمع السلمي؛ ٤) انخراط عدد من المتدربين في التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا؛ ٥) استعانت الوحدة بثلاثة من الإعلاميين الذين تلقوا تدريباً في المركز لعرض تجربتهم وأهمية الاستعانة بمؤسسات حقوق الإنسان كمصادر للمعلومات.
٦	رصد مبادرات المشاركين	رغم الظروف الصعبة التي يعيشها قطاع غزة إلا أن الوحدة رصدت عدداً من مبادرات المتدربين، تمثلت في: ١) تنظيم ٣ محاضرات للمعلمات والأمهات حول حقوق الطفل واستضافة مدير الوحدة للحديث فيها؛ ٢) تنظيم ٢١ زيارة ميدانية لتلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية إلى مقرات المركز؛ ٣)) تكوين مجموعة من المشاركين في التدريب مع آخرين في إعطاء محاضرات بسيطة حول حقوق الإنسان والديمقراطية؛ ٤) استضافة أفراد من طاقم المركز كمتحدثين في ورش عمل تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المتدربون؛ ٥) مشاركة عدد كبير من الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز في المخيمات الصيفية للتلاميذ التي مولتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين؛ ٦) تقديم ٦ من المتدربين أوراقهم للعمل في مشاريع تتعلق بحقوق الإنسان؛ ٧) التبليغ عن انتهاكات حقوق الإنسان واصطحاب عدد من الضحايا للمركز؛ ٨) تصريح عدد من المشاركات والمشاركات برغبتهم في التطوع في المركز.
٧	رصد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم دورات تدريبية.	تلقت الوحدة ٢٠ طلباً من مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات مختلفة، تطلب فيها تنظيم دورات تدريبية لأعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو تطلب وضعها ضمن المؤسسات التي تتعاون معها الوحدة في تنفيذ نشاطاتها ومشاركة أعضائها في الدورات التي تنظمها الوحدة.

إصدار بيانات صحافية خاصة بنشاطات الوحدة

أصدرت الوحدة ١٤ خبراً صحافياً تغطي نشاطات الوحدة خلال العام، وتمت الإشارة لنشاطات الوحدة في الصحف اليومية المحلية وفقاً لهذه البيانات في كل مرة.

مخرج رقم (٢)
رفع وعي ٢٥٠ شخص بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

تسعى الوحدة من خلال هذا المخرج إلى التعريف بحقوق الإنسان، والمبادرة بفتح علاقات مع مؤسسات المجتمع المدني، وزياد عدد المستفيدين من خدمة التدريب، لا سيما وأن الوحدة محكومة بخطتها السنوية التي لا تمنحها القدرة على تلبية الطلبات التي تصلها بتنظيم دورات.

نجحت الوحدة خلال العام في تنفيذ هذا المخرج، فقد نظمت الوحدة ٩ محاضرات ولقاءات حول موضوعات متنوعة، شارك فيها ٣١٢ شخصاً، رغم الظروف الصعبة التي شهدها القطاع التي سبق الإشارة لها، سواء الحصار أو إغلاق المؤسسات.

جدول يوضح النشاطات ومدى تنفيذها ووسائل القياس والمؤشرات

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	رفع وعي ٢٥٠ شخص بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	نظمت الوحدة ٩ محاضرات تناولت عدداً من الحقوق الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان في مناطق مختلفة من قطاع غزة (التفاصيل في الجدول أدناه)	١) تصريح المشاركين في المحاضرات بامتلاكهم لمعلومات جديدة وتطور معارفهم في مجال حقوق الإنسان. ٢) الإقبال على المشاركة في المحاصرات. ٣) تزايد عدد طلبات خاصة بتنظيم والمشاركة في المحاضرات	١) صرح المشاركون في التدريب بأنهم قد اكتسبوا معارف نظرية حول الموضوعات التي تناولتها المحاضرات، كما أبدى عدد من مدراء المؤسسات رضاهم عن المحاضرات كآلية للتواصل مع المركز. ٢) شارك في المحاضرات ٣١٢ شخصاً (التفاصيل في الجدول أدناه). ٣) تلقت الوحدة ٤ طلبات.

جدول يوضح تفاصيل المحاضرات

الرقم	الجهة المنظمة	المكان	التاريخ	عدد الحضور	عنوان المحاضرة
١	المركز الفلسطيني بالتعاون مع مركز الإعلام المجتمعي	قاعة مركز الإعلام في مدينة غزة	٢٠٠٨/١/١٤	١٤	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
٢	المركز الفلسطيني بالتعاون مع مركز الإعلام المجتمعي	قاعة مركز الإعلام في مدينة غزة	٢٠٠٨/١/١٥	١٣	الحقوق المدنية والسياسية
٣	المركز الفلسطيني بالتعاون مع المبادرة المحلية في بيت حانون	قاعة جمعية تطوير الأسرة في بيت حانون	٢٠٠٨/٤/٩	٥٠ امرأة	نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان
٤	المركز الفلسطيني بالتعاون مع المبادرة المحلية في بيت حانون	عزبة بيت حانون	٢٠٠٨/٦/١٤	٥٥ امرأة	نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان
٥	المركز الفلسطيني بالتعاون مع جمعية المرأة المبدعة	قاعة جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة	٢٠٠٨/١٠/٢٣	٣٠	عقوبة الإعدام
٦	المركز الفلسطيني بالتعاون مع مدرسة بنات النصيرات الإعدادية «أ»	قاعة المدرسة		٦٠ امرأة	حقوق الطفل
٧	المركز الفلسطيني بالتعاون مع مدرستي ذكور خان يونس الابتدائية طب» و «د»	قاعة المدرسة	٢٠٠٨/١١/١٨	٢٨ معلم ومعلمة	حقوق الطفل وسبل توظيفها في تعليم المنهاج التربوي
٨	المركز الفلسطيني بالتعاون مع مدرسة بنات الشاطئ الابتدائية	قاعة المدرسة	٢٠٠٨/١٢/٢١	٤٢ امرأة	حقوق الطفل
٩	المركز الفلسطيني بالتعاون مع التجمع الإعلامي الشبابي الفلسطيني	قاعة التجمع الإعلامي الشبابي الفلسطيني في محافظة دير البلح	٢٠٠٨/١٢/٢٤	٢٠ إعلامي وإعلامية	الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

مخرج رقم (٣)

إكساب كادر المركز العامل في التدريب مهارات المدرب الجيد، بما فيها استخدام الطرق والوسائل الحديثة في إدارة التدريب

خصص هذا النشاط لتطوير قدرات طاقم التدريب، لتطوير أدائه بما يخدم جودة التدريب، وفقاً للطرق والأساليب الحديثة في التدريب، وتم تخصيص نشاطان لتنفيذ هذا المخرج.

جدول يوضح النشاطات ومدى تنفيذها ووسائل القياس والمؤشرات

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	مد طاقم المركز العامل في التدريب بمعلومات حديثة تتعلق بالتقنيات الحديثة المستخدمة في التدريب وطرقة ووسائله.	١) ارتفاع عدد المواد التدريبية الموجودة بحوزة وحدة التدريب والتي تغطي عدد كبير من موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية. ٢) ارتفاع عدد المدربين الذين يستخدمون طرق وأساليب حديثة في التدريب، بعد الحديث معهم بعد عقد لقاءات فردية معهم ولفت انتباههم إلى أهمية ذلك.	عقد مقابلات مباشرة مع المستفيدين لمعرفة مدى استفادتهم من المعلومات حول التقنيات الحديثة المستخدمة في التدريب وتقنياته	١) لاحظ مدير الوحدة أن مهارة المدربين في استخدام طرق ووسائل التدريب الحديثة قد تطورت، وأصبحوا أكثر قدرة على إيصال المادة التدريبية للمشاركين. ٢) تصريح المدربين بأن ذلك يوفر الوقت والجهد، ويجذب انتباه المشاركين في التدريب، ويظهرهم بشكل جيد أمام المتدربين.
٢	ترشيح أفراد من طاقم التدريب للمشاركة في دورات تدريب المدربين، لاسيما المدربات.	لم يتلق المركز دعوات للمشاركة في دورات تدريب مدربين.		

مخرج رقم (٤)

إقامة شبكة من المستفيدين من التدريب (نادي أصدقاء المركز الفلسطيني)

خصصت الوحدة هذا المخرج لاستمرار التواصل بين المركز وجمهور المستفيدين من خدمة التدريب التي يقدمها، وتلافي الانقطاع الذي يحدث بين المتدربين والمؤسسات التي تشرف على تدريبهم بعد انتهاء التدريب، بهدف دفعهم للانخراط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ولتحقيق هذا المخرج تم تخطيط عدد من النشاطات.

رغم إعداد الوحدة البروشور التعريفي الخاص بالنادي، ووضع التصور المفصل لخطوات تشكيل النادي رسمياً، وشروط العضوية، ومزايا العضوية...الخ منذ العام ٢٠٠٦، واستقبال الوحدة خلال العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠٠٨ للعشرات من الأشخاص الذين تلقوا التدريب في المركز وسؤالهم المستمر عن النادي، إلا أن الظروف السياسة والأمنية والتطورات الميدانية الخطرة، التي سادت قطاع غزة خلال العامين حالت دون الإعلان عن إخراج نادي أصدقاء المركز إلى الوجود الرسمي. واستمر المركز في تكوين شبكة علاقات مميزة مع مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين استفادوا من خدمة التدريب التي تقدمها الوحدة، ويواصل المركز الاستفادة من هذه الشبكة المميزة عند تنفيذه نشاطاته.

واصلت وحدة التدريب تغذية قاعدة المعلومات التي تمتلكها عن جميع الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز على مدار السنوات الماضية، وأضافت إلى القائمة ٤٣٩ ملفاً خلال العام، تحتوى هذه الملفات على المعلومات التالية: الاسم، مكان الإقامة، مكان العمل، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني، إذا وجد، الجهة المرشحة للمشاركة في التدريب، والجهة التي تم التنسيق معها لعقد التدريب، إضافة إلى مكان وتاريخ

انعقاد التدريب. وقد استفادت الوحدة والمركز على مدار العام من شبكة العلاقات المميزة مع المتدربين، ومن أهم النشاطات التي ساهم في تنفيذها المتدربون:

- حضور ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز.
- المساعدة في تنظيم ٥ دورات تدريبية، نظمتها وحدة التدريب خلال العام، وذلك عبر تشجيع زملائهم للمشاركة فيها، رغم الظروف الصعبة التي سادت قطاع غزة.
- المساعدة في تنظيم ٩ محاضرات ولقاءات حول عقوبة الإعدام في الأراضي الفلسطينية، حقوق الطفل والحق في التجمع السلمي.
- التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا.
- مشاركة ثلاثة من الصحافيين الذين تلقوا تدريباً في المركز في عرض تجربتهم وأهمية الاستعانة بمؤسسات حقوق الإنسان كمصادر للمعلومات في الدورة التدريبية الخاصة بالصحافيين.
- استضافة أفراد من طاقم المركز كمتحدثين في ورش عمل تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المتدربون.
- تنظيم ٢١زيارة ميدانية لتلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية إلى مقرات المركز.
- الزيارات المتواصلة التي يقوم بها الأشخاص الذين تلقوا تدريباً للمركز، واستقبال مدير الوحدة لهم وتوجيههم.

مخرج رقم (٥)
التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب

تسعى الوحدة من خلال مشاركتها في أنشطة التربية على حقوق الإنسان، بمختلف مستوياتها، إلى المساهمة في تعزيز علاقات المركز مع منظمات المجتمع المدني. وتتمتع الوحدة بثقة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان، نظراً لمهنيتها العالية، حيث بات من المألوف أن تتلقى الوحدة دعوات كثيرة من منظمات أهلية ورسمية تطلب منها تنظيم دورات تدريبية لموظفيها أو أعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو مساعدتها في تصميم برامج تدريبية أو إلقاء محاضرات أو إدارة جلسات تدريبية في الدورات التي تنظمها، بما يخدم أهداف المركز ونشاطاته الرامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية.

توقُّف عدد من المؤسسات عن تنفيذ نشاطاتها بسبب الحصار وعدم القدرة على الحركة والتنقل من جهة وإغلاق الحكومة المقالة العشرات من المؤسسات حدت من النشاطات المتعلقة بهذا المخرج.

جدول يوضح النشاطات وتنفيذها ووسائل قياسها ومؤشراتها

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	المشاركة في نشاطات التدريب التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما المؤسسات النسوية، وذوي الاحتياجات الخاصة.	نظمت الوحدة ٢ دورة تدريبية، إحداهما لمؤسسة تنشط بين النساء، وألقى مدير الوحدة ٧ محاضرات، فيما أدار زملاء من وحدات أخرى ٧ جلسات تدريبية أخرى ضمن أنشطة نظمتها مؤسسات مجتمعية (أنظر التفاصيل في الجدول أدناه)	ازدياد عدد الدعوات التي يتلقاها المركز للمشاركة في الدورات التدريبية.	١) تلقت الوحدة ٢٠ طلباً، من مؤسسات تطلب تنظيم دورات لأعضائها أو إعطاء محاضرات في نشاطات تنظمها، أو إدراجهم ضمن قائمة المستفيدين من خدمة التدريب، كما زار المركز أكثر من ٦ مؤسسات بهدف التنسيق والتشبيك في بداية العام. وفي هذا الإطار لبت الوحدة ٢ طلب لتنظيم دورات تدريبية، و١٥ طلباً خاصاً بالمشاركة في نشاطات تدريبية (التفاصيل في الجدول أدنا). ٢) تلقى مدير الوحدة ٣ شهادات شكر من مؤسسات شارك معهم.

٢	استضافة نشاطات المؤسسات الضعيفة، لاسيما التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.	استضاف المركز في مقره الفرعي في خان يونس نشاطين خاصين بمؤسسة بانوراما.	ازدياد عدد طلبات استضافة النشاطات التدريبية.	بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٥ استضاف المركز في مقره الفرعي في خان يونس لقاءاً حول حقوق الطفل نظمته مؤسسة بانوراما. بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٠ استضاف المركز في مقره الفرعي في خان يونس لقاءاً حول دور مؤسسات حقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان، نظمته مؤسسة بانوراما.
٣	مساعدة المؤسسات الضعيفة، لاسيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة على تصميم برامج الدورة	لم ينفذ.	ازدياد عدد المؤسسات التي تطلب المساعدة في تصميم البرامج التدريبية	لم تتلق الوحدة طلبات خاصة بهذا النشاط.
٤	الاستعانة بمدربين من هذه المؤسسات	استعانت الوحدة بثلاث مدربين من خارج المركز، بينهم مدرب.	رصد عدد المدربين الذين يتم الاستعانة بهم.	استعانت الوحدة بثلاثة مدربين من خارج المركز، مدربة من جمعية المرأة المبدعة وأخرى من معهد الاتصال الإعلامي، ومحاضر جامعي ينشط في أكثر من مؤسسة مجتمعية.

جدول يوضح مشاركات الوحدة في إلقاء محاضرات وإدارة جلسات تدريبية

الرقم	الجهة الداعية	المكان	التاريخ	عدد الحضور	العنوان
١	معهد تامي للتدريب	قاعة معد تامي	٢٠٠٨/١/١٩	٢٥	مقدمة في الديمقراطية
٢	معهد تامي للتدريب	قاعة معهد تامي	٢٠٠٨/١/٢٢	٢٥	حقوق الطفل في القوانين الدولية والوطنية
٣	مؤسسة بانوراما	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٠٠٨/٢/٢٥	١٩	حقوق الطفل في القوانين الدولية والوطنية
٤	مؤسسة بانوراما	قاعة محافظة خان يونس	٢٠٠٨/٣/١٠	٢٥	دور المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان
٥	جمعية شمس المستقبل الخيرية	مدينة خان يونس	٢٠٠٨/٦/١٨	٢٨ عضو وعضوة في الجمعية	الزواج المبكر والعنف ضد المرأة
٦	جمعية القدس لتنمية المواصي	مواصي خان يونس	٢٠٠٨/٦/٢٤	٥٠ عضو وعضوة في الجمعية	العنف ضد المرأة
٧	الهيئة المستقلة لحقوق المواطن	قاعة فندق الديرة في مدينة غزة	٢٠٠٨/١١/٢٥	١٥ موظف في الهيئة	مصادر المعلومات ووسائل البحث الميداني
٨	الهيئة المستقلة لحقوق المواطن	قاعة فندق الديرة في مدينة غزة	٢٠٠٨/١١/٢٥	١٥ موظف في الهيئة	جمع الأدلة المتعلقة بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
٩	الهيئة المستقلة لحقوق المواطن	قاعة فندق الديرة في مدينة غزة	٢٠٠٨/١١/٢٥	١٥ موظف في الهيئة	إعداد التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان
١٠	لجنة اللاجئين وحقوق الإنسان في الاتحاد العالمي لطلبة الطب في جامعة الأزهر	قاعة المؤتمرات في جامعة الأزهر	٢٠٠٨/١١/٢٧	١٤	مفاهيم حقوق الإنسان
١١	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	قاعة الجمعية في مدينة رفح	٢٠٠٨/١٢/١٧	٢٥	الحق في الحركة والتنقل

نشاطات خارج الخطة

مشروع خاص مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين

في بداية العام الدراسي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ قررت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في قطاع غزة إدراج مادة منفصلة خاصة بحقوق الإنسان في مناهجها الدراسية وذلك للمرة الأولى، جاء هذا القرار تتويجاً لعمل دؤوب مشترك بين إدارة الوكالة ومؤسسات حقوق الإنسان وعلى رأسها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فوحدة التدريب في المركز تعمل مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة منذ ٦ سنوات ضمن مشروع مشترك يهدف إلى تهيئة البيئة المدرسية لممارسة الأطفال لحقوقهم، وفي هذا الإطار نفذت وتنفذ الوحدة دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان والتسامح والوساطة الطلابية لمدراء المدارس والمعلمين والطاقم الإداري في المدارس التابعة للوكالة، كما تشارك الوحدة في إعطاء محاضرات حول حقوق الطفل لأولياء الأمور، إضافة إلى قيام الوحدة باستقبال الزيارات الميدانية لوفود من أعضاء وعضوات البرلمانات و اللجان الطلابية في المدارس في مقرات المركز. توج هذا العمل الدؤوب باتفاق بين المركز والوكالة في فبراير ٢٠٠٨. يقضي الاتفاق بـ: ١) قيام المركز بإجراء عملية استكشاف للمناهج الدراسية المقررة على الطالبات والطلاب من الصف الأول وحتى الصف التاسع في جميع مدارس التابعة للوكالة والبالغ عددهم ١٩٦٠٠٠ طالباً وطالبةً لمعرفة مدى انسجامها مع مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة الصالحة؛ ٢) إعداد اختبار لقياس أثر تدريس موضوع حقوق الإنسان لجميع فصول مدارس الوكالة في قطاع غزة؛ ٣) إعداد تقرير يتضمن تحليلاً لنتائج الاختبار مشفوعاً بالتوصيات.

وتم تنفيذ المشروع وفقاً للمراحل التالية:

المرحلة الأولى: تكوين فريق يشرف على تنفيذ المشروع، يتكون من نائب مدير المركز، مدير وحدة التدريب، مشرف حقوق الإنسان في الوكالة، ٣ خبراء في مجال التربية من جامعة الأقصى، إحصائي ومصمم رسومات.

المرحلة الثانية: قام الفريق بإجراء عملية استكشاف للمناهج الدراسية المقررة على جميع فصول مدارس الوكالة في قطاع غزة من الصف الأول وحتى الصف التاسع.

المرحلة الثالثة: قام الفريق بتصميم مواد اثرائية خاصة بإدماج حقوق الإنسان في عدد من المساقات التعليمية وكذلك تم تصميم الاختبارات والبالغ عددها ٣٦ اختباراً، بواقع ٤ نماذج لكل صف دراسي وذلك في الفترة بين ٣/٨ – ٢٠٠٨/٤/١٠.

المرحلة الرابعة: أدار الفريق ١١ لقاءاً تدريبياً للمشرفين التربويين والمرشدين المدرسيين والمعلمين العاملين في الوكالة، بهدف مناقشة نماذج الاختبارات المخصصة للتدريب أولاً، وتدريبهم على كيفية التعامل معها ثانياً. علماً بأن الوكالة اختارت المشاركين في اللقاءات التدريبية، بحيث تمثل كل مدرسة من المدارس بمعلم أو معلمة، لتسهيل عملية نقل وتعميم النقاشات على باقي المعلمين في المدارس. وبلغ عدد المعلمين والمشرفين والمرشدين المشاركين في هذه اللقاءات ٢٢٥ شخصاً واستغرقت هذه المرحلة ثمانية أيام.

المرحلة الخامسة: قام المعلمون والمعلمات الذين ناقشوا اختبارات حقوق الإنسان وتدربوا على كيفية التعامل معها (المرحلة السابقة) بتعميم ما تدربوا عليه على باقي زملائهم المعلمين في المدارس، حيث نظم كل معلم أو معلمة شارك في التدريب لقاءاً لزملائه في المدرسة التي يعمل فيها، وبلغ عددهم ٥٠٠٠ معلم ومعلمة واستغرقت المرحلة يومين، ٤/٢٢ – ٢٠٠٨/٤/٢٣.

المرحلة السادسة: باشر المعلمون والمعلمات بتدريب الطلاب والطالبات على نماذج الاختبارات المناظرة التي صممها فريق العمل. إضافة إلى ذلك قام المعلمون والمعلمات باختيار أنشطة مشابهة من منهج التربية

المدنية والمواد الإثرائية المتعلقة بموضوع حقوق الإنسان وتدريب الطلاب والطالبات عليها. نفذت المرحلة في الفترة الواقعة بين ٤/٢٤ – ٢٠٠٨/٥/٢٩.

وفي الفترة نفسها تابع فريق العمل ميدانياً قيام المعلمين والمعلمات بالإشراف على تعبئة طلاب وطالبات المرحلة الإعدادية (الصف السابع والثامن والتاسع) للاستبانات المخصصة للدراسة المزمع إجراءها حول مشروع حقوق الإنسان في الوكالة. بلغ عدد أفراد العينة ٧٠١ طالباً وطالبةً وتواصلت العملية على مدار ثلاثة أيام متواصلة.

المرحلة السابعة: وتضمنت عدة خطوات، كالتالي:
تقدم الطلاب والطالبات لامتحان حقوق الإنسان يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٦/٢، وذلك عبر لجان أعدتها الوكالة للإشراف على سير الامتحانات أسوة بباقي المقررات الأخرى. وفي هذا الإطار قامت الوكالة بتنظيم وترتيب العمليات الإجرائية والتنظيمية واللوجستية المرافقة لعقد الامتحان، مثل تصوير أوراق الامتحانات وتحديد الأرقام السرية وأرقام الجلوس.....إلخ.

١. تصحيح أوراق الامتحانات وانتهت هذه العملية بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٨.
٢. حوسبة الدرجات عبر موظفي الكنترول في الوكالة، من أجل عرضها وفق أشكال بيانية، وانتهت هذه العملية بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٥.
٣. سلمت الوكالة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان نسخة من نتائج الامتحانات، إضافة إلى عينة من أوراق الامتحانات (إجابات الطلاب والطالبات)، بهدف استخدامها لأغراض التقرير.

المرحلة الثامنة: في بداية يوليو ٢٠٠٨ سلم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لوكالة الغوث تقريراً نهائياً عن سير العمليات التي قام بها، وتضمن التقرير تحليلاً لنتائج الاختبار والتوصيات، التي خرج بها (التقرير موجود في المركز ووكالة الغوث).

نشاطات الحشد والمناصرة

تحتل نشاطات الحشد والمناصرة ركناً هاماً في عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي. ويسعى المركز من وراء ذلك إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الأساسية التي يعمل من أجلها - حماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذلك من خلال حشد التأييد والمناصرة لممارسة الضغط والتأثير على السلطات المختصة لوقف الانتهاكات واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينخرط المركز في هذه النشاطات مع عشرات المنظمات الدولية والإقليمية والفلسطينية.

وليس هناك وحدة متخصصة في المركز لنشاطات الحشد والمناصرة، إذ تدخل في نشاطات كافة الوحدات، وتعتبر جزءاً أساسياً من عمل كل منها، خاصة على المستوى المحلي. أما على المستوى الدولي فإن نشاطات الحشد والمناصرة هي من اختصاص المدير العام للمركز، يعاونه في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من أعضاء المركز المنتدبين لذلك.

المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية

تلقى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام المنصرم ٢٠٠٨، عشرات الدعوات للمشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية ذات صلة بعمله المتواصل الهادف لفضح الانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد حال الحصار المشدد المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من عام دون تمكن المركز من المشاركة في العديد من هذه اللقاءات والمؤتمرات.

وعلى نحو خاص، تسبب إغلاق معبر رفح البري، المنفذ الوحيد لقطاع غزة على العالم الخارجي، في منع أي من أفراد طاقم موظفي المركز، من السفر إلى خارج القطاع، لتمثيل المركز في الكثير من المؤتمرات واللقاءات التي دُعي إليها، ما حال دون مشاركة المركز فيها. وباستثناء مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني الذي تمكن في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٨، من مغادرة القطاع عبر معبر بيت حانون بتنسيق من القنصلية الفرنسية، لم يتمكن أي من موظفي المركز طيلة العام ٢٠٠٨، من مغادرة قطاع غزة، شأنهم شأن الآلاف من سكان القطاع، وذلك بفعل إصرار قوات الاحتلال الإسرائيلي على الاستمرار في انتهاج سياسة إغلاق المعابر وتقييد حرية حركة سكان قطاع غزة.

ويمكن حصر أبرز المؤتمرات واللقاءات الدولية التي تمكن المركز من المشاركة فيها في:

مؤتمر الإسكندرية للشرق الأوسط – الإسكندرية

خلال الفترة من ١٠ إلى ٢١ يناير ٢٠٠٨، شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني في مؤتمر الإسكندرية للشرق الأوسط الذي نظمته مكتبة الإسكندرية والحكومة الفرنسية.

لقاءات مع شخصيات دولية متعددة – جنيف

على هامش مشاركته في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، عقد مدير المركز المحامي راجي الصوراني في ٢٣ و ٢٤ يناير ٢٠٠٨، جملة من الاجتماعات مع كل من: لجنة الحقوقيين الدولية، السفير الهولندي، ممثل الاتحاد الأوروبي لدى مجلس حقوق الإنسان، والسفير الفلسطيني في جنيف. ناقش الصوراني خلال هذه اللقاءات الأوضاع الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

اجتماع مع وزارة الخارجية الفرنسية وطاقم مكتب وزيرة حقوق الإنسان – باريس

بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٠٨، عقد مدير المركز المحامي راجي الصوراني اجتماعاً في وزارة الخارجية الفرنسية في باريس بحضور طاقم مكتب وزير حقوق الرنسان الفرنسية. تناول الاجتماع الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاكات حقوق الإنسان.

ندوة في اتحاد المحامين العرب – القاهرة

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الرنسان المحامي راجي الصوراني في ٢٨ يناير ٢٠٠٨، في ندوة نظمها اتحاد المحامين العرب في مقره في القاهرة حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. استعرض الصوراني خلال الندوة تطورات أوضاع حقوق الإنسان والظروف المعيشية الراهنة لسكان قطاع غزة في ظل الحصار المجحف المفروض عليهم.

المائدة المستديرة حول عقوبة الإعدام – القاهرة

بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠٨، شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني في المائدة المستديرة التي نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة بعنوان: عقوبة الإعدام بين التطبيق والإلغاء. قدم الصوراني خلال الندوة مداخلة تطرق فيها إلى موقف المركز الرافض لهذه العقوبة، موضحاً

موقف المركز من قضايا: الخيانة الوطنية، المحاكم الميدانية، المحاكم العسكرية، ومحاكم الطوارىء.

لقاءات هامة – برشلونة

عقد مدير المركز المحامي راجي الصوراني خلال الفترة من ٤ إلى ٦ فبراير ٢٠٠٨، جملة من اللقاءات الهامة مع عدد من الصحفيين والإعلاميين وأعضاء الجالة العربية في برشلونة. كما التقى مع مسئولي قسم التعاون الدولي في بلدية برشلونة، واجتمع مع المدير الدولي لمؤسسة التعاون الدولي وثلاثة من مساعديه. ناقش الصوراني خلال هذه اللقاءات زوضاع حقوق الرنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مشيراً للتدهور الحاصل فيها بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته.

ندوة حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة – برشلونة

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني في ٦ فبراير ٢٠٠٨، في ندوة خاصة حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة. عقدت الندوة في برشلونة بحضور نحو ١٠٠ من المهتمين والمناصرية للقضية الفلسطينية. تحدث الصوراني خلال الندوة حول أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة مستعرضاً عدداً من النماذج التي تجسد جملة من الانتهاكات الصارخة لقوات الاحتلال الإسرائيلي.

اجتماع مع المدير العام لمنظمة أكسوت – مدريد

بتاريخ ٧ فبراير ٢١٠٠٨، عقد مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني اجتماعاً مع المدير العام لمنظمة أكسوت وذلك في مدريد. ناقش الاجتماع واحداً من المشاريع المشتركة بين المؤسستين إضافة لسبل التعاون المستقبلي بينهما.

مؤتمر مؤسسة البيت العربي – مدريد

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ٧ فبراير ٢٠٠٨، في المؤتمر الذي نظمته مؤسسة البيت العربي في المركز الدولي للفنون في مدريد. ألقى الصوراني خلال المؤتمر محاضرة بحضور عدد من املهتمين والسياسيين والديبلوماسيين حول أشكال الانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين مشيراً لمعاناة المدنيين الناجمة عن سياسات: الحصار، القتل، التدمير، وغيرها.

اجتماع جماهيري حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة – ملجا

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني في ٨ فبراير ٢٠٠٨، في الاجتماع الجماهيري الذي نظمته مؤسسة القدس حول الزوضاع الإنسانية في قطاع غزة. تحدث الصوراني خلال الاجتماع الذي حضره أكثر من ٢٠٠ من المهتمين حول الكارثة الرنسانية المتواصلة في قطاع غزة في ظل الصمت الدولي على جرائم إسرائيل وفي مقدمتها: التطهير العرقي، تهويد القدس، جدار الضم، الاستيطان، الحصار، القتل، والتدمير المنهج لكافة مناحي الحياة للسكان المدنيين.

اجتماع مع ممثلي المنظمات غير الحكومية في منطقة الأندلس – الأندلسية

بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٨، عقد مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني اجتماعاً مع ممثلي ١٥ منظمة غير حكومية من المنظمات الناشطة في منطقة الأندلس. ناقش الاجتماع سبل كسر مؤامرة الصمت الدولي وإمكانيات تنشيط زيارات وفود التضامن الدولي للأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة لوضع الممثلين في صورة أبرز تطورات حقوق الإنسان في قطاع غزة.

اجتماع مع مديرة معهد أولف بالما السويدي – عمان

اجتمع مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني في ١٩ فبراير ٢٠٠٨، مع مديرة معهد أولف بالما السويدي المتخصص في العلاقات الدولية السفيرة فيولا فيرو بيلكا ، وذلك في العاصمة الأردنية عمان. تناول الاجتماع سبل التعاون بين كل من المركز والمعهد.

ثلاث محاضرات خلال دورة تدريبية لمعهد أولف بالما السويدي – عمان

تلبية لدعوة تلقاها من معهد زولف بالما السويدي، ألقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ فبراير ٢٠٠٨، ثلاث محاضرات وذلك خلال في الدورة التدريبية التي نظمها المعهد المذكور في عمان للقادة من المجالس المحلية، التنظيمات السياسية، ومجالس الطلبة.

ندوة إقليمية حول حقوق الشعب الفلسطيني - القاهرة

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني في ٢٧ فبراير ٢٠٠٨، في الندوة الإقليمية التي نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في العاصمة المصرية القاهرة بعنوان: حقوق الشعب الفلسطيني إلى أين بحضور عشرات من الخبراء والأكاديميين وناشطي حقوق الإنسان. تحدث الصوراني خلال الندوة التي عقدت بالتزامن مع مرور ٦٠ عاماً على نكبة عام ١٩٤٨، معدداً مظاهر انتهاكات إسرائيل الفادحة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأحكام القانون الإنساني الدولي مشدداً على وجوب المحاسبة والمسائلة على هذه الانتهاكات.

اجتماع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - باريس

خلال الفترة من ٦ إلى ٨ مارس ٢٠٠٨، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني في اجتماعات الإدارة الدولية في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وذلك في العاصمة الفرنسية باريس. يذكر أن الصوراني يشغل منصب نائب مدير الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

لقاءات هامة - مدريد، لندن، دبلن

خلال الفترة من ٣٠ مارس إلى ٦ أبريل ٢٠٠٨، عقد مدير المركز الفلسطيني لحقوق الرنسان المحامي راجي الصوراني جملة من الاجتماعات واللقاءات التي ناقشت أوضاع حقوق الإنسان وتطوراتها في قطاع غزة مع عدد من الشخصيات الأكاديمية والسياسية، عدا عن اجتماعاته مع الصحفيين والإعلاميين، وذلك في كل من: مدريد، لندن، ودبلن.

اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة

بتفويض من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وجراء تعذر سفر أي من طاقم موظفي المركز، شارك في ١٦ أبريل ٢٠٠٨، كل من: يحي أبو صافي، ومروة أبو دقة، في اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة. أعادت الجمعية خلال اجتماعها انتخاب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني عضواً في لجنتها التنفيذية.

اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة - جنيف

بتاريخ ١٨ و١٩ أبريل ٢٠٠٨، شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وذلك في العاصمة السويسرية جنيف.

الاجتماع السنوي لمجموعة المساعدة القانونية الدولية "أيلاك" - روما

خلال الفترة من ٧ إلى ٩ مايو ٢٠٠٨، شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني في الاجتماع السنوي لمجموعة المساعدة القانونية الدولية "أيلاك"، في روما.

حفل العشاء الخيري السنوي لمؤسسة ماب - لندن

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني في ١٦ مايو ٢٠٠٨، في حفل العشاء الخيري السنوي الذي نظمته مؤسسة المساعدة الطبية للفلسطينيين "ماب"، وذلك في لندن. ألقى الصوراني خلال الحفل كلمة لخص خلالها تطورات أوضاع حقوق الإنسان والظروف المأساوية التي يواجهها المدنيون الفلسطينيون بفعل تواصل انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي. تحدث خلال الحفل أيضاً كل من: البارونة هيلينا كينيدي، ووزير الخارجية الأمريكي سابقاً جيمس بيكر.

فعاليات الحملة الوطنية للسلام في فلسطين - باريس

بدعوة من شبكة المنظمات غير الحكومية الفرنسية، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني في ١٧ مايو ٢٠٠٨، فعاليات الحملة الوطنية للسلام في فلسطين للعام ٢٠٠٨، وذلك في العاصمة الفرنسية باريس. ألقى الصوراني خلال مشاركته في الفعاليات مداخلة بمناسبة الذكرى الستين للنكبة ويوم للمطالبة بالسلام. حضر الفعاليات أكثر من ٥٠٠٠ شخص بينهم عدد من البرلمانيين والمثقفين والشخصيات العامة وسفراء السلك الديبلوماسي ومندوبين عن البلديات ومنظمات المجتمع المدني الفرنسي.

المؤتمر الأورومتوسطي حول ضمان احترام حقوق الإنسان عبر مكافحة الإرهاب - براغ

خلال يومي ١٦ و ١٧ يونيو ٢٠٠٨، وبدعوة من

المفوضية الأوروبية في ظل الرئاسة السلوفاكية، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني في المؤتمر الأورومتوسطي حول "ضمان احترام حقوق الإنسان من خلال مكافحة الإرهاب وفقاً للقانون الدولي"، الذي عقد في العاصمة التشيكية براغ بالتعاون بين المفوضية الأوروبية ووزارة الشئون الخارجية في جمهورية التشيك. تضمن المؤتمر جلسة عمل وأربع

مؤتمر خبراء القانون الدولي لحقوق الإنسان – بروكسل

نيابة عن مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الذي لم يتمكن من السفر جراء رفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي منحه التصريح اللازم لمغادرة قطاع غزة، مثلت لويزا هاج المركز في المؤتمر الذي نظمته منظمة دياكونيا السويدية لخبراء في القانون الدولي لحقوق الإنسان وذلك في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨، في بروكسل. ألقت هاج المداخلة التي كان يفترض أن يقدمها مدير المركز خلال المؤتمر ..

المؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل – الإمارات

خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨، وعقب تعذر سفر مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شارك منسق أعمال المركز في الضفة الغربية سميح محسن، في فعاليات المؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل في مدينة دبي في الإمارات. شمل برنامج المؤتمر محورين أولهما عن مدى التقدم في جهود الإصلاح الديمقراطي، والثاني مراجعة مسيرة منتدى المستقبل ومبادراته ودور المجتمع المدني فيه. كان من المقرر أن يترأس مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أعمال الورشة الخامسة في المؤتمر والتي خصصت لمناقشة التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

المؤتمر الإقليمي حول استقلال مجالس القضاء العالي – الأردن

خلال الفترة من ٥ – ٧ ديسمبر ٢٠٠٨، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني ف فعاليات المؤتمر الإقليمي الذي نظمته في العاصمة الأردنية عمان الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان حو: استقلال مجالس القضاء العالي، تحدي لإصلاح النظم القضائية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ترأس الصوراني الجلسة الختامية للمؤتمر.

اجتماعات مجلس إدارة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس

خلال الفترة من ٥ إلى ٧ ديسمبر ٢٠٠٨، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في اجتماعات مجلس إدارة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والتي عقدت في العاصمة الفرنسية باريس.

حفل إحياء ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – باريس

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني في ٨ ديسمبر ٢٠٠٨، في الحفل الذي نظمته الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في باريس في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة

يستقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سنوياً عشرات الشخصيات والوفود الدولية الرسمية والشعبية الزائرة في إطار الجهود التي يبذلها بشكل متصل بغية الإسهام في فضح الاحتلال الإسرائيلي والكشف عن ممارساته. ويعمل المركز على تقديم المعلومات والشهادات والإفادات والأرقام والإحصائيات التي يحتاج إليها زواره لاطلاعهم على صورة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإلى جانب المعلومات والإفادات والإحصائيات، يقدم المركز للزوار عرضاً مفصلاً حول أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وينظم لهم في الكثير من الأحيان جولات ميدانية يزورون خلالها مواقع الأحداث ويلتقون مع الضحايا أو ذويهم.

وخلال العام ٢٠٠٨، حالت الإجراءات الإسرائيلية المطبقة على قطاع غزة، وبخاصة، تلك الإجراءات المتصلة بالحصار المشدد وبإغلاق القطاع ومنافذه ومعابره، وبتقييد حرية الحركة والتنقل من وإلى القطاع، دون تمكن الكثيرين من الوصول إليه للاطلاع عن كثب على حقيقة ما يجري داخله، وهو ما أدى إلى تقليص أعداد زوار المركز.

وعلى الرغم من الإجراءات والقيود الإسرائيلية المتبعة بهدف عرقلة وتقييد حركة المرور من وإلى قطاع غزة، استقبل المركز خلال العام ٢٠٠٨، عدداً من الشخصيات والوفود الزائرة ممن نجحوا في المرور إلى القطاع. وقد قدم المركز لهؤلاء الزوار شرحاً وافياً حول ما آلت إليه أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الكثير من الأحيان، وفر المركز لهذه الشخصيات والوفود الزائرة إمكانية الوصول لمواقع الأحداث والالتقاء بشهود العيان والضحايا والاستماع منهم لإفاداتهم في إطار سعيه المتواصل بهدف وضع الرأي العام الدولي أمام الصورة الحقيقة لما يجري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن أبرز الوفود والشخصيات التي زارت المركز:

مدير العمليات في وكالة الغوث

استقبل المركز في ١٦ يناير ٢٠٠٨ مدير العمليات في وكالة الغوث الدولية جون غينغ وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. التقى غينغ مع نائب مدير المركز جبر وشاح حيث تناقشا في أوضاع حقوق الإنسان وتطوراتها في قطاع غزة.

وفد من مجموعة المساعدة القانونية الدولية "أيلاك"

استقبل المركز في ١٨ فبراير ٢٠٠٨ وفداً من مجموعة المساعدة القانونية الدولية "أيلاك". ضم الوفد عدداً من المحامين اللذين التقوا نائب مدير المركز جبر وشاح ومدير الدائرة القانونية في المركز المحامي إياد العلمي. نظم المركز للوفد عدة لقاءات مع عدد من القضاة الفلسطينيين.

مدير الهيئة الدولية للصليب الأحمر في غزة

استقبل المركز في ٤ مارس ٢٠٠٨ مدير الهيئة الدولية للصليب الأحمر أنطوني دال زيل وذلك في مقره الرئيس في مدينة غزة. التقى الزائر مع كل من نائب مدير المركز جبر وشاح ومدير الدائرة القانونية في المركز المحامي إياد العلمي، وتناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان، أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ودور الهيئة الدولية للصليب الأحمر.

نائب مدير عمليات الأونروا في غزة

استقبل المركز نائب مدير عمليات الأونروا في غزة أيدن أوليري وذلك بتاريخ ١١ مارس ٢٠٠٨. التقى أوليري في مقر المركز الرئيسي مع نائب مدير المركز جبر وشاح وتم خلال اللقاء مناقشة مسألة تعليم حقوق الرنسان في مدارس الوكالة والتعاون بين كل من المركز والوكالة سعياً لتحقيق هذا الهدف.

مدير مؤسسة دايوكنيا السويدية للشرق الأوسط

استقبل المركز بتاريخ ١١ مارس ٢٠٠٨ مدير مؤسسة دايكونيا السويدية للشرق الأوسط. التقى الزائر مع نائب مدير المركز جبر وشاح الذي استعرض تطورات حقوق الإنسان في قطاع غزة وسبل التعاون المشترك بين كل من المركز والمؤسسة السويدية.

وفد من الممثلية الهولندية

بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٨، استقبل المركز في مقره الرئيسي في غزة وفداً من الممثلية الهولندية. ضم الوفد السكرتير الأول في الممثلية هاري باتكر، مسئولة مكتب الشرق الأوسط في قسم الشئون الإنسانية نيللي بلوكر. التقى الوفد مع نائب مدير المركز جبر وشاح الذي لخص خلال اللقاء مجمل تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة مشيراً لسياسة الحصار وما تخلفه من تبعات كارثية على المدنيين الفلسطينيين.

مسئول القسم السياسي في الممثلية الألمانية

استقبل المركز في ٧ أبريل ٢٠٠٨ مدير القسم السياسي في مكتب الممثلية الألمانية فيليب هولزابفل، وذلك في مقره الرئيس في مدينة غزة. التقى الزائر مع نائب مدير المركز الذي تحدث خلال اللقاء حول أوضاع حقوق الإنسان والظروف الإنسانية الراهنة في قطاع غزة مسلطاً الضوء على التدهور غير المسبوق في أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام.

مدير العمليات في وكالة الغوث الدولية في غزة

بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٠٨، استقبل المركز مدير عمليات الأونروا في غزة جون غينغ. التقى الزائر في مقر المركز الرئيسي مع نائب مدير المركز جبر وشاح الذي لخص مجمل تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة قبل مناقشة مسألة التعاون المشترك بين كل من الوكالة والمركز في إطار المساعي الهادفة لتعليم حقوق الإنسان.

وفد من البعثة الدولية لتقصي الحقائق

في ٢٨ مايو ٢٠٠٨، التقى كل من نائب مدير المركز جبر وشاح، مدير الدائرة القانونية في المركز المحامي إياد العلمي، ومدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة مع البعثة الدولية لتقصي الحقائق برئاسة القس ديزموند توتو المعينة من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وقدم ممثلو المركز شرحاً مفصلاً حول جريمة قوات الاحتلال الإسرائيلي التي اقترفت بحق عائلة العثامنة في بيت حانون عبر قصف منازلها في ٨ نوفمبر ٢٠٠٦، ما أسفر عن مقتل ١٨ فرداً من العائلة.

وفد من منظمة تروكير الإيرلندية وممثلون عن عدد من منظمات التنمية الكاثوليكية

استقبل المركز في ٢٩ مايو ٢٠٠٨ وفداً من منظمة تروكير الإيرلندية وممثلين عن عدد من منظمات التنمية الكاثوليكية في كل من بلجيكا وفرنسا. التقى الوفد في مقر المركز في غزة نائب مدير المركز جبر وشاح الذي قدم عرضاً مفصلاً عن حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة وتدهور الأوضاع الإنسانية لسكانه. هذا وقد نظم المركز لأعضاء الوفد جولة ميدانية لمحافظتي خان يونس ورفح اطلعوا خلالها على حجم تدمير الأراضي الزراعية والممتلكات المدنية والتقوا عدداً من الضحايا الفلسطينيين الذين تحدثوا عن معاناتهم.

وفد أمريكي من مجلس المصالح القومية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١ يونيو ٢٠٠٨، وفداً أمريكياً من مجلس المصالح القومية. ضم الوفد ٩ أفراد وترأسه السفير الأمريكي السابق لدى الأردن ريتشارد فيتس. التقى الوفد نائب مدير المركز جبر وشاح الذي تحدث مستعرضاً أهم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بما فيها الانتهاكات المنظمة لحقوق المدنيين التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وفد من البرلمان الأوروبي

استقبل المركز في ١ يونيو ٢٠٠٨ في مقره الرئيسي في مدينة غزة وفداً من البرلمان الأوروبي، ضم خمسة أعضاء وترأسته نائب رئيس البرلمان الأوروبي لويزا مورجانتيني. التقى الوفد نائب مدير المركز جبر

وشاح الذي قدم شرحاً تفصيلياً حول حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة والأوضاع الكارثية للسكان المدنيين الناجمة عن العقوبات الجماعية الإسرائيلية المطبقة بحقهم وفي مقدمتها الحصار.

وفد من المفوضية الأوروبية

استقبل المركز في ٢٤ يونيو ٢٠٠٨ وفداً من المفوضية الأوروبية ضم كلاً من: ممثل المفوضية الأوروبية جون كير، مسئول الشئون السياسية جروم بليون جوردان، والمستشار السياسي مايا سفير براب. استقبل الوفد نائب مدير المركز جبر وشاح ومدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز حمدي شقورة اللذان قدما للوفد شرحاً تفصيلياً حول أوضاع حقوق الإنسان مستعرضين التصعيد غير المسبوق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، وفي مقدمتها الحصار وتبعاته.

وفد من منظمة التعاون الأسباني في القدس

خلال يومي ٢٥ و ٢٦ يونيو ٢٠٠٨، استقبل المركز وفداً من منظمة التعاون الأسباني في القدس، وذلك في مقره في مدينة غزة. استقبل نائب مدير المركز جبر وشاح الوفد الذي ضم شركاء المركز، منظمة أكسور وهي تجمع مؤسسات غير حكومية أسبانية ناشطة في مجال حقوق الإنسان، وعدد من أساتذة الجامعات. قدم وشاح خلال اللقاء شرحاً تفصيلياً لأعضاء الوفد حول أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة والتصعيد غير المسبوق في الجرائم الإسرائيلية المقترفة بحق سكانه من المدنيين، مستعرضاً الجهود التي يبذلها المركز سعياً لملاحقة مجرمي الحرب من الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية. هذا وقد التقى الوفد الزائر أيضاً في ثاني أيام زيارته مع كل من: مديرة وحدة المرأة في المركز منى الشوا، وطاقم وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، حيث استمع منهم لشرح تفصيلي عن نشاط الوحديتين.

المستشارة الإقليمية في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط "دياكونيا"

استقبل المركز في ٦ يوليو ٢٠٠٨، المستشارة القانونية في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط "دياكونيا" جريتشه بارز، وذلك في مقر المركز الرئيسي في غزة. التقى بارز مدير المركز المحامي راجي الصوراني وخصص اللقاء للتشاور حول مسألة زيادة توظيف التشريع الدولي وملاحقة مجرمي الحرب من الإسرائيليين عبر جهود مشتركة في المحاكم الدولية.

وفد برلماني فرنسي من مجموعة المعلومات الدولية حول الأراضي الفلسطينية

بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٠٨، استقبل المركز في مقره في غزة وفداً من مجموعة المعلومات الدولية حول الأراضي الفلسطينية ضم عدداً من البرلمانيين من مجموعة لجنة فلسطين في البرلمان الفرنسي وهم: السيناتور مونيك سيرسييه، السيناتور بيرناندیت ديوبو، الإدارية ديلفين مونسييل، وملحق التعاون الاجتماعي والإنساني في القنصلية الفرنسية في القدس جاكلين كولون لاسكو. التقى الوفد مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي استعرض أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبخاصة الوضع الكارثي في قطاع غزة مديناً الموقف الأوروبي إزاء الحصار والجرائم الإسرائيلية المتواصلة بحق المدنيين الفلسطينيين.

وفد من منظمة أطباء بلا حدود - فرنسا

استقبل المركز في ٩ يوليو ٢٠٠٨، وفداً من منظمة أطباء بلا حدود - فرنسا، ضم رئيس البعثة في الأراضي المحتلة دنكن ماكين، ومديري مكتبي القدس وغزة، وذلك في مقره الرئيسي في غزة. التقى الوفد من مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي قدم عرضاً مفصلاً حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مشيراً للتدهور الذي لحق بالقطاع الصحي جراء الحصار المشدد المفروض على قطاع غزة.

وفد من منظمة أوتشا

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٣ يوليو ٢٠٠٨، وفداً من مكتب تنسيق الشئون الإنسانية في الأمم المتحدة "أوتشا"، ضم كلاً من كارلوس مانتيريو بيريرا مسئول الأمريكيتين والكاريبي وأوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط في قسم التنسيق والتدخل، أورين بوفلر مسئول الشئون الإنسانية في قسم

التنسيق والتدخل، وحمادة البياري مدير مكتب غزة. التقى الوفد في مقر المركز في مدينة غزة مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي قدم عرضاً مفصلاً حول أوضاع حقوق الإنسان وتطوراتها.

القنصل السياسي البريطاني

استقبل المركز في ١٥ يوليو ٢٠٠٨ القنصل السياسي البريطاني كريس ميريت. التقى ميريت مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني واستعرضا خلال اللقاء أوضاع حقوق الإنسان والظروف المعيشية للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة.

وفد من إقليم الباسك - أسبانيا

خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يوليو ٢٠٠٨، استقبل المركز مقره الرئيسي في غزة وفداً من إقليم الباسك في أسبانيا ضم ٩ من الناشطين في مجال حقوق الإنسان. نظم المركز لأعضاء الوفد جملة من اللقاءات مع كل من: عدد من ممثلي القوى السياسية، مدير العمليات في وكالة الغوث الدولية، وممثلين لعدد من منظمات المجتمع المدني.

مدير مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية "أوتشا"

استقبل المركز في ٢٣ يوليو ٢٠٠٨، مدير مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية "أوتشا" فيليب لازاريني، وذلك في مقر المركز في مدينة غزة. التقى الزائر مدير المركز المحامي راجي الصوراني حيث دار الحديث خلال اللقاء حول أوضاع حقوق الإنسان في غزة والتطورات على صعيد الأوضاع الإنسانية بفعل تواصل الحصار.

رئيس مركز كارتر في الضفة وغزة

بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠٠٨، استقبل المركز رئيس مركز كارتر في الضفة الغربية وقطاع غزة تيموثي روثيمال. التقى الزائر في مقر المركز الرئيس في غزة مدير المركز المحامي راجي الصوراني حيث دار اللقاء حول تطورات أوضاع حقوق الإنسان في القطاع.

رئيس الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره الرئيسي في غزة رئيس الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت جف هالبر وذلك في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٨. التقى هالبر مدير المركز المحامي راجي الصوراني ونائبه جبر وشاح اللذين قدما له شرحاً وافياً حول تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية للسكان المدنيين بفعل تواصل الحصار وما يخلفه من تبعات تنعكس سلباً على الظروف المعيشية للسكان. يذكر أن هالبر زار قطاع غزة ضمن مجموعة تضم ٤٤ ناشطاً أجنبياً قدموا من ١٧ دولة على متن سفينتين عرفتا باسم سفينتي كسر الحصار. رست السفينتان على شواطئ بحر غزة في ٢٣ أغسطس ٢٠٠٨.

نائب القنصل في ممثلية جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠٠٨، استقبل المركز في مقره الرئيس في غزة نائب القنصل في ممثلية جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية روسي كزوايو. التقى الزائر مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي تحدث مستعرضاً أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة والتدهور الحاصل على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين بفعل تواصل سياسة العقاب الجماعي واستمرار إسرائيل في فرض الحصار على القطاع.

نائب رئيس مكتب التمثيل النمساوي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والملحق العسكري في السفارة النمساوية في إسرائيل

بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨، استقبل المركز في مقره في غزة نائب السفير النمساوي رولاند تريتلر، والملحق العسكري في السفارة النمساوية لدى إسرائيل الكولونيل نيكولاس إيجر، يرافقهما سامي أبو سلطان من مكتب التمثيل النمساوي في غزة. التقى الزائران مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني، ومدير وحدة

تطوير الديمقراطية في المركز حمدي شقورة، اللذان وضعا الوفد في صورة التدهور الحاصل على مستوى أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة جراء إصرار إسرائيل على مواصلة حصارها للقطاع.

السفير بمرتبة خاصة لفرنسا

بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨، استقبل في مقره في غزة السفير بمرتبة خاصة لفرنسا، عضو المجلس الأعلى الفرنسي للتعاون الدولي، وعضو الهيئة الوطنية للإعلام المرئي والمسموع ستيفان هيسل. التقى السفير مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي أهداه درع المركز تقديراً لمبادرته بزيارة القطاع الهادفة لمشاركة سكانه آلام الحصار.

وفد برلماني أوروبي

بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٠٨، استقبل المركز وفداً برلمانياً أوروبياً ضم ٦ من البرلمانيين بينهم نائبة رئيس البرلمان لويزا موجانتيني. استقبل الوفد في مقر المركز في غزة مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة الذي تحدث إلى أعضاء الوفد حول الظروف المعيشية الصعبة لسكان القطاع مستعرضاً التدهور الحاصل في أوضاع حقوق الإنسان والذي أرجعه إلى ٣ عوامل أساسية هي: الاحتلال الإسرائيلي وحصاره لغزة، العقوبات الدولية والمقاطعة الاقتصادية، والانقسام الداخلي الفلسطيني.

مدير مكتب وكالة الغوث في نيويورك والمساعد الخاص لمدير العمليات في غزة

استقبل المركز في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨ مدير مكتب وكالة الغوث في مدينة نيويرك أندرو وايتلي، والمساعد الخاص لمدير عمليات الوكالة في غزة أوستين أوكازاكي. التقى الزائران مع مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة، ومدير الدائرة القانونية المحامي إياد العلمي اللذان أطلعا الزائرين على طبيعة الظروف الإنسانية لسكان القطاع في ظل تواصل الحصار المفروض بحقهم، مستعرضين أبرز الآثار الناجمة عن مواصلة إسرائيل في انتهاج سياسة العقاب الجماعي عبر إغلاق معابر القطاع.

قائمة بأسماء ابرز زوار المركز خلال العام ٢٠٠٨

تاريخ الزيارة	اسم الزائر أو المؤسسة	عدد الزوار
١٦ يناير	السيد جون جينج، مدير العمليات في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)	
١٩ يناير	سامي الحو، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)	٤
٢٤ يناير	اجتماع مع وفد من الممثلية النرويجية في مكتب (UNDP)	
٢٨ يناير	ريمي سعدون، مندوب الحماية لمنطقة شمال قطاع غزة، منظمة الصليب الأحمر	٢
٣١ يناير	مايك نابير من حملة التضامن الاسكتلندية	
٢ فبراير	السيد جون جينج، مدير العمليات في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)	
٦ فبراير	كمال الغرباوي، وكالة التنمية البريطانية – القنصلية البريطانية	
١٤ فبراير	١- اجتماع مع أعضاء من مؤسسة Christian Aid وشركاؤهم في غزة ٢ – وفد فرنسي من مارسيليا من لجان التضامن مع الشعب الفلسطيني	
١٨ فبراير	وفد من مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) بالسويد: اجنيتا جونسون، انيكا لندجرن	
٢٠ فبراير	إيدن أولاري، نائب مدير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	

٢٣ فبراير	نيكولاس موريس، مستشار، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	
٢٨ فبراير	مجالي ثيل مدير مؤسسة (ACSUR Las Segovias) الاسبانية أسير رودرجويز فيلا، مدير بعثة مؤسسة (ACSUR Las Segovias) الاسبانية بالقدس	
٢ مارس	إيدن أولاري، نائب مدير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين عبد الكريم عوض، دائرة التنمية والتخطيط، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	
٤ مارس	أنطوني دال زيل، مدير الصليب الاحمر بقطاع غزة	
٥ مارس	دونتايلا روفيرا، مؤسسة امنستي (Amnesty)	
٩ مارس	لورا كودرس، مدير مشروع الشرق الأوسط والمغرب (Novib)	
١٠ مارس	مجموعة عمل من الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان	
١١ مارس	إيدن أولاري، نائب مدير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	
١١ مارس	....، مدير مؤسسة دايكونيا السويدية للشرق الأوسط جريتشيا بارس، المستشارة القانونية لمؤسسة الدايكونيا	
١٣ مارس	ستيوارت ريلاث، (Spanish Foundation)	
١٩ مارس	رئيسة المجمع الكنائسي في أمريكا وسهيلة ترزي، مديرة المستشفى الأهلي	
٢٦ مارس	آري هوفدناك، باحث نرويجي	
٢٧ مارس	وفد من الممثلية الهولندية: هاري بوتكر، السكرتير الأول؛ ونيللي بلوكير، مسئول ملف شئون حقوق الإنسان في الشرق الأوسط	
١ إبريل	كنيث براون لاوري فوريست ستيفن هيسيل، سفير فرنسا لعام ١٩٤٦ في الأمم المتحدة آري هوفدناك، باحث نرويجي	
١ إبريل	طلاب من مدرسة ابن رشد الإعدادية للذكور	٤٠ طالب
١ ابريل	د. محمود الحمضيات، مدير دائرة التعليم، الأونروا مازن تمراز، مكتب المساعدة حول برنامج التعليم والتعاون، الأونروا	
٣ إبريل	مارجولين ادوارد، نائب مدير ملف الطوارئ، مؤسسة كاريتاس، فرنسا خليل زخريا، مؤسسة كاريتاس، القدس د. بندلي الصايغ، مؤسسة كاريتاس، غزة	٤
٣ إبريل	طلاب مدرسة عزبة بيت حانون الإعدادية للذكور	٥٠ طالب
٧ إبريل	فيليب هولزفيل، مسئول قسم السياسة في مكتب الممثلية الألمانية، رام الله	
٧ إبريل	السيد جون جينج، مدير العمليات في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)	
٧ إبريل	طلاب من مدرسة ذكور جباليا الإعدادية	٥٠ طالب

٧ إبريل	جوي ستررورل، نائب المدير، الشرق الأوسط، منظمة مراقبة حقوق الإنسان (H.R.W) نيكولاس وود، باحث، منظمة مراقبة حقوق الإنسان (H.R.W) فريد ابرهامز، باحث، منظمة مراقبة حقوق الإنسان (H.R.W) فارس الغول، باحث، منظمة مراقبة حقوق الإنسان (H.R.W)	
٨ إبريل	وفد من مدرسة ذكور بني سهيلا الإعدادية	٣٠ طالب
٩ إبريل	وفد من مدرسة ذكور خان يونس الإعدادية (ج)	٣٠ طالب
٩ إبريل	وفد من مدرسة ذكور الزيتون الإعدادية (ب)	٥ طلاب
١٠ إبريل	وفد من مؤسسة المساعدات الطبية للفلسطينيين (MAP) ترافقهم اندريا بيكر، مسئول مجموعة تأييد المساعدات الطبية للفلسطينيين	
١٠ إبريل	وفد من جمعية الإنسان التنموية، القرارة	١٠
٢٣ إبريل	وفد من مدرسة الزيتون الإعدادية للبنات	١٢ طالبة
٢٧ إبريل	جريتشا بارس، المستشارة القانونية، مؤسسة دياكونيا (Diakonia)	
٣٠ ابريل	صفاء جودة، مستشار، مؤسسة (Grassroots International)	
٣٠ إبريل	وفد من مجلس العلاقات الخارجية	
٦ مايو	مؤسسة ACSUR الاسبانية	
٦ مايو	وفد ايطالي من ٨ خبراء تابعين للوكالة يرافقهم مدير مركز الإرشاد التربوي، حسام حمدونة	
٧ مايو	رندة سنيورة، المفوض العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن	
١٢ مايو	شارلوت اشلي، مسؤول برنامج الشرق الاوسط، (CAFOD)، بريطانيا إيدن أولاري، نائب مدير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	
١٥ مايو	اجتماع مع مركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان	
١٩ مايو	صبحية جمعة، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن	
١٩– ٢٥ مايو	كريستينا روز، رئيس مؤسسة القدس للتضامن مع الشعوب في البلاد العربية	
٢٠ مايو	مارك موثيوس، مراسل، مدير التحرير، الجمعية الأمريكية للتعليم الهندسي	
٢٥ مايو	ديفيد هلبين، (FRCS)	
٢٨ مايو	لارا ديراماكس، مسئول ملف الفلسطيني الإسرائيلي (Avocate Sans Frontieres) اياد نصر، الناطق الاعلامي للصليب الاحمر في قطاع غزة	
٢٩ مايو – ١ يونيو	وفد دولي عن طريق مؤسسة تروكير: اوين موريه، هيلاري مينش، أني دورين، بريجيت هيريمنس، برودلجيلك ديلين، كاتلجن سوتنس، كون دي جروف، وايمانويل بيناني	٨ أشخاص
١ يونيو	وفد أمريكي من مجلس المصالح الوطنية (CNI)، عن طريق الأونروا	٩ أشخاص

١ يونيو	وفد أعضاء برلمانيين من الاتحاد الأوروبي عن طريق الأونروا	٦ أشخاص
٢ يونيو	فرانسيس كلاريت، مساعد المفوض العام (الأونروا)	
٩ يونيو	أسير رودرجويز فيلا، مدير بعثة مؤسسة (ACSUR Las Segovias) الاسبانية بالقدس آريانا تادي، باحثة من مؤسسة اديو كيد الايطالية للطفولة والمساعدة التربوية	
١٩ يونيو	مايكل جوردان، يوغسلافيا، حول مؤتمر دربان	
١٩ يونيو	وفد من مؤسسة (Pax Christy) الهولندية	٢
٢٢ يونيو	وفد من منتدى الطالب الفلسطيني	٣٠ طالب
٢٤ يونيو	وفداً من المفوضية الأوروبية ضم كلاً من:- جون كير، ممثل المفوضية الأوروبية جروم بليون جوردان، مسئول الشئون السياسية والمستشار السياسي مايا سفير براب	
٢٥ يونيو	وفد من مؤسسة أكسور الاسبانية برئاسة أسير رودرجويز فيلا، مدير بعثة مؤسسة (ACSUR Las Segovias) الاسبانية بالقدس	١٥ شخص
٢٦ يونيو	اجتماع مع نائب وزير الخارجية النرويجي والوفد المرافق في مكتب في UNDP	
٢٨ يونيو	اجتماع مع وفد من دولة جنوب أفريقيا في مطعم لايت هاوس	
٢٩ يونيو	اجتماع مع وفد من العلاقات الخارجية في المجلس التشريعي الفلسطيني	
١ يوليو	د. آين شالمرز، منسق أمانة سر تحالف جيمس لند (James Lind Alliance) اندرا بيكار، مؤسسة المساعدات الطبية للفلسطينيين (MAP)	
٦ يوليو	جريشا بارس، المستشارة قانونية، برنامج القانون الإنساني الدولي، مؤسسة دياكونيا (Diakonia)، القدس	

٨ يوليو	السناتور الفرنسي، مونيكيو سيويسر السناتور الفرنسي، برناديت دوبونت دلفاين مانسل، مدير (Groupe d'information internationale sur les Territoires palestiniens) جاكلين كلون لاسكوكس، ملحق التعاون الاجتماعي والمؤسسات الإنسانية، القنصلية الفرنسية، القدس	
٩ يوليو	وفد من منظمة أطباء بلا حدود، فرنسا، ضم رئيس البعثة في الأراضي المحتلة دنكن ماكين، ومديري مكتبي القدس وغزة	
١٣ يوليو	وفد من مؤسسة (OCHA)	
١٥ يوليو	كريس ميريتي، القنصل السياسي البريطاني كمال الغرباوي، القنصلية البريطانية، غزة	
١٦ يوليو	مورتن رونبيرج مولر، مسئول مكتب في ملف الشرق الأوسط (Dan Church Aid)	
٢١ – ٢٣ يوليو	وفد أسباني من إقليم الباسك	

٢٣ يوليو	فليب لازاريني، مدير مكتب (OCHA) حمادة البياري، (OCHA)، غزة	
٢٤ يوليو	عماد عفانة، مدير عام كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي	
٢٦ يوليو	د. أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي بالإنابة م. إسماعيل الأشقر، رئيس لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي	
٢٨ يوليو	فريد ابرهامز، مسئول برنامج الطوارئ، (H.R.W) جوي ستورك، نائب المدير، قسم شمال افريقيا والشرق الأوسط (H.R.W)	
٦ أغسطس	سارة حمود، أوكسفام نوفيب (Oxfam Novib)	
١٣ أغسطس	وفد من مؤسسة المساعدات الطبية للفلسطينيين (MAP)	
١٧ أغسطس	تاكويا ساساكي، التجمع من أجل أطفال فلسطين (CCP)	
١٩ أغسطس	تاموثي روذميل، مدير مركز كارتر في الضفة الغربية وقطاع غزة	
٢٤ أغسطس	وفد من مؤسسة أكسور الاسبانية (ACSUR)	
٢٦ أغسطس	جيف هلبير، مدير، اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل (ICAHD)	
٢٦ أغسطس	وفد من الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن	

٢ سبتمبر	جامي بلفور – باول، مستشار سياسات الشرق الأوسط، (Oxfam GB) ميشيل بيلي، مستشار ومسئول إعلامي، (Oxfam)	
٣ سبتمبر	فيليبو جراندي، نائب المفوض العام، المقر الرئيس (UNRWA) كريستوفر جنيس، متحدث باسم الأونروا، المقر الرئيس (UNRWA)	
٣ سبتمبر	كيت ولد، مؤسسة الأمل سهام أبو ناصر، (OSO Office)	
٧ سبتمبر	جيمس دينسلو، مسئول الاتصالات، مؤسسة المساعدات الطبية للفلسطينيين (MAP) لندن فكر شلتوت، مؤسسة المساعدات الطبية للفلسطينيين (MAP)، غزة	
٨ سبتمبر	وفد مؤسسة اوكسفام نوفب (Oxfame Novib) ماريكي فيتس، بتينا هوبر	
٨ سبتمبر	وفد من مؤسسة كريسشن ايد (Christian Aid) تابيثا روس؛ وليام بيل، مسئول التضامن؛ جيفري جونكرس، مسئول برنامج	
٨ سبتمبر	تاكويا ساساكي، (CCP)	
٩ سبتمبر	روسي كزوايو، نائب القنصل، ممثلية جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بشارة شاهين، ممثلية جنوب افريقيا – غزة	
١٨ سبتمبر	رونلد تريتلر، نائب السفير، مكتب الممثلية النمساوية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية الكلونيل نيكولاس إيجر، المحلق العسكري النمساوي في إسرائيل وقبرص سامي أبو سلطان، منسق برامج غزة للصحة النفسية	

١٨ سبتمبر	وفد من مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) بالسويد: اجنيتا جوهانسون، انيكا لندجرين	
٥ أكتوبر	علاء الغلاييني، مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية	
٦ أكتوبر	كريستينا بلنت، مديرة مكتب أوتشا، غزة حمادة البياري، مكتب اوتشا، غزة أحمد أبو شمالة، مكتب اوتشا، غزة	
٩ أكتوبر	وفد أمريكي من الكويكرز	٤
١٥ أكتوبر	وفد ايرلندي عن طريق وكالة الغوث	٦
١٩ أكتوبر	وفد من مؤسسة أوكسفام نوفب (Oxfamnovib) ماريكي فيتسما، مدير برنامج الشرق الأوسط بتينا هوبر، منسق إنساني	
٢٢ اكتوبر	السفير ستيفان هيسل، عضو المجلس الأعلى الفرنسي للتعاون الدولي، وعضو الهيئة الوطنية للإعلام المرئي والمسموع	
٣٠ أكتوبر	أودري بومس، محامية أمريكية، ضمن وفد سفينة كسر الحصار	
١ نوفمبر	وفد الحملة التضامنية مع قطاع غزة القادم في سفينة كسر الحصار	٢٥ شخص
٣ نوفمبر	وفد برلماني أوروبي	
١٩ نوفمبر	وفد طلابي من مدرسة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	٤٠ طالب
٢٣ نوفمبر	اندرو ويتلي، مدير، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، (UNRWA)، نيويورك داستين اوكزاكي، المساعد الخاص لمدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، (UNRWA)، غزة	
٢٧ نوفمبر	وفد طلابي من مدرسة الرمال الابتدائية	١٠ طلاب و طالبات
٣٠ نوفمبر	وفد طلابي من مدرسة ذكور غزة الجديدة	٢٥ طالب
٣٠ نوفمبر	وفد طلابي من مدرسة بنات جباليا الإعدادية «ج»	٦٠ طالبة
٢ ديسمبر	وفد من مؤسسة اكسور الاسبانية من مدريد والقدس (ACSUR)	
٣ ديسمبر	وفد طلابي من مدرسة الإعدادية «ج» النصيرات	٢٥ طالب
١٧ ديسمبر	وفد من مدرسة بنات الشاطئ الإعدادية «أ»	٢٥ طالبة
١٨ ديسمبر	وفد إعلامي مشاركين في الدورة التدريبية التى ينظمها معهد الحقوق بجامعة بيرزيت والمركز في مدينة غزة	٢٥ إعلامية وإعلامي

اللقاءات مع وسائل الإعلام

يولي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اهتماماً خاصاً بالعمل مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، وذلك انطلاقاً من تقديره وإيمانه بالتكامل بين دور منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام في النضال من أجل حماية واحترام حقوق الإنسان. ويقوم المركز بتزويد المئات من الصحفيين المحليين والدوليين بالمعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة أولاً بأول. كما يقدم المركز خدمات للصحفيين، خاصة الصحفيين الدوليين، بهدف تسهيل وصولهم للضحايا. وفيما يلي قائمة بأبرز الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام الذين التقى بهم المركز خلال العام ٢٠٠٧.

قائمة بأسماء أهم الصحفيين والمؤسسات الإعلامية

تاريخ الزيارة	أسماء الصحافيين أو المؤسسات الصحفية
٢٠ يناير	الجزيرة نت
٢٠ يناير	إذاعة الأقصى
٢٠ يناير	شبكة الحوار
٢١ يناير	راديو فرنسا الدولي
٢١ يناير	صوت فلسطين
٢٣ يناير	راديو اوروبا، فرنسا
٢٣ يناير	بيتي هامارجرين، مراسل أجنبي، (SVD Sweden)
٢٤ يناير	مقابلات صحفية مع رولا خلف، محرر الشرق الأوسط، صحيفة فايننشال تايمز كسان سميلي، محرر الشرق الأوسط، صحيفة الاكونميست البريطانية توبياس بوش، صحيفة فايننشال تايمز تيم ماك جريك، التيام، (Life News Service)
٢٨ يناير	بيتي هامورجرين، مراسل أجنبي، (Sevenska Dagbladet. SVD)
٢٨ يناير	(Leimparcial) الاسبانية
٣٠ يناير	الوطن السعودية
٣١ يناير	وفد صحفي من القناة الفرنسية الثالثة (Frence 3) لينور جوينالي، بانرجي جوي، سانتي فيليب
٢ فبراير	إذاعة صوت الشعب
١٣ فبراير	مقابلة مع إذاعة الأقصى
١٩ فبراير	باودوين لوز، صحيفة لسوار (Le Soir)، بروكسل
١ مارس	إذاعة صوت فلسطين
١ مارس	الجزيرة نت
٢ مارس	أوكلاند روس، مدير مكتب الشرق الأوسط، تورينتو ستار (Toronto Star)
٢ مارس	دونالد ماكنتري، مدير مكتب القدس، الاندبندنت (Independent)

٦ مارس	قناة الجزيرة الفضائية
٩ مارس	الصحفية الايرلندية ميشيل جانسن
١٠ مارس	تلارو كريدانس، مصور صحفي قناة الأخبار الاسبانية
١٠ مارس	شارلي بيرد ،كبير المراسلين، التلفزيون الايرلندي
١٠ مارس	فضائية القدس
١٢ مارس	سانا نيجوس، مراسل، مراسل، هيئة الإذاعة الإسرائيلية الفنلندية
١٢ مارس	لويز ستيجسجارد نيسن، صحفية، (Berlingske Tidende)، كوبنهاجن
١ إبريل	إذاعة الأقصى
٢ إبريل	القدس نت
٢ إبريل	اريكا سلفرمان، صحيفة الواشنطن تايمز
	إذاعة الرواد
٣ إبريل	فضائية الأقصى
٨ إبريل	د. كلمنس فيرنكوت، مدير مكتب الراديو الألماني
١٦ إبريل	الجزيرة نت
٢١ إبريل	التلفزيون الألماني
٢٧ إبريل	راديو السويد
٢٨ إبريل	صحيفة القدس
٢٩ إبريل	إذاعة الأقصى
٣٠ ابريل	راديو جنوب أفريقيا
٤ مايو	مؤسسة شهاب الإعلامية
٦ مايو	صحفية من هولندا
١٥ مايو	صوت فلسطين
١٥ مايو	إذاعة فرسان الإرادة
٢٠ مايو	بالتيمور سن، صحفي أمريكي، من صحيفة أمريكية
٢٦ مايو	شبكة فلسطين الإخبارية
٣ يونيو	تلفزيون فلسطين
٧ يونيو	تلفزيون الأقصى
١١ يونيو	توبياس باك، مدير مكتب القدس، فايننشال تايمز (Financial Times)
١٢ يونيو	شنشي موركامي، مدير مكتب القدس، (Japan's Leading Newspaper)
١٦ يونيو	الصحفية ضياء حديد، وكالة «اسوشيتد برس» الأمريكية للأنباء
١٨ يونيو	Voice of America
١٧ يونيو	اوكلاند روس، مراسل صحفي، تورنتو ستار (Toronto Star)
١٩ يونيو	ادريان بكومندال، مراسل صحفي، هيئة الإذاعة الهولندية
١٩ يونيو	جاني كو، (IKV Paxchristi)
١٩ يونيو	مينت جان فابس، جامعة أمستردام الحرة
٢٦ يونيو	إذاعة الأقصى

٣٠ يونيو	القناة الثانية، التلفزيون السعودي
٣٠ يونيو	راديو هولندا
٢٣ يوليو	فضائية الأقصى
٢٧ يوليو	قناة الجزيرة الفضائية
٦ أغسطس	سانا نيجو، مراسل، هيئة الإذاعة الإسرائيلية الفنلندية
١٣ أغسطس	إذاعة راديو باريس الدولي
١٤ أغسطس	إذاعة الأقصى
٢١ أغسطس	جيريمي بوين، كبير مراسلي الشرق الأوسط (BBC News)
٢٧ أغسطس	الصحفي على الأغا، صحيفة الحال، جامعة بيرزيت
٨ سبتمبر	الصحفي تاكويا ساساكي، (CCP)
١٣ أكتوبر	فايننشال تايمز (Financial Times)
٢١ أكتوبر	ايريك باوشمن، مدير الانتاج، برنامج حول العالم، إذاعة هولندا
٢٠ نوفمبر	إذاعة ألوان
٢٢ ديسمبر	مقابلات تلفزيونية مع: ليبيا الفضائية؛ السعودية الفضائية (القناة الثانية)؛ تلفزيون الكويت

إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠٠٨

تشمل إصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بيانات صحفية، تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح، التطورات الميدانية المتعلقة بالحصار، دراسات، تقارير دورية وغير دورية، مطويات توعية، أوراق موقف، مداخلات مع أجسام الأمم المتحدة، وأوراق عمل في مؤتمرات دولية ومحلية.

البيانات الصحفية

يعتبر البيان الصحفي أحد أهم الوسائل التي ينتهجها المركز للإعلام عن انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال العام ٢٠٠٨ أصدر المركز (١٣٠) بياناً صحفياً حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بينها (٧٨) بياناً، تناولت الانتهاكات التي تتصل بالسلطة الوطنية الفلسطينية والأوضاع الداخلية الفلسطينية، بينما تناول (٤٩) بياناً، انتهاكات اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك أصدر المركز (٣) بيانات صحفية تناولت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل عام.

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول الانتهاكات الإسرائيلية ٢٠٠٨

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
١	٠٢ يناير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	في انتظار عودتهم إلى القطاع، حجاج قطاع غزة يبيتون في العراء في عرض البحر الأحمر وفي مدينة العريش المصرية
٢	٠٥ يناير	البحث الميداني	قوات الاحتلال تصعد من جرائم حربها في قطاع غزة وتقتل ١٧ مواطناً فلسطينياً وتصيب أكثر من ٣٠ آخرين بجراح في مدينة غزة في غضون أربع ساعات
٣	١٦ يناير	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تغتال ثلاثة مدنيين عزل، هم شقيقان وأحد أطفالهما وتصيب ثلاثة آخرين بجراح في مدينة غزة
٤	١٩ يناير	البحث الميداني	قوات الاحتلال تصعد من جرائم حربها في قطاع غزة وتقتل ٩ فلسطينيين، بينهم أربعة مدنيين منهم ثلاث نساء وتصيب ٥٧ آخرين بجراح في قطاع غزة
٥	٢٣ يناير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان يدعوان إسرائيل ومصر والمجتمع الدولي حل أزمة معبر رفح الحدودي
٦	٢٨ يناير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو إلى الإسراع في حل أزمة معبر رفح الحدودي
٧	٠٦ فبراير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مؤسسات حقوق إنسان: «إسرائيل تنتهك حقوق المواطنين في قطاع غزّة، وتسلب حاجاتهم الأساسيّة، مخالفةً بذلك القانون الدولي»
٨	٠٧ فبراير	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقصف مدرسة في بيت حانون فتقتل مدرساً وتصيب ثلاثة طلاب، ارتفاع عدد الضحايا جراء التصعيد الإسرائيلي صباح اليوم إلى سبعة في أقل من أربع ساعات
٩	١٧ فبراير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	وفاة مريضة بسبب منعها من الوصول إلى المستشفى ،قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية
١٠	١٩ فبراير	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (المساعدة القانونية) ومؤسسة هيكمان وروز- لندن	الشرطة البريطانية خشيت من «تهديد حقيقي بحدوث مواجهة مسلحة» مع إسرائيليين مسلحين في مطار هيثرو، الهيئة المستقلة لشكاوى الشرطة تكشف أسباب هروب مجرم الحرب المشتبه فيه دورون ألموج من الاعتقال يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠٥
١١	٢١ فبراير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة جراء استمرار الحصار وفاة ثلاثة مرضى وتوقف عربات الإسعاف لنفاذ الوقود
١٢	٢٤ فبراير	البحث الميداني	في أحدث جرائم الحرب الإسرائيلية مقتل ثلاثة مدنيين كانوا في نزهة بقصف إسرائيلي على بيت حانون
١٣	٢٧ فبراير	البحث الميداني	في أحدث جرائم القتل خارج إطار القانون، قوات الاحتلال الإسرائيلي تغتال خمسة مواطنين فلسطينيين في مدينة خان يونس
١٤	٢٩ فبراير	البحث الميداني	سقوط ١٨ فلسطينياً بينهم ٦ أطفال، وإصابة ٦٨ آخرين في غضون الـ ٢٤ ساعة الأخيرة قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل جرائم الحرب في قطاع غزة

١٥	٠١ مارس	البحث الميداني	مقتل ٣٠ فلسطينياً، نصفهم من المدنيين، وإصابة ٨٠ آخرين بجراح في بلدة جباليا ومحيطها، شمال القطاع، من بين الضحايا طفلان شقيقان، وأب وطفله، وطفلة وشقيقتها
١٦	٠٢ مارس	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل حربها المفتوحة على القطاع لليوم الخامس على التوالي ارتفاع عدد الضحايا إلى ١٠١ قتيلاً وعشرات الجرحى من بين القتلى ستة أفراد من عائلة واحدة
١٧	٠٣ مارس	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقترف المزيد من الجرائم خلال الـ ٢٤ ساعة الأخيرة: سقوط ثمانية مواطنين جدد، ارتفاع عدد الضحايا إلى ١٠٨ مواطنين، نصفهم من المدنيين
١٨	٠٣ مارس	المساعدة القانونية	في ظل توفر العديد من المؤشرات على تراجع حالته الصحية وعزوف مصلحة السجون الإسرائيلية عن تقديم العلاج الملائم له، المركز يطالب بالتحقيق في ملابسات وفاة المعتقل فضل شاهين
١٩	١٠ إبريل	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	قطاع غزة على عتبة كارثة إنسانية، سلطات الاحتلال تواصل فرض العقوبات الجماعية وتقليص إمدادات الوقود للقطاع
٢٠	١٢ إبريل	البحث الميداني	قوات الاحتلال تصعد جرائم حربها في قطاع غزة، مقتل ٩ فلسطينيين ٧ سقطوا في مخيم البريج ٦ منهم من المدنيين العزل بينهم طفلان
٢١	١٤ إبريل	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	في ظل استمرار وقف إمدادات الوقود لقطاع غزة، شلل نحو ٨٥٪ لقطاع النقل والمواصلات ونحو ٥٠٪ لخدمات التعليم والصحة وصحة البيئة
٢٢	١٧ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يدين جريمة قتل قوات الاحتلال المتعمد لأحد الصحفيين، مقتل مصور وكالة رويترز الصحفي فضل شناعة جراء استهدافه من قبل دبابة إسرائيلية
٢٣	١٧ إبريل	البحث الميداني	قوات الاحتلال ترفع من وتيرة جرائمها في قطاع غزة تقتل ١٣ مدنياً فلسطينياً، من بينهم صحفي وثمانية أطفال في بلدة جحر الديك، وسط القطاع
٢٤	٢٨ إبريل	البحث الميداني	مقتل أم وأطفالها الأربعة خلال قصف إسرائيلي على منزلهم في بيت حانون
٢٥	٠٨ مايو	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل أم داخل منزلها أمام أعين أطفالها في خان يونس
٢٦	١٣ مايو	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (المساعدة القانونية) ومنظمات حقوق الإنسان	٩ منظمات حقوق إنسان بالتماس إلى محكمة العدل العليا: إسرائيل تمنع نقل الوقود إلى سكان قطاع غزة وتخرق بذلك قرار محكمة العدل العليا
٢٧	١٥ مايو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	ستون عاماً على نكبة الشعب الفلسطيني ستون عاماً من التطهير العرقي
٢٨	٢٣ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يثني على موقف اليونيسيف ضد المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة
٢٩	٢٥ يونيو	المساعدة القانونية	المركز يتقدم بدعوى قضائية ضد مسئولين إسرائيليين أمام القضاء الإسباني
٣٠	٠٨ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين إجراءات قوات الاحتلال بإغلاق جمعيات خيرية في نابلس
٣١	٢٤ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اعتقال عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، منى منصور
٣٢	١٤ أغسطس	تطوير الديمقراطية	رد إسرائيل على مقتل الصحفي فضل شناعة تغطية على جريمة حرب وتصريح باستهداف الصحفيين
٣٣	١٨ سبتمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	قوات الاحتلال الإسرائيلي ترفض منح مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تصريحاً للخروج من غزة لحضور مؤتمر دولي حول حقوق الإنسان
٣٤	٢٨ سبتمبر	البحث الميداني	مقتل أحد رعاة الأغنام الفلسطينيين على يد المستوطنين في محافظة نابلس
٣٥	٠٦ أكتوبر	المساعدة القانونية	أحد ضحايا التعذيب يسعى إلى مقاضاة رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي السابق

٣٦	٢٦ أكتوبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	سلطات الاحتلال الحربي تمنع ١٠٠ من الأكاديميين ونشطاء حقوق الإنسان الدوليين من دخول غزة
٣٧	٠٥ نوفمبر	البحث الميداني	في أخطر تصعيد إسرائيلي منذ إعلان التهدئة، قوات الاحتلال تقتل ستة فلسطينيين في قطاع غزة، وتفجر منزلا سكنياً
٣٨	١١ نوفمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	استمرار إغلاق معابر قطاع غزة لليوم السادس على التوالي، الظلام يخيم على ٣٠٪ من أحياء غزة ونقص الدقيق ينذر بإغلاق مخابز القطاع
٣٩	١٩ نوفمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يحذر من استمرار تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة
٤٠	٢٠ نوفمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	السلطات الحربية المحتلة تمنع ممثلي ٢٠ منظمة إنسانية دولية من دخول غزة للوقوف على الأوضاع الإنسانية فيها
٤١	٣٠ نوفمبر	المساعدة القانونية	على ضوء دعوى تقدم بها المركز أمام المحكمة الإسرائيلية العليا، سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرج عن قوارب الصيد الثلاثة التي كانت تحتجزها
٤٢	٠٢ ديسمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	إغلاق المعابر الحدودية لقطاع غزة يتواصل لليوم السابع والعشرين على التوالي
٤٣	١٥ ديسمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تمنع دخول مقرر الأمم المتحدة للأراضي الفلسطينية المحتلة من زيارتها
٤٤	٢١ ديسمبر	البحث الميداني	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين بشدة الاعتداء على أسرى معتقل عوفر
٤٥	٢٧ ديسمبر	البحث الميداني	اليوم الأكثر دموية في تاريخ الاحتلال، مئات القتلى والمصابين المدنيين في عدوان جوي إسرائيلي على قطاع غزة
٤٦	٢٨ ديسمبر	البحث الميداني	عدد ضحايا العدوان يرتفع إلى ٢٥١ قتيلاً، غالبيتهم من المدنيين، بينهم ٢٠ طفلاً و٩ نساء، إصابة ٥٨٤ شخصاً بجراح، بينهم ١٣٠ طفلاً و٢٨ امرأة
٤٧	٢٩ ديسمبر	البحث الميداني	مقتل تسعة أطفال وهم نيام في منازلهم في الساعات الأخيرة للعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة ليرتفع عدد الضحايا منهم إلى ٣١ قتيل وأكثر من ١٤٠ جريح
٤٨	٣٠ ديسمبر	البحث الميداني	في اليوم الرابع للعدوان على قطاع غزة، استهداف الاحتلال للمنشآت المدنية والمنازل السكنية والمساجد جرائم حرب بامتياز ارتفاع عدد الضحايا إلى ٣١٠ قتلى، معظمهم من المدنيين العزل، من بينهم ٣٧طفلاً و٩ نساء ومئات الجرحى
٤٩	٣١ ديسمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مسلسل الغارات الحربية الإسرائيلية يتواصل على سكان القطاع المدنيين وتفاقم حدة الكارثة الإنسانية فيها وسط صمت مخجل من المجتمع الدولي

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول انتهاكات السلطة الفلسطينية ٢٠٠٨

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
١	٠٣ يناير	تطوير الديمقراطية	مقتل ٧ مواطنين، وإصابة العشرات في قطاع غزة، منظمات حقوق الإنسان تدين أعمال العنف بين أنصار حركة فتح وعناصر الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة
٢	١٣ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين استخدام القوة المفرطة من قبل أجهزة الأمن في تفريق مسيرة سلمية في مدينة رام الله
٣	١٧ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى اعتقال مدير صحيفة الحياة الجديدة في غزة، الصحفي منير أبو رزق
٤	١٥ فبراير	تطوير الديمقراطية	مسلحون مجهولون يعتدون على مقر جمعية الشبان المسيحية في غزة
٥	١٨ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان يطالبان بالتحقيق في ظروف انفجار مخيم البريج

٦	١٩ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين استيلاء الحكومة المقالة في غزة على مقر ديوان الرقابة المالية والإدارية
٧	٢٥ فبراير	تطوير الديمقراطية	بعد أن تعرض للتعذيب والإهمال الطبي المركز يطالب بتشكيل لجنة تحقيق محايدة للكشف عن ملابسات وفاة المعتقل مجد البرغوثي
٨	٠٥ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على مدير برنامج غزة للصحة النفسية وسط غزة
٩	٠٥ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين قرار الحكومة المقالة بغزة منع مراسلي تلفزيون فلسطين من العمل في غزة
١٠	١٣ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بخطورة بالغة إلى اقتحام مقر وكالة رامتان للأنباء من قبل الوقائي في رام الله
١١	٠١ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بتحييد الجامعات والمؤسسات الأكاديمية من الصراع السياسي القائم
١٢	٠٣ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اعتداء الشرطة على باحثه الميداني وعدد من الصحفيين في غزة
١٣	٠٧ إبريل	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية العليا تصدر حكماً بالإعدام على المواطن ثائر محمود رميلات، والمركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم و يطالب بإلغاء عقوبة الإعدام من القانون الفلسطيني
١٤	١٥ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وفاة مواطن بعد اختطافه على أيدي مجهولين
١٥	١٦ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف إصابة أربعة مواطنين بينهم طفل على أيدي أفراد الأمن في نابلس
١٦	٢٠ إبريل	المساعدة القانونية	المركز يعبر عن قلقه جراء منع محاميه الالتقاء بموكليهم في سجون الأجهزة الأمنية بغزة
١٧	٢٠ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يدين منع أنصار حركة فتح من تنظيم مسيرة سلمية والاعتداء على أحد الصحفيين في رفح
١٨	٢٧ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب الشرطة بالتراجع عن قرارها الحصول على ترخيص لإقامة الاجتماعات العامة والمهرجانات
١٩	٢٨ إبريل	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية الفلسطينية تصدر حكماً بالإعدام على المواطن عماد سعد والمركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم، ويطالب بإلغاء عقوبة الإعدام من القانون الفلسطيني
٢٠	٠٤ مايو	تطوير الديمقراطية	اشتباكات مسلحة بين كتائب القسام وكتائب المقاومة الوطنية تسفر عن مقتل مدني في رفح
٢١	٠٥ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الأحداث المؤسفة التي وقعت في جامعة الأزهر
٢٢	٠٧ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يدعو للتحقيق في جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية
٢٣	٠٧ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف إصابة ثلاثة مواطنين في بلدة قباطية، اثنان منهم أصيبا خلال اشتباك بين سرايا القدس وقوات الأمن الفلسطينية
٢٤	١١ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اعتقال ثلاثة صحفيين وكاتب رأي لدى جهاز المخابرات العامة في الضفة الغربية
٢٥	١١ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير يدينان بشدة منع عقد مؤتمر سنوي لمركز بدائل على أيدي الشرطة في غزة
٢٦	١٨ مايو	تطوير الديمقراطية	مؤسسات حقوق الإنسان في قطاع غزة تستنكر تقييد الحكومة في غزة للحق في التجمع السلمي ومنعها تنظيم مسيرات في ذكرى النكبة
٢٧	١٩ مايو	تطوير الديمقراطية	مقتل مواطن برصاص الشرطة الفلسطينية في رفح

٢٨	٢٠ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بخطورة بالغة لاحتجاز محافظ خان يونس د. أسامة الفرا، وعدد من نشطاء حركة فتح على أيدي أفراد الأمن الداخلي
٢٩	٢١ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينظر بخطورة بالغة لاختطاف عدد من المواطنين على أيدي سرايا القدس والتحقيق معهم
٣٠	٢٥ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يحذر من استمرار عسكرة المجتمع، عناصر من حركة حماس تستولي على نادي شباب خان يونس
٣١	٢٥ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين احتجاز صحفيين على أيدي الشرطة في غزة
٣٢	٠٣ يونيو	تطوير الديمقراطية	إصابة سبعة مواطنين، بينهم طفلان على أيدي أجهزة الأمن الفلسطينية في بلدة بيت فوريك، شمال شرقي نابلس
٣٣	٠٤ يونيو	تطوير الديمقراطية	مقتل مواطنة على أيدي أقاربها في رفح في جريمة جديدة على خلفية ما يسمى بقضايا (شرف العائلة)
٣٤	٠٨ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يرفض سياسة التعيينات للمجالس البلدية في قطاع غزة
٣٥	١٥ يونيو	تطوير الديمقراطية	أوقفوا هذه المأساة، المركز يشير بقلق إلى استمرار سقوط الضحايا جراء تكرار الانفجارات الداخلية مقتل ٨ مواطنين، بينهم طفلة رضيعة وفتى، وإصابة أكثر من ٤٠ آخرين في انفجار بلدة بيت لاهيا
٣٦	١٦ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تفريق تجمع سلمي بالقوة من قبل عناصر حركة حماس والشرطة في رفح
٣٧	٢٩ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في وفاة مواطن في ظروف مشتبه بها في مركز شرطة دير البلح
٣٨	٠٨ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على النائب العام في السلطة الوطنية الفلسطينية
٣٩	١٤ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يبدي استهجانه من تدخل وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية في الشئون الانتخابية لجمعية الاتحاد النسائي العربي بنابلس
٤٠	١٦ يوليو	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية الخاصة في جنين تصدر حكماً بالإعدام على مواطنين اثنين، المركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم، ويطالب بإلغاء عقوبة الإعدام من القانون الفلسطيني
٤١	٢١ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في إصابة أحد المواطنين برصاص الشرطة في جباليا
٤٢	٢٢ يوليو	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية في غزة تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن، المركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم، ويطالب بإلغاء عقوبة الإعدام من القانون الفلسطيني
٤٣	٢٦ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين جريمة شاطئ غزة ويستهجن رد الحكومة عليها
٤٤	٢٧ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين عمليات الاعتقال ضد أنصار حركة حماس في الضفة الغربية
٤٥	٣٠ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
٤٦	٠٣ أغسطس	تطوير الديمقراطية	مقتل ١١ مواطناً، بينهم ٨ من عائلة حلس، و٢ من أفراد الشرطة، وإصابة ١٠٣ آخرين، بينهم ١٧ طفل و٦ نساء، في اشتباكات بين الشرطة والعائلة في غزة
٤٧	٠٤ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تفريق تجمع سلمي لحزب التحرير من قبل الأجهزة الأمنية في مدينة طولكرم
٤٨	٠٦ أغسطس	المساعدة القانونية	المركز يعبر عن قلقه جراء منع محاميه من زيارة موكليهم في سجون الأجهزة الأمنية بغزة
٤٩	٠٧ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يعبر عن استيائه الشديد من طريقة تعامل وسائل الاعلام الحزبية مع ما يصدر عنه

٥٠	١٠ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على مؤسسات أهلية في الضفة الغربية، واستمرار حملات الاعتقال ضد أنصار حركة حماس
٥١	٢٤ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين أعمال العنف التي وقعت في جامعة الأزهر في غزة
٥٢	٢٤ أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو إلى مراعاة المصالح العليا لطلبة القطاع في المدارس الحكومية بعيدا عن المناكفات السياسية
٥٣	٢٨ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب الحكومتين بإنهاء ملف الاعتقال السياسي
٥٤	٣١ أغسطس	تطوير الديمقراطية	مقتل مواطنة على أيدي أقاربها في خان يونس على خلفية ما يسمى بقضايا (شرف العائلة)
٥٥	٠٢ سبتمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	الإضراب ليس مطلبياً ولا مهنياً ولا نقابياً
٥٦	١١ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في إصابة طفل فلسطيني على أيدي الأجهزة الأمنية في بيت لحم
٥٧	١٤ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المخابرات العامة ليست فوق القانون، جهاز المخابرات العامة يلتف على قرار محكمة العدل العليا القاضي بالافراج عن الصحفي مصطفى صبري
٥٨	١٦ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	مقتل ١١ مواطناً، بينهم طفلان وأحد أفراد الشرطة، وإصابة ٤٢ آخرين في اشتباكات مسلحة بين الشرطة ومطلوبين لها في غزة
٥٩	١٨ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف مقتل مواطن بعد اختطافه على أيدي مجهولين
٦٠	٢٣ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	جهاز المخابرات يقتحم مكتب النائب في المجلس التشريعي سميرة الحلايقة في الخليل ويصادر محتوياته
٦١	٠٥ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على رأفت النجار، عضو المجلس التشريعي السابق، وزوجته ونجله وصهريه على أيدي الشرطة الفلسطينية
٦٢	٠٥ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف مقتل المواطن محمد المصري في خان يونس
٦٣	٠٧ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالكشف عن ظروف وفاة مواطن أثناء احتجازه لدى شرطة أريحا
٦٤	١٩ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين أعمال العنف التي شهدتها جامعة الأزهر في غزة
٦٥	٢٣ أكتوبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	إثر سقوط طالب من الطابق الثالث في مدرسة الإمام الشافعي، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو إلى الإعلان عن نتائج التحقيق في الحادثة فور الانتهاء منها
٦٦	٢٧ أكتوبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يطالب الحكومة الفلسطينية في رام الله بإلغاء قرار فصل عشرات المعلمين والمعلمات في الضفة الغربية
٦٧	٢٩ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين استمرار عمليات الاعتقال ضد أنصار حركة حماس في الضفة الغربية
٦٨	٢٩ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	محكمة النقض في غزة تؤيد حكماً بالإعدام بحق أربعة متهمين، المركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم، ويطالب بإلغاء عقوبة الإعدام من القانون الفلسطيني
٦٩	٠٢ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يرحب بالإفراج عن ١٨ معتقلا سياسياً في غزة
٧٠	٠٤ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يرحب بدعوة د. أحمد بحر لزيارة البرلمان الأوروبي
٧١	٠٩ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن مداهمة منزل النائب أشرف جمعة واعتقال أكثر من ٣٠ كادراً فتحاوياً منه على أيدي عناصر الأمن الداخلي في رفح
٧٢	١٠ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في إصابة خمسة مدنيين فلسطينيين على أيدي الشرطة الفلسطينية في مدينة الخليل
٧٣	١٣ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية في بيت لحم تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن، المركز يناشد الرئيس بعدم المصادقة على الحكم، ويطالب بإلغاء عقوبة الإعدام من القانون الفلسطيني

٧٤	٢٧ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى الأحداث المؤسفة التي وقعت في جامعتي الأقصى بخان يونس والأزهر بغزة
٧٥	٣٠ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تعرض صحفيين ومؤسسات إعلامية للاعتداء في الضفة الغربية وقطاع غزة
٧٦	٣٠ نوفمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	الحكومتان في غزة ورام الله مدعوتان إلى العمل لضمان سفر حجاج القطاع إلى الديار الحجازية بشكل فوري
٧٧	٠١ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في وفاة مواطن على أيدي الشرطة في مخيم المغازي
٧٨	١٧ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية في غزة تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن، المركز يطالب الرئيس محمود عباس بعدم المصادقة على الحكم، ويطالب بإلغاء عقوبة الإعدام من القانون الفلسطيني

جدول بيانات صحفية أخرى أصدرها المركز خلال العام ٢٠٠٨

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
١	٠٨ مارس	حقوق المرأة والطفل	يوم المرأة العالمي يحل و معاناة النساء الفلسطينيات تتواصل
٢	٢٥ نوفمبر	حقوق المرأة والطفل	بالتزامن مع اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، معاناة نساء غزة تتضاعف بفعل الحصار وانعكاساته
٣	٠٣ ديسمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	في ذكرى اليوم العالمي للمعاق تدهور الأوضاع الإنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح

وهي نشرة كانت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد استحدثتها في العام ٢٠٠٦، واستمر صدورها خلال العامين اللاحقين، كأداة لتسليط الضوء على تفشي واستمرار حالة الفلتان الأمني وفوضى انتشار السلاح المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتم اعداد هذه النشرة في ضوء ما توثقه وحدة البحث الميداني من أحداث ذات صلة. وقد صدر خلال العام ٢٠٠٨، ٤٤ نشرة، تتوفر جميعها على الموقع الالكتروني للمركز.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع النشرة
١	٠٩ يناير	مقتل مواطنة، وإصابة ٣ آخرين بينهم امرأة، خلال شجار عائلي وسط قطاع غزة
٢	١٠ يناير	الاعتداء على مقري المدرسة الأمريكية والهيئة العامة للاستعلامات على أيدي مجهولين
٣	١٣ يناير	استمرار حالة الإنفلات الأمني وفوضى السلاح في قطاع غزة
٤	١٧ يناير	مقتل مواطنة وطفل جراء سوء استخدام في مدينة غزة
٥	٢١ يناير	مقتل مواطن وإصابة اثنين آخرين خلال شجار عائلي بمدينة غزة
٦	٠٣ فبراير	مقتل مواطنين، أحدهما طفل وإصابة ستة آخرين، بينهم أربعة أطفال، جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به في قطاع غزة
٧	١٠ فبراير	اختطاف محامية على أيدي مجهولين في مدينة رام الله
٨	٢٧ فبراير	المركز يرصد خمسة اعتداءات جديدة في إطار الانفلات الأمني
٩	٠٦ مارس	مقتل مسنة على أيدي أحد أفراد الشرطة بطريق الخطأ في غزة

١٠	١٢ مارس	مقتل مواطنين وإصابة ثمانية آخرين خلال شجار عائلي بمدينة غزة
١١	١٩ مارس	مقتل مواطنين في خان يونس وقلقيلية على أيدي مجهولين
١٢	٢٣ مارس	مقتل ثلاثة نشطاء من القسام، وإصابة اثنين آخرين خلال التدريب في خان يونس وغزة
١٣	٢٤ مارس	إصابة مواطنين جراء إطلاق النار عليهما من قبل عناصر يشتبه بانتمائهم لكتائب القسام في خان يونس
١٤	٣٠ مارس	مقتل ثلاثة مواطنين، أحدهم طفل، وإصابة عشرة آخرين في قرية كفر ثلث، جنوبي شرقي قلقيلية
١٥	٠٦ إبريل	مقتل مواطن، وإصابة أحد أفراد الشرطة في حادثين منفصلين جراء سوء استخدام السلاح
١٦	٠٨ إبريل	مقتل طفل وإصابة شقيقه في مخيم البريج
١٧	٠٩ إبريل	إصابة مواطنين، خلال اشتباكات مسلحة بين عناصر الأمن ومسلحي كتائب شهداء الأقصى في مدينة نابلس
١٨	١٤ إبريل	مقتل مواطن وإصابة اثنين آخرين في جراء انفجار داخلي في شمال في غزة
١٩	١٤ إبريل	إطلاق النار على سيارة محافظ نابلس وحرقها
٢٠	١٦ إبريل	مقتل أحد نشطاء سرايا القدس في ظروف غامضة في رفح
٢١	٢١ إبريل	انفجار عبوة ناسفة بجوار فندق على شاطئ غزة
٢٢	٠٥ مايو	مقتل مواطن وإصابة آخر ضمن حالة الفلتان الأمني في مدينة غزة
٢٣	١٩ مايو	مسلحون من كتائب القسام يعتدون على عدد من المواطنين داخل مسجد في مخيم جباليا
٢٤	٢٢ مايو	إصابة طبيب بعد اختطافه على أيدي مسلحين مجهولين في خان يونس
٢٥	٠١ يونيو	إصابة عشرة مواطنين بينهم ثلاثة أطفال وأربعة نساء جراء انفجار داخلي في غزة
٢٦	٠١ يونيو	للمرة الثانية ... الاعتداء على مقر مدرسة المنارة في مدينة غزة على أيدي مجهولين للمرة الثانية
٢٧	٠٥ يونيو	مقتل مواطن وطفل وإصابة خمسة آخرين جراء استخدام السلاح في النزاعات العائلية في الخليل
٢٨	١٥ يونيو	مقتل طفل، وإصابة مواطن في غزة جراء سوء استخدام السلاح
٢٩	١٣ يوليو	تفجير عبوة ناسفة في جمعية يبوس الخيرية ونادي خدمات رفح جنوب قطاع غزة
٣٠	٢٢ يوليو	مقتل أحد نشطاء القسام، وإصابة آخرين، أحدهما طفل، جراء انفجار عبوة ناسفة في غزة
٣١	٠٣ أغسطس	مقتل مواطنين جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به في النصيرات وخان يونس
٣٢	٠٤ أغسطس	مقتل مواطنين، أحدهما طفل خلال اشتباكات مسلحة في رام الله
٣٣	١٨ أغسطس	اختطاف أحد مبعدي كنيسة المهد والاعتداء عليه بالضرب في مدينة غزة
٣٤	٢٤ أغسطس	مقتل مواطن، وإصابة طفل، بأعيرة نارية طائشة في خان يونس ورفح
٣٥	٢٦ أغسطس	إصابة طفل بعيار ناري طائش في رفح
٣٦	٢٧ أغسطس	انفجار عبوة ناسفة في جامعة الأزهر بغزة
٣٧	٠١ سبتمبر	إصابة فتاة وطفلة جراء سقوط قذيفة على منزلهم شرق بلدة جباليا
٣٨	٠٤ سبتمبر	تعرض سيارة النائب حامد البيتاوي لإطلاق نار على أيدي مجهولين في نابلس
٣٩	١٤ سبتمبر	مقتل امرأة وطفل جراء سوء استخدام السلاح في الأراضي الفلسطينية المحتلة
٤٠	٢٨ سبتمبر	مقتل مواطنة على أيدي أحد أفراد الأمن الوقائي في مدينة رام الله
٤١	١٥ أكتوبر	مقتل أحد عناصر كتائب القسام بطريق الخطأ في مدينة غزة
٤٢	٠٩ نوفمبر	إصابة 5 مواطنين في انفجار داخلي في دير البلح
٤٣	١٦ نوفمبر	الاعتداء على حفل زفاف في بلدة خزاعة على أيدي ملثمين مجهولين
٤٤	٢٣ ديسمبر	إصابة 6 مواطنين، بينهم أربعة أطفال، جراء فوضى السلاح في قطاع غزة

التطورات الميدانية المتعلقة بالحصار

عملت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على متابعة الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتوثيق حالة المعابر في قطاع غزة من خلال نشرة جديدة صدرت بعنوان حالة معابر قطاع غزة. وعلى مدار العام صدر (١١) نشرة من هذه السلسلة في التواريخ التالية: ١٠ يناير؛ ٠٤ فبراير؛ ١٨ فبراير؛ ٠٤ مارس؛ ٠٢ إبريل؛ ١١ مايو؛ ٢٨ مايو؛ ٠٢ يوليو؛ ١٠ نوفمبر؛ ٢٥ نوفمبر؛ و٢٤ ديسمبر.

روايات من الحصار

استحدث المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٨، سلسلة "روايات من الحصار" لإلقاء الضوء على آثار الإغلاق والحصار المفروض على السكان المدنيين في قطاع غزة. تعتمد هذه الروايات على شهادات وتجارب حياة تعكس المعاناة اليومية للمدنيين. وقد صدر عن المركز (٢٣) رواية من هذه السلسلة خلال العام ٢٠٠٨.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع النشرة
١	٢٧ يناير	مستشفى دار الشفاء بمدينة غزة
٢	٢٩ يناير	بيت حانون في شمال قطاع غزة
٣	٠٤ فبراير	نقابة الصيادين في رفح
٤	١٢ فبراير	مركز تغذية الطفل التابع لأرض الإنسان
٥	٢٤ فبراير	مزرعة حسن شيخ حجازي للورود
٦	٠٤ مارس	عزبة عبدربه، شرق جباليا
٧	٢٥ مارس	ميني ماركت أبو الكاس، مدينة غزة
٨	٠٦ مايو	مكتب تاكسيات الغرباوي
٩	١٣ مايو	سائقو الإسعاف في رفح يعانون ظروف عمل بائسة
١٠	١٥ مايو	في ذكرى النكبة
١١	١٩ مايو	الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة في غزة يحرمون من التعليم بسبب النقص المزمن في الوقود
١٢	٢٧ مايو	ثمانية عشر عاما من الجهد تضيع في أقل من أربع ساعات
١٣	٠١ يونيو	«ما زلنا ننتظر السماح لنا بزيارة أبنائنا وبناتنا المعتقلين»
١٤	٠٤ يونيو	٧٠٠ طالب وطالبة لا يزالون عالقين في قطاع غزة
١٥	١٥ يونيو	«لم نتمكن حتى من دفن جثة ابنتنا»
١٦	١٩ يونيو	السائقون على معبر صوفا في انتظار مأمول
١٧	٢٦ يونيو	السباحة في مياه المجاري
١٨	٢١ أغسطس	لا يزال المرضى في قطاع غزة يواصلون انتظارهم المؤلم لتلقي العلاج الطبي العاجل
١٩	٢٨ أغسطس	«لا زلت غير قادر على زراعة أرضي»
٢٠	٠٤ سبتمبر	مهلة أخيرة لطالبة أخرى عالقة في قطاع غزة
٢١	١١ سبتمبر	القطاف على أمل
٢٢	٠٩ أكتوبر	مصانع قطاع غزة تواصل التقليص الجبري لمنتجاتها بسبب استمرار حظر الواردات
٢٣	٠٥ نوفمبر	«الإسرائيليون يهاجموننا يومياً»

التقارير والدراسات وغيرذلك من الإصدارات

يتضمن الجدول التالي عرضاً موجزاً لإصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٨، وقد تمت الإشارة إلى معظمها ضمن تقارير نشاطات الوحدات.

جدول بالتقارير والدراسات التي أصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٨

اسم الإصدار	نوع الإصدار	العدد	لغة الإصدار
التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠٠٧	تقرير دوري يصدر سنوياً	١	العربية – الإنجليزية
الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. (٠١ نوفمبر ٢٠٠٦ – ٣١ يوليو ٢٠٠٨)	دراسة	١	
تقرير حول أعمال الإعدام خارج نطاق القانون التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين (أغسطس ٢٠٠٦ – مايو ٢٠٠٨)	سلسلة تقارير «اغتيال الفلسطينيين سياسة رسمية معلنة»	١	
حرمان طلبة القطاع من التعليم في الخارج. (٢٠٠٨/٠٢/٠٥)	تقرير	١	
تأثير سياسة الحصار على صادرات قطاع غزة من التوت الأرضي والزهور	تقرير	١	
معاناة خلف القضبان ابريل ٢٠٠٨	تقرير خاص حول معاناة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي	١	
ظاهرة ارتفاع الأسعار في قطاع غزة (١ يوليو ٢٠٠٧ – ٣٠ يونيو ٢٠٠٨	تقرير حول أثر ظاهرة ارتفاع الأسعار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في قطاع غزة	١	
تدمير اقتصاد قطاع غزة (من ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ إلى ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨)	تقرير حول أثر سياسة الإغلاق على القطاعات الاقتصادية	١	
التقرير الأسبوعي حول انتهاكات قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية	سلسلة التقارير الأسبوعية	٥١	العربية – الإنجليزية
عقوبة الإعدام بين منظومة حقوق الإنسان والقوانين والتشريعات الفلسطينية [٢٠]	دراسة مقارنة	١	عقوبة الإعدام بين منظومة حقوق الإنسان والقوانين والتشريعات الفلسطينية
مجلة المنطار	النشرة الإعلامية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	١٢	العربية
الجدل بشأن انتهاء مدة الرئاسة	ورقة موقف	١	

الإعدام بشبهة العمالة ×	ورقة موقف	١
عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية	ورقة موقف	١
تقرير عن الأطفال بالانجليزية		

جدول إصدارات أخرى

اسم الإصدار	نوع الإصدار	العدد	لغة الإصدار
اليوم العالمي للمعاق	بوستر		مشترك مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان وشبكة المنظمات الأهلية
اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام	بوستر		
جرائم القتل خارج إطار القانون (الاغتيالات)	بوستر		
يوم الأسير الفلسطيني	بوستر		

الموقع الإلكتروني للمركز (www.pchrgaza.org)

وفقاً للدور المتزايد الذي تلعبه تكنولوجيا الاتصالات في تسهيل مهمة الاتصالات بين الشعوب والدول، فقد أولى المركز أهمية خاصة لاعتماده على هذه التكنولوجيا كوسيلة هامة لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان. ومنذ إنشاء موقعه على شبكة الانترنت يقوم المركز بتغذية موقعه يومياً بكل ما ينشره من بيانات وتقارير ودراسات وغير ذلك من نشاطاته. ويتوفر على الموقع معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. كما يعتمد المركز على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الالكتروني، حيث وصل عدد الذين يرسل إليهم المركز إصداراته عبر البريد الالكتروني إلى ما يقارب ٦٠٠٠ مستقبل. ووفقاً لمتابعة المركز لزوار موقعه الالكتروني خلال العام ٢٠٠٨، تبين ما يلي:

بلغ عدد زيارات الموقع ٨٣٠٣٨٠ زيارة على مدار العام ٢٠٠٨، أي حوالي ٦٩١٩٨ زيارة شهرياً، بمعدل ٢٣٠٦ زيارة يومياً.

جدول تفصيلي يوضح الزيارات للموقع خلال العام ٢٠٠٨

الشهر	عدد الزيارات	الصفحات المشاهدة	الوصول
يناير	٧٠٥٤٨	١٣٢٥٤٨	٧١٢٥٤٨
فبراير	٧٠٧٦٦	١٩٠٩٠٧	٧٠٩٨٤٤
مارس	١٠١٧٦١	٢٣٩٥٩١	٨٨٦٧٤٤
ابريل	١٢١٣٧٦	٣٤٢٥٣٠	٨٩٢٦٢٠
مايو	١٢٩٠٤٤	٣٦١٢٢١	١٠١٢٧٥٣
يونيو	٥٩٥٠٨	٣٤٦٥٦٨	٧٨٤٤٠٠
يوليو	٥٤٣٦٢	٣١٣٣٣٧	٧٢٨٠٧٩
أغسطس	٤٣٤٥٩	٢٨٢٧٦٧	٧٦٥٥٤٤
سبتمبر	٤٠٢٤٥	٢٩٠٩٦٩	٦٨٠٠١٣
أكتوبر	٤٧٥٨٣	٣٣٦٦٤٠	٨١٦٩٣٧
نوفمبر	٤٧٨٧٣	٣٠٤٦٠٢	٧٩٩٨٥٩
ديسمبر	٤٣٨٥٥	٢٩٢٩٥٥	٩٦١٧٦٠
المجموع	٨٣٠٣٨٠	٣٤٣٤٦٣٥	٩٧٥١١٠١

صور نشاطات المركز خلال عام ٢٠٠٨

جانب من الندوة التي نظمتها وحدة المرأة والطفل في مقر المركز في غزة حول إشكاليات التقاضي لدى المحاكم الشرعية.
٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨.

جانب من المؤتمر الذي نظمته وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول تداعيات الحصار على السكان المدنيين في قطاع غزة.
٦ مارس ٢٠٠٨.

جانب من الدورة التدريبية التي نظمتها وحدة التدريب في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان للإعلاميات الفلسطينيات بالتعاون مع جمعية المرأة المبدعة في غزة .
١٤ أكتوبر ٢٠٠٨.

جانب من حلقة النقاش التي نظمتها وحدة تطوير الديمقراطية حول الجدل حول مدة الرئاسة والانتخابات الرئاسية في غزة بتاريخ.
٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨.

جانب من عمل المحامين في الدائرة على استكمال الإجراءات اللازمة لأخذ الإفادات المشفوعة بالقسم من المواطنين ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية.

جانب من المؤتمر الدولي الذي نظمه المركز بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة في القاهرة حول الحصانة والملاحقة القضائية لمقترفي جرائم الحرب الإسرائيليين.
يومي ٨ و٩ نوفمبر ٢٠٠٨.

جانب من لقاء مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة مع أعضاء الوفد البرلماني الأوروبي الذي زار المركز.
٣ نوفمبر ٢٠٠٨.

مسئولة النشرة الإعلامية في المركز غدير العمري تقدم شرحاً موجزاً حول المركز وبرامج عمله لعدد من طلبة مدرسة ذكور غزة الجديدة الإعدادية.
٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨.

نائب مدير المركز جبر وشاح يلقي كلمة المركز خلال المهرجان الأول الذي نظمه المركز بالتعاون مع اتحاد البرلمانات الطلابية في مدارس وكالة الغوث بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
٢١ ديسمبر ٢٠٠٨.

مدير المركز المحامي راجي الصوراني خلال المحاضرة التي عقدتها جمعية القدس للتضامن مع شعوب العالم العربي في أسبانيا.
٢٨ يناير ٢٠٠٨.

جانب من لقاء مدير المركز المحامي راجي الصوراني مع أعضاء الوفد الأسباني الذي زار المركز .
٢٤ يوليو ٢٠٠٨.

جانب من لقاء نائب مدير المركز مع أعضاء الوفد البرلماني الأوروبي الذي زار المركز.
٢ يونيو ٢٠٠٨.

PCHR

المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

التقرير السنوي ٢٠٠٨